

جامعة الجزائر 3  
كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية  
قسم الدراسات الدولية

# سياسة الجزائر الخارجية تجاه إفريقيا 2010-2000

أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية  
فرع العلاقات الدولية

إشراف الأستاذ الدكتور:

إسماعيل دبش

إعداد الطالب:

موسى العيادي

السنة الجامعية  
2017/2016

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# شكر وامتنان

أُتقدم بحالص الشكر والامتنان إلى المشرف الأستاذ الدكتور اسماعيل دبش ، على قبوله الإشراف على هذه الرسالة ومتابعة مراحل إنجازها ، وعلى ما قدمه من نصائح وتوجيهات ساعدتني في تذليل صعوبات البحث . . ؛ كما أشكر الأستاذ الدكتور محمد عطا أبو زهرة من جامعة اليرموك - الأردن ؛ والشكر موصول إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل وأخص بالذكر الأستاذ خالد تومي ؛ والأصدقاء :

رابح ، عبد الرؤوف ، جمال وبشير .

## إهداء

أهدي هذا العمل إلى:

والديّ تغمدهما الله برحمته ...؛

إلى إخوتي وأخواتي؛ زوجتي وولديّ أيوب وعبد المالك؛ وإلى

كل أبناء بلدي ... الجزائر.

## المحتويات

مقدمة.

الفصل الأول: مدخل نظري.

المبحث الأول: السياسة الخارجية - مقارنة نظرية.

1. في مفهوم السياسة الخارجية.

2. أهداف السياسة الخارجية.

3. محددات السياسة الخارجية.

المبحث الثاني: مناهج تحليل السياسة الخارجية.

1. مناهج التحليل.

2. نظرية الدور وإطار تحليلي مقترح.

الفصل الثاني: سياسة الجزائر الخارجية - مقارنة في المفهوم -

المبحث الأول: التطور التاريخي لسياسة الجزائر الخارجية.

1. من 1962 إلى 1978.

2. من 1978 إلى 2000.

3. سياسة الجزائر الخارجية منذ سنة 2000.

المبحث الثاني: بيئة السياسة الخارجية.

1. المحددات الجغرافية والطبيعية والاجتماعية.

2. القدرات الاقتصادية والعسكرية.

3. الإطار السياسي.

4. البيئة الإقليمية والدولية.

**المبحث الثالث: البنية المؤسسية لسياسة الجزائر الخارجية.**

1. المبادئ العامة.

2. الإيديولوجيا والثقافة السياسية.

3. السياق القانوني.

4. مؤسسات صنع القرار.

**المبحث الرابع: أبعاد السياسة الخارجية وقضاياها.**

1. البعد العربي والمغاربي.

2. البعد الإفريقي.

3. البعد المتوسطي.

4. القضايا والأولويات.

**الفصل الثالث: البعد السياسي لسياسة الجزائر الإفريقية.**

**المبحث الأول: إفريقيا في منظور سياسة الجزائر الخارجية.**

1. مرتكزات سياسة الجزائر الإفريقية.

2. معالم التوجه القاري الجديد.

3. الصياغة الجديدة لسياسة الجزائر الإفريقية.

**المبحث الثاني: الحضور السياسي الجزائري في إفريقيا.**

1. العلاقات الثنائية مع البلدان الإفريقية.

2. المقاربة الجزائرية في إطار الاتحاد الإفريقي.

3. المقاربة الجزائرية في إطار مبادرة الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا.

**المبحث الثالث: المقاربة الجزائرية للقضايا الإفريقية.**

1. السلم والأمن.

2. التنمية.

3. قضية تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية.

**الفصل الرابع: البعد الاقتصادي لسياسة الجزائر الإفريقية.**

**المبحث الأول: المتغير الاقتصادي في سياسة الجزائر الإفريقية.**

1. الاقتصاد الإفريقي في القرن الحادي والعشرين - بعض المؤشرات -

2. العلاقات الاقتصادية بين الجزائر وإفريقيا.

3. مؤشرات المتغير الاقتصادي في العلاقات الجزائرية الإفريقية.

**المبحث الثاني: المقاربة الجزائرية للشراكة الاقتصادية مع إفريقيا.**

1. مرتكزات المقاربة الجزائرية.

2. صياغة الجزائر للمقاربة الاقتصادية.

3. الدبلوماسية والتنمية.

**المبحث الثالث: التحولات الاقتصادية: الرهان الطاقوي وآفاق المستقبل.**

1. إنعكاسات التحولات الاقتصادية الجديدة.

2. الرهان الطاقوي في سياسة الجزائر الإفريقية.

## الفصل الخامس: البعد الأمني لسياسة الجزائر الإفريقية.

### المبحث الأول: إطار تحليلي لفهم البعد الأمني.

1. تطور مفهوم الأمن في المنظور الجزائري.
  2. محددات الأمن الإفريقي في المنظور الجزائري.
- ### المبحث الثاني: مقارنة وسياسة الجزائر الأمنية تجاه إفريقيا.

1. العقيدة الأمنية.
2. المقاربة الأمنية.
3. السياسات الأمنية.

### المبحث الثالث: سياسة الجزائر الإفريقية والتحديات الراهنة.

1. تحديات البيئة الأمنية: الفرص والقيود.
2. آفاق وحدود الدور الإقليمي للجزائر.

خاتمة.

المراجع.



## فهرس الجداول والأشكال

### أ. فهرس الجداول.

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	يمثل حجم النفقات العسكرية ونسبتها المئوية إلى الناتج الداخلي الخام بين سنوات 2008 و. 2011.	64
02	تعداد أفراد الجيش الجزائري حسب القوات.	66
03	أهمية النزاعات الإفريقية في العالم.	144
04	يمثل تطور الناتج الداخلي الخام PIB في إفريقيا.	159
05	الصادرات والواردات الإفريقية في 2005 (مليار دولار).	160
06	تطور المديونية الخارجية للجزائر (2001- 2008).	166
07	انضمام الجزائر إلى بعض أطر العمل الاقليمي المشترك.	169
08	بنية المبادلات الخارجية حسب المناطق الجغرافية (%).	171
09	الإنفاق العسكري في إفريقيا (2002- 2011).	210
10	نفقات الدفاع في الجزائر ما بين 2003 و2012.	240
11	مقارنة ميزانيات الدفاع والقوات المسلحة لدول منطقة الساحل (2009- 2010).	241

### ب. فهرس الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	يوضح آليات ونطاق صنع القرار في سياسة الجزائر الخارجية.	88
02	الهيكل التنظيمي للمديرية العامة لإفريقيا- وزارة الشؤون الخارجية-.	105
03	الهيكل التنظيمي للنيباد.	139

## مقدمة:

يشير السلوك السياسي الخارجي للدول إلى طبيعة المخرجات التي يفرزها النشاط الدبلوماسي وانعكاساتها على القدرات الذاتية ومدى فاعليتها. ويبدو من تحليل مبسط للعلاقة بين السياسة الداخلية والخارجية أن "الهاجس الخارجي" يظل فاعلاً ومؤثراً، فمن المعروف لدى دارسي السياسة الخارجية أنها بالنسبة للدولة- أيّاً كانت- إطار لممارسة علاقاتها الخارجية من خلال أجهزة ومؤسسات محددة وضمن إطار للتفاعل يرتبط بمحددات ذاتية وأخرى متعلقة بالبيئة الإقليمية والدولية وتحولاتها.

وقد شكلت البيئة الإقليمية خلال العقدين الأخيرين إطاراً مرجعياً لدراسة وتحليل السياسة الخارجية، خصوصاً بالنسبة لما يُعرف بـ "القوى المتوسطة"، في النظام الدولي ما بعد الحرب الباردة. على خلفية تصاعد حدة الاستقطاب الإقليمي والنزاعات الإقليمية والنزاعات الناشئة، ومشاريع التكتلات والتحالفات خصوصاً بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

إن تحليل السياسة الخارجية للوحدات السياسية الإقليمية في ظل التحولات الجيوسياسية الجديدة يُشكّل مجالاً محفزاً لاختبار فرضيات علمية وإسقاط مقاربات نظرية تتعلق بطبيعة السلوك السياسي الخارجي للدول وتفاعلاته مع التحولات الداخلية والخارجية.

ضمن هذا الاتجاه يندرج تحليل السياسة الخارجية الجزائرية تجاه إفريقيا خلال العشرية الأولى من القرن الواحد والعشرين. فالمعطيات الأساسية لهذا الموضوع تشير ابتداءً إلى أن الجزائر وهي بلد إفريقي ينتمي إلى العالم الثالث قد عرفت خلال الفترة الأخيرة نزوعاً لافتاً نحو إعادة تأكيد دورها كقوة إقليمية فاعلة في محيطها الجيوسياسي، عبر نشاط دبلوماسي مكثف مترافق مع عمليات تموقع متعددة المستويات، وذلك دائماً في إطار العلاقة مع إفريقيا، التي ترتبط معها بإرث هائل من التفاعلات في مجالات متعددة.

## أهمية الموضوع:

تدخل هذه الدراسة ضمن الدراسات الإقليمية في السياسة الخارجية، أي دراسة سلوك الفاعلين الإقليميين في النظام الدولي تجاه المحيط الجيوسياسي الإقليمي والدولي، وفي هذا الإطار، فإن كثافة التفاعلات وعمق التحولات الحاصلة- خلال العشرية الأخيرة- بخصوص

سياسة الجزائر الخارجية تجاه إفريقيا تفرض نفسها، بحثاً عن اكتشاف طبيعة تلك التفاعلات والتحويلات أولاً؛ وإدراك اتجاه وحجم التغيير في المواقف والأدوار بالنسبة لصانع السياسة الخارجية الجزائرية، عبر التفصيل في أبعاد العلاقات الجزائرية الإفريقية (البعد السياسي- البعد الاقتصادي- والبعد الأمني- العسكري).

فعلى المستوى السياسي شهدت فترة الدراسة، كثافة في حجم النشاط الدبلوماسي الجزائري تجاه إفريقيا، سواء ضمن مؤسسات النظام الإقليمي الإفريقي، أو في إطار العلاقات الثنائية مع بلدان إفريقية، وأيضاً في إطار التحالفات والاستقطاب الإقليمي والدولي إزاء قضايا القارة، وعلى المستوى الاقتصادي هناك تطور لافت في العلاقات التجارية والاقتصادية بين الجزائر وعدد من البلدان الإفريقية، والأهم من ذلك هو بلورة رؤية جديدة في سياسة الجزائر الإفريقية تركز على الاقتصاد كمحرك للتعاون الإفريقي، ضمن مقاربة شاملة للتنمية، تربط بين الاستقرار السياسي والأمن والاقتصاد، لذلك ستكون مبادرة الشراكة من أجل التنمية في إفريقيا مرجعاً رئيسياً في تحليل الموضوع. أما عن المستوى الأمني والعسكري فإن الوضع الجيوسياسي الناشئ في مطلع الألفية الجديدة والموسوم بإنعكاسات أحداث 11 سبتمبر 2001، وتداعياتها على الأمن في القارة الإفريقية، لا سيما ما تعلق بالمخاطر الأمنية، وسعي القوى الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية إلى تعزيز وجودها العسكري في المنطقة، فضلاً عن استمرار ونشوب نزاعات مسلحة في مناطق مختلفة، كل ذلك انعكس على سلوك السياسة الخارجية الجزائرية تجاه إفريقيا. فقد وظفت الجزائر ثقلها الدبلوماسي ودخلت في مسار من التفاعلات المستمرة على خلفية هذا الملف الحساس.

تهدف الدراسة إلى البحث في طبيعة السلوكات والمواقف التي اتخذتها الجزائر اتجاه إفريقيا على مستويات ثلاثة (سياسي، اقتصادي وأمني عسكري)، وخلال فترة زمنية محددة، استناداً إلى التحول الحاصل مقارنة مع فترات سابقة، وهذا يتطلب حتماً رصد التحويلات على مستوى مجالات ممارسة السياسة الخارجية المطروحة للبحث.

### الدراسات السابقة:

إلى وقت قريب لم تحض سياسة الجزائر الخارجية بكم وافر من الدراسات والأبحاث بما يواكب الديناميكية التي عرفت طيلة مراحل متعاقبة وأهمية تفاعلاتها ومخرجاتها كتعبير عن

مكانة الجزائر في المحيط الإقليمي والدولي، لكن الفترة الأخيرة شهدت على مستوى الجامعة الجزائرية ما يمكن وصفه بنزعة أكاديمية نحو مرافقة الحراك السياسي الخارجي للجزائر من خلال دراسات عن السياسة الخارجية منطلقاتها، مضامينها وأهدافها. يلاحظ هنا أن البعد الإفريقي بدأ واضحاً في حجم واتجاه كثير من تلك الدراسات ما يعكس إدراكاً متزايداً بأهمية الرهانات التي يمثلها هذا البعد بالنسبة لمستقبل الجزائر.

فمن الصعب إذن الجزم بأن هذه الدراسة جديدة أو أنه لم يتم تناول الموضوع سابقاً، لكن ما يمكن تأكيده هو ما تحمله من إثراء وإضافة للتخصص وفقاً للإشكالية المقترحة.

اتجهت أغلب الأبحاث عن سياسة الجزائر الإفريقية، لا سيما أطروحات الدكتوراه ورسائل ومذكرات الماجستير، إلى التركيز على تفاعلاتها اتجاه الجوار الإقليمي، وتحديدًا منطقة الساحل الإفريقي في سياق تنامي التوتر والاضطراب وانعكاساته على الأمن الجزائري.

يمكن أن نشير بداية إلى دراسة علي الدين هلال وبهجت قرني التي جاءت ضمن مؤلف عني بالسياسات الخارجية للدول العربية، لكنه ركز من الناحية الزمنية على فترة قديمة نسبياً ( عقد السبعينيات )، وهناك المؤلف الشهير لـ " نكول غريمو ( Nicole Grimaud ) المعنون بـ " La Polotique exterieure de L'Algerie "، والذي أفردت فيه قسماً للعلاقات مع إفريقيا.

أما الدراسات التي تتوافق من حيث البعد الزمني مع دراستنا، فنسجل أطروحة دكتوراه للباحث بن يوسف بومزراق المعنونة بـ " La Polotique Africaine de L'Algerie: bilan et perspectives " والتي قدم من خلالها عرضاً عن تطور سياسة الجزائر نحو إفريقيا طيلة نصف قرن في شكل عرض كرونولوجي احتوى على كم هائل من البيانات والمعلومات؛ لكنه خلى من الإشارة إلى سياق التفاعلات التي حددت اتجاهات السياسة الخارجية في مراحلها المختلفة.

من المفيد الإشارة أيضاً إلى كتاب قيد الصدور للأستاذ الدكتور إسماعيل دبش بعنوان: " سياسة الجزائر الخارجية: بين المقاربة الإقليمية والواقع الدولي - دراسة حالة: الساحل الإفريقي والعالم العربي منذ 2011 "، الجزائر، دار هومه، 2017؛ وهي دراسة حديثة ستصدر في غضون الأسابيع المقبلة، إذ مكن الإشراف العلمي لمؤلف الكتاب السالف الذكر على رسالة الدكتوراه في استفادة الباحث من المقاربة المنهجية والمعلومات الموثقة والتحليل السياسي الوارد

في الكتاب من أجل تأطير وتوجيه دراسته، ومن دون شك سيكون الكتاب عند صدوره مرجعاً أكاديمياً متخصصاً ومادة علمية تُسهم في ترشيد سياسة الجزائر الخارجية.

من خلال المتابعة الببليوغرافية سجلنا زيادة الاهتمام بالعلاقات الجزائرية الإفريقية من خلال مقالات وتحليل في عدد من الدوريات المتخصصة لا سيما في فرنسا، على غرار مجلة "Polotique étrangère"، وهي مراجع مهمة أفادتنا في بناء وترتيب مادة الدراسة وإغنائها بالمعلومات.

### الإشكالية:

انطلاقاً من التمهيد السابق للموضوع: نطرح إشكالية الدراسة بالصيغة التالية:

- ما هي محددات وأبعاد سياسة الجزائر الخارجية تجاه إفريقيا منذ سنة 2000 ؟

هذه الإشكالية الرئيسية توضح المشكلة البحثية، وتندرج تحتها- وفق خطة الدراسة وأهدافها- تساؤلات فرعية:

1- ما هي مرتكزات السلوك السياسي الخارجي في الجزائر نحو قضايا القارة الإفريقية خلال العشرية الأخيرة ؟

2- ما مدى التحول الحاصل في المواقف والسلوكات على مستوى السياسة الخارجية الجزائرية ؟

3- ما هي أبعاد ودلالات السلوكات والتفاعلات في سياسة الجزائر الإفريقية ؟

4- إلى أي مدى تستجيب سياسة الجزائر الإفريقية، لمعطيات داخلية أو دولية أو مرتبطة بالمحيط الجيوسياسي الإفريقي نفسه ؟

5- ما هي رهانات التحول في سياسة الجزائر نحو إفريقيا، وانعكاساته على القدرات الذاتية للدولة وموقعها في النظام الدولي ؟

## الفرضيات:

تسعى الدراسة إلى اختبار جملة من الفرضيات تبعا للإشكالية والأهداف المأمولة، وتمثل الفرضيات المقترحة أساسا للبناء المعرفي للموضوع والقيمة المضافة المنتظر تقديمها، فحسب تصور الموضوع في مجاله الزمني (2000-2010) والجغرافي (المحيط الجيوسياسي الإفريقي)، ووفق الإشكالية المركزية والتساؤلات الفرعية المتصلة بها، سنعتمد على ثلاث فرضيات هي:

1- تمثل السياسة الخارجية للجزائر تجاه إفريقيا ما بين 2000-2010 استمراراً على مستوى المبادئ العامة، وتعميقاً على مستوى الممارسة، لمحددات وأهداف السياسة الخارجية الجزائرية.

2- تشكل كل من: مؤسسات صنع السياسة الخارجية ونمط القيادة، وانعكاسات الاستقطاب الإقليمي والدولي المرتكزات الأساسية التي بلورت تطور سياسة الجزائر الإفريقية خلال العشرية الأخيرة.

3- تتجه الجزائر من خلال سياستها الخارجية تجاه إفريقيا إلى صناعة دور إقليمي يرتكز على أولوية الأمن والمجال الحيوي.

## حدود الدراسة:

تتمحور الدراسة في المجال الجيوسياسي الإقليمي (إفريقيا)، غير أن معطيات النظام الدولي (طبيعة النظام الدولي نفسه، طبيعة القوى الفاعلة فيه، التداخل بين النظم الفرعية، زيادة التشابك العضوي في المصالح والإستراتيجيات)، يجعل من الضروري الإشارة، كلما دعت الحاجة، إلى تفاعل السياسة الخارجية الجزائرية مع وحدات أو نظم أخرى خارج المجال الجيوسياسي الإفريقي.

وفي الإطار الزمني، سبق لنا تبرير اختيار فترة الدراسة (2000-2010)، إلا أنه من الضروري أيضا العودة إلى مراحل زمنية سابقة (ما قبل سنة 2000) لإعادة تشكيل سياق تطور الأحداث والسياسات، وأيضا الفترة الزمنية ما بعد 2010؛ إذ من الصعوبة إحداث فصل

تام بين مراحل متقاربة، مع التأكيد على مركزية الفترة المقترحة كمحور للدراسة واعتبارها فترة قياس.

### الإطار النظري والمنهجي:

يوفر لنا الإطار العام للدراسة (الإشكالية- الفرضيات- الموضوع- حدود الدراسة)، إمكانية إدراجها ضمن عدد من الاقترابات النظرية المستخدمة في تحليل السياسة الخارجية. سوف نركز بالأساس على اقتراب الدور الذي يفيد في فهم مضمون وتطور اتجاهات السياسة الخارجية من حيث هي إدراك على مستوى النخب الفاعلة وصناع القرار وسلوك خارجي يبرز من خلال مخرجات التفاعلات على المستويات الإقليمية والدولية، كما نستعين بالاقتراب المؤسسي عند التطرق للأجهزة والمؤسسات المكلفة بصنع وتنفيذ السياسة الخارجية للجزائر نحو إفريقيا؛ ويجدر بنا أيضا توظيف اقتراب القيادة، إذ أن التحول الملاحظ خلال فترة الدراسة، تزامن مع تغير على مستوى هرم القيادة (انتخاب السيد عبد العزيز بوتفليقة رئيسا للجمهورية منذ 16 أبريل 1999).

نستعين لإنجاز الدراسة ضمن الإطار النظري الذي أوردناه بعدد من المناهج، يتعلق الأمر بالمنهج التاريخي أولاً؛ للتعرض إلى تطور السياسة الخارجية الجزائرية؛ ثم المنهج الوصفي التحليلي الذي سيكون استخدامه أساسياً بالنظر إلى طبيعة الموضوع.

### تفصيل الدراسة:

جاءت الدراسة في مقدمة وفصول خمسة. فالفصل الأول وتم وسمه بـ"مدخل نظري"، وجاء في مبحثين، عالج من خلالهما "السياسة الخارجية- مقارنة نظرية" (المبحث الأول)؛ ثم أعقب ذلك بيان "مناهج تحليل السياسة الخارجية" (المبحث الثاني).

أما الفصل الثاني والذي جاء عنوانه: "سياسة الجزائر الخارجية- مقارنة في المفهوم"، وهو الآخر قُسم إلى مباحث أربع هي: "التطور التاريخي" (المبحث الأول)؛ "بيئة السياسة الخارجية" (المبحث الثاني)، "البنية المؤسسية لسياسة الجزائر الخارجية" (المبحث الثالث) و"أبعاد السياسة الخارجية وقضاياها" (المبحث الرابع).

وخصص الفصل الثالث لـ: " البعد السياسي لسياسة الجزائر الإفريقية "، وضم ثلاثة مباحث هي: " إفريقيا في منظور سياسة الجزائر الخارجية " ( المبحث الأول ). الحضور السياسي الجزائري في إفريقيا ( المبحث الثاني )، " المقاربة الجزائرية للقضايا الإفريقية " ( المبحث الثالث ).

فيما عالج الفصل الرابع " البعد الاقتصادي لسياسة الجزائر الإفريقية " وضم ثلاثة مباحث؛ " المتغير الاقتصادي في سياسة الجزائر الإفريقية " ( المبحث الأول )، " المقاربة الجزائرية للشراكة الاقتصادية مع إفريقيا " ( المبحث الثاني )، ثم " التحولات الاقتصادية: الرهان الطاقوي وآفاق المستقبل " ( المبحث الثالث ).

ثم كان الفصل الخامس الموسوم بـ: " البعد الأمني لسياسة الجزائر الإفريقية " والمتضمن لثلاثة مباحث؛ " إطار تحليلي لفهم البعد الأمني " ( المبحث الأول )، " مقارنة وسياسة الجزائر الأمنية تجاه إفريقيا " ( المبحث الثاني ). " سياسة الجزائر الإفريقية والتحديات الراهنة " ( المبحث الثالث ).

وانتهت الدراسة بخاتمة واستنتاجات تلخص ما توصلنا إليه من خلال البحث.



الفصل الأول

مدخل نظري

تحظى السياسة الخارجية للدول باهتمام الممارسين والباحثين على حد سواء، نظراً لأهمية دورها المتصاعد في حياة الشعوب وتقرير مصير العلاقات بين الأمم، لذلك فالصعوبات التي تواجه صناع القرار في صياغة وتنفيذ القرار السياسي الخارجي، تواجه أيضاً من منظور علمي المشتغلين بالبحث في حقل السياسة الخارجية. وقد ترافقت التغيرات التي حدثت خصوصاً منذ عقد الخمسينات من القرن الماضي على مستوى العلاقات الدولية، مع التطور اللافت للبحوث العلمية الخاصة بدراسة العلاقات بين مختلف الفاعلين في النظام الدولي، وفي مقدمتها الدول.

هذا التلازم بين النظرية والممارسة يفرض على الباحث تحليل السياسة الخارجية لأي دولة ضمن إطار نظري. يستوجب الأمر الإشارة إلى نظرية السياسة الخارجية أولاً، من ذلك إبراز جملة التعاريف الخاصة بها، وصولاً إلى تحديد دقيق لمفهومها في هذه الدراسة، وكذا الأهداف والمحددات الداخلية والخارجية ومناهج البحث في حقل السياسة الخارجية.

سيكون هذا المدخل النظري مفتاحاً لوضع سياسة الجزائر الخارجية ضمن مقاربة معرفية تشمل ظروف نشأتها وتطورها، بنيتها المؤسساتية وأخيراً أبعادها وقضاياها، وهذه هي المحاور الأساسية للفصل الأول.

## المبحث الأول: السياسة الخارجية - مقارنة نظرية.

رغم أن الجذور التنظيرية للسياسة الخارجية كسلوك إنساني موجودة في الحضارات القديمة إلا أنها لم تخضع للتفسير العلمي إلا حديثاً، فقد تمحورت أولى الدراسات حول السياسات الحربية والتاريخ الدبلوماسي؛ ومع نهاية الحرب العالمية الأولى بدأت أولى المناظير المعرفية لفهم وتفسير السلوك الخارجي للدول، مع مبادئ ويلسون (Woodrow Wilson)، والتأسيس للتيار المثالي، انطلاقاً من قواعد القانون الدولي المتمحور حول المؤسسات الدولية (عصبة الأمم).

انتهى التيار المثالي إلى الفشل في نهاية ثلاثينات القرن العشرين وحلت المدرسة الواقعية محله، إذ اعتبرت أن السياسة الخارجية أداة في يد الدول لتحقيق مصلحتها القومية باستخدام الوسائل السياسية والاقتصادية والعسكرية.

ومع ظهور المدرسة السلوكية (الخمسينيات والسبعينيات من القرن الماضي) وما رافقها من تحول في طبيعة النظام الدولي (تصفية الاستعمار، الثنائية القطبية، الحرب الباردة... إلخ)، بدأت استقلالية السياسة الخارجية كفرع من العلاقات الدولية ومن ثم انتقالها من مستوى التحليل الكلي (النسق الدولي) إلى ما دون مستوى الوحدات السياسية الدولية (صانع القرار، الرأي العام...).

أبرز التراكم المعرفي الحاصل في حقل السياسة الخارجية والتحويلات على صعيد ممارسة السياسة الدولية، تنوعاً في المقاربات النظرية واختلافاً بين أجيال الباحثين<sup>(1)</sup>، وأفضى إلى وجود تيار بحثي في تحليل السياسة الخارجية (Foreing Policy Analysis)، يمتاز بالتغير وتعدد الأبعاد<sup>(2)</sup>.

(1) Laura Neack, Jeanne A. K. Hey, and Patrik Haney, "Generational change in foreign analysis", in: *Foreignpolicy analysis: continuity and changing in its second generation*, ed. Laura neack, Jeanne A. K. Hey and Partick j.Haney (Newjersy: prentice hall, englewood cliffs, nid), pp,3-4.

(2) Juliet Kaarbot, "foreign policy analysis in the twenty-first century: back to comparision, forward to idemntity and ideas". *International studies review*, (2003), p156.

## 1- في مفهوم السياسة الخارجية.

يمثل التحديد الدقيق للمفهوم نقطة بدء ضرورية في تحليل الظاهرة السياسية. إن الطبيعة المعقدة لميدان التحليل في حقل السياسة الخارجية وسرعة تغيره، جعل من الصعوبة بمكان الاتفاق على تعريف جامع، لذلك تتعدد التعاريف وتتنوع حسب اختلاف إدراكات الباحثين وزوايا تناولهم للموضوع.

إن الغرض من عرض بعض التعاريف هو الاستقرار على منظار تعريفي يلائم أهداف دراستنا، وقد أشار روبرت كانتور إلى أن السياسة الخارجية هي مزيج من المصالح والتصورات المترابطة أو غير المترابطة، تتألف من عدد غير محدود من الافتراضات التي تعكس الشكوك الواقعة ضمن البيئة الدولية<sup>(1)</sup>.

يرى جوزيف فرانكل ( Joseph Frankel ): " أن السياسة الخارجية تتشكل من القرارات والأفعال التي تتضمن إلى حد ما علاقات بين دولة وأخرى " <sup>(2)</sup>، أما الموسوعة السياسية فنعرّفها بـ: " مجموعة عمليات تنظم نشاطات الدول وسلوكياتها تجاه الدول الأخرى ورعاياها والمؤسسات التابعة لسيادتها، وعلاقاتها مع غيرها من الدول على الصعيدين الإقليمي والعالمي، لتحقيق مصالحها وأهدافها الوطنية، وحماية أمنها وسلامتها " <sup>(3)</sup>، بينما يقدر روبرت كانتور ( Robert Cantor ) أنها " تتكون من الوسائل التي تختارها الدول لتحقيق أهدافها في حلبة السياسة الدولية ... ومحور السياسة الخارجية هو تقرير أفضل السبل التي يمكن اتخاذها لدفع تلك الأهداف إلى الأمام " <sup>(4)</sup>.

( 1 ) Robert D. Cantor, Conporary International Politics. ( New Yourk: west publishing company, 1986 ), p344.

( 2 ) محمد شلبي، السياسة الخارجية للدول الصغيرة: الأردن وعملية تسوية الصراع العربي الاسرائيلي ( 1979 - 1994 )، ط1، ( عمان: دار كنوز المعرفة العلمية، 2008 )، ص28. نقلا عن:

Josef FrankeL, The Making of Foreign Policy: an analysis of Decision Marking ( England University Press, 1963 ) p 1.

( 3 ) عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، المجلد الأول، ( بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1983 )، ص381.

( 4 ) Robert D. Cantor, Ibid, p344.

هذه التعاريف وغيرها كثير، تندرج ضمن الاقتربات التقليدية التي تركز على محورية الدولة كفاعل وحيد، وأن مجمل العلاقات الدولية والتفاعلات السياسية والاقتصادية الجارية دولياً، مبنية بالأساس على أفعال وتوجهات صادرة عن الدول.

وهناك تعريفات أخرى تركز على الطبيعة التفاعلية لعمليات السياسة الخارجية، من ذلك تعريف جورج مودلسكي: "السياسة الخارجية هي نسق الأنشطة الذي تطوره المجتمعات لتغيير سلوك الدول الأخرى وتعديل أنشطتها وفقاً للبيئة الدولية"<sup>(1)</sup>، وفي المجلة الأمريكية للسياسة الخارجية (Foreing Policy) هي "مجموعة الأهداف السياسية التي توضح كيف أن هذا البلد سوف يتفاعل مع سائر بلدان العالم، وتصمم لمساعدة الدول على حماية مصالحها الوطنية وأمنها القومي وخدمة الأهداف الأيديولوجية والازدهار الاقتصادي، وتحدث نتيجة التعاون السلمي مع الدول الأخرى، أو من خلال العنف والحروب والاستغلال"<sup>(2)</sup>.

أما جيمس روزنو (James Rosenau) فيعرفها بـ: "الأنشطة السلطوية التي تتخذها الحكومات، فيما يخص المحافظة على ما يلائمها في البيئة الدولية، أو تعديل بعض الجوانب غير الملائمة"<sup>(3)</sup>.

ومن جهته يعرف حامد ربيع السياسة الخارجية بأنها "جميع صور النشاط الخارجي، حتى وإن لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، أي أن نشاط الجماعة كوجود حضاري، أو التغييرات الذاتية كصور فردية للحركة، تندرج تحت هذا الباب الواسع..."<sup>(4)</sup>.

تركز تعاريف أخرى على عملية صنع القرار: "السياسة الخارجية هي نتائج عملية صنع القرار الخارجي التي تقوم بها القيادات السياسية في الدولة"<sup>(5)</sup>، أي أنها تعكس نمطا من

(1) محمد شلبي، نفس المرجع السابق. نقلاً عن:

George Modelski, "A theory of foreign policy action", in: James Barber and Michael Smith (eds). The Nature Of Foreign Policy (Edinburg: Holmes Mac Dougall, 1974), p273.

(2) [www.answere.com/topic/foreingpolicy#wekepedia](http://www.answere.com/topic/foreingpolicy#wekepedia).

(3) James Rosenau, "Comparing Foreign Policy: Why, What, Who" in: James Rosenau (Ed) Comparing Foreign Policy: Findings and Methods (New York: Sage Publications, 1974), p6.

(4) حامد ربيع، نظرية السياسة الخارجية. (القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة)، ص7.

(5) مازن اسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية: دراسة نظرية. (بغداد: جامعة بغداد، 1991)، ص105.

السلوك السياسي الخارجي المرتبط بفعل ناجم عن اتخاذ القرار وتنفيذه. إنها نمط من العلاقات الخارجية الرسمية التي يقوم بها فاعل مستقل- يكون في الغالب دولة- على المستوى الدولي<sup>(1)</sup>، أو هي: "برنامج لمواجهة مشكلة يضعه صناع السياسة السلطويون أو ممثلوهم، يوجه نحو الوحدات الموجودة خارج الاختصاصات السياسية لصناع السياسة"<sup>(2)</sup>.

إنّ تقديم تعاريف محددة للظواهر والأنشطة السياسية هو في الأصل أمر معقد، مثلما يؤكد كريستوفر هيل ( Christopher Hill )<sup>(3)</sup>، والسياسة الخارجية ليست استثناءً في هذا السياق، إذ تواجه الباحث ابتداءً صعوبة تحديد زاوية التعريف وعناصره، لا سيما إذا انتقلنا من المعنى الضيق للمصطلح الذي يشير إلى الأنشطة التي يقوم بها الفاعلون الرسميون (موظفون حكوميون في الغالب ) في نطاق العلاقات الخارجية لدولة ما، إلى المعنى الواسع الذي يتضمن عناصر تشمل سيرورة عمليات السياسة الخارجية وتفاعلاتها، بدءاً من التخطيط الذي يقوم به صناع السياسة، والأهداف والمصالح التي يرغبون في تحقيقها، والوسائل التي يستخدمونها لأجل ذلك، وعلى أي المستويات.

ينتج عن هذا الاختلاف في التعريف، تباين في اتجاهات التحليل، ويظهر ذلك في تعدد النماذج النظرية وتفاوت قدراتها المعرفية على تحليل وتفسير سلوكيات الدول الخارجية، وبغض النظر عن هذا التباين، فإنه يمكن دراسة السياسة الخارجية بوصفها أنشطة أو ميادين أفعال أو برامج عمل يضعها صناع السياسة الرسميون نيابة عن الدول، وما تشتمل عليه تلك البرامج والأنشطة من مواقف وسلوكات وقرارات، وما تراعيه من محددات وضوابط، وما تستخدمه من أساليب ووسائل، وما تسعى إلى تحقيقه من أهداف.

تتضمن التعاريف السابقة عدداً من العناصر المشتركة لتحليل السياسة الخارجية لأي دولة، متمثلة على الخصوص في: من يصنع السياسة الخارجية، الوسائل التي يستخدمها،

( 1 ) Christopher Hill, The Changing Politics of Foreign Policy, ( London: Palgrave Macmillan ), p3.

( 2 ) Charles Hermann, “ Changing Course: When Gouvenments Choose for Redirect Foreign Policy ”, International Studies Quaterly, N<sup>0</sup>34 ( 1990 ) pp 3-21.

نقلا عن: محمد شلبي، مرجع سبق ذكره، ص 28.

( 3 ) Christopher Hill, Idem.

الغايات والأهداف والمصالح التي يرنو إلى تحقيقها، والبيئة التي تتم فيها عمليات السياسة الخارجية.

إنّ التركيز على أي من هذه العناصر يشكل مدخلا لتحديد اتجاه البحث، فقد اعتمدت دراسات كثيرة على إحدى تلك العناصر-المتغيرات- دون أن تحدد ما المقصود بالسياسة الخارجية في حد ذاتها، كما أشار إلى ذلك كل من بهجت قرني وعلي الدين هلال<sup>(1)</sup>، وبالنسبة لنا سوف نعتمد الإطار التحليلي الذي اقترحه الباحثان في دراستهما حول "السياسات الخارجية للدول العربية"، مع بعض التحويلات التي تتطلبها طبيعة الدراسة، إذ حددا السياسة الخارجية بمفهوم الدور، وبالاستناد إلى أربعة جوانب رئيسية في التحليل هي: البيئة الداخلية، توجه السياسة الخارجية، عملية صنع القرار، وسلوك السياسة الخارجية.

رغم التماسك والرصانة اللذان ميزا الدراسة المشار إليها، إلا أنها أغفلت متغيرات أخرى، نرى أنها تساعد في فهم وتحليل السياسة الخارجية، مثل الأهداف، المحددات والبيئة الخارجية، وعموما سنحاول الإحاطة بهذه العناصر من خلال الاستعانة بعدد من البحوث التي سارت في نفس الاتجاه البحثي<sup>(\*)</sup>.

## 2- أهداف السياسة الخارجية:

السياسة الخارجية حركة هادفة تخضع للإمكانيات ودرجة الاستعداد لتحقيق أهداف معينة. إنها حركة واعية ضمن مسار زمني مستمر، والأهداف هنا هي الغايات التي ترغب الدولة في إنجازها، فصناع السياسة الخارجية حين يقررون سياسة معينة، تدفعهم جملة أهداف ينشدون تحقيقها، فيرصدون الإمكانيات التي تتطلبها لتتحول إلى حقائق وأفعال سياسية<sup>(2)</sup>.

(1) علي الدين هلال، بهجت قرني، السياسات الخارجية للدول العربية. ترجمة جابر سعيد عوض، ط2، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2002)، ص29.

(\*) اعتمد الباحث في تحديدها خصوصا على دراستي كل من: علي الدين هلال، بهجت قرني، ومحمد شلبي المشار إليهما آنفا.

(2) محمد شلبي، مرجع سبق ذكره، ص31.

إنّ الطبيعة الحركية للسياسة الخارجية تجعل عملية تحديد الأهداف وتحقيقها مرنة تتغير حسب الظروف والأولويات، إذ يُقسمها بعض الباحثين إلى أهداف محورية ترتبط بوجود الدولة ذاتها والعناصر المكونة لها، مثل السيادة، الاستقلال الوطني والوحدة الترابية؛ أهداف متوسطة تشمل توسيع النفوذ وتعزيز المصالح وبناء التحالفات؛ وأهداف بعيدة كبناء الاستراتيجيات والتخطيط للمستقبل<sup>(1)</sup>. وقد يكون تحديد الأهداف حسب طبيعة النشاط، اقتصادية، سياسية وأمنية ... إلخ.

وفي دراسة رائدة قام بها فرانكلين فاينشتاين ( Franklin Weinstein ) حدد ثلاثة أهداف للسياسة الخارجية هي<sup>(2)</sup>:

- الدفاع عن استقلال الدولة في مواجهة التهديدات: وهو هدف وجودي، تعمل على تحقيقه كل الدول وتسخر له أقصى ما لديها من إمكانيات، ويدخل في نطاق هذا الهدف حماية الوحدة الترابية وصيانة السيادة الوطنية والأمن القومي. ورغم الطابع المشترك لهذا الهدف بين كافة الدول إلا أنه بالنسبة للدول النامية يبدو أكثر حيوية وإلحاحاً، نظراً لحجم المخاطر والتهديدات المحيطة بها، لذلك تلجأ لتحقيقه إلى إقامة التحالفات وإبرام المعاهدات والبحث عن المساعدات الخارجية، ويتراوح حجم التهديدات المتعلقة بالاستقلال والأمن القومي بين الاختراق العابر للسيادة وبين تفتيت الوحدة الترابية أو انهيار الدولة، وتتزايد حدتها في البلدان الواقعة في مناطق الصراعات الممتدة، كالشرق الأوسط وإفريقيا السوداء؛ وفي المجتمعات ذات التنوع العرقي أو اللغوي أو الديني الحاد.

- تعبئة الموارد الخارجية لتنمية البلاد: تسعى أغلب الدول إلى تعزيز وتوسيع مصادر الدخل القومي وزيادة الثروة وصيانة المصالح الاقتصادية، إذ تعد المكانة الاقتصادية من عناصر قوة الدولة، خصوصاً في ظل تزايد التبادل التجاري وحركة رأس المال (العولمة الاقتصادية). فتنافس البلدان الصناعية المتقدمة على الأسواق الخارجية لتصدير منتجاتها وإيجاد المواد الأولية الضرورية لاستمرارية الدورة الاقتصادية، وتعمل الملحقات التجارية في

( 1 ) عبد الوهاب الكيالي، مرجع سبق ذكره، ص 344.

( 2 ) Franklin Weinstein, “ The Use of Foreign Policy In Indonesia: An Approach To The Analysis of Foreign Policy Less Developed Contreis ”, *World Politics*, vol 24, 1972, pp356-382.



السفارات والقنصليات على إبرام اتفاقيات الاستثمار والتعاون الاقتصادي مع دول أخرى، أما البلدان الأقل تطوراً فتتخذ من سياساتها الخارجية وسيلة للحصول على المساعدات الاقتصادية وجلب الاستثمارات<sup>(1)</sup>.

ويلاحظ في السنوات الأخيرة تنامي نزعة كثير من الدول إلى الاستغلال المباشر لمواردها الاقتصادية في إدارة السياسة الخارجية، كما تفعل دول الخليج النفطية خصوصاً قطر، التي استغادت من تضخم مواردها جراء ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية وأضحت فاعلاً رئيسياً في إدارة وتوجيه السياسات الإقليمية في المنطقة العربية، والتأثير في قرارات جامعة الدول العربية والأمم المتحدة عندما يتعلق الأمر بالنزاعات الناشئة في بعض مناطق العالم العربي، أو كما تفعل الجزائر في إدارة سياستها الخارجية تجاه منطقة الساحل الإفريقي، عبر تقديم المساعدات المالية أو الدعم اللوجستي لدول الساحل الفقيرة في مواجهة التهديدات الأمنية والضغطات الأجنبية الهادفة إلى التأثير على مواقفها في إطار صراعات النفوذ والمصالح في المنطقة.

تتبع أهمية العامل الاقتصادي أيضاً من تأثيره على السياسات الداخلية، إذ ينعكس الثراء الاقتصادي وتحسن مستوى معيشة السكان على شرعية نظام الحكم وتعزيز الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

- تحقيق الأهداف الخاصة بالسياسة الداخلية: إذ توجه السياسة الخارجية إلى قطع مصادر التأييد الخارجية عن قوى المعارضة في الداخل، من خلال إضفاء الشرعية على المطالب السياسية الداخلية، وعزل المعارضين في الخارج إعلامياً ودبلوماسياً وعبر الأنشطة الاستخباراتية، كما تستهدف السياسات الخارجية أيضاً تعزيز الولاء للنظام السياسي، وخلق الإجماع حول الوحدة الوطنية والرموز القومية<sup>(2)</sup>، والدفاع عن إيديولوجية الدولة.

(1) محمد شلبي، مرجع سبق ذكره، ص 32، 33.

(2) Franklin Weinstein, *op-cit*, pp 356, 382.

ويدخل ضمن أهداف السياسة الخارجية أيضا تنمية قدرات الدولة من القوة العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية وغيرها، وتعزيز مكانتها الإقليمية والدولية.

وفي سعيهم لتحقيق أهداف السياسة الخارجية، يستخدم صناع القرار وسائل تأثير مختلفة، عن طريق القنوات الدبلوماسية ووسائل الترغيب والإكراه (المساعدات المالية- الضغوط السياسية- التحالفات ... إلخ)، وقد يتم اللجوء إلى خيار القوة العسكرية.

### 3. محددات السياسة الخارجية:

وهي العناصر التي تشكل السلوك السياسي الخارجي وتساعد على تفسيره أيضا، وتسمى العناصر المفسرة أو ما يعرف ببيئة السياسة الخارجية، وهناك اختلاف شديد في تصنيفها تبعاً لتنوع المدارس الفكرية وإدراكات الباحثين، لكن الثابت أن تفاعل هذه العناصر-المتغيرات- يؤدي إلى تشكيل نمط معين من السلوك السياسي الخارجي<sup>(1)</sup>.

يتم تفاعل المتغيرات على مستوى وحدات التحليل التقليدية الثلاث<sup>(2)</sup>:

المستوى الأول: هو مستوى الأفراد (النخبة وقادة الرأي وصناع القرار)، وهذا المستوى يعبر عن ما يسمى بالبيئة النفسية، أي تصورات وإدراكات صانع القرار لما يحيط به وكذا قيمه وعقائده وإيديولوجيته وتمثله لدور دولته في محيطها الإقليمي والدولي، أي المجالات الرئيسية لنفوذها ودرجة ذلك النفوذ. إنَّ الخصائص الشخصية والدوافع الذاتية وبنية القيم في المجتمع تسهم في تشكيل صور ذهنية لدى النخب وصناع القرار؛ وبالتالي في تحديد اتجاهات السلوك السياسي الخارجي.

(1) محمد شلبي، مرجع سبق ذكره، ص36.

(2) وفق التحليل الواقعي، نظرية الصور الثلاث لـ كينيث والتز (Kenith Waltz) أنظر في ذلك:

Singer, J.D "The Level Of Analysis Problem In International Politics", *World Politics*, volume 14, 1961, pp 77, 92.

أحمد محمد أبو زيد، "محددات السياسة الخارجية المصرية بعد ثورة 25 يناير"، المستقبل العربي، العدد 391، سبتمبر 2011، ص129.

المستوى الثاني: هو مستوى الدولة (بنية النظام السياسي، تركيبة المجتمع، المؤسسات، الجغرافيا، الإرث التاريخي ... إلخ)، ويسمى البيئة الداخلية الذي يضم عدداً من العوامل التي إما أن تدعم أو تعوق بدائل وخيارات السياسة الخارجية، ويمكن تلخيصها في الآتي:

1- العامل الجغرافي: تلعب المعطيات المادية من مساحة وتضاريس ومناخ وموارد دوراً حيوياً في تحديد سياسة الدولة الخارجية وفي تشكيل عناصر قوتها لا سيما الاقتصادية والعسكرية، كالقدرة على استيعاب عدد كبير من السكان<sup>(1)</sup>، وتنوع الموارد الاقتصادية وتشكيل منظومة دفاع قوية، وهو من أكثر العوامل ثباتاً في التأثير على سياسات الدول وإبراز مكانتها الدولية وحجم وحدود الخيارات الممكنة في مواقفها وسلوكاتها الخارجية، كما تؤثر أيضاً في طبيعة الدور الذي تستطيع الدولة تأديته ضمن النسق الإقليمي والدولي ومدى استقلال سياستها الخارجية<sup>(2)</sup>.

إنّ الموقع الجغرافي للدولة ومساحة الإقليم والحدود وطبيعة التضاريس ومدى امتلاك الموارد الطبيعية وتنوعها، عوامل تؤثر في قدرة الدولة على تحقيق أهداف سياستها الخارجية، كما تؤثر على سلوكيات صناع القرار والنخب من خلال إدراكها وتفسيرها لهذه العوامل<sup>(3)</sup>.

2- العامل الاجتماعي: يعد حجم السكان مؤشراً على قوة ومكانة الدولة وأساساً بشرياً للنمو الاقتصادي وبناء القوة العسكرية، غير أنه ليس كافياً لضمان الفعالية الدولية، " بل يجب النظر إليه في علاقته بالمحتوى الاجتماعي السياسي"<sup>(4)</sup>، إذ أنّ طبيعة التكوين الاجتماعي والتوزيع الجغرافي للسكان والتجانس العرقي والقومي كلها عوامل تدخل في حساب القوة القومية؛ ورغم أن التعداد السكاني الضخم يشكل قاعدة بناء القوة الاقتصادية والعسكرية، إلا أن لدينا أمثلة عن دول مثل إسرائيل وقطر، ذات كثافة سكانية ضئيلة لكنها تمتلك سياسة خارجية نشطة ومؤثرة في النظام الإقليمي والدولي.

(1) بهجت قرني وعلي الدين هلال، مرجع سبق ذكره، ص31.

(2) James N. Rosenau, ed, *The Study of Foreign Policy in World Politics*, ( London: Kenneth and Thomson, 1976 ), p20.

(3) بهجت قرني وعلي الدين هلال، نفس المرجع السابق، ص32.

(4) نفس المرجع السابق.

3- القدرات الاقتصادية: تؤثر القدرات الاقتصادية في تحديد الأهداف الخارجية وفي ضمان وسائل تنفيذها<sup>(1)</sup>، كما أنّ وفرة الموارد الطبيعية والقدرة على تعبئتها تمثل أساساً مادياً للنمو الاقتصادي وبناء القدرات العسكرية ومقاومة الضغوط الخارجية وتمكن من استخدام وسائل الإغراء والعقاب الاقتصادي في إدارة الشؤون الخارجية، وزيادة النفوذ من خلال الاستثمارات وتنويع التبادل التجاري لضمان الاستقلالية، وترتبط القدرات الاقتصادية بمدى التقدم العلمي والتكنولوجي وتحديث الهياكل الاقتصادية، فضلاً عن وفرة الموارد الطبيعية.

4- القدرات العسكرية: تعد القوة العسكرية عاملاً حاسماً في التأثير على توجهات السياسة الخارجية، لذلك تسعى الدول إلى امتلاك ترسانات حربية ضخمة وجيوش متمرسة مزودة بأحدث وأدق الأسلحة، إذ أن القوى العظمى والقوى الإقليمية الفاعلة تشترك في امتلاكها لقوة عسكرية تدافع بها عن طريق الردع أو الممارسة عن خياراتها وفرض مكانتها، وتنقسم القوة العسكرية إلى قوة كمية تشمل عدد الفرق والأسلحة، وأخرى كيفية تضم مستوى أنظمة التسليح والتدريب والجهوزية.

وعادة ما تغري القدرات العسكرية باللجوء إلى سياسات الهيمنة والتوسع وتعزيز النفوذ لاسيما إذا اقترنت بالتطور الاقتصادي، كما أنها تمثل عامل إسناد في إدارة المفاوضات وإجراء المساومات<sup>(2)</sup>، وعامل ردع ضد سياسات القوى الأجنبية المعادية. إلا أنها قد تصبح معوقاً يؤثر على خيارات السياسة الخارجية إذا استخدمت في تنفيذ سياسات غير عقلانية أو تم بناؤها على حساب احتياجات البلد التنموية، مثلما تفعل كثير من الدول النامية من تكديس للأسلحة مع ما تعانيه من هشاشة اقتصادية ومديونية خارجية خانقة.

5- البناء السياسي: نعني به المؤسسات السياسية والمنظومة القانونية، أي الإطار الذي تتخذ فيه القرارات السلطوية. ويعتقد علماء العلاقات الدولية والسياسة الخارجية بوجود ارتباط شديد بين نوعية النظام السياسي وطبيعة سلوكه السياسي الخارجي<sup>(3)</sup>، فنوع نظام الحكم (تسلطي أو ديمقراطي)، طبيعة النسق الحزبي والعلاقة بين المؤسسات، كلها مؤشرات تدخل

(1) نفس المرجع، ص33.

(2) محمد شلبي، مرجع سبق ذكره، ص41.

(3) أحمد محمد أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص134.

في تشكيل هذا العامل، وقد يكون الإطار السياسي مصدراً للفرص والبدائل تبعاً لدرجة الاستقرار وشرعية المؤسسات ومدى التأييد الشعبي، وبالعكس فإن الانقسام وعدم الاستقرار السياسي وغياب الشرعية يقلل من فاعلية السياسة الخارجية ويعوق تحقيق أهدافها.

يؤثر متغير النظام السياسي بهامش حركة يقع بين الموارد والقدرات المتاحة للنظام السياسي (درجة المؤسسة، حجم التأييد الاجتماعي ... إلخ)، وبين الضوابط والقيود المفروضة عليه (التماسك السياسي للنظام، حجم تمثيل القوى والجماعات المختلفة ... إلخ).

ويضاف إلى الإطار السياسي تأثير الرأي العام ودوره في توجيه السياسات الخارجية، وهذا التأثير يتباين حسب اختلاف البيئة السياسية ومدى توافر المعلومات عن قضايا السياسة الخارجية، كما أن جماعات المصالح والأحزاب السياسية تُعدُّ أيضاً من المحددات الداخلية لسلوك الدولة الخارجي، إذ تستهدف جماعات الضغط التأثير في السياسات والقرارات ذات الصلة بمصالح أعضائها<sup>(1)</sup>، مثلما تقوم به الجماعات اليهودية المؤيدة لإسرائيل في الولايات المتحدة الأمريكية إزاء القضية الفلسطينية، من خلال التحكم في النظام التشريعي (الكونغرس) وتوجيه وسائل الإعلام والمشاركة الفعالة في اختيار الرئيس الأمريكي.

المستوى الثالث: مستوى النظام الدولي (البيئة الخارجية)، إذ يتطلب فهم محددات ديناميكيات عمل السياسة الخارجية لأي بلد فضلاً عن العناصر الداخلية، معرفة المحيط الدولي وما يجري فيه من تفاعلات تؤثر في صياغة وتنفيذ السلوك الخارجي.

تؤثر البيئة الخارجية من زاويتين، الأولى أنها تسمح بهامش حركة ومناورة بما تتيحه من فرص، والثانية أنها تحد من البدائل والخيارات بما تفرضه من ضغوط وأعباء، " وإذا كانت النخبة تحدد ما الذي تفعله الحكومات، فإن البيئة المحيطة تحدد ما الذي يمكن أن تفعله الحكومات"<sup>(2)</sup>.

وتتضمن حسب بعض الباحثين أربعة أبعاد هي: الوحدات الدولية، البنين الدولي، المؤسسات الدولية والعمليات السياسية الدولية<sup>(3)</sup>.

(1) محمد شلبي، مرجع سبق ذكره، ص 43.

(2) بهجت قرني وعلي الدين هلال، مرجع سبق ذكره، ص 76.

(3) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ط2، ( القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، [ د.ت ] )، ص 258-257.

تصاغ السياسة الخارجية وتدار في إطار نسق دولي يضم مجموعة أنماط من التفاعلات الجارية بين الفاعلين، في سعيهم لتقرير وتنفيذ سياسات ذات أهداف ومصالح<sup>(1)</sup>، والفاعلون الدوليون هم بالأساس الدول ذات السيادة، المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، الشركات متعددة الجنسيات والجمعيات والحركات الدينية والسياسية والاقتصادية ذات الطابع الدولي، وهناك تباين بين هذه الوحدات من حيث الخصائص الهيكلية والأهداف وقدرات التأثير<sup>(2)</sup>.

وإذا كانت صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية مرتبطة بالدولة، فإن تحليل السياسة الخارجية (FPA)، يأخذ بالحسبان مكونات السياق الدولي من الفاعلين - غير الدولة - مثل نشطاء البيئة والشركات متعددة الجنسيات ومنظمات الجريمة والإرهاب العابر للأوطان؛ لقد تغير النظام الدولي بفعل العولمة<sup>(3)</sup>.

تأخذ العلاقات بين الوحدات الدولية أشكالاً مختلفة من الصراع والتعاون في بيئة دولية بالغة التعقيد تجمعها مصالح وأهداف متداخلة بفعل كثافة التفاعلات الجارية، وتحكم هذه العلاقات مجموعة قواعد في نطاق القانون الدولي، بعضها مدون وصریح وبعضها يتطور ضمناً بفعل ممارسة الوحدات الدولية لسياساتها المختلفة عبر الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية، ... إلخ؛ وعلى صانع القرار السياسي الخارجي أن يلم بتركيبية وميزان القوى في النظام الدولي وبشكل التفاعلات والتحويلات الحاصلة.

صنع القرار: هي العملية التي يتم من خلالها تحويل المدخلات السياسية والمادية إلى مخرجات<sup>(4)</sup>، من قبل صناع القرار عن طريق قرارات ومواقف وسلوكات، أو تحديد بدائل الحركة المتاحة لمواجهة موقف أو مشكلة ما؛ وجوهر تلك العملية يتمثل في الوظيفة المعلوماتية للأجهزة السياسية المعنية بإبلاغ جهات اتخاذ القرار بالمعلومات الصحيحة والكاملة.

(1) محمد شلبي، المرجع السابق نفسه.

(2) بهجت قرني وعلي الدين هلال، مرجع سبق ذكره، ص 43.

(3) Kieran E. Uchegara, "Continuity and Change In Turkish Foreign Policy Toward Africa" *Academik Bakis*, ( p cilt 2 sayi 3 kis 2008 ), p45.

(4) A I Dawicha, "The Maddle East", in: Christopher Claphason ( ed ), *Foreign Policy Making in Developing States*, ( New York: Prager Publisher, 1977 ), p62.

وصنع القرار في السياسة الخارجية عملية أدق من صنع السياسة الخارجية نفسها، فهي نشاطات تشارك فيها أجهزة وقوى وجماعات مختلفة رسمية وغير رسمية، " إنها محصلة عملية صناعة واعية تقوم بها الأجهزة العاملة في ميدان السياسة الخارجية متأثرة في ذلك بمجموعة متغيرات... " (1)، وهي بمثابة صياغة برنامج عمل في المجال الخارجي، تتضمن عدة عمليات فرعية أهمها صنع القرار.

يتطلب فهم كيفية صنع السياسة الخارجية الإحاطة بالهيكل الذي تتم في إطاره، أي الأجهزة والمؤسسات ذات الصلة وطبيعة العلاقات بينها، وكذا العمليات التي تصنع من خلالها، بمعنى نمط التفاعلات بين تلك الأجهزة والمؤسسات (2).

وتمثل السلطة التنفيذية جهة القرار الأكثر تأثيراً ونفوذاً في أغلب النظم السياسية، من خلال وزارة الشؤون الخارجية التي يعهد إليها الإشراف الرسمي على أنشطة السياسة الخارجية، كما تشارك وزارة الدفاع أيضاً في صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية في جوانبها الأمنية والعسكرية على الخصوص، ويضطلع جهاز المخابرات بدور محوري من خلال عمليات جمع وتحليل المعلومات، ويختلف دور المؤسسات والأجهزة ومدى نفوذها وتأثيرها باختلاف الأنظمة السياسية. ففي الولايات المتحدة الأمريكية يدير السياسة الخارجية الرئيس، ويعاونه طاقم الإدارة المشكل أساساً من وزارة الخارجية ومجلس الأمن القومي ولجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس، بخلاف فرنسا التي نجد فيها السلطة التنفيذية برأسين (الرئيس والوزير الأول) (3)، وفي القضايا الأمنية والإستراتيجية يتولى جهاز المخابرات والمؤسسة العسكرية الدور الأبرز.

فضلاً عن السلطة التنفيذية؛ تشارك مؤسسات وسلطات أخرى في صناعة السياسة الخارجية؛ فالسلطة التشريعية تقوم بدور فاعل في إدارة أنشطة السياسة الخارجية، لا سيما في الدول التي تطبق مبدأ الفصل بين السلطات كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية، أين يحظى الكونغرس بصلاحيات واسعة؛ منها حق إعلان الحرب والتصديق على المعاهدات

(1) محمد السيد سليم، مرجع سبق ذكره، ص 449.

(2) المرجع نفسه، ص 449، 453.

(3) للتفصيل في دور المؤسسات والأجهزة والعلاقات بينها أنظر: Christopher Hill, *op-cit*, pp53, 71.

وتنظيم التجارة الخارجية... إلخ، وتمارس السلطة القضائية دوراً أقل تأثيراً، ففي بعض الأنظمة يملك القضاء حق إبطال الاتفاقيات الدولية المخالفة للدستور<sup>(1)</sup>.

وينبغي الإشارة إلى الخصوصية الهيكلية والعملية لصنع القرار في السياسات الخارجية للبلدان النامية، أين يتقلص مستوى المؤسسة السياسية وتهيمن السلطة التنفيذية وتتعاظم ظاهرة شخصنة السلطة. غير أن هذه المعاينة تبدو نسبية إلى أبعد حدٍّ حسب كثير من الدارسين، فالقائد-الشخص- الذي يتولى إدارة وتقرير السياسة الخارجية لبلده ليس بوسعهِ إلا أن يأخذ بالحسبان مجموعة المتغيرات الموضوعية ومواقف القوى والجماعات الداخلية المؤثرة، وصنع القرار يتم ضمن هياكل مؤسسية تشكل في الغالب متغيراً وسيطاً بين صناعات القرار وبيئتهم<sup>(2)</sup>، فهناك ثلاث دوائر تتم ضمنها عمليات صنع القرار، وهي:

- دائرة صنع القرار الرئيسية (الرئيس- القائد).

- دائرة النخبة الحاكمة (رئيس الحكومة- مجلس الوزراء- المؤسسة العسكرية).

- دائرة النخبة السياسية (البرلمان- الأحزاب السياسية)<sup>(3)</sup>.

وإذا كان هناك من الباحثين من يرى أن: "الفهم الأفضل لعملية صنع السياسة الخارجية لدول الشرق الأوسط، يتم من خلال تحليل شخصية القادة ومعتقداتهم بدل النظر في الإجراءات التنظيمية والمؤسسية..."<sup>(4)</sup>، فإن باحثين آخرين يؤكدون على وجود متغيرات أخرى يتعين الاعتماد عليها، مثل انقسام المجتمع السياسي على أسس عرقية أو دينية أو قبلية أو طبقية أو على أساس حدة الفقر؛ نتيجة المطالب المتزايدة والموارد المحدودة وتأثيرات ظاهرة التخلف، حيث أن نقص الخبرة والمعرفة لدى النخب يعقد من قدرتها على إدارة وتقرير قضايا إستراتيجية ضمن محيط موسوم بانقسامات اقتصادية حادة وضغوط خارجية خطيرة، " وإذا كانت السياسة

(1) محمد السيد سليم، مرجع سبق ذكره، ص 460.

(2) بهجت قرني وعلي الدين هلال، مرجع سبق ذكره ص 35.

(3) A. I. Dawicha, *op-cit*, pp67-68.

(4) *Idem*.



الخارجية ليست سوى حقلاً من الفرص والعوائق، فإن الدول النامية تدخل هذا الحقل بأعباء مضاعفة، بسبب تزايد تعقيدات النظام الدولي وانخفاض مستوى الأمن والاستقرار الداخلي<sup>(1)</sup>.

---

(1) بهجت قرني وعلي الدين هلال، نفس المرجع السابق، ص 36. نقلا عن:

Robert I. Rothstein, The Weak In The World of the Strong: The Developing Countries in The International system (New York: Colombia University Press, 1977) pp 62-90.

## المبحث الثاني: مناهج تحليل السياسة الخارجية.

تُعَدُّ الدراسة العلمية للسياسة الخارجية حديثة مقارنة بمجالات البحث الأخرى في علم السياسة، فلم تتبلور المقاربات والمناهج النظرية المستخدمة في التحليل إلا مع نهاية ستينيات القرن الماضي؛ إذ اعتمدت الدراسات الأولى على البحث في التاريخ الدبلوماسي، ويرجع تعقد عملية التنظير في تحليل السياسة الخارجية إلى عدد من الصعوبات الموضوعية أهمها، ثنائية الكم- التنوع، فهناك قدر كبير من المعلومات مع اختلاف شديد في مستويات القياس، وأيضاً الطابع الحركي المتغير للظاهرة وما يفرزه من صعوبة الحصول على المعلومات والبيانات، وأخيراً مسألة اختيار النماذج التفسيرية وتطبيقها<sup>(1)</sup>.

وتغدو هذه الصعوبات أشدَّ تعقيداً إذا انتقلنا إلى دراسة السياسة الخارجية في البلدان النامية التي تعاني من حالة تخلف منهجي وفقير معرفي، عبر عنها بعض الباحثين بالقول بأنها "دراسات متخلفة لبلدان متخلفة"<sup>(2)</sup>، وتعود حالة القصور هذه إلى العوامل التالية:

1- اهتمام نظريات تحليل السياسة الخارجية بدراسة سياسات الدول المتقدمة، واعتبار السلوك الخارجي للدول النامية عديم التأثير، إذ هو مجرد رد فعل على سياسات القوى العظمى. حيث يرى الواقعيون أن بلدان العالم الثالث لا تملك سياسة خارجية قادرة على المساهمة في تشكيل النسق الدولي، بل إنها بسبب حالة التخلف وضعف قدراتها أكثر عرضة للتأثر بتحولات النظام الدولي.

2- قلة المعلومات والبيانات اللازمة للبناء النظري في حقل السياسة الخارجية، ففي بيئة سياسية يطبعها في الغالب منطق السريّة، وتُعَدُّ فيها القضايا الخارجية من مسائل الأمن القومي

( 1 ) Valerie M. Hudson, *Foreign policy Analysis: classic and contemporary theory* , ( New York: Rowman and littele field publishers. INC, 2007 ); pp 166-167.

( 2 ) محمد شلبي، مرجع سبق ذكره، ص74. نقلا عن:

زينب عبد العظيم، *الاقتصاد السياسي لسياسة مصر الخارجية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، 1981-1991*، رسالة دكتوراه (جامعة القاهرة، كلية العلوم السياسية والاقتصاد 1994)، ص14.

التي يحظر الاقتراب منها، يصعب على الباحثين بناء مقاربات نظرية بالدقة العلمية المطلوبة<sup>(1)</sup>، فضلاً عن غياب توثيق دقيق للبيانات وسجلات المعلومات.

3- تركيز الدراسات الغربية على السلوك الخارجي للدول الكبرى لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية، خصوصاً مع ازدهار المدرسة السلوكية في خمسينيات وستينيات القرن العشرين، والعمل على إسقاط المناهج والاقترابات والتصورات البحثية على البلدان النامية، مع الفوارق الكبيرة في طبيعة الأبنية السياسية والهياكل الاقتصادية والتفاوت في القدرات والإمكانات<sup>(2)</sup>.

4- عدم قدرة الدراسات العربية والشرق أوسطية المنجزة في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية على الإسهام في تقدم بلدان المنطقة، عكس ما حدث في أمريكا اللاتينية مثلاً في ستينيات القرن العشرين، أين دفعت التحولات السياسية خصوصاً حرب الفيتنام، الباحثين إلى الاهتمام بالسلوك الخارجي لتلك الدول وبروز دراسات رائدة عنها، موازاة مع تطور الدراسات المقارنة للسياسة الخارجية؛ وتميزت الأبحاث والدراسات عن الدول العربية بضعف المناهج وغياب التحليل المقارن وتضارب المفاهيم المستخدمة وعدم ملاءمتها، فضلاً عن تركيزها على الجوانب التاريخية وتفرد الصبغة العربية الإسلامية دون سواها<sup>(3)</sup>، أي التركيز على البعد العربي الإسلامي وإهمال الأبعاد الأخرى.

### 1- مناهج التحليل:

تعتمد عملية تحليل السياسة الخارجية على طريقتين، طريقة أولى تعتبر السياسة الخارجية مادة تحليل تتعامل مع الوقائع والأحداث؛ وطريقة ثانية تعنى ببناء نماذج نظرية لتحليل وتفسير السياسة الخارجية.

ويمكن إيجاز هذه الأطر التحليلية (الاقترابات) كما يلي:

(1) بهجت قرني وعلي الدين هلال، مرجع سبق ذكره، ص5.

(2) نفس المرجع السابق، ص75.

(3) نفس المرجع، ص60.

- اقترب صناعة القرار: تعد دراسة سنايدر ( Snyder ) في عام 1954 الأساس النظري لهذا الاقتراب الذي نقل دراسة صناعة القرار إلى مستوى الأفراد ( إدراكات وسلوكات صناعات القرار ).

قدم سنايدر " إطاراً تحليلياً يركز على جملة متغيرات هي: البيئة الداخلية لصنع القرار، البيئة الخارجية، البنية والسلوك الاجتماعي، عملية صنع القرار والفعل<sup>(1)</sup>. وافترض أن السياسة الخارجية هي محصلة قرارات يتخذها أشخاص يشغلون مناصب رسمية في الدولة ضمن هيكل يسمى الوحدة القرارية ( Decisional Unit )<sup>(2)</sup>، ولأن الوحدة القرارية تتكون من عدد من الأشخاص، فإن السلوك السياسي الخارجي يتأثر بكيفية إدراكهم وتعريفهم للموقف ( As an actor in Situation )، لذلك ركز سنايدر على العوامل الإنسانية خاصة الدوافع والإدراكات.

- الاقتراب التحليلي: طوّر غراهام أليوسن ( G. Allison ) هذا النموذج التفسيري على خلفية أزمة الصواريخ الكوبية ( 1962 )، واقترح ثلاثة نماذج فرعية لتحليل السياسة الخارجية هي: نموذج الفاعل العقلاني، نموذج المسار التنظيمي ونموذج السياسة الحكومية. بالنسبة لأليوسن وآخرين، فإن فهم وتحليل عملية صنع القرار في السياسة الخارجية ينطلق من تداخل ثلاثة عوامل هي: بيروقراطية الدولة، العوامل التنظيمية والعوامل الداخلية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ( السياق الشامل )<sup>(3)</sup>، ومن وجهة نظرهم فإن هذه العوامل هي التي تحدد بشكل حاسم توجهات السياسة الخارجية.

- الاقتراب النسقي: استعار " مودلسكي " ( Modelski ) فكرة استخدام التحليل النسقي في علم السياسة لـ " دفيد إستون " ( David Easton )، وحاول تطبيقه على تحليل السياسة الخارجية، التي تتشكل حسبها من أربعة متغيرات هي: المدخلات السلطوية، المخرجات السلطوية، المصالح والأهداف، وأن المدخلات تتحول إلى مخرجات من خلال مرورها عبر

( 1 ) ناصف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، ( بيروت: دار الكتاب العربي، 1985 )، ص 80- 119.

( 2 ) مازن اسماعيل الرمضاني، مرجع سبق ذكره، ص 119- 128.

( 3 ) Kieram E.Uchehara.op-cit, p47.

صناع السياسة. وفي دراسة له عن السياسة الخارجية الإسرائيلية سنة 1972<sup>(1)</sup>، طوّر " مايكل بريتشر " ( M. Brecher ) إطاراً تحليلياً لصنع السياسة الخارجية.

يقوم الإطار التحليلي الذي وضعه بريتشر على أساس وجود بيئتين أساسيتين لصنع القرار: بيئة عملية وبيئة نفسية، إضافة إلى شبكة اتصال ونخبة صنع القرار، ثم عملية صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية. تشير البيئة العملية إلى الحدود والمعالم التي يتخذ في إطارها صنع القرار قرارات السياسة الخارجية، عندما يكوّنون صوراً عن الواقع المدرك، ثم تتأثر تلك الصور المكونة بخلفياتهم النفسية والقيمية<sup>(2)</sup>، وأسس بريتشر إطاره التحليلي أيضاً على دمج متغيرات مختلفة تربط بينها علاقات اتصال وتفاعل متبادلة<sup>(3)</sup>.

تتضمن البيئة العملية قسماً: بيئة داخلية وبيئة خارجية. تضم البيئة الخارجية القضايا وعلاقات التفاعل على المستوى العالمي، أي النسق الدولي وأنساقه الفرعية، إذ تؤثر طبيعة القضايا المطروحة وملامح النسق الدولي السائد على اختيارات وبدائل السياسات الخارجية لدى صناع القرار، الذين تختلف إدراكاتهم لتأثير البيئة الخارجية ومن ثم استجاباتهم لها<sup>(4)</sup>.

أما البيئة الداخلية فتشكلها السمات العامة للدولة والمجتمع والتفاعلات التي تحدث ضمن عدد من المتغيرات هي:

- القدرة العسكرية: وتعني أساساً القدرة على شن الحرب أو منع دولة معادية من مهاجمة الدولة.

- القدرة الاقتصادية: الإمكانيات المادية والبشرية التي يمكن استخدامها لدعم السياسة الخارجية.

( 1 ) Michael Brecher, The Foroeing Policy System of ISRAEL: Setting, images, Process ( Oxford: Oxford University press, 1972 ).

( 2 ) محمد شلبي، مرجع سبق ذكره، ص ص 88- 89.

( 3 ) Hudson, op-cit, p169.

( 4 ) محمد شلبي، مرجع سبق ذكره، ص 89.

- البناء السياسي: طبيعة النظام السياسي والمؤسسات الدستورية، من حيث العلاقات بينها وكيفية اتخاذ القرار.

- جماعات المصالح: التي لها مصالح تعمل على تحقيقها عبر قرارات السياسة الخارجية.

- النخب المتنافسة: وأهمها الأحزاب السياسية التي تتصارع على السلطة وصناعة القرار، وتدافع عن توجهاتها في مجال السياسة الخارجية.

تتم تصفية المعلومات والمعطيات التي تتضمنها البيئة العملية من خلال البيئة النفسية لصانع القرار، " أي: السياق النفسي والقيمي لصناع السياسة واستعداداتهم ومعتقداتهم التي تؤثر في إدراكاتهم وتصوراتهم لمواقف مختلفة وتفسيراتهم لها"<sup>(1)</sup>. وتضم البيئة النفسية بدورها جانبيين هما: صورة النخبة، أي إدراكات وتصورات النخب لمكانة ودور دولتهم الخارجي، وأيضا المواقف المعبر عنها والتي تشير عموماً إلى موقف المجتمع من مسألة الهوية والتاريخ<sup>(2)</sup>، وتشكل جانباً من معتقدات وإدراكات النخب وتؤثر في مواقفها.

أما عملية صياغة السياسة الخارجية، فتعني تحديد توجهات السلوك السياسي الخارجي في المجالات السياسية والدبلوماسية، الاقتصادية، التنموية، العسكرية، الأمنية والإستراتيجية، ثم تأتي عملية تنفيذ السياسة الخارجية، بمعنى ترجمة التوجهات إلى قرارات وأفعال من طرف الأجهزة المكلفة بذلك.

وفضلاً عن الاقتربات السابقة، يعد الباحثون عدداً من الأطر التحليلية التي عملت على تقديم نماذج معرفية لتحليل وتفسير السياسة الخارجية، من ذلك، الاقترب التحليلي المقارن لـ " جيمس روزنو " ( Rosenau )، والذي ميز فيه بين ثلاثة أنماط من المقارنة، انطلاقاً من الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي خلال الحرب الباردة، وهذه الأنماط هي:

( 1 ) محمد شلبي، مرجع سبق ذكره، ص 90.

( 2 ) Hudson, op-cit, p170.

- مقارنة السياسة الخارجية لدولتين أو أكثر خلال فترة زمنية محددة.
- مقارنة السياسة الخارجية لدولتين أو أكثر تجاه قضية محددة (مثل سياسة الولايات المتحدة وروسيا إزاء القضية الفلسطينية).
- مقارنة السياسة الخارجية لدولة واحدة في فترتين مختلفتين.
- واقترح روزنو للمقارنة مجموعة متغيرات على أساسها يتقرر السلوك السياسي الخارجي، وهي المتغير الفردي (الشخصي)، متغير الدور، المتغير المجتمعي، المتغير الحكومي والمتغير النسقي<sup>(1)</sup>.
- إنّ ما يلاحظ على الاقترابات المذكورة، وأخرى عديدة<sup>(2)</sup>، أنها صممت بالأساس لتحليل السياسة الخارجية للدول الكبرى المتقدمة، وقد ذكرنا ذلك آنفا كإحدى صعوبات تحليل السياسة الخارجية للبلدان النامية، وإزاء هذه الحقيقة سلك الباحثون مسلكاً، فقد اعتبر بعضهم، مثل: (روزنو) و(بريتشر) أن "الأطر التحليلية عامة بمقدورها دراسة السياسة الخارجية للدول النامية"<sup>(3)</sup>، بينما قدر آخرون أنها لا تلائم واقع تلك الدول وطبيعة سياساتها الخارجية.
- صنف الباحثان "بهجت قرني وعلي الدين هلال" ثلاثة اقترابات سيطرت على عملية دراسة وتحليل السياسة الخارجية للدول النامية لفترة طويلة، وهي<sup>(4)</sup>:
- الاقتراب النفسي: ينظر إلى السياسة الخارجية على أنها تعبير عن انطباعات وأمزجة القادة ووجهات نظرهم، أكثر من كونها أنشطة مخططة وهادفة، وقد تعرض لانتقادات عدة أهمها تجاهله لبيئة السياسة الخارجية وتركيزه على العوامل الشخصية.
- اقتراب القوى العظمى: اعتبر أنصاره مثل "مورغانثو" (Morgenthau)، أن السياسات الخارجية للبلدان النامية لا تتمتع بالاستقلالية وهي مجرد ردود أفعال على سياسات القوى العظمى.

(1) Ibid, p168.

(2) أنظر: Hudson, op-cit

(3) محمد شلبي، مرجع سبق ذكره، ص 85.

(4) قرني وهلال، مرجع سبق ذكره، ص 14-16.

- الاقترب الاختزالي أو بناء النماذج: يرى أن السياسة الخارجية للدول الكبرى أو الصغرى على السواء تخضع لعمليات عقلانية محسوبة، فمسارات صناعتها وتنفيذها واحدة، أما الفوارق فهي ذات طبيعة كمية.

ومنذ سبعينات القرن العشرين درج دارسو السياسة الخارجية في البلدان النامية على استخدام أطر تحليلية أكثر دقة وملائمة للمتغيرات الداخلية، أنتجت ما يطلق عليه بعض الباحثين "السياسة الخارجية من أجل التنمية"<sup>(1)</sup>، وظهرت أبرز تلك الاقترابات في أعمال مدرسة التبعية ومدرسة الاقتصاد السياسي ودراسات بهجت قرني، إذ تبلور اقترب التبعية كمنظور جديد في بداية ستينيات القرن العشرين، معتبرا أن التخلف والتنمية في بلدان العالم الثالث جزء من الديناميكية العالمية، وأنّ للنظام الدولي تأثيراً قوياً في مجتمعات العالم الثالث وفي السياسات الخارجية لبلدانه. فرغم أهمية العمليات والأبنية الداخلية إلا أن التغيرات الهامة في المجتمعات النامية تحددها بالأساس قوى خارجية، لذلك لا يمكن فصل السياسة الداخلية عن السياسة الخارجية في تلك البلدان، كونها مرتبطة بالاقتصاد السياسي العالمي (التركيز على دور العوامل الهيكلية)، وتعد الشركات متعددة الجنسيات حسب اقترب التبعية أداة التأثير الرئيسية للنظام العالمي، من خلال سعيها لتحقيق الأرباح دون اعتبار لمصالح البلدان النامية، فتستخدم التكنولوجيا المعقدة وتحول بها كميات هامة من العملة الصعبة وتصدر رأس المال النادر كأرباح، وبالمقابل تساهم في خلق أنماط استهلاك غير ضرورية وتفسد السياسيين وتلوث قيم المجتمعات<sup>(2)</sup>.

ويركز أنصار الاقتصاد السياسي على العلاقة التفاعلية بين العوامل الاقتصادية والسياسية وأنه لا يمكن الفصل بينها عند دراسة السياسة الخارجية، فالسلوك السياسي الخارجي يتأثر بالاعتبارات الاقتصادية الداخلية (الخصائص الهيكلية للاقتصاد)، كما أن السياسات الاقتصادية الخارجية تتأثر بالعوامل السياسية؛ ويرى منظرو هذا الاقتراب أن تفسير وتحليل

(1) قرني وهلال، المرجع السابق نفسه.

(2) المرجع السابق، ص 49.



السياسات الخارجية لكثير من الدول يوجد في طبيعة العلاقات الاقتصادية الداخلية<sup>(1)</sup>. إذ تواجه بلدان العالم الثالث ثلاث قضايا- معضلات- في إدارة سياساتها الخارجية هي:

- معضلة المساعدة / الاستقلال: أي المفاضلة بين الحاجة إلى المساعدات الأجنبية والحاجة إلى الحفاظ على الاستقلال الوطني.

- معضلة الموارد / الأهداف: إذ يخلق الخلل في الموازنة بينها ضغوطا تفوق القدرات المتاحة.

- معضلة الأمن / التنمية: طبيعة التهديدات وأهداف النشاط الخارجي، هل تتعلق بالتهديدات الأمنية والعسكرية أم مشكلات التنمية الداخلية<sup>(2)</sup>.

وبدوره أولى بهجت قرني اهتماماً بدراسة السياسات الخارجية للدول النامية، منتقداً الاقتربات التي لا تعتمد على فهم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، فطور إطاراً تحليلياً يعتمد مفهوم الدور كأساس لدراسة السلوك السياسي الخارجي وطبقه على عدد من بلدان العالم الثالث، ومنها دراسته عن السياسة الخارجية للجزائر.

وفضلاً عن الاقتربات والمناهج التي ذكرناها، يعد الباحثون اقتربات أخرى لتحليل السياسة الخارجية، يتم توظيفها حسب إدراكات الباحث وتصوراته وزاوية التناول وطبيعة الحالة موضوع الدراسة، منها المقاربة المعرفية والمقاربة البيروقراطية ومقاربة الاتصال، وكذا مقاربة القوى المتوسطة التي طورتها " لورا نيك ( Laura Neack ) لدراسة القوى الوسطى في النظام الدولي، والتي تمارس نفوذاً نسبياً من خلال مهامها في حفظ السلم والقيام بالوساطات وبناء التحالفات؛ وهي مهام لا تتلاءم مع أدوار وإمكانات القوى العظمى أو الصغرى، ومن أمثلة القوى الوسطى، كندا، أستراليا، البرازيل، الهند والجزائر... إلخ.

(1) محمد شلبي، مرجع سبق ذكره، ص96. نقلا عن:

زينب عبد العظيم، الاقتصاد السياسي لسياسة مصر الخارجية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، 1981-1991، رسالة دكتوراه (جامعة القاهرة، كلية العلوم السياسية والاقتصاد 1994)، ص 23، 30.

(2) قرني وهلال، مرجع سبق ذكره، ص18-19.

## 2- نظرية الدور وإطار تحليلي مقترح:

يعد هولستي (K. J. Holsti) أول من استخدم مفهوم الدور في تحليل السياسة الخارجية، معتبراً أنه: "تعريف صانع السياسة الخارجية للقرارات والالتزامات والقواعد والأفعال الملائمة لدولته والسلوكيات التي يتوجب عليه انتهاجها في مختلف الظروف والأوضاع"<sup>(1)</sup>؛ والسياسة الخارجية بهذا المعنى هي تعبير عن إدراك صناع القرار للدور الوطني لدولتهم وعن أداء الدور أيضاً، ويرى بروس بيدل (Bruce Biddle) أن الدور يعبر عن مجموعة التصرفات والقرارات والسلوكيات الصادرة عن النخب السياسية الرسمية في الدولة، والتي تحدد المواقف والمفاهيم الصادرة عنها عبر أداء الدور.

فالدور إذن يتشكل نتيجة رؤية سياسية وإدراك صانع القرار لمصالح وأهداف دولته، ويعبر عن مدى قدرة النخب الوطنية على توظيف عوامل القوة (القدرات الوطنية)، للقيام بدور يتناسب تصويره وأدائه مع الإمكانيات المتوفرة، إنّه: "موقف واتجاه سياسي ناتج عن منظار تتداخل فيه جملة المحددات الأساسية، هوية المجتمع، وضعه السياسي والاجتماعي وبنية القيم السائدة فيه..."<sup>(2)</sup>، فتقوم النخب المسؤولة عن صناعة القرار في السياسة الخارجية بتشكيل الدور في مواقف وسلوكيات سياسية، انطلاقاً من تصور ذهني عن إدراكها لمكانة الدولة إقليمياً ودولياً، ويسمح تحليل السياسة الخارجية بمفهوم الدور - حسب بهجت قرني وعلي الدين هلال - بتمييزها إلى مكونين هما: التوجه العام والأهداف (إدراك الدور) والسلوك المحدد بقضايا معينة في إطار زمني (أداء الدور)، وهذا التقسيم يفيد في بناء تساؤلات بحثية ضرورية للتحليل الإمبريقي والبناء النظري في السياسة الخارجية مثل: كيف يتفق إدراك الدور في السياسة الخارجية (الإستراتيجية العامة والأهداف) مع أداء الدور (السلوك السياسي الخارجي)؛ وما هو معدل التباين بين الإدراك والسلوك؟<sup>(3)</sup>.

(1) K. Holsti, "National Role conception in the study of Foreign Policy", *International Studies Quarterly*, vol 14 (1970). pp 245-246.

(2) Steven J. Campbell, "Role Theory, Foreign policy Advisors, and U.S Foreign Policy Making", in: <http://www.caonet.org/isa/isa3.html>

(3) قرني وهلال، مرجع سبق ذكره، ص 29.

والدور كأحد مكونات السياسة الخارجية، مفهوم وظيفي في التصور والإدراك وفي التنفيذ أيضاً، فطالما أن النظام الدولي دائم التغيير فإن صانع القرار يحتاج لمعرفة خاصة لإدراك وخلق الفرص<sup>(1)</sup>، بما يخدم مصالح وأهداف دولته، ويشمل الدور ثلاثة أبعاد أساسية هي<sup>(2)</sup>:

- تصور صانع السياسة الخارجية لمركز دولته (مجال النفوذ ودرجته).

- تصوره للدوافع التي تضبط حركة الدولة وحجم النشاط المتوقع (تدخلي، صراعي، تعاوني، ... إلخ).

- توقعاته لحجم التغيير المتوقع نتيجة أداء الدور (كلي أو جزئي).

كما يتضمن الدور أربعة خصائص هي:

- يتعدى حدود التصور إلى الممارسة، فأداء الدور يتطلب تخصيص إمكانيات وموارد.

- يشمل تصور صانع السياسة الخارجية لأدوار المنافسين والأعداء.

- قد تتعدد أدوار الدولة في آن واحد (مثل دور الجزائر كرائد لمكافحة الإرهاب ودورها التكاملي في منطقة الساحل).

- قد تؤدي الدولة أدواراً ضمن مستويات مختلفة مثل قيام الولايات المتحدة بدور شرطي العالم في الشرق الأوسط ودورها التكاملي في أمريكا الشمالية.

تتفاوت أدوار الدول تبعاً لدرجة ومضمون التدخل في الشؤون الدولية، فقد يكون تدخلاً عن طريق استخدام القوة (الولايات المتحدة)، أو عن طريق بناء النموذج وقد يكون ذو طابع إيديولوجي أو اقتصادي أو سياسي. يتحدد الدور كذلك وفق مرتكزات موضوعية وذاتية، توظف

(1) شعيب عبد الفتاح، " دور مصر الإقليمي الثابت والمتغير " في:

<http://www.sis.gov.eg/ar/story.aspx?sid=33893> 08/12/2011. 8:10.

(2) أنظر في تحليل أبعاد وخصائص وأهداف الدور: شعيب عبد الفتاح، المرجع السابق نفسه، والسيد سليم، مرجع سبق ذكره، ص ص 16، 17، 18.

إطاراً إقليمياً ودولياً على نحو يعظّم دور الدولة، فالموضوعية منها تشمل القدرات السياسية، الاقتصادية، العسكرية والمجتمعية... إلخ، إضافة إلى طبيعة النظام الإقليمي والدولي، أمّا الذاتية فتضم البيئة النفسية والخصائص الشخصية للقائد السياسي والتي تؤثر في طبيعة إدراكه للدور، فكلما كانت تصورات القائد متوافقة مع المحددات الموضوعية زادت فرص نجاح الدور.

يعتمد الباحث في هذه الدراسة إطاراً تحليلياً يستند إلى مفهوم الدور بشكل أساسي ولكن غير حصري، عبر الاسترشاد بالإطار التحليلي لـ "بهجت قرني وعلي الدين هلال" في دراستهما للسياسات الخارجية للدول العربية، ومنها دراستهما عن السياسة الخارجية للجزائر، وقد تضمّن أربعة جوانب رئيسية هي: البيئة الداخلية، توجّه السياسة الخارجية، عملية صنع القرار وسلوك السياسة الخارجية. غير أن عدداً من الاعتبارات الموضوعية المحيطة بدراسة السياسة الخارجية للوحدات الدولية تفرض الاستعانة بإطار تحليلي متعدد المستويات والمتغيرات، فليس هناك نموذج معرفي وحيد يمكن استخدامه، بل منظارات متعايشة تعكس تعدد أطر التحليل والتفسير<sup>(1)</sup>.

تعتمد دراستنا إطاراً تحليلياً موسعاً في اتجاهين:

الاتجاه الأول: توسيع العناصر التي شملها الإطار التحليلي المذكور سابقاً إلى:

- البيئة الخارجية والداخلية معاً، الخلفية التاريخية لتطور السياسة الخارجية (المسار التاريخي) والأبعاد الإيديولوجية والاقتصادية والسياسية والثقافية السياسية.

- عملية صنع القرار (البنية المؤسسية للسياسة الخارجية).

- توجّه السياسة الخارجية: يقصد به الاتجاه العام للدولة والتزامها تجاه البيئة الخارجية وإستراتيجيتها الأساسية لتحقيق أهدافها أو تطلعاتها الداخلية والخارجية والتعامل مع التهديدات القائمة. وإضافة إلى المتغيرات التي تعكس توجّهاً ما في السياسة الخارجية، عمدنا إلى تحليل خطاب رئيس الجمهورية باعتباره موجه السياسة الخارجية وقائدها.

(1) محمد شلبي، مرجع سبق ذكره، ص 98-99.

- السلوك السياسي الخارجي، أي المواقف والقرارات والأفعال التي تتبناها أو نتخذها الدولة في إدارة سياستها الخارجية.

ما يميز الإطار التحليلي لدراستنا هو تحليل السلوك السياسي الخارجي وفق أبعاد ثلاثة: سياسي، اقتصادي وأمني عسكري، مع عدم إغفال التداخل والتشابك بين هذه الأبعاد.

الاتجاه الثاني: توسيع الإطار التحليلي إلى اقتربات أخرى، فضلا عن نظرية الدور، إذ ليس بمقدور منظار تحليلي وحيد مهما كانت أسسه النظرية وأدواته المنهجية أن يقدم تفسيرات علمية دقيقة لقضايا السياسة الخارجية، التي هي مجال واسع ومعقد، تتداخل فيه العوامل النفسية والشخصية مع المحددات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، وأيضا الأبعاد الخارجية، الإقليمية والدولية.

إذا كان التحليل باستخدام الدور يستهدف تحليل محددات وأسس دور الجزائر الإقليمي في الفترة ما بين سنة 2000 و2010، عبر استعراض العلاقة بين إدراك الدور وأدائه من خلال رؤية النخب وصناع القرار، فإن التركيز سينصب على الدور الذي يقوم به القائد السياسي، وهو مدخل إلى توظيف اقتراب القيادة السياسية، الذي يعنى بدراسة الظواهر السياسية في مستواها الجزئي (Micropolitics)، بالتركيز على الأفراد والجماعات الصغرى كوحدات للتحليل<sup>(1)</sup>.

ويعد اقتراب القيادة أحد المداخل التحليلية لفهم دور القائد السياسي في صياغة السياسة الخارجية، لكن استخدامه لا يتم من زاوية واحدة، إذ أن النظر إلى ظاهرة القيادة وتأثيراتها ليس موحداً، فهناك من يدرس القيادة من منظور العلاقة المتبادلة بين النخبة والجماهير، وهناك من يدرسها ضمن إطار النسق التنظيمي والثقافي، فيما يركز آخرون على السمات الشخصية والنفسية للقائد، وزوايا التناول هذه هي ما يعرف بمداخل دراسة القيادة السياسية<sup>(2)</sup>.

ليس اختلاف مداخل التحليل هي السمة الملازمة لدراسة القيادة فقط، فالتباين بين الأنظمة السياسية واختلاف طبيعة المجتمعات عوامل يجب اعتمادها أيضا، فشكل ونمط القيادة في

(1) محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الإقتربات والأدوات، (الجزائر، 1997)، ص222.

(2) نفس المرجع السابق، ص226.

المجتمعات الديمقراطية المتقدمة يختلف عنه في بلدان العالم الثالث، وحتى ضمن هذا الإطار نفسه تختلف أشكال ومكونات واتجاهات القيادة. إن خبرة القائد السياسي تلعب دوراً كبيراً، وقد يكتسبها من خلال عمله في مجال السياسة الخارجية قبل وصوله إلى موقع القيادة<sup>(1)</sup>، وهذا النمط ينطبق تماماً على حالة دراستنا، فالرئيس عبد العزيز بوتفليقة اشتغل وزيراً للخارجية طيلة ثلاث عشرة سنة (1965-1978)، في فترة نشاط وحركية عرفتها الدبلوماسية الجزائرية، وهذه الخبرة تعطي لبعده الإدراكي وتصوراتة عن الدور المفترض لبلده وعن البيئة الخارجية المحيطة به دلالات خاصة.

سنركز في دراستنا لدور القائد على مدخل المكانة أو الموقع الذي يشغله في بنية النظام السياسي، من حيث البناء المؤسسي (القواعد الدستورية والتنظيمية)، وأيضاً أنماط التفاعلات ومخرجاتها من النفوذ والسيطرة وانعكاسات ذلك على القرارات والمواقف الخارجية. ولا يعني التركيز على مدخل المكانة إهمال المداخل الأخرى، فالإشارة إلى السمات الشخصية للقائد وتأثيراتها تبدو ضرورية في هذا السياق ومن ذلك ما أوردناه عن خبرته السابقة في مجال الشؤون الخارجية.

(1) السيد سليم، مرجع سبق ذكره، ص 379.

## خلاصة واستنتاجات:

من غير المجدي القيام بدراسة السلوك السياسي الخارجي للوحدات الدولية دون العودة إلى نظرية السياسة الخارجية. ذلك ما القيام به ضمن هذا الفصل التمهيدي، من أجل وضع سياسة الجزائر الخارجية ضمن الإطار النظري الأوسع للتحليل. فمع التغيرات الجوهرية بين طبيعة الفاعلين وسلوكاتهم، ومع سرعة وتعدد التحولات في العلاقات الدولية، فإن أطر الحركة التي تحكم عمليات صنع القرار وتسهم في إكساب السياسة الخارجية لبلد ما صبغة معينة، تحتوي في الغالب على عناصر أساسية يمكن الاسترشاد بها عند دراسة أي من تلك السياسات.

ضمن هذا السياق النظري تمت الإشارة في البدء إلى الصعوبات المرتبطة بتحديد مفهوم دقيق وجامع للسياسة الخارجية، وعرض أهم الأهداف التي يسعى صانعو القرار إلى تحقيقها، والعناصر (المحددات) التي تشكل السلوك السياسي الخارجي وتساعد على تفسيره.

وفي القسم الثاني من الفصل جرى عرض أهم المناهج المعتمدة في تحليل السياسة الخارجية، وأفردنا حيزاً هاماً لنظرية الدور، باعتبارها إحدى المقاربات التفسيرية التي أثبتت جدواها في تحليل سلوك الوحدات الدولية، قياساً بالتغيرات في البيئة الإقليمية والدولية وارتباطها ببنية وإدراك النخب لمكانة دولهم ودورها الإقليمي، وفي نهاية الفصل تم التوصل إلى إطار تحليلي تستند إليه الآتي من فصول الدراسة.

## الفصل الثاني

# سياسة الجزائر الخارجية - مقارنة في المفهوم



يستهدف هذا الفصل وضع سياسة الجزائر الخارجية ضمن إطار نظري موسع، بإسقاط عناصره الأساسية على محتوى نظرية السياسة الخارجية. ويشمل هذا الإطار الإشارة أولاً إلى السياق التاريخي لنشأة وتطور سياسة الجزائر الخارجية عبر فترات زمنية محددة تعكس كل منها التحولات الأساسية في البيئة الداخلية والخارجية وأنماط السلوك الخارجي، ثم تأتي بيئة السياسة الخارجية وتضم المحددات الداخلية (الطبيعية، البشرية، الاقتصادية ... إلخ) والخارجية (الإقليمية والدولية).

وضمن الاتجاه نفسه سيقف المحور الثالث على البنية المؤسسية بعناصرها الأساسية، وهي: المبادئ الأساسية، الإيديولوجيا، الثقافة السياسية، السياق القانوني ومؤسسات صنع القرار؛ أما المحور الأخير فهو مخصص لعرض دوائر الحركة لسياسة الجزائر الخارجية وقضاياها الأساسية.

وفي كل هذه المحاور هناك تركيز على البعد الإفريقي، مما يسمح بتوفير قاعدة نظرية ترتكز عليها الفصول اللاحقة.

## المبحث الأول: التطور التاريخي لسياسة الجزائر الخارجية.

### 1. من 1962 إلى 1978:

يعود النشاط الدبلوماسي الجزائري إلى حقبة تاريخية سابقة على ثورة التحرير أول نوفمبر 1954، فمنذ النوميديين، إلى الزيانيين ثم العثمانيين والمقاومات الشعبية بعد ذلك، إذ يذكر التاريخ الدبلوماسي على الخصوص كل من جمال حمدان، الأمير عبد القادر والأمير خالد، غير أنّ سياسة الجزائر الخارجية كنشاط منظم وهادف اقترنت بحرب التحرير، إذ أن ثورة أول نوفمبر 1954 لم تعتمد فقط على العمل المسلح كوسيلة لتحقيق أهدافها، بل اعتمدت كذلك على العمل السياسي والدبلوماسي من أجل تدويل القضية الجزائرية<sup>(1)</sup>، وتقديم الصورة الحقيقية لنضال الجزائريين ضد السيطرة الاستعمارية ودحض الأطروحة الفرنسية التي تعتبر الحرب في الجزائر شأنًا فرنسيًا داخليًا وأنّ الشعب الجزائري هو جزء من الشعب الفرنسي<sup>(2)</sup>.

هذا البعد الدولي كان بحاجة إلى نشاط سياسي خارجي مكثف وجهاز دبلوماسي حقيقي، مهمة أوكلت إلى البعثة الخارجية للثورة الجزائرية، مع اللجنة الثورية ثم جبهة التحرير الوطني، وتعززت الآلة الدبلوماسية بإنشاء قسم الشؤون الخارجية برئاسة السيد: لمين دباغين<sup>(\*)</sup> من طرف لجنة التنسيق والتنفيذ (CCE) المنبثقة عن مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956، ثم انضمام الحكومة الجزائرية المؤقتة في جويلية 1960 إلى اتفاقيات جنيف الأربعة بشأن حقوق الإنسان (أوت 1949). هذا الإنضمام شكل تأكيداً على الوجود القانوني للدولة الجزائرية بدلا من الوصاية الفرنسية عليه<sup>(3)</sup>.

(1) إسماعيل ديش، السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية (1954-1962)، مرجعية لترشيد حاضر ومستقبل

سياسة الجزائر الإقليمية والدولية، (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2007)، ص 32.

(2) Slimane Chikh, *L'algerie: Porte de L'Afrique*. (Alger: Casbah Editions, 1999), p11.

(\*) شغل محمد دباغين منصب وزير الشؤون الخارجية في أول حكومة مؤقتة (سبتمبر 1958) ليخلفه كريم بلقاسم في جانفي 1960 ثم سعد دحلب في أوت 1961 في ثالث حكومة مؤقتة.

(3) إسماعيل ديش، نفس المرجع السابق، ص 34.

لمّا تأسست الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية (GPR) في 19 سبتمبر 1958، انتقل النشاط السياسي الخارجي إلى مرحلة جديدة أشرفت عليها وزارة الشؤون الخارجية؛ والتي كلفت أساساً بتنسيق عمل بعثات الحكومة في الدول التي اعترفت بها وبعثات جبهة التحرير الوطني في مختلف الدول الأخرى، فضلاً عن نشاط رئيس الحكومة المؤقتة ووزارة الإعلام في هذا السياق.

تبلورت السياسة الخارجية للثورة ضمن ثلاثة مستويات تعكس إلى حد بعيد إدراك القيادة السياسية لطبيعة النظام الدولي والإقليمي السائد آنذاك وتصورها لحدود التحرك الممكنة أمام الثورة؛ وهذه المستويات هي:

مستوى التضاد: تمحور النشاط الخارجي ضمن هذا المستوى في العلاقات مع الغرب وبشكل أساسي فرنسا ثم الولايات المتحدة الأمريكية، فرغم أن أدبيات الثورة كانت تعتبر الحلف الأطلسي آلة حرب ضد الثورة الجزائرية والولايات المتحدة أكبر داعم للكولونيالية الفرنسية، إلا أن السلوك السياسي الخارجي للجزائر تميز بمقاربة براغماتية ذات مسار مزدوج: تصادمي لتصفية الاستعمار، وتعاوني لكسب التعاطف الخارجي وتأمين استمرارية علاقات المصالح مع هذه الكتلة المؤثرة في النظام الدولي؛ والتي ستشكل لاحقاً "البيئة المفروضة" "L'environnement imposé" لسياسة الجزائر الخارجية<sup>(1)</sup>.

مستوى الأخوة: خصوصاً مع العالم العربي الذي شكل حسب بعض الباحثين المجال الطبيعي لتنسيق وتفعيل النشاط الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني من أجل تدويل القضية الجزائرية<sup>(2)</sup>، كما اعتُبر انتصار الثورة الجزائرية نصراً عربياً<sup>(3)</sup>، وأكسب دبلوماسيتها رمزية واضحة، إذ شكّلت تونس والمغرب قاعدة خلفية للثورة مثلما كانت مصر قاعدتها السياسية والإعلامية، وساهم الزخم الثوري وفاعلية الجهاز الدبلوماسي بعد الاستقلال في تبوّء سياسة

(1) Nicole Grimaud, *La Politique Exterieur de l'Algerie (1962-1978)*, (Alger: Editions Rahma, 1994), p30.

(2) للتفصيل في طبيعة المواقف الإقليمية والدولية من الثورة الجزائرية، أنظر المؤلف المرجعي للباحث إسماعيل ديش المشار إليه آنفاً.

(3) Chikh, *op-cit*, p112.

الجزائر الخارجية على مستوى العالم العربي مكانة بارزة؛ تجلت خصوصاً إبان الحروب العربية الإسرائيلية 1967 و 1973 وفي أزمة البترول 1974، وأيضاً في كون الثورة الجزائرية شكلت عامل تحد قوي في مواجهة المخططات الإستعمارية لوقف حركات التحرر العربية وتعميق التجزئة في العالم العربي. تؤكد ذلك موثيق جبهة التحرير الوطني التي تعتبر أن الوطن العربي هو الإطار الطبيعي والعمق الإستراتيجي والحضاري للثورة الجزائرية<sup>(1)</sup>، رغم النزاعات الناشئة بعد ذلك بفعل خلافات الحدود والإيديولوجيا.

مستوى التضامن: تجلى في العلاقات مع بلدان العالم الثالث الذي شكل أهم مصدر لدعم الثورة الجزائرية بعد الوطن العربي، فقد شكلت القضية الجزائرية محور التضامن الأفروآسيوي منذ مؤتمر (باندونغ) 1955<sup>(2)</sup>، ثم (القانون الإطار) سنة 1956 الذي جسّد وحدة الكفاح الجزائري الإفريقي<sup>(3)</sup>، كما وجدت الثورة الجزائرية سندها في تأييد عدد من الدول المؤثرة في عالم الجنوب آنذاك خاصة الصين التي تُعدُّ أول دولة غير عربية تعترف بالحكومة الجزائرية المؤقتة، كان ذلك في 22 سبتمبر 1958 أي ثلاثة أيام فقط بعد تشكيلها<sup>(4)</sup>، إضافة إلى كل من أندونيسيا الهند فيتنام ودول أخرى<sup>(5)</sup>. وقد تمظهرت سياسة الجزائر الخارجية تجاه بلدان العالم الثالث كامتداد للكفاح من أجل الاستقلال في شكل تضامن إيديولوجي أولاً، باعتبارها "شعلة الثورة وأنموذج التحرر"<sup>(6)</sup>، ثم أخذ أبعاده السياسية والاقتصادية، عندما ساهمت الجزائر في عقدي

(1) إسماعيل دبش، مرجع سبق ذكره، ص 61.

(2) Idem.

(3) Ibid, p113.

(4) إسماعيل دبش، نفس المرجع السابق، ص 146. نقلا عن:

د. إسماعيل دبش (باللغة الإنجليزية)، " دور الصين في العلاقات الدولية: التأثير الإيديولوجي على سياسة الصين الخارجية مع التركيز على العلاقات الصينية الإفريقية 1949-1986"، أطروحة دكتوراه الدولة (جامعة يورك، بريطانيا: 1986)، ص 683.

Dr Ismail Debeche, The Role of China in International Relations: The Impact of Ideology on Foreign Policy with Special Reference to Sino- African Relations 1949-1986, PH. D. thesis (York, University of York, Britain: 1986), p 683.

(5) إسماعيل دبش، مرجع سبق ذكره، ص ص 140-162.

(6) Grimaud, op-cit, pp266, 267.

الستينات والسبعينات في صياغة المواقف وبلورة السياسات الهادفة إلى صيانة مصالح البلدان النامية، على مستوى الأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز ومنظمة الدول المصدرة للنفط.

وعبر نشاط سياسي خارجي مكثف وهادف حققت الثورة مكاسب سياسية هامة، ساهمت في إنهاء الاحتلال، وإبراز طابع الديناميكية والثراء اللذان ميزا سياسة الجزائر الخارجية في مرحلة لاحقة، فطرح القضية الجزائرية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة وليس مجلس الأمن كان محكوماً بحسابات توازن القوى في العلاقات الدولية آنذاك، إذ أنّ فرنسا تمتلك حق النقض ( VETO ) في المجلس مدعمة في ذلك بتأييد أمريكي صريح، أما على مستوى الجمعية العامة فإن العمق الأفروآسيوي للثورة تجلّى في مساندة عدد كبير من دول إفريقيا وآسيا للمطالب الجزائرية، ففي جانفي عام 1955 راسلت العربية السعودية مجلس الأمن لإيقاف الحملات القمعية الفرنسية في الجزائر، وبعد ثلاثة أسابيع طالبت مجموعة من الدول الأفروآسيوية بإدراج الملف الجزائري في جدول أعمال الدورة العاشرة للجمعية العامة، ثم في الدورة الثانية عشر سنة 1957<sup>(1)</sup>.

ورغم أن الدول الغربية وبخاصة الأعضاء في حلف شمال الأطلسي كانت تساند السياسة الفرنسية تجاه الجزائر، إلا أن جبهة التحرير الوطني لم تستسلم لهذا الواقع، " بل جندت أكفأ إداراتها للنفوذ إلى أوساط الطبقات الحاكمة في أمريكا، بريطانيا، إيطاليا، ألمانيا... واستطاعت استمالة عدد من تجار الأسلحة ورجال الأعمال... " <sup>(2)</sup>.

على مستوى السياسة الإفريقية تحديداً ينبغي التأكيد أن إفريقيا لم تكن حاضرة في فكر الحركة الوطنية حتى سنة 1955 مع مؤتمر باندونغ، فبدى كأن: " الثورة الجزائرية اكتشفت الأهمية السياسية لإفريقيا " <sup>(3)</sup>، فساهمت في تحرير بلدانها من الاستعمار الفرنسي، وأن حركات الاستقلال والتحرر الإفريقية وجدت في الثورة الجزائرية نموذجاً لمواجهة إستعماري إستطاني

( 1 ) محمد العربي الزبيبي، تاريخ الجزائر: 1954-1962، ج2، ( دمشق: منشورات إتحاد الكتاب العرب، 1999 )، ص 119-120.

( 2 ) المرجع نفسه.

( 3 ) Chikh, *op-cit*, p114.

خاصة في أنغولا الموزنبيق وزيمبابوي<sup>(1)</sup>. يمكننا بإيجاز أن نشير إلى ثلاث قضايا تعكس تطور العلاقات السياسية الجزائرية الإفريقية في أولى مراحلها.

- القانون الإطار: وضعه وزير أقطار ما وراء البحار " غاستون ديفير" ( Defferre ) في 23 جوان 1956 وحمل اسمه، وقد أشار في عرض الأسباب بوضوح إلى القضية الجزائرية<sup>(2)</sup>.

الفكرة الأساسية في القانون هي الاعتراف بشخصية الأقاليم وإعطائها نوعاً من الاستقلال ( برلمان محلي ومجلس حكومة وحاكم الإقليم )؛ كان ذلك تحت ضغط الكفاح المسلح في الجزائر وصداه في إفريقيا، والذي وضع فرنسا أمام خيارين: مواجهة عاصفة الثورة عبر مستعمراتها في القارة مما قد يعجل بانهيائها؛ أو تلبية مطالب الشعوب الإفريقية<sup>(3)</sup>.

- المجموعة: أدرك " ديغول " ( De Gaulle ) عندما عاد إلى الحكم سنة 1958 أن تجريد الثورة من مراكز تأثيرها في إفريقيا كفيل بإضعافها، فعمد إلى إجراء استفتاء في 28 سبتمبر 1958، يهدف إلى إنشاء اتحادات شكلية ( المجموعة ) حليفة للاستعمار، وسرعان ما انتهى المشروع إلى الفشل بانقسام الدول الإفريقية حيال فكرة الفيدرالية أو الدفاع عن المجموعة الإفريقية الفرنسية، ما دفع ديغول إلى تقديم تنازل جديد، عندما عدّل المادة ( 86 ) من الدستور، وسمح لكل دولة أن تصبح مستقلة دون أن تخرج تماما عن دائرة المجموعة، فأعلنت دول المجموعة استقلالها سنة 1960 نتيجة تنامي الوعي لدى الشعوب الإفريقية وصدى الثورة الجزائرية<sup>(4)</sup>.

- الاعتراف الدولي: بدءاً من عام 1960، كثفت الحكومة المؤقتة أنشطتها الدبلوماسية تجاه إفريقيا، في إطار الوحدة والتضامن الإفريقيين؛ وقد انعكست نتائجه في ثلاث قضايا هي:

( 1 ) إسماعيل ديش، مرجع سبق ذكره، ص 163.

( 2 ) Ibid, p115.

( 3 ) أحمد فليس، السياسة الدولية للحكومة المؤقتة الجزائرية: 1958-1962، رسالة ماجستير، ( معهد العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 1985 )، ص 169.

( 4 ) نفس المرجع السابق، ص 176.

- مسألة الصحراء: إذ سعت فرنسا إلى فصل الصحراء بعد اكتشاف البترول سنة 1956 عبر إنشاء " الهيئة المشتركة للأقاليم الصحراوية ( O CRS ) بموجب قانون 10 جانفي 1957<sup>(1)</sup> وقد قوبل المشروع برفض جزائري وإفريقي انتهى إلى فشله. كما كان للثورة الجزائرية دور أساسي في إضعاف المخطط الفرنسي الهادف لإنشاء إتحاد المستعمرات الإفريقية<sup>(2)</sup>.

- الاعتراف بالحكومة المؤقتة: حيث عمل ممثلو الجزائر خصوصاً خلال الندوات الإفريقية على افتكاك الاعتراف الدولي بالحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية، فبعد تونس، المغرب وليبيا. اعترفت كل من غانا، غينيا، مالي، ليبيريا، الصومال، الكونغو وأثيوبيا ( ما بين جويلية 1959 إلى مارس 1962 )، وبالمقابل حصلت الجزائر على دعم غير حكومي في ندوات الشعوب الإفريقية، فأقرت ندوة أكررا ( ACCRA ) 1958 بأن جبهة التحرير الوطني ممثل شرعي للشعب الجزائري ثم ندوة تونس 1960<sup>(3)</sup>.

- على مستوى الأمم المتحدة: إذ عملت الدبلوماسية الجزائرية على استثمار العمق الإفريقي للثورة في تكريس الطابع الدولي للقضية الجزائرية، بدءاً من الدورة العاشرة 1955، وحتى الدورة الخامسة عشر والتي سميت " دورة إفريقيا " ثم الدورة الحادية عشر ( 1961 )، أين قدمت المجموعة الأفروآسيوية لائحة حول الجزائر نالت موافقة 62 صوتاً وامتناع 38<sup>(4)</sup>.

توّج مسار تطور السياسة الخارجية في المرحلة الأولى بنجاح المفاوضات الجزائرية في الوصول إلى صيغة اتفاق مع الطرف الفرنسي، كلل بوقف إطلاق النار في 19 مارس 1962، ثم إعلان الاستقلال في 05 جويلية 1962.

- يمكن وصف سياسة الجزائر الخارجية، حتى سنة 1965 بأنها " ثورية وإفريقية بامتياز ". لتفسير ذلك يجب أن نذكر أن الخلافات الحدودية والإيديولوجية حالت دون الاتجاه إلى المغرب العربي، وبالنسبة لآسيا وأمريكا اللاتينية فقد كان العامل الجغرافي معيقاً لبناء علاقات سياسية

( 1 ) Chikh, op-cit, p121.

( 2 ) إسماعيل دبش، مرجع سبق ذكره، ص 164.

( 3 ) Grimaud, op-cit, pp268, 269.

( 4 ) Chikh, op-cit, pp130, 133.

عميقة<sup>(1)</sup>، بقيت الساحة الإفريقية عذراء وجذابة، بالنظر إلى الروابط التي تشكلت طيلة السنوات السابقة؛ وضعية دفعت الرئيس بن بلة إلى جعلها بوابة سياسته نحو العالم الثالث<sup>(2)</sup>، مستفيداً في ذلك من صداقاته الشخصية مع زعامات إفريقية أثناء تواجده في "تركوان" (Turquant) و"أولنوي" (Aulnoy)، فزار كلاً من: غانا، غينيا، مالي، السنغال، ليبيريا وأثيوبيا؛ واستقبل عدداً من الزعماء الأفارقة، مثل: "سيكو توري" (Sekou Touré) و"موديبو كايتا" (Modibo Keita).

فتحت الجزائر أبوابها أمام حركات التحرر الإفريقية ودعمتها سياسياً ومالياً، فبدءاً من جانفي 1963 وصل عدد من ممثليها إلى الجزائر، على غرار الحركة الشعبية لتحرير أنغولا (M. P. L. A)، وجبهة تحرير الموزمبيق (F. R. EL. I. M. O) والحزب الإفريقي لاستقلال غينيا والرأس الأخضر (P. A. I. G. C) وممثلي حركات وتنظيمات بلدان أخرى مثل: الكونغو، تنزانيا وغينيا<sup>(3)</sup>، كما كانت الجزائر أحد الأعضاء التسعة المؤسسين للجنة التحرير (Comité de Liberation) التي أنشأتها منظمة الوحدة الإفريقية (O. U. A). ومقابل الدعم الحكومي أخذ الكفاح من أجل تحرير إفريقيا طابعاً شعبياً تجلى في المهرجانات والتظاهرات المختلفة، فصارت الجزائر "منتدى لتحرير إفريقيا"<sup>(4)</sup>.

ورغم التعقيدات التي واجهت سياسة الجزائر الإفريقية، خصوصاً تعمق الخلافات بين الدول الإفريقية نفسها، وانقسامها بين مجموعتي "الدار البيضاء" و"منروفيا"<sup>(\*)</sup>، والفشل النسبي في تحقيق أهداف ثلاثة تعكس تصور الرئيس بن بلة وزعماء أفارقة لمستقبل القارة<sup>(\*\*)</sup>، وهي: تحرير إفريقيا، الثورة في الكونغو، وتوحيد القارة<sup>(5)</sup>، رغم ذلك فإن النشاط السياسي الخارجي في تلك المرحلة مهّد لأداء الجزائر دوراً أوسع وأكثر طموحاً.

(1) Grimaud, *op-cit*, p266.

(2) Grimaud, *op-cit*, p266.

(3) *Idem*, p267.

(4) *Idem*, p272.

(\*) تضم الأولى الجزائر، مصر، غانا، غينيا، مالي، والمغرب (انسحبت لاحقاً)، فيما تضم الثانية ثلثي الدول الإفريقية.

(\*\*) سيكوتوري (Sekou Touré)، نكروما (N' Krumah)، وموديبو كايتا (Modibo Keita).

(5) Grimaud, *op-cit*, p279.



بدأ الدور الجزائري في الظهور منذ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ( C.N.U.C.E.D ) في جنيف ما بين ماي وجوان 1964، أين دافعت الجزائر آنذاك عن مصالح البلدان النامية في الاستعادة من التقدم الصناعي، وقد مهدت هذه الدورة لتوحيد الموقف حول المراجعة الجذرية للنظام الاقتصادي، في قمة عدم الانحياز بالقاهرة في أكتوبر 1964.

مع نهاية سنة 1965، بدأ تأثير التحولات الداخلية والخارجية جلياً في سياق الصعود المتنامي للدور الجزائري إقليمياً ودولياً، فعلى الصعيد الداخلي كان اختفاء بن بلة عن المشهد السياسي ومجيء الرئيس بومدين إلى السلطة، البداية الفعلية لسنوات من الاستقرار اقترنت بازدهار سياسة الجزائر الخارجية، أما على المستوى الدولي فقد شهد النصف الثاني من عقد الستينات انقسام العالم الثالث بين إيديولوجيتين: الصين والاتحاد السوفييتي؛ ونهاية عهد " الزعماء المحافظين " على غرار " نهرو " ( Nehro ) 1964، " نكروما " ( N'Krumah ) و" سوكارنو " ( Soekarno ) 1966، " موديبو كاتيا " ( Modibo Keita ) 1968 و" عبد الناصر " 1970<sup>(1)</sup>.

في هذا السياق باشر الرئيس بومدين إعادة ترتيب أولويات السياسة الخارجية من خلال حلّ المشاكل الداخلية أولاً، وتسوية النزاعات مع دول الجوار، ومن ثم مباشرة عملية صعود بطيء نحو النفوذ والزعامة بدءاً من سنة 1968 إلى 1969<sup>(2)</sup>، ورغم العراقيل التي واجهت عملية إعادة التوقيع هذه فإنها أدت في النهاية إلى بناء سياسة خارجية أكثر واقعية وثناءً.

ففي نوفمبر 1967 استضافت الجزائر دورة هامة لمجموعة 77، وتم اعتماد " ميثاق الجزائر " كإطار مرجعي عزز مكانتها كفاعل مشترك في السياسة الدولية<sup>(3)</sup>، وفي 1968 تم جلاء القوات البحرية الفرنسية عن قاعدة المرسى الكبير بوهران، وعلى المستوى الإفريقي مثل تنظيم المهرجان الثقافي الإفريقي ( 1969 ) تأكيداً على أهمية الدائرة الإفريقية ولكن وفق " سياسة

( 1 ) *Idem.*

( 2 ) *Idem.*

( 3 ) Nicole Grimaud, " La Diplomatie Algerienne: Un Bilan Historiquement Positif " in: Mokhtar Lakehal, ( ed ) *Algerie: de L'indépendance a L'état d'urgence*, ( Paris: L'harmattan, 1992 ), p252.

الممكن " وفي إطار منظمة الوحدة الإفريقية. كان ذلك إيذاناً بنهاية السياسة الإفريقية القائمة على مركزية التحالفات الإيديولوجية في ظل حكم الرئيس بن بلة.

وأثناء شغلها لمقعد غير دائم في مجلس الأمن الدولي سنة 1969، عملت الجزائر على تشديد العقوبات الاقتصادية ضدّ روديسيا (زيمبابوي)، وإدانة نظام الأبارتيد (Apartheid) في جنوب إفريقيا واحتلاله لناميبيا<sup>(1)</sup>.

وبعد أن استجمع الرئيس بومدين عوامل القوة داخليا أقدم على تأميم المحروقات في 24 فبراير 1971، مستفيداً من تجربة تأميم قناة السويس وانعكاساتها على مصر، وكان للدبلوماسية الجزائرية دور حيوي في تأمين نجاح ذلك القرار، من خلال إقناع وتحضير عواصم البلدان الصناعية خاصة في الضفة الشمالية للمتوسط، وضمن تأييد دول المعسكر الاشتراكي، وتضامن كل من ليبيا وبلدان الخليج<sup>(2)</sup>، وربما كانت الترتيبات الدبلوماسية لقرار التأميم إيذاناً ببدء مرحلة الزعامة وعصر النجاحات (1973-1975).

بدءاً من سنة 1972، قررت الجزائر تقديم نفسها " كدولة رائدة"، والبدائية كانت من نجاح قمة مجموعة عدم الانحياز التي عقدت بالجزائر في سبتمبر 1973 (الدورة الرابعة)، وقد سبقت هذه الخطوة تحركات دبلوماسية نشطة، إذ كان الحضور الجزائري بارزاً في سياق ردود الفعل على الأزمة النقدية (1971)، بعضويتها للجنة الخاصة التي أنشأتها مجموعة (77) في مارس 1972، ولجنة العشرين التي أنشأها صندوق النقد الدولي (FMI) في سبتمبر 1972، كما عرفت الشبكة الدبلوماسية توسعاً في هذه الفترة وانتشاراً باتجاه أمريكا اللاتينية على الخصوص فنزويلا (1971)، البيرو (1972)، الايكوادور (1973) وإفريقيا أيضاً بتطبيع العلاقات مع

(1) Grimaud, *la politique exterieure de L'algerie...* op-cit, p281.

(2) Belkaid Akram, " la Diplomacie Algerienne A la Recherche du son Age ", *politique etrangere*, N° 02, ( 2009 ), p341.

غانا ( 1971 ) وتعزيز مبادلاتها التجارية مع إفريقيا التي بلغت في 1973 نسبة 1.29 % من الصادرات الجزائرية و 1.95 % من الواردات<sup>(1)</sup>.

أعطى نجاح الدورة الرابعة لدول عدم الانحياز دفعا للمطالبة بنظام اقتصادي عالمي جديد يضع حداً للاستغلال البشع لموارد الدول النامية من قبل الدول المصنعة. فقد أكد الرئيس بومدين أنه لا يمكن لدول عالم الجنوب التأثير في النظام الدولي والوضع الدولي بصفة عامة " دون إدراج عملية التنمية في جدلية الكفاح على الصعيد الدولي واعتماد هذه البلدان على نفسها وعلى مواردها الخاصة "<sup>(2)</sup>، وذلك في إطار العمل الجماعي، في هذا السياق يلخص الرئيس بومدين مهام كتلة عدم الإنحياز في: "... ضمان استقلالها الوطني وتحقيق تنميتها ... ومناصرة حركات تحرير الشعوب ومصارعة الصهيونية والتمييز العنصري وسائر أصناف التدخلات الأجنبية ... "<sup>(3)</sup>.

كانت الظروف الدولية ملائمة خصوصا بعد حرب أكتوبر 1973 والدور الجزائري البارز فيها؛ فقد عمل الرئيس بومدين على إحداث تقارب عربي إفريقي على أساس التضامن المشترك والمصالح المتبادلة، وبعدها الحظر البترولي، مما مهّد الطريق أمام عقد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة ( 09 أبريل 1974 - 02 ماي 1974 ) والتي انتهت إلى إصدار قرارين حول النظام الاقتصادي العالمي الجديد<sup>(4)</sup> وقرار ثالث مكمل صدر عن الدورة العادية

( 1 ) Grimaud, *op-cit*, pp 288-291.

( 2 ) إسماعيل ديش، المنظور الدولي للرئيس الراحل هواري بومدين، في: إستراتيجيات وآفاق الألفية الثالثة، أوراق الملتقى التاسع هواري بومدين، البليدة: 24 - 27 ديسمبر 1999، منشورات الإتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية، ص 143، نقلا عن: خطاب الرئيس هواري بومدين في الدورة الإستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلقة بالمواد الأولية والتجارة والتعاون، ( نيويورك: الأمم المتحدة، أبريل 1974 ). في: خطب الرئيس بومدين 1973-1974 (قسنطينة: المطبعة الكبرى النصر، 1974)، ص 193.

( 3 ) كلمة الرئيس هواري بومدين في افتتاح القمة الرابعة للبلدان غير المنحازة، في: خطب مؤتمر القمة الرابع لروساء دول وحكومات البلدان غير المنحازة، الجزائر: 5 - 9 سبتمبر 1973، ص 23.

( 4 ) Grimaud, *La Diplomatie Algerienne.... op-cit*, p253.

(29) (\*)، التي ترأسها وزير الخارجية الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، كما حظيت المبادرة الجزائرية بنقاش واسع في مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي بباريس - أكتوبر 1975<sup>(1)</sup>.

أخذ العمل من أجل نظام اقتصادي دولي جديد حيزاً هاماً من سياسة الجزائر الخارجية وأصبح سفراًؤها خبراء في دبلوماسية المؤتمرات<sup>(2)</sup>، فقد كان بومدين يريد بناء دولة قوية بمشروع اقتصادي ضخم، لذلك وجه السياسة الخارجية لمحاربة العوامل الخارجية للتخلف، انطلاقاً من مقارنة واقعية وعقلانية تعتبر أن عاملي القوة والمصالح الإستراتيجية هما الفاعلان الأساسيان في توجيه النظام الدولي وسير العلاقات الدولية<sup>(3)</sup>. وبفضل عائدات البترول صارت الجزائر قطبا تنموياً، ( Pole de developpement ) ودولة بإمكانها التأثير في السياسة الدولية، فالتجهت إلى استثمار هذا الرصيد في حل النزاعات الإقليمية، فكان اتفاق الجزائر " في 06 مارس 1975 بين العراق وإيران، إنجازاً دبلوماسياً ورسالة قوية إلى المجموعة الدولية<sup>(4)</sup>، وبالأخص الفاعلون التقليديون في منطقة الشرق الأوسط؛ إضافة إلى المساهمة في حل النزاعات الدائرة حول حدودها الجنوبية، بين السنغال وموريتانيا وبين حركات التوارق وكل من مالي والنيجر<sup>(5)</sup>.

دفعت التحولات الدولية والإقليمية الحاصلة، بدءاً من صيف 1975 إلى خلق مناخ جديد أقل ملائمة لنشاط الدبلوماسية الجزائرية، فقد تبين أن إقامة نظام اقتصادي دولي جديد يمر عبر تعديل موازين القوى الدولية، الذي تهيمن عليه أطراف ترفض التغيير كما أن التفكك والانقسامات بين دول العالم الثالث تعيق هذا المسار، وعلى الصعيد الإقليمي انعكس بروز مشكلة الصحراء الغربية، عقب الانسحاب الإسباني، على ترتيب أولويات سياسة الجزائر الخارجية، إذ أخذ طابعها " العالمي " في الانكفاء، رغم الجهود الدبلوماسية في إطار التعاون

( \* ) القرارات: ( SVI )3201، و ( SVI )3202، و ( XXIX )3281.

( 1 ) *Idem*.

( 2 ) *Ibid*, p246.

( 3 ) إسماعيل دبش، بومدين والعولمة، في: المجتمع بين المتطلبات الوطنية والتحويلات الدولية، أوراق الملتقى الحادي عشر هواري بومدين، ورقلة: 26-29 ديسمبر 2001، منشورات الإتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية، ص98.

( 4 ) Belkaid, *op-cit*, p340.

( 5 ) *Idem*.

جنوب- جنوب، الذي برز في أعقاب فشل الحوار شمال- جنوب، خصوصاً مع الشركاء الأفارقة، في قطاعات الطاقة، الاتصالات والبحث العلمي... إلخ<sup>(1)</sup>، وكذا زعامة جبهة الصمود والتصدي بعد اتفاقيات " كامب ديفيد " عام 1977.

## 2. من 1978 إلى 2000:

فرضت التحولات الدولية والإقليمية منذ منتصف سبعينات القرن العشرين على صناع السياسة الخارجية للجزائر مراجعة توجهها القائم على " مقترب شمولي " يهدف إلى اكتساب النفوذ من خلال سياسة المؤتمرات الدولية، وتعمقت هذه المراجعة غداة رحيل الرئيس هواري بومدين في ديسمبر 1978، لتبدأ مرحلة ترويض السياسة الخارجية بالتخفيف من طابعها الثوري، وتوجيهها نحو الاهتمام بالقضايا الداخلية<sup>(2)</sup>، فبدأ أن نفوذ الجزائر المكتسب بين الستينات والسبعينات تعرض لحركات عكسية، بسبب مواقف القوى العظمى تجاه المطالبة بنظام اقتصادي دولي جديد، وتشكل بيئة إقليمية ضاغطة ووضع داخلي قابل للتأثر بالتحولات الخارجية.

تكشف معاينة نشاط الجزائر الخارجي في بداية الثمانينات عن حالة تراجع تدريجي، فقد خفت المطالبة بإصلاح النظام الدولي ولم تعد الجزائر عراب مجموعة عدم الانحياز وراعي المؤتمرات الدولية؛ بالمقابل اتجه النشاط الخارجي إلى تسوية المشاكل الحدودية مع دول الجوار واحتواء النزاعات المتعجرة خصوصاً في دول الحزام الأمني واستثمار الرصيد الدبلوماسي في سياسة الوساطات.

طغى البعد الأمني على التحرك الجزائري باتجاه تسوية حدودها مع دول الجوار، إذ أدى بروز مسألة الصحراء الغربية إلى جعل الأمن القومي الجزائري أكثر انكشافاً، مما جعل تأمين الحدود الجنوبية أولوية قصوى، وكانت أولى ثمار هذا التوجه إنشاء " مجموعة البلدان

( 1 ) Grimaud, *La Politie Exterieur de L'Algerie ... op-cit*, pp323, 324.

( 2 ) بهجت قرني، " السياسة الخارجية الجزائرية: من الثورية إلى الانكفاء على الذات " في: قرني وهلال، *مرجع سبق ذكره*، ص156.

الصحراوية " التي تضم الجزائر، النيجر، مالي وموريتانيا سنة 1980، وقد سهّل النشاط ضمن هذا الفضاء الإقليمي حل إشكالية الحدود مع البلدان المجاورة<sup>(1)</sup>، فتمت تسوية الحدود مع النيجر في 05 جانفي 1983، ومع مالي في 08 ماي 1983، ومع موريتانيا في 13 ديسمبر 1983<sup>(2)</sup>، تطبيقاً لمبدأ حسن الجوار الايجابي المتضمن إنهاء الخلافات الحدودية والتأسيس لتعاون جهوي<sup>(\*) (3)</sup>، وأبرمت معاهدة وفاق مع تونس في 19 مارس 1983.

شكل العمل على احتواء النزاعات الركيزة الثانية لنشاط الجزائر الإقليمي الهادف إلى تأمين الاستقرار في محيطها المباشر، إذ تمكنت الدبلوماسية الجزائرية من تسوية النزاع الحدودي بين مالي وبوركينا فاسو، كما قامت بدور نشط لتسوية الأزمة التشادية الداخلية والخلاف التشادي الليبي بشأن شريط "أوزو" الحدودي، وتدخلت لتطوير النزاع الحدودي بين موريتانيا والسنغال<sup>(4)</sup>، والسعي إلى إحلال السلم عبر الوساطة بين المتمردين التوارق والحكومات المركزية في كل من مالي والنيجر، والتي توجت بتوقيع اتفاق يخص توارق مالي عام 1992 بتمنراست، وآخر يخص توارق النيجر عام 1995<sup>(5)</sup>.

أما سياسة الوساطات على الصعيد الدولي كخيار دبلوماسي فإن مرجعية نجاحها هي حادثة الرهائن الأمريكيين في إيران، جانفي 1981، إذ قادت الجزائر أكبر عملية مفاوضات دون لقاء مباشر بين أطراف الأزمة وانتهت بنقل الرهائن من طهران على متن طائرة للخطوط الجوية الجزائرية. علّق على ذلك رئيس الوفد الأمريكي المفاوض " وارن كريستوفر " بالقول: " إنّ هذا

( 1 ) العايب احسن، البعد الأمني لسياسة ودبلوماسية الجزائر الإقليمية منذ 1962، مذكرة ماجستير، ( معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1992 )، ص106.

( 2 ) أنظر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأعداد 22-23، سنة 1983.

( \* ) ورد في خطاب الرئيس الشاذلي بن جديد: في 20 ديسمبر 1981.

( 3 ) عبد الله بالحبیب، السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الأزمة (1992-1997)، (عمان: دار الولاية للنشر والتوزيع، 2011)، ص 22، نقلا عن:

Bouaita Nabil, "Le Concept de bon voisinage positif dans la politique étrangère algérienne", Revue Algerienne des Sciences juridiques et Politiques, ( Mars 1984 ), pp193- 214.

( 4 ) العايب، مرجع سبق ذكره، ص ص107- 109.

( 5 ) Belkacem Iratni, " The Strategic Interests of The Maghreb States " NATO Defence college, ( Rome, Novembre, 2008 ), p37.

النجاح لم يكن ممكنا دون مساعدة الجزائر، بصفة خاصة وزير خارجيتها وفريق المفاوضات ودبلوماسيتها<sup>(1)</sup>، كما نجح المفاوضات الجزائريون في 20 أفريل 1988 في إطلاق سراح طائرة كويتية تم اختطافها، غير أن مقتل وزير الخارجية الجزائري "محمد الصديق بن يحي" في حادث تحطم طائرة عندما كان يقود وساطة جزائرية لإنهاء الحرب العراقية الإيرانية، يعد نقطة تحول فاصلة. إذ يؤشر لانسحاب الدبلوماسية الجزائرية من قضايا الشرق الأوسط<sup>(2)</sup>، بالتزامن مع الاجتياح الإسرائيلي وبداية الاعتراف بها، وإن كان هذا التراجع قد تم بتحفظ ودون الإخلال بالالتزامات الأساسية، فقد احتضنت الجزائر سنة 1983 أول دورة للمجلس الوطني الفلسطيني منذ 1977، وكانت أول بلد اعترف بالدولة الفلسطينية المعلنة بالجزائر في 15 نوفمبر 1988<sup>(3)</sup>.

ويؤشر رحيل بن يحي أيضا، إلى البداية الفعلية لمرحلة الانكفاء على الذات، ففي أواسط عقد الثمانينات وفي ظل فترة ذات رهانات عالية، بدأت الأزمة الاقتصادية والمالية (1986)، فأصبحت مخرجات السياسة الخارجية (المواقف والقرارات والأفعال...) تعبر عن أوضاع السياسة الداخلية، وعندما بدأت أعمق التحولات العالمية منذ سنة 1989 (انهيار المعسكر الإشتراكي، حرب الخليج، أحداث البوسنة... إلخ)، بدى غياب الجزائر جليا، وأن صورة السياسة الخارجية هي انعكاس لوضعية داخلية غير مستقرة<sup>(4)</sup>، ويعكس الموقف الجزائري من حرب الخليج (1990-1991) مثلا هذه الوضعية، فقد أدانت الحكومة الجزائرية الغزو العراقي للكويت ثم عملت على بلورة حل عربي، وحينما تم إفشال محاولات أي حل سلمي، رفضت المشاركة أو الموافقة على الحرب ضد العراق، وهو موقف ينم عن "نكاه وواقعية"، ولكنه بالمقابل يختزل حالة التراجع المستمر التي انتهت إلى ما يمكن التعبير عنه بـ "فقدان الدولة لبوصلة قيادة سياستها الخارجية"<sup>(5)</sup>.

(1) قرني وهلال، مرجع سبق ذكره، نقلا عن: Keesing Record of World event, 1988, pp 35916-35917.

(2) Belkaid, *op-cit*, p342.

(3) Grimaud, *La Diplomatie Algérienne ... op-cit*, p253.

(4) *Ibid*, p254.

(5) *Ibid*, p255.

والواقع أن حالة الانكفاء هذه بدت طبيعية في صيرورتها، بالنظر إلى التحولات الحاصلة في البيئة العملية الداخلية والخارجية، خصوصاً عقب أحداث أكتوبر 1988، إذ يعتقد بعض الباحثين أن التغيرات الداخلية والهيكلية أفرزت سياسة خارجية جديدة أو قامت بإعادة توجيه السياسة الخارجية<sup>(1)</sup>، فالانتقال السياسي الموسوم بعدم الاستقرار فرض إعادة ترتيب الأولويات، كما أنّ البيئة الدولية الناشئة منذ 1989 لم تعد تتيح للدول النامية استخدام مواقعها الإستراتيجية لمساومة القوى العظمى<sup>(2)</sup>، لذلك عمل صناع السياسة الخارجية الجزائرية على توجيهها للانخراط في بناءات عضوية جديدة (الاتحاد المغاربي، مجموعة الـ 15...) والعمل على حل قضية التوارق<sup>(3)</sup>، بيد أن بداية التسعينات شكلت منعطفاً جديداً في سياسة الجزائر الخارجية، عنوانه "سياسة بلد في حالة أزمة".

جاءت الأزمة الأمنية مطلع التسعينيات في سياق جيوسياسي دولي تميز بطغيان المنطق الاقتصادي والمصالح التجارية، ظهور التكتلات الاقتصادية و بروز الولايات المتحدة كقوة عالمية مهيمنة مع تراجع دور العامل الإيديولوجي وتفكك النظام الإقليمي العربي؛ هذه المعطيات الداخلية والخارجية تعطي صورة عن البيئة التي تبلور ضمنها السلوك الخارجي السياسي للجزائر في عقد التسعينات، فقد دخلت البلاد تدريجياً في عزلة إقليمية ودولية فرضت على صانع القرار الخارجي إعادة ترتيب الأولويات (التقليل في انعكاسات الأزمة، والخروج من العزلة الدولية)، فقد تعين على الدبلوماسية الجزائرية في مرحلة أولى إقناع العواصم الغربية بقبول قرار إلغاء المسار الانتخابي والتعامل مع المؤسسات الانتقالية غير المنتخبة<sup>(4)</sup>.

(1) بالحبيب، مرجع سبق ذكره، ص 86، نقلا عن:

Herman Charles, " Changing Course: When Gouverment choose to redirect Foreign policy ", International studies Quetely, N<sup>o</sup>1, vol, 43, 1991, p321.

(2) Aluko olajide, " The Foreign Policy of African states in the 1990 ", Round Table, Jan 1991 vol 317, Issue 1, p33.

(3) Grimaud, op-cit, p255.

(4) Belkaid, op-cit, p342.



وفي ظل غياب الشرعية عن مؤسسات الدولة سعى النظام إلى إيجادها أمام الشركاء الأجانب والبحث عن دعم دولي للخروج من حالة العزلة، وضمن هذه المقاربة تمحور النشاط الدبلوماسي متخذاً عدة مظاهر، عبر ثلاثة أبعاد:

- البعد السياسي: بالنسبة لصناع القرار كانت الأولوية للبحث عن الخروج من العزلة وطمأنة عواصم القرار الدولي المؤثرة على مصالحها في الجزائر، فقد أوفد المجلس الأعلى للدولة مباشرة بعد تنصيبه مبعوثين خاصين إلى عدة عواصم أوروبية<sup>(\*)</sup> لشرح الطابع الاستثنائي والمؤقت للمؤسسات القائمة، وفي مرحلة لاحقة ارتكز النشاط الدبلوماسي حول مسألة البناء الديمقراطي للمؤسسات (استعادة الشرعية بعد انتخابات 16 نوفمبر 1995) وقضية حقوق الإنسان، فمع اشتداد الأزمة الدموية بدأت في أوروبا حملات إعلامية وسياسية للتشكيك في طبيعة التجاوزات الحاصلة ومرتكبيها، فاستتفر النظام كل إمكاناته لنفي أطروحات التشكيك تلك، معتبراً إياها تدخلاً في الشؤون الداخلية وأن ما يجري هو معركة ضد الإرهاب، كما طالب العواصم الغربية بوقف إيواء ودعم الإسلاميين المتطرفين على أراضيها.

في نهاية عام 1995 كان النظام الجزائري قد بدأ في تخطي العواصف، فتجاوز معضلة العقد الوطني<sup>(\*)</sup>، ونجح في تنظيم انتخابات رئاسية تعددية (16 نوفمبر 1995) شكلت بداية العودة إلى المسار الانتخابي، متجهاً إلى إعادة تمركزه الخارجي واستعادة المواقع التي فقدتها، مستفيداً في ذلك من تحول في المواقف الدولية تجاه الأزمة ودعم مالي وسياسي على خلفية التنافسية على الموارد والنفوذ بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية.

- البعد الاقتصادي: جاءت الأزمة السياسية الأمنية في سياق اقتصادي ومالي داخلي صعب، وإذ أن التدابير الاقتصادية التي بدأت منذ 1990 مع حكومة حمروش ثم موضوع استغلال المحروقات في حكومة غزالي لم تتجح، فاتجهت السلطات في عهد رئيس الحكومة

(\*) توجه السيدان رضا مالك وعلي هارون إلى كل من هولندا، الدنمارك والسويد في: 1992/03/12.

(\*) وقع اتفاق سانت إيجيديو (Saint Egidio) بروما، في جانفي 1995، بين مجموعة من القوى السياسية الجزائرية أبرزها جبهة الإنقاذ المنحلة، جبهة التحرير الوطني وجبهة القوى الاشتراكية، ودعى إلى حل سياسي للأزمة.

رضا مالك إلى إقتناع صندوق النقد الدولي ( FMI ) بإبرام اتفاق إعادة الجدولة في أفريل 1994 وبدأ رأس المال الأجنبي في التدفق، فوقعت شركة سوناطراك عقود شراكة مع 36 شركة نفطية عالمية وفي سنة 1995 بدأ إنتاج أحواض جديدة في كل من بئر الربيع مع شركة ( AGIP ) والحامة مع شركة ( Total ).....<sup>(1)</sup>.

بالنسبة إلى قطاع يمول 98 % من مداخيل الصادرات ويمثل 24% من الناتج الداخلي الخام، فإن مرهنة النظام عليه لإنهاء عزلته بدت مسألة في غاية الحيوية، يلخص الباحث ميلود شنوفي هذه الفكرة كآتي: يمثل قطاع المحروقات الدعامة الأساسية لاستمرار نظام الحكم الريعي، وأوروبا بحاجة إلى ضمان أمنها الطاقوي، لذلك لا تعد مصادفة كونه القطاع الوحيد الذي يستقطب كبرى الشركات العالمية<sup>(2)</sup>. ولكون المسألة ليست اقتصادية صرفة فقد كان النفط موضوع توظيف سياسي بين أجنحة النظام في علاقتها بفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية<sup>(3)</sup>.

- البعد الأمني: انطوت الأزمة الأمنية التي بدأت مطلع عام 1992 على تحديات خطيرة كادت تعصف بتماسك النظام السياسي والدولة معاً؛ في مواجهة التحدي الأمني بلور صانع القرار استراتيجيات للانتصار في الحرب ضد الجماعات الإرهابية المسلحة على مراحل عدة<sup>(4)</sup>، فنجح في إضعافها وتفكيك بنيتها، أما على المستوى الخارجي فكان الانشغال الأساسي للنظام هو تفكيك الارتباط بين العصابات المسلحة في الداخل ومصادر الدعم والتأييد في الخارج وإقناع العواصم الغربية بأنه يخوض حرباً ضد الإرهاب العالمي<sup>(5)</sup>.

( 1 ) Rachid Tlemçani, les conditions d'émergence d'un nouvel autoritarisme en Algérie, ( R. E M. M, 1995 ), p109.

( 2 ) Miloud Chenoufi, "Politique étrangère: sortir le régime de l'isolement ancrer le pays dans la dépendance", Moyen Orient, N° 07, Aout – septembre 2010, p43.

( 3 ) أنظر: عبد القادر مشري، النخبة الحاكمة في الجزائر ( 1989-2002 )، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، ( جامعة الجزائر، 2008 )، ص ص 320-330.

( 4 ) نفس المرجع، ص ص 343-352.

( 5 ) عبد الحميد معمري، " الأزمة الجزائرية "، المستقبل العربي، السنة 12، عدد 132، فيفري 1996، ص 6.

وبالفعل؛ بعد ثلاث سنوات من العزلة استطاعت الجزائر منذ عام 1995 أنه تحصل على تأييد دولي تمثل في موارد مالية ودعم سياسي؛ بل أكثر من ذلك الاعتراف بأنها بلد رائد في مكافحة الإرهاب. لم يكن ذلك إنجازا بلا ثمن؛ فبالنسبة لأوروبا وفرنسا على الخصوص اقتضى الأمر فتح السوق الجزائرية أمام المنتجات الأوروبية وضمان الأمن الطاقوي لأوروبا ومكافحة التطرف. أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد أصبحت منذ 1996 شريكاً اقتصادياً أساسياً في مجال الطاقة والتعاون العسكري.

أحدثت الأزمة إعادة ترتيب للأولويات وتحولا في نمط التعاطي مع قضايا السياسة الخارجية، فقد تراجع حضور الدبلوماسية الجزائرية وثقلها في المسائل ذات الأولوية التقليدية ( القضية الفلسطينية ومسألة الصحراء الغربية )، توازيا مع إعادة تشكل بنية السلطة التي هيمنت عليها ثلاث مكونات هي: أجهزة الاستخبارات (الفاعل الأساسي)، بيروقراطية الدولة والبورجوازية الجديدة<sup>(1)</sup>. لقد خلقت الأزمة الأمنية مظاهر عدم استقرار سيطرت على اهتمامات الدولة ووضعت قيودا على حركة سياساتها الخارجية، فأصبحت في دائرة المتغير التابع أمام المتغيرات المستقلة للسياسة الداخلية.

### 3. سياسة الجزائر الخارجية منذ سنة 2000:

فرضت الظروف الداخلية والدولية على صناع القرار البحث عن شخصية قادرة على استعادة صورة النظام في الخارج وخلق ديناميكية سياسية لطي صفحة الأزمة، وكان اختيار السيد عبد العزيز بوتفليقة في قلب هذه المعادلة، " إن الماضي الدبلوماسي الذي يتمتع به بوتفليقة لعب دوراً حاسماً في ترشحه لخلافة الرئيس زروال"<sup>(2)</sup>.

وغداة ترشحه قدم الرئيس بوتفليقة برنامجا سياسيا جريئا يعكس طموحه في الانتقال بالبلاد إلى مرحلة جديدة؛ تضمن البرنامج إنهاء العنف وتكريس المصالحة الوطنية وإنعاش الاقتصاد الوطني وكذا استعادة المكانة الإقليمية والدولية للجزائر.

(1) Chennoufi, *op-cit*, p42.

(2) عبد القادر مشري، مرجع سبق ذكره، ص 381.

توفرت لرئاسة بوتفليقة ظروف داخلية وخارجية متميزة، إذ انحسر حجم العمل المسلح، وانخرطت أغلب الجماعات الإرهابية في مشروع الوئام المدني وتضاعفت مداخيل البلاد بفضل ارتفاع مضطرد لأسعار النفط، أما خارجياً فقد أعطت أحداث 11 سبتمبر 2001 مصداقية لطروحات النظام حول الطبيعة الكونية للإرهاب وأصبحت الجزائر شريكاً أساسياً للولايات المتحدة الأمريكية وبلداً رائداً في مكافحته.

تولى الرئيس بوتفليقة بنفسه قيادة سياسة البلاد الخارجية، معتمداً على رصيده اللامع كوزير للخارجية في سنوات الازدهار، وكانت "دبلوماسيته الاندفاعية" (1) تهدف إلى تحقيق غايتين أساسيتين هما: تحسين صورة الجزائر في الخارج وجلب الاستثمارات الأجنبية، لذلك رافع لأجل اندماج الجزائر في المنظومة العالمية وشكلت هذه الأهداف محور تحركاته عبر العالم خصوصاً الدول الصناعية.

تجلت عودة وانبعث سياسة الجزائر الخارجية من جديد بعد سنوات الأزمة والركود، من خلال استضافة الجزائر للدورة الـ 35 لمنظمة الوحدة الإفريقية في جويلية 1999، إذ حضر 42 رئيس دولة، في مؤشر لافت على تجاوز الجزائر لعزلة دامت قرابة 10 سنوات .

ثم برزت هذه المكانة بالتدرج من خلال مشاركة الجزائر في عدد من المحافل الإقليمية والدولية مثل إنشاء الإتحاد الإفريقي - سيرت 1999، منتدى دافوس الاقتصادي العالمي، مبادرة النيباد ... إلخ، وخلال الفترة ما بين ماي 1999 و 2002 قام الرئيس بوتفليقة بأكثر من 30 زيارة إلى مناطق عدة من العالم.

اتضح النزعة الهجومية لسياسة الجزائر الخارجية منذ سنة 2001 إلى 2002 أين كثف الرئيس بوتفليقة من زيارته إلى عواصم العالم (14 زيارة في 2001)، والمشاركة في منتدى (كرانس مونتانا)؛ ثم قمة الثمانية على مدار سنوات عديدة ومقابل ذلك استقبلت الجزائر في غضون 04 سنوات حوالي 50 رئيس دولة وحكومة بمعدل زيارة رسمية كل شهر.

(1) Yahia H. Zoubir, "The resurgence of Algeria's Foreign policy in twenty first century", in Michel Bonner and other (Ed), *Islam, Democracy and the state in Algeria*, (London and New York: Rutledge, 2005), p170.

## المبحث الثاني: بيئة السياسة الخارجية.

### 1. المحددات الجغرافية والطبيعية والاجتماعية.

تحتل الجزائر كفاعل دولي وضعا دبلوماسياً محورياً وهاماً، ويفسر الموقع الجغرافي جانباً من هذه الأهمية، فهي نقطة التقاء أوروبا وأفريقيا والعالم العربي، تمتد جغرافياً من البحر المتوسط شمالاً إلى عمق القارة الإفريقية جنوباً، وهو موقع له أهميته الإستراتيجية، إذ يتوسط القارات الأربع، إفريقيا، أوروبا، آسيا وأمريكا، مشكلاً معياراً أساسياً بين إفريقيا وأوروبا، طالما أثبت أهميته العسكرية والتجارية طيلة القرون الماضية، كما تتوفر الجزائر على حدود برية واسعة (7000 كم<sup>2</sup>) مع سبع دول مجاورة وحدوداً بحرية تبلغ 1200 كم.

ولأن الجغرافيا تعد في مقدمة العوامل المادية الأكثر ثباتاً، فقد اعتبر الرئيس الأمريكي الأسبق جون كينيدي ( J. F. Kennedy ) في فيفري 1963 أن " مصالح الولايات المتحدة الأمريكية تمثل العامل الحاسم في علاقاتها مع بلد هو مفتاح شمال إفريقيا ... " (1).

في الواقع لا تفسر أهمية الموقع لذاتها قوة الدولة بل تتداخل مع اعتبارات جغرافية أخرى، فمساحة الإقليم والتضاريس والحدود تسهم كلها في صياغة الأهمية الجيوسياسية لأي دولة من الدول. بالنسبة للجزائر تتطوي المساحة الشاسعة 2581741 كم<sup>2</sup>(2)، وامتداداتها إلى عمق القارة الإفريقية وتوسطها للمغرب العربي على أهمية بالغة، إذ تعد الجزائر أكبر تاسع دولة من حيث المساحة في العالم والأولى إفريقيا بعد تقسيم السودان، وما يناهز 12/1 من مساحة إفريقيا ( 30000244 كم<sup>2</sup> )، ولا تقل التضاريس أهمية فهي تؤثر في مركز الدولة وطبيعة التهديدات المحيطة بها، وتشكل بالنسبة للجزائر أحد عوامل الثقل في تصور الأمن القومي الجزائري وفهم

( 1 ) Abdelhamid Marouani, " La dimension stratégique de l'Algérie dans l'ensemble méditerranéen : Atouts, en jeux et limites ", in: Jean Dufargo ( ed ), Le Maghreb Stratégique, 1<sup>ère</sup> partie défense collège, ( Rome, juin 2005 ), p19.

( 2 ) محمد الهادي لعروق، أطلس الجزائر والعالم، ( الجزائر: دار الهدى، 1998 )، ص12.

التحولات السياسية والعسكرية والاقتصادية على مر التاريخ، إذ يعد تاريخ الجزائر مراحل متعاقبة من الغزو والاحتلال الأجنبي، المقاومة والاستقلال<sup>(1)</sup>.

يعد العنصر السكاني أيضاً متغيراً مؤثراً في تقدير الوزن السياسي للدولة في محيطها الإقليمي ويدخل في حسابه حجم ونوعية السكان ودرجة التجانس المجتمعي. ويبلغ تعداد الساكنة في الجزائر حسب آخر إحصاء رسمي 38,7 مليون نسمة في جانفي 2014<sup>(2)</sup>، فهي من الدول المتوسطة عند مقارنة عدد السكان بحجم المساحة، بيد أن الأغلبية الساحقة تتركز في الشريط الساحلي (14%)، ومن المتوقع أن يصل العدد إلى 40,36 مليون نسمة في آفاق 2020 مع قوة عاملة تصل إلى 15,28 مليون نسمة، ويبلغ متوسط الأطفال لكل أب جزائري 2,54، ومن مجموع السكان هناك 40% أقل من 15 سنة و70% أقل من 30 سنة، وما يقارب 83% من مجموع القوة العاملة هم أقل من 30 سنة<sup>(3)</sup>.

إضافة إلى ثقل الظروف الاجتماعية، هناك أيضاً مسألة تركز أغلب السكان (حوالي 90%) في الشريط الساحلي شمال البلاد، ولاحقاً النزوح من الأرياف إلى المدن.

مقابل هذه الوضعية عرفت الجزائر على مدار خمسة عقود تحولات اجتماعية عميقة وسريعة، إذ تضاعف عدد السكان مرات عديدة بنسبة نمو بلغت ما بين 1998 و2004 1,5%<sup>(4)</sup> وبلغ معدّل الحياة في بداية التسعينات نسبة 67%<sup>(5)</sup>، وبعدها كانت نسبة الشباب في حدود 25% بداية السبعينات، بلغت سنة 2010 (70,1%)<sup>(6)</sup>.

(1) عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، (الجزائر: المكتبة العصرية، 2005)، ص 35-40.

(2) Office National des stratégies, [www.ons.dz](http://www.ons.dz).

(3) Ivan Martin, "Algeria's political economy (1999 - 2000): An economic solution to the crisis", *the Journal of North Africa Studies*, vol 8, N°2, summer 2003, pp36, 37.

(4) Union Européenne: *Instrument européen de voisinage et de partenariat, Algérie: document de stratégie, 2007- 2013 et programme indicatif national 2007- 2010*, p9.

(5) بالحبيب، نفس المرجع السابق، نقلا عن: wilam B. quandt, *Idem*

(6) *Moyen Orient*, "Algérie: une transition sans fin", dossier, N°07, Aout, septembre 2010, p17.

تتقاطع هذه المعطيات مع أرقام أخرى توضح حجم التحول الديموغرافي في المجتمع الجزائري، إذ ارتفع معدل العمر عند الذكور إلى 74,9 سنة وعند الإناث 76,6 سنة حسب إحصائيات 2008<sup>(1)</sup>، وبلغت نسبة المتعلمين 69,9%<sup>(2)</sup>، وبقدر ما تكشف هذه المؤشرات عمق التحول في بنية المجتمع فإنها لا تعبر عن تطور حقيقي يعكس حجم الإنفاق المالي المخصص للجانب الاجتماعي، فقد صنّف تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة لعام 2009 الجزائر في المرتبة (104)، ووضعها المؤشر السنوي للدول الناشئة لعام 2006، في المركز 72 دوليا والتاسعة عربيا، أما عام 2007 فاحتلت المرتبة (89) دوليا و13 عربياً.

## 2. القدرات الاقتصادية والعسكرية.

في مطلع القرن الحادي والعشرين استعادت الجزائر توازنها الاقتصادي بعد سنوات من أزمة اقتصادية خانقة نتيجة الارتفاع المضطرد لأسعار البترول وسطّرت برامج تنموية (برنامج دعم النمو، الإنعاش الاقتصادي... إلخ) استهدفت رفع نسبة النمو وتشجيع الإنتاج المحلي وتحفيز الاستثمارات وتعزيز الصادرات خارج المحروقات، من خلال ضخ أغلفة مالية موجهة لتقوية البنى التحتية وخلق مناصب العمل وتحسين إطار معيشة السكان،... إلخ، كما قامت الدولة بالتسديد المسبق لديونها الخارجية المقدرة حتى ديسمبر 2004 بأزيد من 17 مليار أورو.

مكّن استمرار الارتفاع في أسعار النفط لأزيد من 10 سنوات من تحقيق التوازنات الأساسية على مستوى الاقتصاد الكلي، فبلغت نسبة النمو 6,9% في 2003 و 5,2% في 2005<sup>(3)</sup>، و 2,6% سنة 2009، ووصل الناتج الخام (PIB) إلى 239.6 مليار في 2009<sup>(4)</sup>، وأدى تضاعف صادرات النفط إلى زيادة احتياطي الصرف، فبعدما كان في حدود 110 مليار أورو في 2007 وصل في نهاية سنة 2013 إلى 194 مليار دولار<sup>(5)</sup>. كما انتقل نمو الناتج الداخلي

(1) Office National des stratégies, [www.ons.dz](http://www.ons.dz).

(2) *Moyen orient, Algérie ...*, Ibid.

(3) Union Européen, *Instrument européen...*, op-cit, p 14.

(4) *Moyen orient, Algérie...*, Ibid.

(5) بنك الجزائر، " التقرير السنوي 2013"، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2014، ص196.

الخام من 2% في 2005 إلى 4,6% في 2007، مع تسجيل 06% خارج قطاع النفط، خصوصا الخدمات، البناء والأشغال العمومية<sup>(1)</sup>.

إنّ عوامل القوة الاقتصادية المتوفرة لم تستطع تعزيز عناصر قوة الدولة إلا بشكل جزئي ومؤقت، في غياب الاستثمار في العنصر البشري والعمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليص الاستيراد وإنهاء معضلة التبعية للمحروقات، وبالمقابل فإنها لا توفر لصانع القرار هامش حركة واسع في مجال السياسة الخارجية، رغم الارتباط الطبيعي بين العامل الاقتصادي (النفط تحديداً) وبين قوة واتجاه التغيير في سياسة الجزائر الخارجية، ويمكن توضيح ذلك بمقارنة فترتي حكم الرئيس هواري بومدين (1965-1978) والرئيس عبد العزيز بوتفليقة (1999-2014) فخلال السبعينات خصوصاً، شكّل النفط أحد عناصر الثقل الدبلوماسي للجزائر، ولكنه كان مندمجا ضمن رؤية شاملة لمفهوم القوة والنفوذ في العلاقات الدولية، أما في الحالة الثانية فإن القوة المالية للجزائر لم تنعكس على اتجاهات وقوة سلوكها الخارجي إلا بشكل نسبي<sup>(\*)</sup>.

أما بالنسبة للقدرات العسكرية فهي تشكل أحد مظاهر قوة الدولة، وأداة لتحقيق سياستها الخارجية، وتمتلك الجزائر حالياً أكبر قوة عسكرية في شمال إفريقيا، من حيث التعداد البشري ومستوى التسلح وحجم الإنفاق العسكري، وفي غياب معطيات إحصائية دقيقة عن مؤسسة الجيش، تربط دراسات حديثة بين درجة تطوره وحجم المبالغ المالية الموجهة لتحديث منظومة الأسلحة، إذ بلغ حجم الإنفاق العسكري سنة 2011، 8,2 مليار دولار، بعد ما كان في حدود 3 مليار دولار سنة 2002 بنسبة 4,85% من إجمالي الناتج الداخلي الخام. ( أنظر الجدول رقم 01).

تبدو القدرات العسكرية للجزائر متناسبة مع مساحة الإقليم وعدد السكان، ولكن أيضا مع الأهمية المتزايدة للموقع الجيوسياسي للبلد، وحجم التهديدات الأمنية المحيطة به.

(1) "Algérie : 2008", *Strategica*, ( Paris: L'Harmattan, 2008 ), p31.

(\*) راجع تفصيل هذه المقاربة في الفصل الثالث من الدراسة - الباحث.



جدول رقم ( 01 ) يمثل حجم النفقات العسكرية ونسبتها المئوية إلى الناتج الداخلي الخام بين سنوات 2008 و 2011.

السنوات	2008	2009	2010	2011
النفقات العسكرية (مليار دولار )	3,0	38	3,9	8,2
نسبة الإنفاق العسكري من الناتج الداخلي الخام	5,59	4,95	3,70	4,85

المصدر:

Funny Lutz, “ Une decennie de frénésie militaire: depenses militaire au moyen- orient et en Afrique du Nord ”, Note d’analyse du GRIP, 26 fev 2013, Bruxelles, p 12.

يضطع الجيش الوطني الشعبي بمهام تأمين الوحدة الترابية وصيانة الاستقلال الوطني، وحوله تتمحور سياسة الدفاع الوطني، وهو ما جعله فضلا عن الخصائص التاريخية والبنوية المذكورة آنفا من حيث الحجم العددي ومستوى التسليح والهيكل التنظيمي، فوزارة الدفاع الوطني ( قمة الهرم التنظيمي لمؤسسة الجيش ) ليست وزارة مثل بقية الوزارات. إن رئيس الجمهورية هو نفسه وزير الدفاع الوطني، إلا في حالات معدودة<sup>( 1 )</sup>، وهذا المعطى السياسي يوضح مكانة المؤسسة العسكرية وحيوية دورها في إدارة شؤون البلاد داخليا وخارجيا.

تتنظم هياكل المؤسسة العسكرية ضمن المستويات التالية:

- وزارة الدفاع الوطني: وهي الذراع المدني لمؤسسة الجيش، وممثله في الحكومة تكمن وظيفتها الأساسية في تنفيذ سياسة الدفاع الوطني.

( 1 ) منصور لخضاري، المؤسسة العسكرية والممارسة السياسية في الجزائر، رسالة ماجستير، ( جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، 2006 )، ص 62-69.

- قيادة الأركان: هي أكثر هياكل الوزارة قوة وتأثيراً نظراً لطابعها العملياتي، إذ حدّد القانون مهامها في: تصميم هياكل الجيش واقتراح ميزانياته وتنفيذ برامج التسليح والتجهيز، وإعداد برامج تشغيل وترقية الموارد البشرية<sup>(1)</sup>.

- قيادات القوات: تعمل تحت إمرة قيادة الأركان وتنقسم إلى قوات برية، بحرية، جوية، قوات الدفاع الجوي عن الإقليم وقيادة الدرك الوطني.

تعد القوات البرية العمود الفقري للجيش، وتضم في صفوفها أكبر عدد من أفراد القوات المسلحة (أنظر الجدول رقم 2) ويعد ضباطها الأكثر نفوذاً في هرم القيادة العسكرية، فقيادة الأركان مرّوا تباعاً على قيادة القوات البرية، وهناك تقليد معمول به يقضي بتحضير الضابط المرشح لمنصب قائد الأركان عبر مروره على قيادة الناحية العسكرية الأولى ثم قائداً للقوات البرية، وتفسّر هذه المكانة بشساعة المساحة الترابية وترامي الحدود البرية للبلاد مما يجعل تأمينها يتطلب حشد قوات برية بتعداد كبير ومستوى تسليح وجاهزية عاليين، وفي سنوات الحرب ضد الإرهاب (1992-1998)، اعتمدت قيادة الجيش بشكل أساسي على وحدات القوات البرية في مواجهة الجماعات الإرهابية.

وتضم القوات البرية في صفوفها أقوى الأسلحة وأكثرها تمرساً في إدارة الحروب الكلاسيكية، مثل سلاح المشاة، المدرعات الهندسية، القوات الخاصة ... إلخ.

- النواحي العسكرية: استوحى تقسيم النواحي العسكرية من ذلك الذي اعتمده قيادة ثورة التحرير في مؤتمر الصومام (20 أوت 1956)، ليتم إدخال تعديلات عليه من حيث الاختصاص الإقليمي لقيادة كل ناحية عسكرية، وتوجد اليوم ستة (06) نواحي عسكرية هي، الأولى مقرها البليدة، الثانية مقرها وهران، الثالثة مقرها بشار، الرابعة مقرها ورقلة، الخامسة مقرها قسنطينة والسادسة مقرها تمنراست.

إنّ التقسيم الجغرافي للنواحي يخضع في الواقع لاعتبارات إستراتيجية وأمنية، فالناحية الثالثة تضم ثلاثة قطاعات عسكرية فقط هي: تندوف، بشار، وأدرار، وهو ما يدل على الأهمية

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، عدد 63، 05 ديسمبر 1984.

العسكرية لتلك المنطقة باعتبارها متاخمة للحدود المغربية، والقوات المرابطة هناك تتحمل عبئ صيانة الوحدة الترابية والأمن القومي على الجهة الغربية .

- إدارة المصالح العسكرية: يضم التنظيم الهيكلي للجيش عددا من المديريات والمصالح العسكرية على المستوى المركزي وتتوزع فروعها عبر النواحي والقطاعات العسكرية، ومختلف القوات والأسلحة، ومنها المديرية المركزية للعتاد، مديرية الصحة العسكرية، مديرية الصناعات العسكرية، مديرية الاستعلام والأمن، مديرية أمن الجيش، مصلحة الخرائط والصور، المصلحة المركزية للإشارة ... إلخ.

### جدول رقم ( 02 ) تعداد أفراد الجيش الجزائري حسب القوات.

القوات البرية	القوات الجوية	القوات البحرية	الاحتياط	الدرك الوطني
110000	14000	6000	150000	-

المصدر:

Funny Lutz, “ Une decennie de frénésie militaire: depenses militaire au moyen- orient et en Afrique du Nord ”, Note d’analyse du GRIP, 26 fev 2013, Bruxelles, p 12.

تواجه القوات المسلحة الجزائرية رهان حماية استقلال البلاد وأمنها القومي في بيئة إقليمية تتسم بتنامي التهديدات النمطية وغير النمطية، أبرزها خطر الجماعات الإرهابية في شمال البلاد ومنطقة الساحل الإفريقي، الانفلات الأمني في دول الجوار، خاصة ليبيا، والتوتر على الحدود الغربية مع الغرب، وقد سطرت قيادة الجيش مخطط لتحديث ترسانة الأسلحة، يجري تنفيذه (2011- 2018)، ويرمي إلى تعزيز قدرات القوات المسلحة.

### 3. الإطار السياسي:

تعكس بنية وسيرورة النظام السياسي في الجزائر تداخل مجموعة من العوامل والمحددات التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، يرتبط قسم من هذه العوامل بالميراث الاستعماري وانعكاسات حرب التحرير، ويعود قسم آخر إلى نشأة وتطور آليات ممارسة السلطة وإدارة التحديات المجتمعية خلال خمسة عقود كاملة.

مكّن الاعتماد على المشروعية التاريخية كقاعدة للحكم من تأمين المرحلة الانتقالية واستقرار النظام الناشئ، لكنه لم يمنع بعد ذلك الانقسامات المتتالية، والتي أصبحت سمة ملازمة للنخبة الحاكمة في الجزائر، فبعد ثلاث سنوات من انتصار جناح الرئيس بن بلة مدعوما بقيادة الأركان، قام وزير الدفاع هواري بومدين بإدارة انقلاب، أصبح بموجبه رئيساً لمجلس قيادة الثورة ورئيساً لمجلس الوزراء ووزير للدفاع مركزاً كافة الصلاحيات تحت سلطته<sup>(1)</sup>، وخلال هذه الفترة القصيرة (1962-1965) مرّ النظام الحاكم بأزمات داخلية (التمرد في منطقة القبائل 1963، تمرّ العقيد شعباني 1964)، وصولاً إلى انقلاب جوان 1965، وبعدها محاولة الانقلاب الفاشلة 1967، مما يبين أن القواعد التي أسست لمشروعية الحكم لا تحظى بإجماع كل الفاعلين في أجنحة النظام.

وفي سياق البحث عن تعزيز المشروعية، أجرى نظام الرئيس بومدين انتخابات بلدية (1967)، وولائية (1969)، و ثم انتخاب رئيس الجمهورية في ديسمبر 1976، والمجلس الشعبي الوطني في فيفري 1977، وقبل ذلك اعتماد الميثاق الوطني بعد استشارة واسعة واستفتاء شعبي، متبوعاً بإقرار دستور جديد سنة 1976<sup>(2)</sup>، كما قام في نفس السياق بإصلاحات اقتصادية واجتماعية استهدفت إقامة مشروعات صناعية ضخمة لتوفير مناصب الشغل، مع توفير التعليم المجاني والرعاية الصحية والسكن.

بالفعل، أكسبت تلك التدابير نظام الحكم قدراً كبيراً من القبول الشعبي، خاصة وأنها تمت في أجواء من الاعتزاز باستمرارية الثورة والالتفاف حول رموزها (جبهة التحرير والجيش)، لكن وفاة الرئيس بومدين في ديسمبر 1978 أوقفت نسبياً هذا المسار، بل إن النظام السياسي تعرض بعد ذلك إلى هزات عنيفة، شكلت امتحاناً لمشروعية الحكم.

ورغم أن دستور 29 فيفري 1989 الذي جاء في أعقاب أحداث 05 أكتوبر 1988، عدّ إنجازاً سياسياً فريداً في العالم العربي آنذاك، إلا أنه لم يقدم حلاً نهائياً لأزمات النظام

(1) Amine Ait Chaalal, "L'Algérie depuis 1962: retour sur une histoire contrastée", revue internationale et stratégique, 2002/2, N° 46, p63.

(2) Ibid, p64.

السياسي، بل إن التجربة الديمقراطية انتكست بعد ثلاث سنوات من بدايتها، نظرا لتباين مرجعيات أطراف العملية السياسية واستحالة التعايش بين الفاعلين في النخبة الحاكمة والقوى الجديدة.

في 11 جانفي 1992 قدّم الرئيس الشاذلي بن جديد استقالته، مبرراً الانسحاب باستحالة العمل "وسط محيط تطبّعه تيارات جد متعارضة"<sup>(1)</sup>، تم إلغاء الانتخابات التشريعية التي جرت يوم 26 ديسمبر 1991 والتي عرفت فوز حزب "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" بـ 188 مقعدا في الدور الأول.

دخلت الجزائر بعد ذلك في أزمة لامشروعية، فقد اختفت المؤسسات السياسية وعوّضتها هيئات انتقالية، واهتزت القواعد المعيارية والإجرائية لممارسة السلطة وسط أزمة أمنية دموية ووضع اقتصادي سيء. واجه النظام السياسي في تلك الفترة ثلاثة تحديات أساسية هي:

1- مواجهة الأعمال الإرهابية التي تمارسها عصابات مسلحة نتيجة توقيف المسار الانتخابي، والتي بلغت ذروتها في صيف 1994، أين طرحت فرضية انهيار النظام ضمن دراسات تحليل المخاطر<sup>(2)</sup>.

2- إنهاء الحصار المعنوي المضروب على النظام وإضعاف المعارضة السياسية التي تبلورت ضمن عقد روما- سانت اجيديو (Sant'Egidio) بداية عام 1995.

3- احتواء الأزمة الاقتصادية الخانقة، والحيلولة دون الانهيار المالي للدولة<sup>(3)</sup>.

بنهاية عام 1995 كان المنحى البياني للأزمة قد بلغ الذروة آخذا في التراجع، فاستأنفت العملية الانتخابية، بانتخاب السيد اليامين زروال رئيساً للجمهورية في 16 نوفمبر 1995، وتم إقرار دستور جديد في 28 نوفمبر 1996، وأعقب ذلك انتخابات برلمانية في 05 جوان 1997 وأخرى محلية في خريف ذات السنة.

(1) خطاب استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد، 11 جانفي 1992.

(2) Luis Martinez, "Algérie, les nouveaux défis", Mars/Avril 2003, in: <http://www.ceri-science-po.org>, p3.

(3) *Ibid*, p17.

مثل انتخاب عبد العزيز بوتفليقة رئيساً للجمهورية، في 15 أفريل 1999 قارب نجاة للنظام وإيدانا بانتهاء الأزمة الأمنية، خصوصاً بعد إقرار مشروع الوئام المدني في 16 ديسمبر 1999، وجاءت بعد ذلك أحداث 11 سبتمبر 2001 لتعزز طروحات الجزائر حول مكافحة الإرهاب، واندماجها من جديد في المنظومة الدولية؛ إضافة إلى تحسن المؤشرات الاقتصادية بفعل الارتفاع المتواصل لأسعار النفط، لكن: هل انتهت أزمات وانقسامات النظام السياسي؟ تدلنا الأحداث أن التحولات مهما تكن عميقة فإن جوهر النظام لم يتغير، خصوصاً اعتماده على الربيع وضعف بنيته المؤسسية<sup>(1)</sup>.

#### 4. البيئة الدولية والإقليمية:

أ. البيئة الدولية: لاشك أن أكبر تحول في العلاقات الدولية حدث بعد الحرب العالمية الثانية هو انهيار المعسكر الشيوعي، تفكك الاتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة، ثم بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى مهيمنة، وقد تزامن ذلك مع أزمة اقتصادية حادة في الجزائر نتيجة انخفاض أسعار النفط، ثم دخولها في دوامة عنف، اعتبرها البعض مؤامرة دولية لتركيح الجزائر<sup>(2)</sup>، التي أقلقت بمواقفها قوى فاعلة في النظام الدولي، مثلما حدث للعراق ولكن بطريقة مختلفة.

لكن تحاليل أخرى تركز على التحول البراغماتي في سياسة الجزائر الخارجية، كاستجابة لتغير البيئة الدولية، والذي بدأ حتى قبل وفاة الرئيس بومدين وتعمق في الثمانينيات. تبرز ثلاثة أمثلة عن العلاقات بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية هذا الاتجاه نحو "التموقع البراغماتي" في السياسة الدولية، وهي<sup>(3)</sup>:

1- قيام الجزائر بدور أساسي وحاسم، مطلع الثمانينات في تسوية أزمة الرهائن الأمريكيين بطهران.

(1) خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع الإشارة إلى تجربة الجزائر، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003)، ص 201.

(2) إسماعيل قبيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، ط2، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، ص 280.  
(3) Ait Chaalal, *op-cit*, p 70.

2- زيارة نائب الرئيس الأمريكي (جورج بوش) إلى الجزائر في سبتمبر 1983.

3- الزيارة الأولى من نوعها لرئيس جزائري، تلك التي قام بها الشاذلي بن جديد إلى واشنطن في أبريل 1985.

بالمقابل شهدت هذه الفترة تحسناً في العلاقات مع فرنسا بدءاً من ماي 1981، مع مجيء كلود شيسون ( Claude Cheysson ) إلى وزارة الخارجية، ثم زيارة الرئيس ميتران ( Mitterand ) إلى الجزائر في ديسمبر 1981 وزيارة الرئيس بن جديد إلى باريس في نوفمبر 1983<sup>(1)</sup>.

وعندما اندلعت الأزمة الأمنية مطلع سنة 1992، كانت الدبلوماسية الجزائرية قد استكملت عملية الانكفاء على الذات، وتراجعت المسائل ذات الأولوية التقليدية في أجهزة السياسة الجزائرية، بل أصبح النشاط الخارجي مكرساً بالكامل لتسيير الأزمة الداخلية<sup>(2)</sup>.

وفي سبيل البحث عن مصداقية خارجية تعوض أزمة المشروع العميقة، قدمت الجزائر تنازلات اقتصادية وسياسية متتالية، بدءاً من إعادة الجدولة ( 1994 )، اتفاق الشراكة الأوروبية المتوسطية ( 2002 ) ثم الحوار الأطلسي، ... الخ، وأمام ضغوط البيئة الخارجية استخدم صانع القرار الجزائري ورقتين اثنتين هما:

- الملف الطاقوي: الذي ساعد في إنهاء العزلة الدولية، منذ 1995، مع توقيع عقود شراكة بين سوناطراك و عدد من شركات النفط العالمية في شكل عقود استغلال.

- ملف مكافحة الإرهاب: عن طريق تبني أطروحة" الطابع الكوني للظاهرة الإرهابية"، ومخاطبتها على المجتمعات الأوروبية خصوصاً، في الواقع لعب هذا الملف دوراً مزدوجاً، من ناحية أولى إقناع العواصم الغربية بالتصدي للأنشطة المعارضة السياسية، وملاحقة ما يسمى شبكات التجنيد على أراضيها، ومن ناحية أخرى جلب دعم مالي وعسكري للسلطة الجزائرية لمواجهة الجماعات الإرهابية<sup>(3)</sup>.

( 1 ) Ibid, p 71.

( 2 ) Idem.

( 3 ) عبد القادر مشري، مرجع سبق ذكره، ص ص 320-330.

لا يمكن بأي حال فصل سياق التحولات في ما بعد 11 سبتمبر 2001 وانعكاساتها على سياسة الجزائر الخارجية عن السياق الداخلي نفسه؛ فمجيء الرئيس بوتفليقة إلى الحكم منذ أبريل 1999 شكل بداية القطيعة مع سنوات الانكفاء الداخلي، والبحث عن استعادة مكانة الجزائر الدولية، عبر الاندماج التدريجي في المنظومة العالمية، تجلى ذلك على الخصوص في مشاركة الرئيس بوتفليقة بصفة مستمرة وفي عدد من المحافل الدولية بدءاً من منتدى كرانس مونتانا في 24 جوان 1999، وملتقى فور منتاي بإسبانيا، ومحاضرات في لقاءات علمية واقتصادية كثيرة، فضلاً عن الأنشطة السياسية، كزيارات الدولة واستقبال الوفود الأجنبية<sup>(\*)</sup>، وبدأ انطباع جديد يترسخ عن بلد تخلص من تبعات أزمة الداخلية، والتفت بقوة إلى محيطه الخارجي.

عبر عن هذا التطوع الرئيس بوتفليقة في أكثر من مناسبة: "يجب علينا أكثر من أي وقت مضى، أن نؤسس بأنفسنا وبقدراتنا على تحويل الجزائر إلى بلد يتساوق مع التحولات المعاصرة، بلد مدرك لمسؤولياته، وبلد جدير بالاهتمام والتقدير لدى المجموعة الدولية"<sup>(1)</sup>.

- البيئة الإقليمية: يبرز الثقل التاريخي، السياسي والاقتصادي والجغرافي للجزائر دوماً عند الحديث عن بيئتها الإقليمية، "إن مكانة الجزائر وثقلها الجيوسياسي يجعلان منها زعيمة المغرب العربي"<sup>(2)</sup>، وشكّل هذا المعطى باستمرار منطلقاً لصياغة تصور الدور الإيجابي على المستوى الإقليمي إدراكاً وأداءً.

فمنذ أزمنة بعيدة ظلت الجزائر نقطة ارتكاز السياسات العالمية والجهوية في شمال إفريقيا وجنوب المتوسط، إذا كانت تسمى المغرب الأوسط إلى وقت غير بعيد<sup>(3)</sup>، فمساحتها تمثل

(\*) قام الرئيس بوتفليقة في الفترة ما بين أبريل 1999 وديسمبر 1999، بـ 24 نشاطاً رسمياً خارجياً.

(1) كلمة الرئيس بوتفليقة في ندوة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا، الجزائر: 2002/01/21 في: إبراهيم رمانى، مختارات من خطب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة (1999-2003): الدبلوماسية الجزائرية في الألفية الثالثة، (الجزائر: منشورات Anep، 2003)، ص 41.

(2) عبد النور بن عنتر، مرجع سيق ذكره، ص 35.

(3) Paul Balta, le grand Maghreb: des indépendances a l'an 2000, (Alger: La Phomic 1990), p 81.



( 39,42 % ) من مجموع مساحة المغرب العربي، وهي تفوق مساحة تونس بـ 19 مرة ومساحة المغرب بـ 5 مرات، ولها حدود برية مترامية إلى عمق الصحراء الإفريقية (6343 كم<sup>2</sup>)، وحدود بحرية تقدر بـ 1200 كم، جعلت منها بوابة المتوسط نحو القارة السوداء.

ترسخت مكانة الجزائر الجيوسياسية من خلال معطيات جغرافية ومادية، ولكن أيضاً بفضل الممارسة التاريخية لهذه المكانة، ففي 1926 تأسس حزب نجم شمال إفريقيا بالجزائر على أساس ووحدة المغرب العربي والمصير المشترك لسكانه.

أوردنا هذه المعطيات الجيوسياسية لإبراز ثقل المحيط الإقليمي وتأثيره في سياسة الجزائر الخارجية، فمنذ سنوات الكفاح من أجل الاستقلال تبلورت أمام صانع القرار الخارجي ثلاث بيئات إقليمية متباينة، هي:

- البيئة المغاربية: ومن ورائها البيئة العربية، وقد مثلت بالنسبة لثورة التحرير سندا سياسياً وعسكرياً أسهم في تعزيز قدرات المقاومة ضد الاستعمار، إذ كانت تونس والمغرب على الخصوص القاعدة الخلفية للثورة من خلال تمويل جيش التحرير بالأسلحة وإيواء قيادات الثورة.

- البيئة الإفريقية: تمثل حسب بعض الباحثين قاعدة الجزائر ومجال حركتها الأول اتجاه العالم الثالث، ولذلك كانت إفريقيا إحدى نقاط ارتكاز الدبلوماسية الجزائرية خلال سنوات ازدهارها بين 1962 و1978.

- البيئة المتوسطية: إن المغرب العربي جزء من حوض المتوسط وأقرب أجزاء إفريقيا من القارة الأوروبية. " لقد جعلت ظروف البحر الأبيض المتوسط يلعب دوراً تجارياً وعسكرياً في تاريخ العالم ما لعبه أي سطح مائي آخر يتمتع بالحجم ذاته فقد سعت أمة بعد للسيطرة عليه ولا يزال الصراع مستمراً" (1).

( 1 ) علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، ط1، ( بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005 ). ص 97، نقلا عن:

A. T. Mahan, *The Problem of Asia and Its effect, Upon International Policies*, ( Boston: little, Brown and company, 1900 ), pp 19 – 45.

يمثل المتوسط من الناحية التاريخية بالنسبة للجزائر مصدراً رئيسياً لتهديد أمنها فكل الغزوات وحملات الاحتلال جاءت من الشمال إذا ما استثنينا الفتح الإسلامي، وهذا الإرث التاريخي قد يفسر تهميش الجزائر لبعدها المتوسطي في السنوات الأولى للاستقلال<sup>(1)</sup>، لكن المنطق الاقتصادي فرض مراجعة هذه المقاربة لاحقاً، فالمتوسط هو الطريق الرئيسي لتجارة الجزائر الخارجية. أكثر من ذلك، إن الجزائر اليوم هي ثالث ممون للاتحاد الأوروبي بالطاقة، بعد كل من روسيا والنرويج، و 5/1 من الاحتياجات الغازية الأوروبية تأتي من الجزائر<sup>(2)</sup>.

شكلت هذه الأبعاد الثلاثة للبيئة الإقليمية المجال الأساسي لنشاط الدبلوماسية الجزائرية بعد الاستقلال، ولكن بمقاربات سياسية متباينة، ففي ظل حكم الرئيس بن بلة طغى البعد الإيديولوجي والاستثمار في التضامن الإفريقي مع تهميش البعد المتوسطي نظراً لصعوبة إحداث قطيعة نفسية وسياسة مع مخلفات الحقبة الكولونيالية، بينما لم تستطع المنطقة المغربية أن تصبح "بيئة مثالية" لسياسات خارجية متوافقة حول التحديات الأساسية وسبل مواجهتها، بسبب تباين طبيعة الأنظمة السياسية، والصراع على الزعامة، ولكن أيضاً بسبب بروز أطماع توسعية للمملكة المغربية في التراب الجزائري، وصلت حدّ المواجهة العسكرية فيما عرف بحرب الرمال سنة 1963.

بعد 1965 اتجهت سياسة الجزائر الخارجية إلى استبدال اندفاعها العاطفي بمقاربة واقعية، تعتمد على مركزية المصلحة الوطنية دون التنكر للمبادئ الأساسية (حسن الجوار، التضامن مع القضايا العادلة، ... إلخ)، بالمقابل فإن الوحدات الأساسية في البيئة الإقليمية قد أدركت وجود قوة إقليمية جديدة ذات وزن سياسي واقتصادي وثقل دبلوماسي، فضلاً عن الاعتبارات التاريخية والجيوستراتيجية، وهذا الاعتراف المتبادل ضمناً سمح طوال سنوات السبعينات من تبنى سياسة خارجية تجمع بين ميزتين أساسيتين هما الواقعية والثراء، رغم وجود معطى إقليمي جديد تمثل في بروز قضية الصحراء الغربية.

(1) بن عنتر، مرجع سبق ذكره، ص 44.

(2) Fatima- Zohra Filali، " l'Algérie: quelle sécurité dans l'ensemble méditerranéen"، in: l'Algérie et la sécurité dans la méditerranée, ( Alger: centre echaab d'études stratégique et l'agence national pour le développement de la recherche scientifique, 2009 ), p 88.

خلال عقد الثمانينات أفضت التحولات الداخلية والخارجية إلى تراجع الدور الجزائري في المحافل الدولية، واتجهت دبلوماسياتها إلى الفضاءات الإقليمية، وذلك من خلال تسوية المسائل الحدودية مع دول إفريقيا الصحراوية جنوباً، وبروز نزعة نحو الاندماج الإقليمي مغاربياً، بداية من لقاء القمة بين الرئيس الشاذلي بن جديد والملك المغربي الحسن الثاني في 1983، وصولاً إلى فتح الحدود البرية بين البلدين في 16 ماي 1988، ثم تأسيس اتحاد المغرب العربي في 16 فيفري 1989.

استمر ما أسماه بعض الباحثين "بتغيير نظام الأولويات بصورة تدريجية"<sup>(1)</sup>، وتعمق أكثر خلال سنوات الأزمة السياسية- الأمنية، عندما أصبحت الجزائر في شبه عزلة خانقة وانكفاء كامل عن ممارسة دورها في محيطها المغاربي والعربي<sup>(2)</sup>، وانعكست تلك التحولات على نشاط الدبلوماسية الجزائرية في البناءات العضوية الجهوية، إذ تم تجميد اتحاد المغرب العربي منذ 1994 وصار الحضور الجزائري في إفريقيا أقل تأثيراً، بينما بدأ الاستثمار في البعد الاقتصادي متوسطياً من خلال مشروع الشراكة الأورومتوسطية 1995.

منذ سنة 2001 بدأت معالم بيئة إقليمية جديدة في التشكل بما يتيح لصانع القرار الخارجي الجزائري هامش حركة واسع في إدارة التفاعلات الإقليمية، وفي 2006 أمكن القول باكتمالها، فقد نجحت الجزائر في إنهاء الحرب بين أرتيريا وأثيوبيا، ووقعت اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة 2005، وأصبحت عزاب التنمية في إفريقيا من خلال النيباد، والدولة المحورية في شمال إفريقيا، هذه المعايير تحتاج إلى تحليل أكثر عمقا لاختبار صدقيتها ومدى مطابقتها للحقائق الميدانية. تناقش محاور أخرى من الدراسة هذه الفكرة، وتحديدًا على مستوى سياسة الجزائر الإفريقية.

(1) بهجت قرني وعلي الدين هلال، مرجع سبق ذكره، ص 218.

(2) يحي أبو زكرياء، الجزائر: من أحمد بن بلة إلى عبد العزيز بوتفليقة، (طبعة إلكترونية، 2003).

## المبحث الثالث: البنية المؤسسية لسياسة الجزائر الخارجية:

يحلل هذا المبحث البنية المؤسسية لعمليات صنع وتنفيذ السياسة الخارجية للجزائر من خلال العناصر التالية:

### 1. المبادئ العامة:

يمكن استخلاص المبادئ الأساسية من ديباجة الدستور الجزائري نفسه، " الشعب الجزائري شعب حر ومصمم على البقاء حراً"، "وكان أول نوفمبر 1954 نقطة تحول فاصلة في تقرير مصيرها وتتويجا عظيما لمقاومة ضروس..."<sup>(1)</sup>.

وفي الديباجة نفسها نقراً: " أن الجزائر أرض الإسلام، وجزء لا يتجزأ من المغرب العربي الكبير وأرض عربية، وبلاد متوسطية وإفريقية تعزز بإشعاع ثورتها، ثورة أول نوفمبر، ويشرفها الاحترام الذي أحرزته، وعرفت كيف تحافظ عليه بالتزامها إزاء القضايا العادلة في العام"<sup>(2)</sup>.

شكلت المبادئ والأهداف الكبرى المنصوص عليها في مختلف المواثيق والدساتير، الأسس العامة لسياسة الجزائر الخارجية التي يمكن تلخيصها في العناصر الآتية:

- الاستقلال الوطني والسيادة: يستلهم هذا المبدأ روحه من الكفاح الوطني أثناء حرب التحرير، وهو مبدأ مركزي لا يقبل المساومة، يتجسد من خلال الدفاع عن السيادة الكاملة ووحدة الإقليم وعدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار<sup>(3)</sup>، فللجزائر ارتباط عميق وشبه عاطفي تجاه سيادتها<sup>(4)</sup>، وهي لا تعترف بحق التأثير على قراراتها أو خياراتها السياسية في الداخل أو الخارج لأي قوة مهما كانت ومهما كان موضعها أو نفوذها في العالم، أو طبيعة

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996، الديباجة.

(2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996، الديباجة.

(3) Nicole Grimaud, *la diplomatie Algérienne .. op-cit*, pp 248 – 250.

(4) Mohamed Bekhchi, *La Constitution Algérienne de 1976 et le droit international*, (Alger: OPU, 1989), p23.

وكثافة العلاقات التي تربطها معها<sup>(1)</sup>، إذ تملك الجزائر عقيدة استقلالية تشكل البعد الأساسي لسياستها الخارجية.

وفي النصوص الأساسية للدولة نجد تأكيدا على مركزية مبدأ الاستقلال والسيادة، فالمادة الأولى من دستور 1996 تنص على أن "الجزائر وحدة لا تتجزأ"، وتنص المادة (08) على أن: "يختار الشعب لنفسه مؤسسات غايتها ما يأتي: المحافظة على الاستقلال الوطني ودعمه ..."<sup>(2)</sup>، وفي المواد 12، 13، و27، أيضا ما يشير إلى ذلك.

- التضامن والتعاون الدولي: ينبع هذا المبدأ أيضا من إرث الكفاح التحريري، عندما وجدت الثورة الجزائرية سندها السياسي والعسكري والإعلامي في تضامن بلدان وشعوب عديدة، مما جعله مسألة التزام أخلاقي فيما يتعلق بنصرة القضايا العادلة ومؤازرة الشعوب المضطهدة وإبراز الطابع الإنساني في العلاقات بين الدول والشعوب.

يمكن استخلاص نوع من الترتيب المنظم لمبدأ التضامن والتعاون في جملة من الأحكام الدستورية، إذ يأتي المغرب العربي أولا ثم العالم العربي، فالانتماء الإفريقي والمتوسطي<sup>(3)</sup>، وقد يعكس ذلك أولوية البلدان الداعمة لاستقلال الجزائر أثناء حرب التحرير، لتتم بعد ذلك تدريجياً مراجعة هذا التوجه واعتماد مقاربات أكثر براغماتية دون التنكر للالتزامات المبدئية، إذا أقامت الجزائر علاقات صداقة وتعاون مع بلدان الضفة الشمالية للمتوسط، أثمر توقيعها على اتفاقية الشراكة الأوروبية-متوسطية (2005)، والتعاون العسكري مع حلف شمال الأطلسي، وتعزيز علاقاتها الاقتصادية والسياسية مع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

- حسن الجوار وعدم التدخل: يجد مبدأ حسن الجوار سنده في سلسلة الاتفاقيات والمعاهدات التي أبرمتها الجزائر مع دول المغرب العربي وإفريقيا المجاورة لها، بخصوص

(1) Mohamed Bedjaoui, *Aspect internationaux de la constitution algérienne*, (Alger: Afdi, 1977), p 86.

(2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996، الديباجة.

(3) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996، المادة: 12.

مسائل ترسيم الحدود، واتفاقيات عدم الاعتداء ومعاهدات التعاون<sup>(\*)</sup>، وقد قال الرئيس بومدين في ذروة الخلافات مع المغرب: "إذا كان هناك تعايش بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي كيف لا يكون تعايش بين بلدين مسلمين متجاورين عربيين"<sup>(1)</sup>، كما تركز هذا المبدأ أيضا من خلال العمل المستمر على حل الخلافات والمسائل بالطرق السلمية، والقيام بالوساطة لا يحل النزاعات التي تنشأ بين دول الجوار.

بالنسبة للجزائر، فإن حسن الجوار لا يخص فقط بلدان الحزام الحدودي، فدول شمال المتوسط ترتبط معها بعلاقات تعاون متعددة المجالات، إذ تمر أنابيب الغاز الجزائري عبر الأراضي التونسية والمغربية لتصل إلى إسبانيا وإيطاليا، بالنسبة للسيد إسماعيل حمداني الدبلوماسي ورئيس حكومة سابق فإن: "سلامة ترابنا وحدودنا هي من أساسيات حسن الجوار، إذ أنها تركز على القانون، ومن أساسيات حسن الجوار كذلك إقامة السلم الدائم بين البلدان المجاورة، وبالإضافة إلى احترام الحدود، ينبغي الاحترام المتبادل للسيادة الوطنية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ..."<sup>(2)</sup>، وقد ورد في المادة (28) من الدستور نص صريح على مبدأ عدم التدخل<sup>(3)</sup>.

ليس هناك تصنيف نهائي للمبادئ والأسس العامة لسياسة الجزائر الخارجية، وما أوردها يشمل الإطار العام لجملة القيم المحورية التي تختلف أهميتها حسب تطور الممارسة.

- الواقعية وإعادة ترتيب الأولويات: يمكن وصف سياسة الجزائر الخارجية بصفة " ثبات في المبدأ، مرونة في الحركة " للدلالة على البراغماتية التي ميزت تطورها منذ الاستقلال، وقد برز هذا البعد ابتداءً في فترة رئاسة هواري بومدين، الذي عمل على مد جسور التعاون الاقتصادي مع فرنسا، وتنويع الشركاء التجاريين (الولايات المتحدة، ألمانيا، إيطاليا، ... إلخ)، وإحداث

(\*) أنظر في تفصيل ذلك: إسماعيل حمداني، الجزائر وسياسة حسن الجوار، (الجزائر: منشورات مجلس الأمة، 2009)، ص36.

(1) المرجع السابق نفسه.

(2) نفس المرجع، ص 15.

(3) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996، المادة 68.

استقلالية بين ما هو سياسي إستراتيجي وما هو تقني تجاري، وعلق في هذا الشأن على إبرام اتفاقي غازي هام مع شركة أمريكية بالقول: "تدركون أنه اتفاق تجاري محض ..."<sup>(1)</sup>.

تعمق الاتجاه البراغماتي بعد رحيل هواري بومدين، واتجاه الجزائر إلى العمل ضمن البناءات الجهوية، ثم الانشغال بقضاياها الداخلية إبان الأزمة الأمنية، إن التحولات العميقة على مستوى البيئة الخارجية وعلى المستوى الداخلي في الوقت الراهن تنعكس على محتوى السياسة الخارجية من حيث الإدراك والأداء.

## 2, الإيديولوجيا والثقافة السياسية:

يعتمد صانع القرار في النظام السياسي على نسق من القيم والمعتقدات والتصورات المتداخلة، تمثل محصلة تفاعل خبرات تاريخية وعوامل جغرافية وظروف سياسية واجتماعية واقتصادية، وتعد الثقافة السياسية السائدة محددًا يساهم في توجيه السياسة الخارجية، فهي التي تضع الحدود العامة لاختيارات القائد السياسي، وتؤثر على الوجه العام لسلوك الدولة<sup>(2)</sup>.

ترتبط الثقافة السياسية كفرع من الثقافة العامة للمجتمع بشرعية النظام السياسي، وعلاقة المواطن بالسلطة والعلاقات المتبادلة حول الأدوار والأنشطة، والتفاصيل الخاصة بهوية الفرد والجماعة<sup>(3)</sup>، وتمثل في مجال السياسة الخارجية تعبيراً عن نفس للعقائد السياسية السائدة حول تصور عموم أفراد المجتمع لموقع دولتهم في السياسة الدولية وعلاقتها مع الوحدات الأخرى، انطلاقاً من تقاليد تاريخية وخبرات سابقة في التعامل مع العالم الخارجي ومحددات أخرى، مثل الإرث الديني والبنیان الاجتماعي والاعتبارات الجغرافية.

(1) Amine Ait chaalal, *op-cit*, p68.

(2) محمد السيد سليم، مرجع سبق ذكره، ص ص204-205.

(3) محمد بوضياف، مستقبل النظام السياسي الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2008)، ص43. نقلا عن:

كمال المنوفي، الثقافة السياسية للفرحين المصريين: تحليل نظري ودراسة ميدانية في قرية مصرية، (بيروت: دار ابن خلدون، 1980)، ص14.

رغم أنه من الصعب فصل الثقافة السياسية على إيديولوجية السياسة الخارجية، فإنه نقطة التميز الأساسية تكمن في أن الأولى تعكس منظومة القيم السائدة في المجتمع وتعبّر عن رؤية أفراده لمكانة بلدهم واختياراته على الصعيد الخارجي، بينما تشير إيديولوجية السياسة الخارجية إلى تلك الأفكار المستمدة من موقع الدولة والتحديات التي تواجهها، فهي متميزة عن إيديولوجية المجتمع، أو المواطنين أو الطبقات أو الأحزاب... إلخ<sup>(1)</sup>، وننظر من خلالها إلى الجانب الفكري لسلوك أي دولة خارجياً، مقابل الجانب الإستراتيجي الخاص بالممارسة أو الجانب التكتيكي المعبر عن الأنشطة المستمرة.

تتميز إيديولوجية السياسة الخارجية بالتماسك والاتساق، تختلف حسب الأزمنة ولكنها أكثر رسوخاً، إذ يمكن لصانع السياسة الخارجية اعتماد إستراتيجيتين في آن معاً، مثل الحرب والسلام، لكنه لا يستطيع الجمع بين إيديولوجيتين (معاداة الصهيونية والتحالف معها مثلاً)، وترتبط في الغالب بالمصالح العليا، كقضايا الأمن القومي والاستقلال السياسي ومرجعية الدولة، وبينما يميل أفراد المجتمع إلى إبراز الذات والتعبير عنها في تحديدات أولوياتهم فيجعلون مسألة الهوية في مقدمتها، فإن الدولة تعتمد منظارا مختلفا في تقرير سياساتها، فتجعل قضية الأمن أولى الأولويات<sup>(2)</sup>.

### 3. السياق القانوني:

سيتنصر تحليل الجانب القانوني على جملة الأحكام الدستورية الخاصة بمجال السياسة الخارجية، دون العودة إلى أحكام أخرى وردت في أدبيات ومواثيق الدولة منذ الاستقلال، ذلك أن المشرّع الجزائري يبين بوضوح من خلال الدستور أن السياسة الخارجية تخضع لهيمنة السلطة التنفيذية، وتحديدًا رئيس الجمهورية، الذي يجسد بنص المادة (70) وحدة الأمة وتمثيل الدولة داخل البلاد وخارجها<sup>(3)</sup>.

(1) محمد سيد أحمد، "مدخل إلى مناقشة قضية إيديولوجية: سياسة مصر الخارجية"، في: مصطفى علوي (محرراً)، المدرسة

المصرية السياسة الخارجية، ط1، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2002)، ص159.

(2) المرجع نفسه، ص160.

(3) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996، المادة 70.



ويفسر خبراء القانون تركيز الأحكام الخاصة بالسياسة الخارجية على سلطة رئيس الجمهورية، لكونها جزءاً من السلطة التنفيذية<sup>(1)</sup>، وقد وردت الصلاحيات المتعلقة بها في الباب الخاص بالسلطة التنفيذية من دستور 1996<sup>(2)</sup>.

يرتكز السياق الدستوري لوضع السياسة الخارجية على جملة أحكام تشكل أساساً قوية تتحدد معالمها اعتماداً على هوية القائمين عليها، ورئيس الجمهورية هنا بمثابة عنوان لتوجه سياسة البلاد الخارجية في فترة ولايته، إن المادة 03/77 من الدستور تنص صراحة على أن رئيس الجمهورية " يقرر ويوجه السياسة الخارجية للأمة "<sup>(3)</sup>، مما يعكس قوة مركزه القانوني الذي يتيح له بهذه الصفة سلطة التصور والصياغة والتنفيذ؛ بما في ذلك الجزئيات الخاصة بسير المؤسسات والأجهزة وآليات عملها.

وتفيد قراءة الأحكام الدستورية المتعلقة بمجال السياسة الخارجية في استخلاص ما يسمى " مجالاً خاصاً " أو " مجالاً محفوظاً " لرئيس الجمهورية، يستأثر فيه بوضع معالمها، تحديد أهدافها، رسم خطتها، تعيين الفاعلين فيها والسهر على تجسيدها<sup>(4)</sup>، فهو يحوز اختصاصات شاملة وسامية تمنحه كامل السلطة التقديرية لإعطاء السياسة الخارجية البعد الذي يراه مناسباً، وفكرة المجال الخاص لا تقتصر على الجزائر، ففي المغرب تتبع السياسة الخارجية أساساً من فكرة المجال المحفوظ، وهناك من يعبر عنه بـ: " امتياز في إطار اختصاصات الملك، له طبيعة فوق دستورية ( Extra - constitutionnelle ) "<sup>(5)</sup>.

يوفر الدستور لرئيس الجمهورية إطاراً واسعاً لممارسة صلاحياته في مجال السياسة الخارجية، فكل الأدوات مركزة بيده دون تفويض، وسلطة حصرية تستبعد تدخلاً فعلياً لأطراف

( 1 ) Bechelon (d), Hiérarchie des normes et hiérarchie des fonction normative de l'états, ( paris : Economica ), p 84.

( 2 ) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996، الباب الثاني - الفصل الأول: السلطة التنفيذية.

( 3 ) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996، المادة 77.

( 4 ) مصطفى آيت عباس، وضع وتوجيه السياسة الخارجية في الجزائر، مذكرة ماجستير في الحقوق، ( قسم القانون العام، فرع الدولة والمؤسسات العمومية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر ( 1 )، 2013 )، ص9.

( 5 ) (M) Sehimy, La Politique étrangère du Maroc, ( centre d'études stratégiques, Annales, 1988 ), pp191, 221.

أخرى، كما أنه غير مسؤول أمام أي مؤسسة وغير ملزم بتقديم الحساب لأي جهة كانت<sup>(1)</sup>، واعتمد المشرع الدستوري الجزائري مقارنة حصرية فيما يتعلق بوضع وتوجيه السياسة الخارجية، وعبر عن ذلك بعبارة " يقرر " وهذه الكلمة تضع على عاتق الرئيس مهمة تحديد مصالح الجزائر على المستوى الدولي وأهدافها وكيفيات ممارستها؛ وله سلطة التعبير عن مضمونها في الداخل والخارج. ويتعين إذن أن يجد أي موقف رسمي من أي جهة في الدولة مرجعيته في الإطار المحدد من قبل رئيس الجمهورية، لذلك فإن بعض التصريحات والمواقف حتى وإن صدرت عن وزير الخارجية، تكون موضع تصحيح إذا ما اعتبرت خروجاً عن الإطار الذي رسمه الرئيس للسياسة الخارجية.

يبقى أن السياق القانوني، كما أشرنا سابقاً، يصطدم عند الممارسة مع تداخل الصلاحيات وتعدد آليات التفاعل، لذلك فإن الأحكام القانونية لم تشر إلى تدخل أطراف أخرى في وضع وتوجيه السياسة الخارجية إلا بصورة عابرة.

#### 4. مؤسسات صنع القرار:

تعد هيمنة السلطة التنفيذية على عملية صنع السياسة الخارجية إحدى الثوابت في كافة الأنظمة السياسية (إستبدادية، ديمقراطية، رئاسية، برلمانية) ولكن بدرجات مختلفة، ذلك لما تتسم به من مرونة في الصياغة وما تملكه من إمكانيات مادية وبشرية مؤهلة. كما أن تشابك المصالح في العلاقات الدولية وسعة التحولات فيها، زاد من الحاجة إلى مركزية إعداد وتنفيذ السياسة الخارجية.

في الجزائر تسري هذه القاعدة من خلال الصلاحيات الواسعة لرئيس الجمهورية، ولكن من حيث الممارسة هناك مؤسسات وفاعلون آخرون يشاركونه صنع القرار الخارجي.

السلطة التنفيذية: تبرز هيمنة السلطة التنفيذية على باقي السلطات والمؤسسات، ليس فقط في ميدان السياسة الخارجية، إن النظام السياسي الجزائري " ذو نزعة رئاسية "، يحظى فيه الرئيس بصلاحيات واسعة أفرد لها الدستور أحكاماً واضحة، وهذه النزعة تظهر بشكل جلي فيما

(1) مصطفى آيت عباس، نفس المرجع السابق، ص10.

يتعلق بمسائل السياسة الخارجية، إذ يحوز الجهاز التنفيذي ممثلاً في الرئيس كافة صلاحيات الإشراف والتقرير والتوجيه، وتقوم وزارة الخارجية بدور بارز فيما يخص المسائل التنفيذية.

1- الرئيس: تأسست سلطات رئيس الجمهورية كما أشرنا سابقاً على أحكام دستورية واضحة. إن المادة 77 الفقرة (03) صريحة في هذا المجال: "يقرر السياسة الخارجية للأمة ويوجهها"<sup>(1)</sup>، وفي المادة 70: "يجسد رئيس الجمهورية، رئيس الدولة، وحدة الأمة"، "ويجسد الدولة داخل البلاد وخارجها"<sup>(2)</sup>.

إن تفسير هذه المواد ومواد أخرى في الدستور يترجم عملياً امتلاك الرئيس لسلطة قائمة وحصرية في صياغة وتنفيذ سياسة الجزائر الخارجية، "فهو القائد الأعلى للقوات المسلحة للجمهورية" بنص المادة (77)، "ويتولى مسؤولية الدفاع الوطني" و"يبرم المعاهدات الدولية ويصادق عليها"<sup>(3)</sup>. وتتص المادة (78) على أن: "يعين رئيس الجمهورية سفراء الجمهورية والمبعوثين فوق العادة إلى الخارج، وينهي مهامهم ويستلم أوراق اعتماد الممثلين الدبلوماسيين الأجانب وأوراق إنهاء مهامهم"<sup>(4)</sup>.

وفضلاً عن هذه الأحكام، أفرد الدستور لرئيس الجمهورية صلاحيات متعلقة بمواجهة التحديات الخارجية، فالمادة (93) تنص على أن: "يقرر رئيس الجمهورية الحالة الاستثنائية إذا كانت البلاد مهددة بخطر داهم يوشك أن يصيب مؤسساتها الدستورية، أو استقلالها، أو سلامة ترابها"<sup>(5)</sup>، أما المادة (94) فتخول له سلطة إعلان التعبئة العامة<sup>(6)</sup>، والمادة (95) سلطة إعلان الحرب<sup>(7)</sup>، وفي المادة (97) صلاحية أخرى هي: "يوقع رئيس الجمهورية اتفاقيات الهدنة ومعاهدات السلم"<sup>(8)</sup>.

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996، المادة 77.

(2) الدستور، المادة (70).

(3) الدستور، المادة (77).

(4) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996، المادة (78).

(5) دستور 1996، المادة (93).

(6) دستور 1996، المادة (94).

(7) دستور 1996، المادة (95).

(8) دستور 1996، المادة (97).

إن هذه الصلاحيات وردت في الدستور بصفة حصرية ومطلقة، فعبارة " يقرر ويوجه "، تكتسي الطابع الميداني لممارسة أنشطة السياسة الخارجية، لكن تطبيقها عمليا يتوقف على شخص الرئيس نفسه، إن كان حريصا على ممارسة كامل سلطته أو أنه يكتفي فقط بالإشراف على المسائل الكبرى مثل ما كان يفعل الرئيس السابق اليامين زروال الذي استعان لإدارة ملفات السياسة الخارجية بوزراء ذوي كفاءة ومهارة عاليتين منهم محمد الصالح دمبري وأحمد عطاف، فيما عكف هو على تولي المسائل الداخلية، بينما يميل الرئيس بوتفليقة إلى تولي ممارسة السياسة الخارجية بنفسه مستعينا بخبرته الطويلة كوزير للخارجية من 1963 إلى 1978، ويبدو حرصه ذلك ليس فقط على مستوى تمثيل الدولة في المحافل الدولية والأنشطة البروتوكولية المختلفة، ولكن أيضا في إشرافه المباشر على تعيين السفراء<sup>(1)</sup>، وجعلهم من الناحية القانونية ممثلين له، كتأكيد على مسؤوليته المباشرة عنهم<sup>(2)</sup>.

حرص الرئيس بوتفليقة ترجمه أيضا من خلال استعمال سلطة التعيين خارج الجهاز الدبلوماسي، مثل المبعوثين فوق العادة والممثلين الشخصيين لرئيس الجمهورية.

2- وزارة الخارجية: تعد جهازاً بيروقراطياً للدولة يهيمن على أجهزة ووظائف قطاع الشؤون الخارجية، مثلما تهيمن بيروقراطيات أخرى على وظائف السلطة التنفيذية في القطاعات المختلفة (الصحة، التعليم، الفلاحة، ... إلخ).

من الناحية القانونية يستمد وزير الخارجية صلاحياته من سلطة رئيس الجمهورية بواسطة مرسوم رئاسي، لذلك فإن دوره الفعلي يزيد أو ينقص حسب إرادة رئيس الجمهورية، ففي السبعينات والثمانينات كان وزراء الخارجية من ذوي المهارة الدبلوماسية يتمتعون بسلطات معتبرة في إدارة الملفات الخارجية للجزائر، أمثال عبد العزيز بوتفليقة، محمد الصديق بن يحي، أحمد طالب الإبراهيمي، لخضر الإبراهيمي، وغيرهم. والذين تميزت فترات إدارتهم للدبلوماسية

( 1 ) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية رقم: 38، الصادرة في 28 جوان 2009؛ المرسوم الرئاسي رقم: 09-221، المؤرخ في: 24 جوان 2009.

( 2 ) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية رقم: 79، الصادرة في 01 ديسمبر 2002؛ المرسوم الرئاسي رقم: 02-406، المؤرخ في 26 نوفمبر 2002.

الجزائرية بنجاحات بارزة، وتركوا بصماتهم عليها، ويعزي ذلك إلى الكفاءة الشخصية والثقافة الواسعة لتلك الشخصيات من جهة، وإلى هامش الحركة الذي توفر لهم من طرف الرؤساء من جهة ثانية، فنفوذ وزير الخارجية لا يرجع إلى وضعه الإداري كقائد للجهاز الدبلوماسي، ولكن يرجع إلى علاقته بالرئيس صانع القرار الأعلى<sup>(1)</sup>، وإلى موقعه في بنية النخبة الحاكمة أيضا.

تتوضح الصورة إذا أجرينا مقارنة بسيطة مع مكانة وزراء الخارجية البارزين (بوتليقة، بن يحي، الإبراهيمي، ... إلخ) مع الوزراء الذين عملوا تحت سلطة الرئيس بوتليقة طيلة 15 سنة من حكمه: (1999-2014)، فقد أصبحت مهام هؤلاء ذات طابع وظيفي بحت، وتقلصت صلاحياتهم بشكل لافت<sup>(\*)</sup>، ذلك أن الرئيس بوتليقة أبدى اهتمام صريحا بقضايا السياسة الخارجية، فمن بين (775) رسالة وخطابا وتصريحا أجزاها في الفترة ما بين أبريل 1999 وديسمبر 2009، احتلت تلك الموجهة للسياسة الخارجية 70,45% مقابل 29,55% ذات شأن داخلي<sup>(2)</sup>، كما عمد الرئيس إلى تعديل صلاحيات وزارة الشؤون الخارجية بموجب المرسوم الرئاسي رقم 02-403 المؤرخ في 26 نوفمبر 2002<sup>(3)</sup>.

تتنظم الهياكل المركزية لوزارة الشؤون الخارجية كالاتي: الأمين العام، السفراء المستشارون، رئيس ديوان الوزير، المفتشية العامة واثنى عشرة مديرية مركزية<sup>(4)</sup>، ويتمتع الدبلوماسيون الجزائريون باحترام كبير على المستوى الدولي، فهم يحضرون دائما اللقاءات الدولية وقد أعدوا أوراقهم إعدادا جيدا ورغم ذلك فهم لا يعدون من بين كبار صناع القرار<sup>(5)</sup>.

(1) بهجت قرني وعلي هلال، مرجع سبق ذكره، ص 200.

(\*) باستثناء فترة السيد رمضان لعامرة.

(2) أنظر: محمد جعوب، تأثير المتغير القيادي في السياسة الخارجية: صياغة الرئيس عبد العزيز بوتليقة لسياسة الجزائر الخارجية خلال الفترة (1999-2009)، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص الدبلوماسية والتعاون الدولي، (جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2011)، ص 64.

(3) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية رقم: 79، الصادرة في: 01 ديسمبر 2002؛ المرسوم الرئاسي رقم: 02-403، المؤرخ في: 26 نوفمبر 2002.

(4) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية رقم: 29، الصادرة في: 04 يونيو 2008؛ المرسوم الرئاسي رقم: 08-162، المؤرخ في: 2 يونيو 2008، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية.

(5) بهجت قرني وعلي هلال، المرجع السابق نفسه.

وتجب الإشارة إلى أن مهام السلطة التنفيذية في مجال السياسة الخارجية لا تقتصر على الرئيس ووزير الخارجية، فالوزارات الأخرى، خصوصاً الدفاع، الداخلية والعدل، تمارس بحكم اختصاصاتها أنشطة ثانوية في مجال إبرام المعاهدات والتعاون الدولي، وهناك أطراف رسمية أخرى قد تقوم بأدوار محددة، مثل المستشار الدبلوماسي أو مدير الديوان بالرئاسة بحكم منصبيهما.

- السلطة التشريعية: كرس الدستور بشكل جلي هيمنة السلطة التنفيذية على مسائل السياسة الخارجية، وأعطى السلطة التشريعية دوراً هامشياً ينحصر في الموافقة على بعض الاتفاقيات والمعاهدات الدولية قبل التصديق عليها من طرف رئيس الجمهورية، أو من خلال بعض آليات العمل الرقابي والتي تميل ممارستها إلى الطابع الشكلي، مثل فتح مناقشة حول السياسة الخارجية، أو عند مناقشة مخطط عمل الحكومة والموافقة عليه، وكذلك مناقشة بيان السياسة العامة للحكومة وتوجيه الأسئلة الشفوية للوزراء.

تنص المادة (130) من الدستور على أنه: "يمكن للبرلمان أن يفتح مناقشة حول السياسة الخارجية، بناءً على طلب رئيس الجمهورية، أو رئيس إحدى الغرفتين ..."<sup>(1)</sup>. لكن هذه الآلية لا تتحقق في الواقع إلا بإرادة رئيس الجمهورية نفسه، حتى في حال كان الطلب من رئيس إحدى الغرفتين، لأن القانون العضوي المحدد لعمل وتنظيم المجلسين ينص على أن اجتماع البرلمان بغرفتيه في عدد من الحالات لا يتم إلا بناءً على استدعاء من رئيس الجمهورية، وذكر منها المادة (130) الخاصة بفتح مناقشة حول السياسة الخارجية.

وفضلاً عن كل هذا، فإن لائحة البرلمان حول السياسة الخارجية، التي نصت عليها المادة (130) غير ملزمة، بل هي اختيارية بنص المادة نفسها، إذا أقرنت بعبارة "الاقتضاء"<sup>(2)</sup>.

وهناك آليات أخرى وردت في الدستور، منها مناقشة بيان السياسة العامة، ومناقشة مخطط عمل الحكومة، وتوجيه الأسئلة الشفوية والكتابية، لكن البرلمان الجزائري أبعد ما يكون

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996، المادة: 130.

(2) نفس المرجع السابق، ص ص 100، 101.

عن المشاركة في توجيه وصنع السياسة الخارجية ولو عن طريق ممارسة صلاحيات هامشية، فدوره لا يتعدى الطابع البروتوكولي المحض، من خلال زيارات يقوم بها إلى الخارج رئيساً غرفتي البرلمان أو بعثات برلمانية إلى بعض المحافل الدولية.

- المؤسسة العسكرية: رغم أن الدستور لا يعطي للجيش صلاحيات واضحة في مجال السياسة الخارجية إلا في حدود مهامه الدفاعية، إلا أن مركزه القوي في بنية النخبة الحاكمة ودوائر صنع القرار، يمنح قيادته سلطة المشاركة المباشرة والفعالة في إدارة المواقف واتخاذ القرارات الحاسمة وصياغة التوجهات الكبرى لسياسة الجزائر الخارجية.

في الجزائر تشغل المؤسسة العسكرية مركزاً محورياً في عملية صنع القرار، يفسره عدد غير قليل من الباحثين بالعامل التاريخي المرتبط بحرب التحرير<sup>(1)</sup>، عندما أفرزت ظروف الكفاح المسلح صعود قيادة عسكرية أخذت في التميز والاستقلالية عن مؤسسات الثورة، وتبلورت مكانتها بشكل أكثر وضوحاً، حيث أنشأت قيادة الأركان العامة سنة 1960 بزعامة هواري بومدين، وفي وقت قصير أضحت رمزاً لوحدة جيش التحرير الذي تحوّل إلى جيش نظامي منذ 1962، وتتامي نفوذ قيادة الأركان كمثل المؤسسة العسكرية، وتعبيراً عن سلطات الجيش في إدارة الحياة السياسية<sup>(2)</sup>.

هناك أسباب أخرى لتفسير دور الجيش في الحياة السياسية، فالمجتمع الجزائري يعاني من انقسامات متعددة، يرجع بعضها إلى طبيعة التكوين الاجتماعي (الطبقي، الإثني، ... إلخ)، فيما يعود البعض الآخر إلى العامل الاستعماري، أين دفعت ممارسات سلطات الاحتلال إلى صراعات على السلطة. مقابل هذه الانقسامات تمثل مؤسسة الجيش الاستثناء الوحيد، فهي

(1) أنظر في تفصيل ذلك: رياض الصيداوي، "سوسيولوجيا الجيش الجزائري ومخاطر التفكك"، شؤون الأوسط، العدد 93، مارس 2000.

(2) Hugh Robert, dimilitarizing Algerian, CARNEGIE papers, Middle east program, N° 86, may 2007, pp8- 9.

- Lahouari Addi, " L'armée, La Nation et L'état en Algérie ", confluences méditerranien, N°29 (1999), pp39 – 46.

- Abdelkader Yefsah, " l'armée et le pouvoir en Algérie de 1962 à 1992 ", revue du monde musulman et de la méditerranée, N°65, 1992, pp77 – 95.

أ نموذج الانضباط والتماسك، مما جعلها عامل التوازن الأساسي في فترات الأزمة لا سيما مطلع التسعينات من القرن الماضي.

ورغم أن الواقع يثبت للجيش حضوراً متميزاً في مواجهة التحديات الخارجية، فإنه من الناحية الدستورية غير محدد بدقة، فالدستور الجزائري يشير إلى أن مهمته هي "الحفاظ على الاستقلال والسيادة الوطنية، والدفاع عن وحدة وحرمة تراب البلاد"<sup>(1)</sup>، وقادة الجيش يكرّون على الدوام فكرة انسحابه من الشأن السياسي وحياده في الاستحقاقات الانتخابية. وإذا كانت المعايير التي عرضناها تنطبق تماماً على أوضاع السياسة الداخلية، فإنها تصلح لتفسير موقع المؤسسة العسكرية في صنع السياسة الخارجية مع بعض الاختلاف، إذ لا يوجد في المنظومة القانونية ما يشير إلى دور فعلي للجيش في إدارة الشؤون الخارجية، لكن نفوذه داخل بيئة النخبة الحاكمة يحدد له موقعا متقدما، في إدارة وترتيب الملفات الإقليمية والدولية، خصوصا في حالات الأزمات ذات البعد الأمني، مثل قضية الصحراء الغربية أو أزمة الساحل الإفريقي، إذ يقع على الجيش عبئ درء المخاطر ومواجهة التحديات بشكل ميداني ومستمر، مما يجعل دور القيادة العسكرية "حيويا" في توجيه سياسة الجزائر الخارجية حيال هذه القضايا.

يبقى أن نشير في سياق استعراض أهم مؤسسات وأجهزة صنع القرار إلى فاعلين آخرين تبرز أدوارهم بشكل ثانوي أو عارض، مثل الأحزاب السياسية التي تشكل السياسة الخارجية بالنسبة لها فرصة للتعبير عن مواقفها وتصوراتها والتأثير على المحيط السياسي والاجتماعي، وأداة ضغط على النظام السياسي في اتجاه دفعه لتبني مواقف خارجية محددة، وأيضا تقديم تنازلات على المستوى الداخلي<sup>(2)</sup>، لكن بالنسبة للأحزاب السياسية في الجزائر فإن دورها في مجال السياسة الخارجية هامشي ومحدود انطلاقاً من طبيعة النظام السياسي المغلق من جهة، وحالة الضعف الفكري والسياسي للأحزاب نفساً من جهة أخرى، لينحصر تدخلها في ردود الفعل على بعض القرارات والمواقف المعبر عنها.

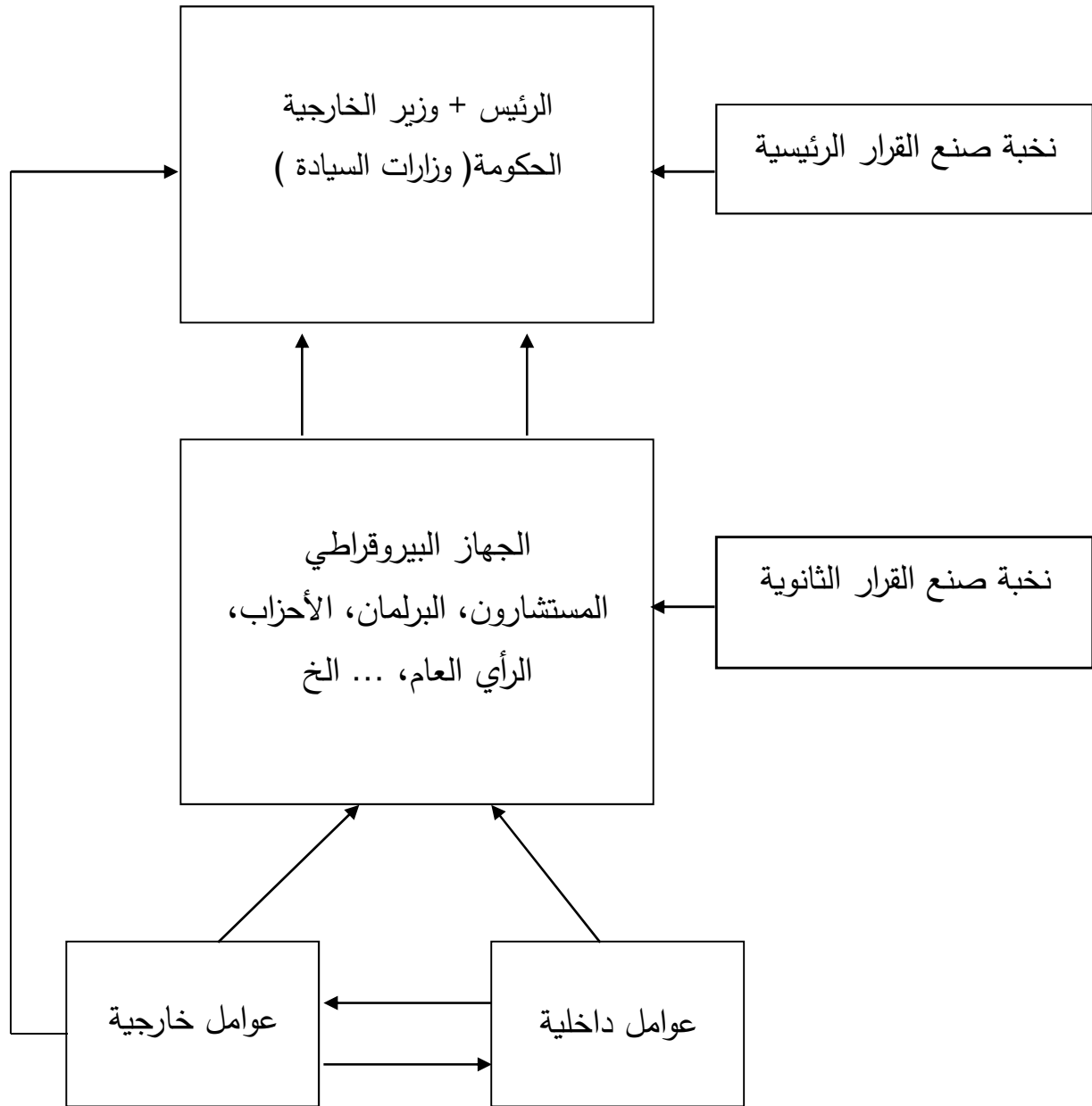
(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996.

(2) Abdelhak cheikh, *La politique étrangère des partis politiques Marocains, cas du PPS, de l'Istiqlal et de l'USFP*, Mémoire des DES, Faculté de Droit, (Rabat, 1987), p40.



ويمكن الإشارة تبعا لما سبق إلى محدودية دور جماعات المصالح والرأي العام ومنظمات المجتمع المدني في التأثير على مواقف السلطة حيال قضايا السياسة الخارجية، تأسيسا على بنية النخبة الحاكمة وأهم الفاعلين فيها وآليات صنع القرار فيها، (أنظر الشكل رقم 01).

شكل رقم (01) يوضح آليات ونطاق صنع القرار في سياسة الجزائر الخارجية



المصدر: إعداد الباحث

## المبحث الرابع: أبعاد السياسة الخارجية وقضاياها

يمكن الحديث بحكم الممارسة التاريخية ولاعتبارات جيوسياسية، عن أربعة أبعاد لسياسة الجزائر الخارجية هي: البعد المغربي، الإفريقي، العربي والمتوسطي. مجال النشاط يتعدى هذه الأبعاد وإن كان يتمركز حولها، فهناك قضايا أساسية وثابتة، وأيضاً أولويات يتم تجديدها.

### 1. البعد العربي والمغربي:

أ- البعد العربي: ترتبط الجزائر بعلاقة حضارية مع العالم العربي منذ الفتح الإسلامي في القرن التاسع الميلادي، وقد أقرت أدبيات ثورة التحرير والنصوص الأساسية للدولة بعد الاستقلال مبدأ الانتماء العربي، حتى إن إعلان طرابلس (1962)، والميثاق الوطني (1976)، جعلاه قبل الانتماء المغربي والإفريقي حسب ترتيب الأهمية<sup>(1)</sup>، وقبل ذلك أنشأت مؤسسات الثورة وقادتها علاقات قوية مع مجموع الدول العربية، التي شكلت حزام الدعم الثاني لحرب الاستقلال بعد بلدان المغرب العربي، ومع ذلك فإن صانعي السياسة الجزائريين يرفضون الفصل التام بين ما هو عربي، مغربي وإفريقي، وفكرة القومية العربية التي لعبت دوراً بارزاً في توجيه المواقف وتقرير السياسات العربية خلال نصف القرن الماضي، لا توجد بنفس الصورة في المشرق والمغرب" إن العروبة في أقطار المغرب العربي لا تعد مرجعية وحيدة أو غائية في السياسات الخارجية لبلدان المنطقة، مع كونها مرجعية ثقافية لا غنى عنها"<sup>(2)</sup>.

إن الدستور الجزائري ينص على أن: "الجزائر ... أرض عربية"<sup>(3)</sup>، ويؤكد أيضاً على الانتماء المغربي والإفريقي، ويمكن وصف علاقة الجزائر بالعالم العربي على أنها التزام مبدئي وواقعي؛ فقد شاركت الجزائر بفعالية في كل الحروب العربية مع إسرائيل، وساهمت في دعم المقاومة الفلسطينية مالياً وعسكرياً وسياسياً، وعملت في نطاق الجامعة العربية على تقوية

(1) بهجت قرني وعلي الدين هلال، مرجع سبق ذكره، ص 214.

(2) الحسان بوقنطار، السياسة العربية للمملكة المغربية، ط1، (باريس: مركز الدراسات العربي الأوروبي، 1997). ص 23.

(3) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996، الديباجة.

الصّف العربي عبر الوساطة لحل الخلافات العربية- العربية، لكنها التزمت الحياد حيال النزاعات الداخلية العربية، واعتمدت مقارنة براغماتية حذرة في التعامل مع أطراف النظام الإقليمي العربي الذي طغت عليه الخلافات البينية.

وإذا كانت الجزائر قد سخّرت قبل سنة 1990، جزءاً من ثقلها الجيوسياسي وآلتها الدبلوماسية للقيام بدور إستراتيجي في توازنات النظام العربي ومواجهة الضغوط الخارجية، فإنها تخلت عن هذا الدور بعد ذلك نتيجة الأزمة الداخلية التي فرضت انكفاء وعزلة دبلوماسية، لا سيّما وأنها تزامنت مع بداية تفكك النظام الإقليمي العربي (حرب الخليج الثانية)، والتدخل الأمريكي المباشر، وانخراط دول المواجهة العربية في مسارات تفاوضية سلمية مع إسرائيل.

رغم أن العالم العربي لم يعد بعد التحولات الإقليمية والدولية التي أعقبت حرب الخليج فضاءً طبيعياً لممارسة سياسة عربية مشتركة، فإن الجزائر استمرت في التزامها بالحد الأدنى من القواسم المشتركة للعمل الجماعي، مع العمل على إعادة تهيئة الظروف لإحياء التضامن العربي والاتجاه نحو الاستثمار في البدائل الاقتصادية من خلال آلية السوق العربية المشتركة، وإصلاح جامعة الدول العربية: "يجب الإسراع في العمل المنهجي الجاد على إعادة ترتيب شؤون بيت الأمة، وبناء نظام عربي حديث فاعل يتأسس على المكونات الحضارية المشتركة، ويستجيب لطموحاتها في تحقيق المصالحة الشاملة والتوافق السياسي، والتعاون الاقتصادي والانسجام الثقافي والتكافل والتضامن الاجتماعي، والالتزام بميثاق أمن جماعي مشترك"<sup>(1)</sup>.

**ب- البعد المغربي: الجزائر قلب المغرب العربي بامتياز، نظراً لموقعها الإستراتيجي بين الكيانات السياسية المشكلة للفضاء المغربي، هذا الارتباط من الزاوية الجيوبوليتيكية طبيعي ومصيري في آن واحد، فالمغرب العربي أرض واصله بين إفريقيا وأوروبا، كمنطقة قرب جغرافي وأيضاً احتكاك اجتماعي، خاصة مع بلدان مثل فرنسا، إيطاليا وإسبانيا، " وهو أيضاً الوريث**

(1) كلمة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في الدورة 10 للمؤتمر العربي، الجزائر، 2000/04/07، في: إبراهيم رماني، مرجع سبق ذكره، ص 391.

الشرعي للخبرة الأندلسية الماثلة في تمازج الأصول الحضارية العربية الإسلامية بالمورثات العقيدية والفكرية لأوروبا المسيحية اللاتينية والمتوسطة<sup>(1)</sup>.

يتقاطع هذا الإرث التاريخي مع عوامل جغرافية واقتصادية، تجعل من الدائرة المغاربية مركز النقل في سياسة الجزائر الخارجية، فمن حيث المساحة تعد الجزائر (39,42 % ) من إجمالي مساحة المغرب العربي، و05 أضعاف مساحة المغرب الأقصى، والدولة الوحيدة ذات الحدود البرية مع كل الدول المغاربية، وعلى الصعيد الاقتصادي فالجزائر غنية جدا بالثروات المنجمية وموارد الطاقة، وهي القوة الاقتصادية الأولى بناتج داخلي خام، بلغ في سنة 2011 (12.109.503.6 مليار دينار )، وتعداد سكاني هو الأكبر 38,7 مليون نسمة في جانفي 2014<sup>(2)</sup>.

تكرّس البعد المغاربي في بيان أول نوفمبر 1954 بشكل صريح<sup>(3)</sup>، وجسّدته بعد الاستقلال النصوص والمواثيق المختلفة، فقد ورد في دستور 1996 أن: "... الجزائر جزء لا يتجزأ من المغرب العربي ..."<sup>(4)</sup>، وانعكست مخرجات هذا التصور على اتجاه الحكومة الجزائرية إلى تسوية خلافاتها الحدودية الناشئة مع البلدان المغاربية (موريتانيا 1983، المغرب 1972، تونس 1983)، والعمل ضمن البناءات العضوية الإقليمية بما يسهم في وحدة المغرب العربي، إلا أن الخلافات السياسية والإيديولوجية وبروز قضية الصحراء الغربية منذ 1974، فرضت على صانع القرار الخارجي مراجعة التوجه المغاربي، بما يكفل حفظ الأمن القومي الجزائري أولاً؛ دون الإخلال بالالتزامات المبدئية للجزائر حول عدم التدخل في الشؤون الداخلية، واعتماد مبدأ حسن الجوار الإيجابي.

(1) نازلي معوض أحمد، "السياسة المصرية اتجاه المغرب العربي"، في: مصطفى علوي (محرر)، المدرسة المصرية في السياسة الخارجية، ط1، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، مجلد: 2، 2002)، ص 608.

(2) [www.ons.dz](http://www.ons.dz)

(3) الأمانة العامة لجبهة التحرير الوطني، بيان أول نوفمبر 1954.

(4) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996، الديباجة.

ورغم تبلور العمل المغربي المشترك في تأسيس الاتحاد المغربي (فيفري 1989)، إلا أنه يبقى رهينة السياسات الفردية لكل دولة على حدى، وطغيان الهاجس الأمني في غياب رؤية إستراتيجية بإمكانها توظيف عوامل القوة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في بناء نظام إقليمي مغربي يكفل الاستجابة للطموح المبدئي في وحدة الشعوب المغربية، ويسهم في توفير وسائل التقدم الإنساني بكل أشكاله.

## 2. البعد الإفريقي:

تشكل إفريقيا بالنسبة للجزائر قاعدة سياستها الخارجية ومجال حركتها الأولى تجاه العالم الثالث<sup>(1)</sup>، انطلاقاً من معطيات جيوسياسية وأيضاً تاريخية، وأخرى متصلة بالتصور الجزائري لاتجاهات المصلحة القومية وحدودها.

من حيث الموقع الجيوسياسي، فإن الجزائر تعد بوابة إفريقيا نحو المتوسط وأوروبا. إن موقعها في قلب المغرب العربي وشساعة حدودها البرية وامتداداتها إلى تخوم الصحراء الإفريقية، جعلتها فاعلاً إقليمياً يفرض حضوره في كل ما يتعلق بإدارة السياسات الإقليمية أو تنسيق العلاقات الإفريقية الأوروبية، لذلك فالاهتمام الجزائري يتعدى العلاقات الثنائية مع هذه البلدان ليصل إلى مناطق إفريقيا جنوب الصحراء، إذ أن بلدان هذه المنطقة تشترك في الانتماء إلى فضاء الساحل الإفريقي، وتتقاسم مشاغل أمنية سياسية، اقتصادية وإنسانية ما فتئت تزداد تعقيداً.

أدركت الجزائر مبكراً أهمية المجال الإفريقي في نشاطها الخارجي من خلال استثماره في الحرب من أجل الاستقلال، إذ كانت إفريقيا في قلب المعركة السياسية التي خاضتها مؤسسات الثورة للتعريف بالقضية الجزائرية وتوسيع الدعم السياسي والإعلامي لها، أبعد من ذلك، فإن الجزائر ساهمت بفعالية من خلال اعتبار ثورتها كفاحا إفريقيا ضد الاستعمار، في تحرير أجزاء

(1) Slimane Chikh, *La politique Africaine de Algérie*, .op-cit, p4.

واسعة من القارة، ثم في إعادة البناء السياسي والاقتصادي للدول الإفريقية الناشئة في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات.

لم تغب القضايا الإفريقية عن نشاط الجزائري الخارجي، رغم أن العلاقات شهدت فترات صفاء وركود، خصوصاً عندما تزامنت الأزمة الداخلية في الجزائر (1992-2000)، مع تسارع وتعمق التحولات في إفريقيا، لكن مكانة الدائرة الإفريقية عادت لتتعزيز من جديد في مطلع الألفية الجديدة، من خلال المشاركة الميدانية في إقامة آليات التعاون الإفريقي (إنشاء الاتحاد الإفريقي ثم النيباد)، أو المساهمة في حل النزاع (الإثيوبي-الأرتيري)، (مكافحة الإرهاب في الساحل)، وتمت ترجمة هذا التوجه عبر إنشاء وزارة خاصة بالشؤون الإفريقية، ودائرة مستقلة ضمن التنظيم الهيكلي للشؤون الخارجية.

### 3. البعد المتوسطي:

يقع البحر المتوسط في مفترق طرق مائي وحضاري شديد الأهمية، فاسمه مشتق من توسطه للأرض (Méditerranée)، يتوسط القارات الثلاث القديمة، أوروبا، آسيا وإفريقيا، ويشكل معبراً حيوياً بين المحيط الأطلسي والمحيط الهندي، يمتد على مسافة 3860 كم<sup>2</sup>، وهذا الموقع الجيوسياسي الفريد أهله للعب دور تجاري وعسكري في تاريخ العالم، أكثر من أي سطح مائي آخر يماثله في الحجم<sup>(1)</sup>.

على مرّ التاريخ، شكّل المتوسط منطقة تقاطع واتصال بين فضاءات جغرافية بشعوب تنتمي إلى حضارات وثقافات متعددة<sup>(2)</sup>، وازدادت أهميته بعد الحرب العالمية الثانية، وأصبح مسرحاً لتقاطعات أساطيل القوتين العظميين، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي خلال الحرب الباردة، ومرتكزاً لسياساتهما الأمنية في المنطقة، بيد أن نهاية الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفييتي أنشأت حالة انقسام غير مسبوق بين القوى المتوسطية، جسده تعدد

(1) T. Mahan, *op-cit*, pp 19-45.

(2) أنظر: بن صايم بولنوار، مصادر التهديد الخارجية لأمن المغرب العربي وآفاقها المستقبلية، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، (كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2005).

مبادرات الأمن والتعاون دون الوصول إلى بناء نظام إقليمي متوسطي، على خلفية غياب الثقة بين بلدان الشمال والجنوب نتيجة إرث الماضي، وحالة اللاتجانس الأمني والسياسي في بلدان الضفة الجنوبية، رغم استمرار وتعزيز مظاهر التعاون الاقتصادي والتجاري وكثافة الروابط والتفاعلات الاجتماعية والثقافية بين الطرفين.

في مطلع السبعينيات بدأ الاهتمام الفعلي بالدائرة المتوسطية، عندما اقترحت الجزائر في أبريل 1972 فكرة عقد مؤتمر للأمن في المتوسط خارج وصاية الحليفين التقليديين (وارسو والأطلسي)، وأيضاً نشاط الدبلوماسية الجزائرية خلال التحضيرات لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا (هلسنكي 1975)<sup>(1)</sup>، وفي عقد الثمانينيات ترسخ البعد المتوسطي أكثر تزامناً مع انتشار أفكار التعاون المتوسطي، أين استخدمها فرانسوا ميتران (François Mitterand) بكثافة في حملته الانتخابية (1980-1981)، ودعا إليها عندما زار مراكش كرئيس فرنسي في 27 جانفي 1983، وتوج هذا المسار بعقد أول منتدى متوسطي بمرسيليا في 1988 في خضم التقارب الجزائري الغربي<sup>(2)</sup>.

تبلورت فكرة المنتدى في نهاية سنة 1990، فأنشأت مجموعة (5+5)، وفي ديسمبر 1994 أقر مجلس أوروبا مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية كإطار تعاقدية بين الاتحاد ودول المتوسط، ليتم تبنيه في مؤتمر برشلونة (27 و 28 نوفمبر 1995)، وكان المغرب أول دولة عربية وقعت على اتفاقية الشراكة في فيفري 1996، أما الجزائر فكانت آخر الموقعين في فيفري 2002<sup>(3)</sup>.

ويجب التنويه هنا أن الأزمة الجزائرية الناشئة منذ 1992، وتداعياتها المحتملة على الأمن الأوروبي، كانت إحدى الأسباب الأساسية ضمن السياق الجيوسياسي الذي أفضى إلى بدء " عملية برشلونة "، ويقدر ما كانت ديناميكية التعاون المتوسطي التي توجب باتفاق الشراكة

(1) بن عنتر، مرجع سبق ذكره، ص ص 44-45.

(2) علي محافظة، " الشراكة الأوروبية المتوسطية: تفكيك للنظام الإقليمي العربي "، مجلة الأردن للشؤون الدولية، العدد 02،

المجلد 01، شتاء 2008، ص ص 73-74.

(3) نفس المرجع، ص ص 76-81.

فرصة للجزائر للتخفيف من عزلتها الإقليمية والدولية، بقدر ما أجمَّ مخاوفها من تدخل غربي عبر الدائرة المتوسطة، في سياق إستراتيجي متوتر وموسوم بفكرة "التدخل الإنساني".

في هذه الفترة تحديداً بدأ الخطاب السياسي في التأكيد على البعد المتوسطي، ليتكسر دستورياً في 1996، إذ وردت في ديباجة الدستور عبارة "الجزائر ... بلاد متوسطة ..."<sup>(1)</sup>، وأصبح المتوسط بعد ذلك أحد الثوابت المرجعية لدوائر تحركها الجيوسياسي على مستوى الخطاب والممارسة أيضاً، ليتعمق مع مجيء الرئيس بوتفليقة إلى السلطة في 1999، أين بدت سياسته الخارجية موجهة منذ البداية إعادة الاعتبار لمكانة الجزائر في الفضاء المتوسطي: "وإذا رجعنا إلى موقع بلادنا الجغرافي، لا بُدَّ لنا أن نكون على وعي بما نمثله نحن بالنسبة للسلام في أوروبا ولأمنها، وأن نطالب بالإسهام بنصيبنا الأوفى، فيما يتم تدبيره في مسارات جماعية مقبلة في فضاءنا الأوروبي المتوسطي"<sup>(2)</sup>.

#### 4. القضايا والأولويات:

بين التحليل السابق أن النشاط الخارجي للجزائر يتمحور ضمن أربع دوائر أساسية، تمثل مجالات حركة متفاوتة الأهمية، حسب تطور الظروف الداخلية والخارجية، وحسب إدراك صناع القرار للأوزان النسبية لكل دائرة وموقع الجزائر من تفاعلاتها، لكن السياسة الخارجية هي مجال نشاط واسع وحركي، والجزائر لا تمثل بسياستها الاستثناء في هذا الإطار، فالانتماء إلى بنائات عضوية جهوية والارتباط بترتيبات إقليمية معينة، لا يغني عن التفاعل مع قضايا السياسة الدولية عموماً، زيادة على ذلك، ولأسباب جيوسياسية، إيديولوجية، تاريخية أو مصلحة محضة، تتفاوت درجات الاهتمام حيال قضايا معينة وطريقة التعاطي معها، ذلك ما يسمى بترتيب الأولويات في السياسة الخارجية، وهو ترتيب مرن، إذا ما راعينا الثبات النسبي للمبادئ العامة الناظمة لحركة النشاط الخارجي (تحدثنا عنها سابقاً)، فهناك ملفات وقضايا دائمة الحضور، تعكس ارتباطاً وجدانياً أو مصلحة عميقة، وهناك بالمقابل تغيير مستمر في الأولويات.

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996، الديباجة.

(2) خطاب الرئيس بوتفليقة إلى الأمة، الجزائر 1999/05/29، في: رماني، مرجع سبق ذكره، ص 593.



خلال سنوات السبعينات كان التركيز على مفهومي " الثورة " و " الوطنية " واضحاً في أدبيات سياسة الجزائر الخارجية<sup>(1)</sup>، وأمكن من خلال استعراض النصوص الأساسية استخلاص جملة الأهداف التي تحدد مجال الحركة، متمثلة في الدفاع عن الاستقلال الوطني، ورفض التدخل الأجنبي، دعم حركات التحرر والمشاركة في النضال ضد التخلف الاقتصادي، في هذه الفترة تحديداً كان الوصف الذي قدمه محمد بجاوي ينطبق تماماً على توجه سياسة الجزائر الخارجية: " التمسك بالاستقلال الوطني والتعاون مع بلدان العالم الثالث"<sup>(2)</sup>.

أما خلال الثمانينات فقد تغير نظام الأولويات واتجهت الجزائر إلى تبني مقاربة أكثر براغماتية تستند إلى تهيئة مناخ إقليمي أقل توتراً، ودون التنكر للالتزامات الأساسية التي ساهمت في إعطاء الدبلوماسية الجزائرية مصداقية خارجية لافتة، ليتم خلال التسعينات تعميق المراجعة الذاتية تحت ضغط الأزمة الداخلية، مع بروز معطيات دفعت إلى تبني أولويات جديدة، فقد صارت "مكافحة الإرهاب"، ملفاً أساسياً في أجندة الخارجية الجزائرية.

وخلال حكم الرئيس بوتفليقة (1999-2014) عملت الجزائر على ممارسة سياسة خارجية أكثر فعالية ونشاطاً، تستهدف تثمين القدرات الذاتية، وتعظيم المكاسب الخارجية؛ سنرى من خلال تحليل السياسة الإفريقية إلى أي مدى حقق هذا المسعى أهدافه.

ورغم أن الأولويات تتغير باستمرار عندما يتعلق الأمر بترتيب القضايا، فإن معايمة تطور سياسة الجزائر الخارجية في كافة مراحلها تكشف عن ملاحظة مهمة، هي ثبات أهمية وأولوية قضايا معينة، تعكس إلى حد بعيد، الطابع العاطفي الوجداني من جهة، والثبات المبدئي غير القابل للمساومة من جهة أخرى، وتخص هذه الملاحظة تحديداً كلا من القضية الفلسطينية وقضية تصفية الإستعمار في الصحراء الغربية.

(1) علي الدين هلال وبهجت قرنين مرجع سبق ذكره، ص181، نقلا عن: دراسة أعدت حول تحليل خطاب الرئيس بومدين في: - Josiano Criscuelo, *Armee et nation dans les discours du colonel Boumedienne*, thèse de doctorat, ( Université Paul Valery, 1975, figure VIII ).

(2) Mohamed Bedjoui, "Aspect internationaux de la constitution algérienne", *Annuaire Français du droit international*, vol 23, 1977, pp75 – 94.

## خلاصة واستنتاجات:

أبرزت صفحات الفصل السابق طابع الديناميكية والثراء اللذان يعدّان ميزتين أساسيتين لسياسة الجزائر الخارجية طيلة نصف قرن. يرجع جزء من هذا التميز إلى الإرث التاريخي الحافل لثورة التحرير وإشعاعها الإقليمي والدولي، فيما يعود الجزء الآخر إلى استثمار ذلك الإرث وحسن توظيف القدرات الذاتية في المشاركة ووضع تصورات حول شكل النظام الدولي وطرق حل الأزمات الدولية.

تبين أن العامل التاريخي ليس العامل الوحيد في تحديد حركية سياسة الجزائر الخارجية، فالموقع الجيوسياسي الحيوي، والقدرات الاقتصادية، الموارد الطبيعية الضخمة، القوة البشرية، القدرات العسكرية والإطار السياسي، كلها عوامل تدخل في تشكيل فضاء الحركة والتأثير - سلباً أو إيجاباً - على تصور وأداء صانع القرار الخارجي لدور الجزائر الإقليمي والدولي، دون إغفال تأثيرات البيئة الخارجية.

وقد توضح من خلال استعراض البنية المؤسسية، أن شكل النظام السياسي (ذو الطابع الرئاسي)، مع هيمنة النواة الأساسية للنخبة الحاكمة، هو الذي يحكم آليات صنع وتوجيه سياسة الجزائر الخارجية، مع الإشارة إلى تبلورها ضمن إطار محدد من المبادئ الناظمة، وتأثرها النسبي بالثقافة السياسية السائدة وإيديولوجية النظام السياسي.

وفي ختام الفصل تم التعرض إلى أبعاد السياسة الخارجية، حيث أن تحديدها وترتيبها يعتمد أساساً على جملة اعتبارات تاريخية، جيوسياسية وأمنية، تتصل برؤية وإدراك صانع القرار لموقع الجزائر من التفاعلات المحيطة بها وقدرتها على التأثير في اتجاهات تلك التفاعلات.

تبقى الإشارة أن الفصول اللاحقة، ستحو إلى اختبار صدقية الافتراضات التي قام عليها هذا الفصل، لا سيما دور المحددات الداخلية والخارجية والعلاقة بين إدراك الدور وأدائه في سياسة الجزائر الإقليمية.

## الفصل الثالث

# البعد السياسي لسياسة الجزائر الإفريقية

تعد إفريقيا إحدى دوائر النشاط الخارجي للجزائر الأكثر أهمية وحيوية، لأسباب تاريخية وجيوسياسية تم عرضها في الفصل السابق، فمنذ فترة ما قبل الاستقلال راهنت الجزائر على انتمائها الإفريقي وارتباط مصالحها بالتحويلات على مستوى القارة، اقتصادياً، سياسياً وأمنياً، ثم تركز البعد الإفريقي في حركية وكثافة التفاعلات على مستوى علاقات الجزائر الثنائية مع بلدان القارة وتجمعاتها الإقليمية، أو ضمن البناءات العضوية ذات الطبيعة التشاركية.

يتوخى هذا الفصل رصد وتحليل البعد السياسي لعلاقات الجزائر الإفريقية منذ سنة 2000، من خلال كشف مضامينها، أسسها وأطر النشاط الأساسية التي تبلورت في ظلها، وإبراز تأثيرات عناصر البيئة الداخلية والخارجية على اتجاهاتها وأيضاً المقارنة بين التصور النظري لدور الجزائر الإفريقي (على مستوى تفكير وخطاب النخبة الحاكمة)، وبين أداء ذلك الدور وانعكاساته الميدانية، استجابة لفرضيات الدراسة.

من أجل ذلك سنناقش أولاً مكانة إفريقيا في تصور صانع القرار الخارجي الجزائري، عبر تحليل خطب الرئيس بوتفليقة وتدخلات الفاعلين الأساسيين، ثم الدور الجزائري في التحويلات السياسية (الاتحاد الإفريقي- النيباد) ونبرز بعدها مرتكزات سياسة الجزائر حيال قضايا ومشكلات القارة.

## المبحث الأول: إفريقيا في منظور سياسة الجزائر الخارجية.

يفسر جزء من السلوك السياسي الخارجي بمعرفة مدى إدراك صانع القرار لدور دولته في بيئتها الإقليمية والدولية، ويعبر عن هذا الإدراك لا بتصور نظري فحسب، لكن أيضا بالقدرة على توظيف عوامل القوة (المحددات المذكورة في الفصل السابق)، لأداء دور فعال وإيجابي يناسب إمكانيات الدولة ويعكس مصالحها وأهدافها.

بالنسبة إلى الجزائر فإن حيوية الموقع الجيوسياسي، ضخامة الموارد الطبيعية، نوعية القدرات الاقتصادية والعسكرية، تنوع وتميز العامل البشري والرصيد التاريخي من المنجزات الدبلوماسية، تشكل نسقاً من العوامل التي توجه تفكير وإدراك صناع القرار الخارجي في تحديد الأهداف وبناء السياسات الإقليمية، والأمر يتعلق هنا بسياسة الجزائر الإفريقية، سنرى أولاً كيف يتصور صانع القرار الجزائري مكانة الجزائر ودورها في إفريقيا، عبر تحليل أطر الحركة التي تحكم عملية صنع القرار الخارجي، وتحليل الخطاب السياسي، ثم أثر التحولات السياسية الجديدة وانعكاساتها على دور الجزائر الإفريقي.

### 1. مرتكزات سياسة الجزائر الإفريقية:

لا يستهدف هذا المبحث إعادة تكرار المحددات المشكلة لبيئة سياسة الجزائر الخارجية، إنما يتجه إلى إبراز أهمية الدائرة الإفريقية في منظور الدولة الجزائرية، مع التركيز على الفترة الزمنية ما بين سنتي 2000 و2010، وأسس صياغة وتنفيذ السلوك السياسي الخارجي اتجاه إفريقيا، مع الإشارة إلى عوامل الثبات والتغير المحيط به.

ترتكز محددات سياسة الجزائر الإفريقية في صياغتها، اختياراتها وتنفيذها على تفاعل ثلاثة عوامل أساسية هي:

- رؤية وإدراك صانع القرار الخارجي، لأهمية إفريقيا الجيوسياسية وموقع الجزائر منها، والانعكاسات المحتملة لأي سلوك ضمن إطار تلك الرؤية.

- إدراك صانع القرار لطبيعة النظام الدولي السائد، والنظام الإقليمي في المنطقة.

- تقدير صانع القرار لمقتضيات دور الجزائر الإقليمي في إطار العلاقات مع إفريقيا.

وإذا كان معلوماً أن المعطيات الجغرافية والتاريخية وعوامل القوة المادية والبشرية تقوم بدور حاسم في تشكيل الاتجاهات العامة لأي سياسة خارجية، غير أنها لا تنعكس آلياً وإنما من خلال إدراك صانع القرار - النخب الحاكمة - لذلك التأثير<sup>(1)</sup>، إذ تقوم تلك النخب، استناداً إلى المعطيات المتوفرة، بمواقف وسلوكيات سياسية تعكس تصورها لمركز الدولة الخارجي<sup>(2)</sup>، وما هي المجالات الرئيسية للنفوذ ودرجته<sup>(3)</sup>.

تستمد الجزائر قوة سياستها الخارجية، ليس فقط من حيوية موقعها الجيوسياسي، بل كذلك من قدرتها على المشاركة ووضع التصورات حول تطور النظام الدولي، وكيفية حل الأزمات الدولية، ما جعلها شريكاً إستراتيجياً ذو تأثير إيجابي في نظام العلاقات الدولية والقوى المؤثرة فيه<sup>(4)</sup>، من هذا المنطلق كانت " العودة إلى إفريقيا " منذ سنة 1999، بمثابة قرار إستراتيجي يعكس تطوراً في إدراك صانع القرار لأهمية إفريقيا المتجددة، وإحاطته بالتحولات الجديدة في البيئة الإقليمية والدولية.

فمنذ نهاية الحرب الباردة إلى بداية القرن الواحد والعشرون مرت إفريقيا بتحولات عميقة، محلية وعالمية، حركت صناعات القرار والترتيبات المؤسسية في مختلف أنحاء القارة<sup>(5)</sup>، وانعكست على اتجاهات السياسات الخارجية للدول الإفريقية، والسياسات المشتركة داخل البناءات العضوية الجهوية ذات البعد الإفريقي، ينبغي التذكير في هذا السياق بمجمل التحولات التي أدت إلى تشكيل بيئة جديدة للسياسة الإفريقية في مطلع سنة 2000:

- أدت نهاية الحرب الباردة إلى انكشاف إستراتيجي للدول الإفريقية، فلم تعد قادرة على استخدام مواقعها للمساومة مع القوى العظمى، أين كانت تستعمل منبر الأمم المتحدة وفي نطاق التنسيق مع كتلة عدم الانحياز لتحقيق مكاسب سياسية (تعزيز مكانة إفريقيا في نظام العلاقات الدولية) أو اقتصادية (المطالبة بنقل الموارد، رأس المال والتكنولوجيا)<sup>(6)</sup>.

(1) حسن نافعة، " رؤية لتطور سياسة مصر الخارجية في ضوء جدلية العلاقة بين الداخل والخارج " في: مصطفى علوي (محرر)، مرجع سبق ذكره، ص 39.

(2) K. Holsti, *op-cit*, p 245.

(3) محمد السيد سليم، " ثورة يوليو والدور الخارجي المصري "، *السياسة الدولية*، العدد 149، السنة 38 يوليو 2002، ص 16.

(4) Abdelhamid Merouani, *op-cit*, p19.

(5) *Idem*.

(6) Aluko Olajide, *op-cit*, p 33.

- انتقال الاهتمام الأوروبي والأمريكي في مجال المساعدات إلى دول أوروبا الشرقية، ضمن التحولات السياسية التي أعقبت انهيار المعسكر الاشتراكي، ففي أواخر ماي من عام 1990 صرح رئيس لجنة التنمية في صندوق النقد الدولي أن "تحويل رأس المال إلى أوروبا الشرقية لا ينبغي أن يتم على حساب البلدان النامية"<sup>(1)</sup>.

- تأثير موجة التحولات الديمقراطية في إفريقيا وما نجم عنها من بروز جيل من القادة الأفارقة، وأنماط جديدة من المؤسسات الفاعلة في عمليات صنع القرار مثل وسائل الإعلام، البرلمانات السياسية، منظمات المجتمع المدني وجماعات المصالح<sup>(2)</sup>، حتى وإن لم يكن لهذه المؤسسات تأثير عميق في المرحلة الأولى على جوهر السياسات الإفريقية، في ظل بقاء الارتباط بين الأسرة والدولة في عدد من البلدان وسيادة التحالفات الشخصية، مع بقاء أشكال خاصة من التقاليد والخرافات المؤسسة لبناء الدولة<sup>(3)</sup>.

- انعكاسات التوجه العالمي نحو التكتلات الاقتصادية الجهوية، على غرار الاتحاد الأوروبي، رابطة آسيان، منظمة الدول الأمريكية واتحاد المغرب العربي، فقد عمدت الدول الإفريقية إلى التجمع في تكتلات من شأنها تعزيز نفوذها في العلاقات الدولية، والقيام بدور أساسي في تكريس مفهوم الأمن الجماعي وتعزيز التكامل الاقتصادي<sup>(4)</sup>، ويندرج في هذا السياق إنشاء كل من: السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (COMOSA)، الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOAS)، الجماعة الانتمانية إفريقيا (SADC)، وصولاً إلى تأسيس الاتحاد الإفريقي سنة 2000 واعتماد مبادرة الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا (NEPAD) في 2001.

- استعادة إفريقيا تدريجياً لأهميتها الإستراتيجية والاقتصادية، بدءاً من سنة 1993، على خلفية التنافس بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، ثم الصين لاحقاً، على اقتسام الثروات المتعددة (خاصة النفط والمعادن المختلفة)، إذ أضحت إفريقيا هدفاً أساسياً للشركات متعددة

(1) Idem.

(2) عبير الفقي، "السياسة الخارجية الإفريقية". في:

<http://www.bchaib.net/mas/index.php?option=com-content&view=article/12/12/2010.09:22>.

(3) المرجع نفسه.

(4) المرجع نفسه.

الجنسيات التي تجمعها مع البلدان الأم حدود فاصلة جد متقاربة، فالتنافس الاقتصادي بين الشركات يخفي الرهانات الإستراتيجية للصراع على النفوذ والسيطرة بين الدول<sup>(1)</sup>.

ضمن سياق هذه البيئة الجديدة، برز الاستعداد الجزائري لتبوء موقع إقليمي رائد في السياسات الإفريقية، وبدى ذلك منذ احتضان القمة التاسعة والثلاثون لمنظمة الوحدة الإفريقية بالجزائر في جويلية سنة 1999، فحتى نهاية تلك السنة كان الرئيس بوتفليقة قد زار أربعين دولة إفريقية في أربع وعشرين زيارة من بين ست وعشرين قام بها إلى الخارج<sup>(\*)</sup>، وتجلى حرص القيادة الجزائرية على المشاركة النشطة في المحافل الإفريقية، من خلال القمة الاستثنائية لمنظمة الوحدة الإفريقية بسيرت (ليبيا) في سبتمبر 1999، وفي أشغال القمة الإفريقية - الأوروبية بالقاهرة في أبريل سنة 2000<sup>(2)</sup>.

ظهرت معالم عودة الجزائر إلى إفريقيا، ضمن حركية عامة لانبعثت سياستها الخارجية مجدداً، بعد سنوات من العزلة الإقليمية التي فرضتها طبيعة الأزمة الداخلية، فقد شكلت " استعادة مكانة الجزائر الدولية " إحدى تعهدات برنامج السيد بوتفليقة غداة ترشحه لانتخابات الرئاسة في 15 أبريل 1999، وأضحت خلال عهده الأولى محور تحركاته وزياراته المتكررة إلى عواصم العالم المختلفة.

على المستوى المؤسسي ترجم التوجه الإفريقي الجديد ضمن آليتين مهمتين هما:

1- استحداث دائرة وزاوية خاصة بإفريقيا لأول مرة منذ الاستقلال منذ سنة 2001، وهي الوزارة المنتدبة للشؤون الإفريقية والمغاربية<sup>(\*)</sup>، وفي منظور أول مسؤول عن الدائرة الوزارية الجديدة: " إن إنشاء هذه الوزارة يعكس البعد الإفريقي العميق جداً للجزائر... من الضروري إذن أن تكون لنا سياسة إفريقية... الجزائر بلد ساحلي صحراوي، يمتد إلى عمق إفريقيا... لدينا

(1) Alain Fogue Tedom, *AFRICOM : le commandement militaire American, pour l'Afrique*, in : <http://www.diploweb.com/Africom-le-commandement-Militaire-html>. 09/01/2012.22:20.

(\*) يشمل هذا العدد من الزيارات، تلك التي قام بها الرئيس بوتفليقة شخصياً، أو التي أوفد ممثلين له للقيام بها.

(2) محمد بوعشة، *الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الأثيوبية الأرتيرية*، ط1، (بيروت: دار الحيل، 2004).

(\*) في سنة 2015 تم تعيين السيد عبد القادر مساهل وزيراً للشؤون المغاربية والاتحاد الإفريقي والجامعة العربية إلى جانب السيد لعمامرة وزيراً للشؤون الخارجية والتعاون الدولي.



سياسة ساحلية تميزها علاقات ممتازة مع جيراننا مثل مالي، النيجر، التشاد وبوركينا فاسو، سياسة محددة ومتعددة الأبعاد، تستهدف بناء مجموعة إقليمية متماسكة ومتكاملة ... نحاول تقديم حلول لمشاكل إفريقيا، وإعادة تحديد العلاقات بين إفريقيا والبلدان الأخرى، خاصة الدول المتقدمة، في إطار شراكة نموذجية تعكس مصالح إفريقيا وتكون في مصلحة الجميع<sup>(1)</sup>.

ترسم هذه الجملة الأخيرة معالم التوجه الإفريقي الجديد للجزائر، المبني أساساً على رؤية واقعية تستند إلى قاعدة التقاء المصالح، إذ أدركت الجزائر أن الاندماج الإقليمي يتطلب البحث عن صيغة إطار موحد وعملياتي لمواجهة التحديات القوية في القارة، بما يضمن تحديد مسار إفريقي فعال نحو النمو والعصرية، فضلاً عن ذلك فإن الرصيد الكبير من الروابط التاريخية والتفاعلات الثقافية والسياسية والاقتصادية، يعزز الطموح في دور إقليمي بارز، وهو رصيد تفتقده قوى إقليمية أخرى استغلت انكفاء النشاط الجزائري خلال التسعينات للتعبير عن تطلعاتها، خصوصاً، مصر، ليبيا والمغرب<sup>(2)</sup>.

2- إعادة تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية، من خلال مرسوم رئاسي، يوضح هيكله ومهام الوزارة، وقد أدرج المرسوم علاقات الجزائر الإفريقية ضمن "المديرية العامة لإفريقيا"، التي تقزم حسب ذات المرسوم بتنسيق وتنفيذ سياسة الجزائر في إفريقيا، من خلال دفع مبادرات التعاون ومتابعة تنفيذ مخططاته<sup>(3)</sup>، (أنظر الشكل رقم 02).

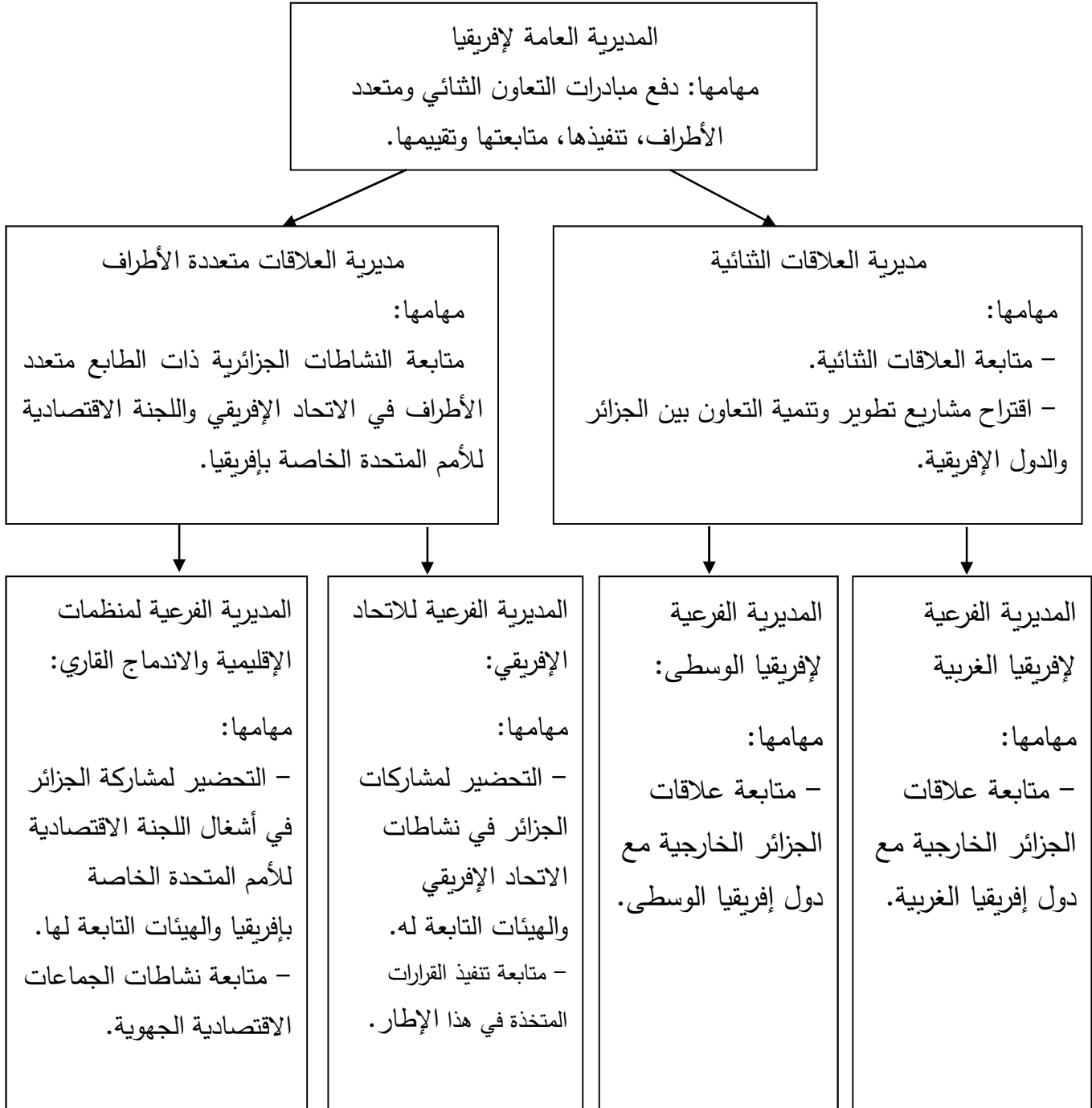
(1) Abdelkader Messahel, Ministre délégué chargé des affaires Africaines et maghrébines au quotidien El Watan, 15/03/2001.

(2) Yahia Zoubir, "the resurgence of Algeria's foreign policy in the Twenty – First century", in: Michael Bonner, Megan and Mark tessler (ed), Islam, Democracy and state in Algeria. (London and New York: Routledge 2005), p 170.

(3) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم الرئاسي رقم: 02-404، المؤرخ في 26 نوفمبر 2002، تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية.

الشكل رقم ( 02 )

الهيكل التنظيمي للمديرية العامة لإفريقيا - وزارة الشؤون الخارجية -



تم إعداد المخطط انطلاقاً من قراءة المرسوم الرئاسي رقم: 404-02، المؤرخ في: 26

نوفمبر 2002، المتعلق بتنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية.

## 2. معالم التوجه القاري الجديد:

إضافة إلى البعد المؤسسي الذي تجلّى في استحداث دائرة وزارية خاصة بالشؤون الإفريقية والمغاربية، فإن مؤشرات عودة الجزائر لتولي دورها التقليدي في إفريقيا، بدأت في البروز خلال قمة منظمة الوحدة الإفريقية، المنعقدة بالجزائر ما بين 12 و14 جويلية 1999، وذلك من خلال الحضور المكثف للقادة الأفارقة (42 رئيس دولة)، ما مكّن السلطات الجزائرية من تحقيق هدف مزدوج، تمثل في إعطاء مشروعية للنظام من جهة، وإنهاء العزلة الدولية المفروضة منذ سنوات من جهة أخرى<sup>(1)</sup>.

أدركت القيادة الجزائرية، أن القمة فرصة تاريخية قد لا تتكرر لاستعادة المبادرة إقليمياً، لا سيما وأنها تمت في أجواء من الضغوط المغربية الفرنسية لإفشالها، لذلك سعت قبيل الانعقاد الرسمي لضمان مشاركة قياسية وبمستويات تمثيل عالية، فأوفدت مبعوثين إلى بلدان عدة لإقناع قادتها بالمجيء إلى الجزائر<sup>(\*)</sup>، ثم أمر الحكومة بتوفير كل ظروف إنجاح المؤتمر، حتى أن شركة الخطوط الجوية الجزائرية تكفلت بنقل رؤساء وفود بعض الدول الإفريقية.

ورغم أن القمة لم تشكل استثناءً على صعيد القمم الإفريقية، فإنها تميزت بالنسبة إلى الجزائر بمؤشرين على درجة عالية من الدلالة:

- الأول: قبول القادة الأفارقة على هامش القمة لدعوة الزعيم الليبي معمر القذافي للالتزام في دورة استثنائية لشهر سبتمبر 1999، بمدينة سيرت الليبية، وهي القمة التي ستكون منطلقاً للبدء في تأسيس الاتحاد الإفريقي.

- الثاني: تكليف الجزائر، من خلال الرئيس عبد العزيز بوتفليقة برئاسة منظمة الوحدة الإفريقية، ومن ثم تمثيل القارة الإفريقية في العديد من التجمعات والمحافل الدولية، على غرار تجمع (ريميني) للصدّاقة بإيطاليا في 23 أوت 1999، الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة، سبتمبر- أكتوبر 1999، القمة الأوربية الإفريقية بالقاهرة في أفريل سنة 2000،

(1) Yahia H. Zoubir, "The dialectics of Algeria's foreign relations: 1992 to the present", in: Ahmed Aghrout with Redha M. Bougherira, Algeria in transition: reforms and development prospects, first published, (London and New York routledge curzon, 2004), p 167.

(\*) كل من: بشير بومعزة، عبد القادر بن صالح، بوعلام بسايح، أحمد أويحي، بلعيد عبد السلام ورضا مالك.

ندوة ( مونتريال ) حول الرهانات والآفاق من أجل مئوية جديدة في إفريقيا والشرق الأوسط، ومنتدى فرنسا- إفريقيا.

ومن خلال رئاسته للمنظمة القارية قام الرئيس بوتفليقة، وفريقا من أبرز مساعديه، منهم على الخصوص، ( عبد اللطيف رحال، عبد القادر مساهل، أحمد أويحي والجنرال رشيد لعلاي )، بدور نشط في الوساطة لحل النزاعات في منطقة البحيرات الكبرى ( أزمة الكونغو )<sup>(1)</sup>، إنهاء النزاع المسلح بين أثيوبيا وأرتيريا وتطوير مقاربة لحل مشكلة المديونية الإفريقية<sup>(2)</sup>، إذ تكفلت الجزائر رفقة جنوب إفريقيا بتقويض من القادة الأفارقة بالدفاع عن وجهة النظر الإفريقية بخصوص هذه المسألة، وهكذا عمل الرئيسان بوتفليقة وتابومبيكي ( Tabo Mbiki )، على إقناع الدول الدائنة بضرورة إلغاء ديونها المستحقة على عدد من البلدان الفقيرة، أو التخفيف منها على الأقل.

تجلى التوجه الإفريقي الجديد للجزائر أيضا من خلاله التقارب اللافت مع جمهورية جنوب إفريقيا، ثم بناء شراكة وتنسيق إستراتيجي ضمّ إلى جانبها نيجيريا، باعتبار هذه البلدان الثلاثة تملك مقومات القوى الإقليمية، أي محصلات القوة والفعل التي تمكنها من أن تصبح طرفا أساسيا في كل ما يتعلق بنطاقها الإقليمي، من تفاعلات سلمية أو قسرية<sup>(3)</sup>، لذلك بدى منطقيا تمثيلها لإفريقيا في التجمعات والمنتديات ذات الصلة بالعلاقات الإفريقية مع البلدان الغربية حول قضايا التنمية بشكل خاص، ومن ذلك المشاركة لأول مرة في لقاءات قمة الثمانية ( G8 ).

بالمقابل، وعلى الصعيد الميداني، لم يكن التحرك الجزائري للدفاع عن مصالح إفريقيا أمام البلدان الصناعية بلا جدوى، فقد تمكن الرئيس بوتفليقة خلال قمة مجموعة الثمانية في كندا من إقناع أعضائها برفع المساعدات المقدمة للقارة الإفريقية تدريجيا، إلى ستة ملايين دولار أمريكي بحلول عام 2006، بعدما كانت آنذاك لا تتجاوز 1,27 مليار دولار سنة 2002، وفي القمة الموالية للمجموعة بايفيان ( فرنسا )، في جوان 2003، عرض خطة عمل تهدف إلى تشجيع

( 1 ) Yahia H. Zoubir, *the dialectics of Algeria's foreign policy*, ...op-cit, p 167.

( 2 ) *Idem*.

( 3 ) محمد عاشوري مهدي، " جنوب إفريقيا ونيجيريا: أدوار إقليمية جديدة "، *السياسة الدولية*، العدد 169، يوليو 2007، ص62.

الاستثمارات المباشرة ومساعدة إفريقيا على الاندماج في الاقتصاد العالمي، عن طريق منح معاملات تفضيلية وامتيازات تجارية للصادرات الإفريقية.

في السنوات الثلاث الأولى من الألفية الجديدة، بدى وكأن الجزائر تستثمر كل ثقلها الدبلوماسي لاستعادة الريادة في إفريقيا، فمن بين ثلاث وثمانين (83) وفداً أجنبياً زار الجزائر، شكلت الوفود الإفريقية ما نسبته 86% منها؛ بالمقابل كانت وجهة أغلبية الوفود الدبلوماسية الجزائرية نحو إفريقيا (حوالي 80%)<sup>(1)</sup>، وفي هذه الفترة احتضنت الجزائر تظاهرات عدة ذات بعد إفريقي، أبرزها المهرجان الإفريقي للشباب واعتماد الاتفاقية الإفريقية لمكافحة الإرهاب، ثم احتضان الجزائر لمقر المركز الإفريقي للدراسات حول الإرهاب.

توجت جهود الجزائر لاستعادة مكانتها القارية في مرحلة أولى بنجاحها في إنهاء النزاع بين أرتيريا وأثيوبيا وتوقيع اتفاق سلام بالجزائر في 12 ديسمبر 2000<sup>(2)</sup>، بتزكية من الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، كما كانت إحدى الدول الفاعلة في تبني وإنشاء مبادرة الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا (NEPAD)، واعتمادها من قبل منظمة الوحدة الإفريقية-الاتحاد الإفريقي لاحقاً- في قمة "لوزاكا" بزامبيا في 11 جويلية 2001<sup>(3)</sup>.

هكذا، وفي خضم رغبة واضحة وانخراط فعلي للجزائر في حركية السياسة الدولية مطلع القرن الجديد، شكل الفضاء الإفريقي ميدان اختبار ملائم لمدى قدرة سياسة الجزائر الخارجية على استعادة دورها الإقليمي.

### 3. الصياغة الجديدة لسياسة الجزائر الإفريقية:

تجب الإشارة إلى تزامن تاريخي لافت، بوصول الرئيس بوتفليقة إلى الحكم في ربيع 1999، مع تحولات جيوسياسية هامة على مستوى القارة الإفريقية، إذ عمد القادة الأفارقة آنذاك إلى تبني "مقاربة إصلاحية ذات بعد شامل"، أفضت إلى ميلاد الاتحاد الإفريقي في قمة لومي بالطوغو سنة 2000، وذلك في إطار إستراتيجية تهدف إلى رفع تحديات العولمة، تمكين إفريقيا

(1) محمد بوعشة، مرجع سبق ذكره، ص 310-315.

(2) Yahia H. Zoubir, *the resurgences of Algeria's foreign policy*, ...op-cit, p 170.

(3) Yahia H. Zoubir, *the dialectics of Algeria's foreign policy*, ...op-cit, pp 167- 168.

من لعب دور فاعل في الاقتصاد العالمي، تطوير آليات الديمقراطية وحقوق الإنسان وإقامة السلم والأمن في القارة السمراء<sup>(1)</sup>.

هذا التزام مكن الجزائر من تسجيل حضور ملحوظ في الحركية التي طبعت التحولات المشار إليها، يبرز بجلاء في الخطاب السياسي الجزائري: "... يشكّل التعاون مع البلدان الإفريقية أحد أولويات تحركنا الدبلوماسي، باعتبار إفريقيا عمقا إستراتيجيا"، وهو خطاب يعكس نظام الأولويات الجديد: "فإن الجزائر منذ أن استعادت مكانتها على الساحة الدولية تولي أهمية واضحة بينة لمشاكل إفريقيا ... في الجزائر ن فكر تفكيرا إفريقيا ونربط مصيرنا بمصير إفريقيا"<sup>(2)</sup>.

يرتكز التصور الجديد لمكانة الجزائر الإفريقية منذ سنة 2000، على الرصيد التاريخي للمنجزات السياسية السابقة: "إن انتماءنا لإفريقيا ليس وليد الأمس، إنما تبلور في خضم الكفاح التحريري الوطني..."<sup>(3)</sup>. عندما يتعلق الأمر بإفريقيا، فإن الجزائر تخوض مباريات الفصل على ملعبها، إذا صحّت الاستعارة، فهناك التاريخ والجغرافيا، ووشائج الالتحام والتضامن والمصالح المتبادلة، عوامل تشجع على الانخراط في مسارات التعاون والاندماج الإقليميين.

في منظور صانع القرار الجزائري، فإنه يتعين استثمار هذا الزخم في الإقلاع الخارجي من بوابة إفريقيا، عبر مستويات ثلاثة:

أ- سياسياً: إذ تمثل إفريقيا في تصوره فضاءً لتجسيد طروحات وخيارات سياسة الجزائر الخارجية، وإغناء رصيدها المادي والمعنوي، ضمن هذا السياق يندرج الإسهام في تأسيس الاتحاد الإفريقي، تعزيز الشراكة السياسية من خلال مبادرة النيباد، وتفعيل الحوار الإفريقي مع القوى العالمية: "حقاً إن طموحنا المشترك هو أن نبني قارة متساوقة مع التغيرات العميقة التي يشهدها عالم اليوم، هذه نريد تحقيقها من خلال اتحاد إفريقي يجب علينا تعزيز دعائمه، بغية

( 1 ) Le Monde diplomatique, juillet 2002, p23.

( 2 ) كلمة الرئيس بوتفليقة في المنتدى الإفريقي للسلم، الجزائر: 1999/11/07، في: رماني، مرجع سبق ذكره، ص 466، 467.

( 3 ) كلمة الرئيس بوتفليقة في لقاء مع اللجنة التحضيرية للقمّة (35) لمنظمة الوحدة الإفريقية، الجزائر: 1999/07/17، في: المرجع السابق نفسه، ص 466.

إضفاء القدر الأوفى من النجاعة على عملنا المشترك، الاتحاد الذي سيمكن إفريقيا بعد طول لانتظار من تبوء المكانة اللائقة بها على الساحة الدولية، فالمطلوب قبل كل شيء هو أن نتجدد حول إستراتيجية، تستجيب للتطلعات المشروعة لشعبنا إلى السلم والديمقراطية والتنمية والرقي، من خلال تنشيط مسار اندماج قاري...<sup>(1)</sup>.

ب- اقتصادياً: يركز الخطاب السياسي الجزائري على ضرورة تغيير الوضع الاقتصادي السيئ بما ينعكس إيجاباً على الجزائر ويخدم مصالحها في إفريقيا، فرغم أنها تمثل 12% من إجمالي سكان العالم، إلا أن نصيب إفريقيا من الناتج الداخلي الخام لا يتجاوز 01%، ورصيدها من حجم التجارة الخارجية هو 02%، وبها أعلى مؤشرات الفقر، إذ أن 33 من مجموع 48 بلداً الأقل تقدماً هي بلدان إفريقية، و36 من بين 45 دولة الأضعف في مؤشرات التنمية البشرية<sup>(2)</sup>، لذلك غلب الطابع الاقتصادي على خطب الرئيس بوتفليقة حيال المسائل الإفريقية، خصوصاً وأن ذروة النشاط في عهده الرئاسية الأولى تزامنت كما أسلفنا مع حركية سياسية نشطة، تمحور جانب كبير منها حول قضايا التنمية في إفريقيا، وكانت مبادرة (النيباد) في قلب هذه الحركية: "وتحمل مبادرة الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا منظوراً جديداً للتنمية... إن هذه الرؤية الشاملة التي تمس مختلف جوانب تمويل التنمية تهدف إلى السماح لإفريقيا بالاندماج في الاقتصاد العالمي، واسترجاع قدرتها على الوفاء بالدين، ودخولها إلى الأسواق المالية الدولية، وتسديد قروضها بانتظام"<sup>(3)</sup>.

ج- أمنياً: يعد البعد الأمني الركيزة الثالثة لمقاربة الجزائر الجديدة في سياستها اتجاه إفريقيا، فقد عملت الدبلوماسية الجزائرية على بلورة تصور جديد "لإعادة الانتشار"، يقوم أساساً على استثمار تجربة الجزائر ونجاحها في الحرب ضد الإرهاب، عبر الاعتراف الدولي والإقليمي بهذا سبق، واعتماد آلياته السياسية، الأمنية والاجتماعية في مكافحة الظاهرة الإرهابية، لذلك كانت الاتفاقية الإفريقية لمكافحة الإرهاب، الموقعة بالجزائر في جويلية 1999،

(1) كلمة الرئيس بوتفليقة في مأدبة عشاء على شرف الرئيس المالي (أما دو توماني نوري)، الجزائر: 2003/04/24، في: المرجع السابق نفسه، ص502.

(2) Philippe Hugon, *géopolitique de l'Afrique*, 2<sup>ème</sup> (ed), (Paris: sedes, 2009), p12.

(3) كلمة الرئيس بوتفليقة في قمة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا، باريس: 2002/02/08، في: رمانى، مرجع سبق ذكره، ص528.

بمثابة تسويق قاري للمنظور الجزائري بهذا الخصوص، بما يعكس حرص صانع القرار الخارجي على جعل الإرهاب، قضية إفريقيا والمجتمع الدولي برمته: "إنه يتعين على إفريقيا، ناهيك عن كونها طرفاً كامل الصفة في كفاح العالم ضد الإرهاب، أن تكون لها نظرة موضوعية فيما يتعلق بالطابع الخاص الذي تكتسبه هذه الظاهرة في القارة ... إن إفريقيا ستسهم من ثمة الإسهام الأوفى في الكفاح العالمي ضد هذه الآفة ..."<sup>(1)</sup>، وتبوء الجزائر مركز الريادة في ميدان خبرته بجد ونالت به اعتراف المجموعة الدولية برمتها: "إنّ الجزائر وهي مستمرة في الكفاح فوق أرضها ضدّ العنف...، ستواصل تقديم إسهامها كاملاً في الجهود المبذولة في إفريقيا والعالم في سبيل تخلص البشرية وللاّبد من آفة الإرهاب..."<sup>(2)</sup>.

وإضافة إلى ملف مكافحة الإرهاب، الذي شكل أحد محاور نشاط الدبلوماسية الجزائرية، فإنّ فترة ما بعد سنة 2000 شهدت عودتها للقيام بدور إقليمي في مجال حلّ النزاعات وإحلال السلم والأمن في القارة: "والجزائر لن تدّخر جهداً لحلّ الخلافات بين الأشقاء، والقضاء على النزاعات التي تمزّق قارتنا ... ونؤكّد حرصنا على السعي معاً وكل من موقعه، من أجل إيجاد الصيغ الملائمة للنهوض بقارتنا، وحثّ الأطراف الفاعلة على الساحة الدولية، بمد يد العون والمساعدة لإرشاد دعائم الأمن والاستقرار والسلام"<sup>(3)</sup>.

في هذا السياق جاءت الوساطة الجزائرية في النزاع بين أثيوبيا وأرتيريا، كإمتحان حقيقي لقدرة الدبلوماسية الجزائرية، على العودة إلى واجهة العلاقات الدولية من بوابة إفريقيا، إذ رهن الرئيس شخصياً على النجاح في هذا المسعى، رغم ضغوطات البيئة الإقليمية على خلفية عدم رضى قوى تقليدية في المنطقة، خصوصاً مصر وليبيا، عن ظهور منافس جديد على الزعامة الإقليمية، لذلك كان التوصل إلى إنهاء النزاع نصراً دبلوماسياً للجزائر وتمهيداً لانخراط أوسع في حل النزاعات المسلحة بالقارة، بيد أن ذلك لم يتحقق بالكامل فيما بعد، إذ كشفت أزمة مالي على تخوم الحدود الجزائرية عن حدود هوامش الحركة لسياسة الجزائر في بعدها الأمني (انظر الفصل الخامس).

(1) كلمة الرئيس بوتفليقة في: الاجتماع عالي المستوى للاتحاد الإفريقي حول الوقاية من الإرهاب ومكافحته، الجزائر: 09/11/2009، في: المرجع السابق نفسه، ص 765-766.

(2) كلمة الرئيس بوتفليقة، خلال زيارته لتونس، تونس: 2000/06/28، في: المرجع السابق نفسه، ص 472.

(3) أنظر: محمد جعوب، مرجع سبق ذكره، ص 64.



يمكن أن نجد معالم البعد الإفريقي الجديد من خلال تحليل الخطاب السياسي الجزائري، إذ أظهرت أبحاث أكاديمية حول توجهت السياسة الخارجية من خلال خطابات الرئيس في الفترة ما بين 1999، اهتمامه الكبير بالقضايا الإقليمية (60,43 %) من مجموع مسائل العلاقات الدولية، ومنها (64,45 %) خصصها للقضايا الإفريقية<sup>(1)</sup>، ما يعكس وجود حرص على فرض حضور سياسي للجزائر على الساحة الإفريقية، فما هي مؤشرات هذا الحضور ؟

---

(1) المرجع السابق نفسه.

## المبحث الثاني: الحضور السياسي الجزائري في إفريقيا.

أظهر التحليل التاريخي لتطور سياسة الجزائر الخارجية أهمية الانتماء الإفريقي وحيوية العلاقات الجزائرية الإفريقية منذ ثورة التحرير، إذ أدرك القادة الجزائريون مركزية البعد الإفريقي في علاقات الجزائر ضمن محيطها الإقليمي والدولي. وبدى أن هذا الإدراك ما زال ماثلاً منذ 1999، بل إنه تعمق نتيجة تبلور بيئة داخلية وخارجية ملائمة.

يستهدف هذا المبحث تحليل مؤشرات ومظاهر الحضور السياسي الجزائري في إفريقيا منذ سنة 2000، من خلال العلاقات الثنائية مع البلدان الإفريقية، العلاقات متعددة الأطراف، درجة وأهمية المشاركة في البناءات العضوية ذات الطابع الإفريقي، والإسهام في تنشيط العلاقات الإفريقية الدولية.

### 1. العلاقات الثنائية مع البلدان الإفريقية:

تعتبر العلاقات الثنائية بين الوحدات الدولية مؤشراً ميدانياً لقياس درجة حضورها وحجم تفاعلاتها ضمن فضاء سياسي محدد، فهناك دول تفضل الدخول في علاقات متعددة مع أكبر عدد من البلدان، بما يفرضه ذلك من التزامات سياسية، مصالح وأعباء اقتصادية، ومكاسب أو تبعات إستراتيجية، وهناك دول أخرى تحدّد علاقاتها مع جيرانها بحذر، وترفض الانخراط في مسارات تفاعل موسعة. والجزائر تنتمي إلى النوع الأول، فهي بلد دائم الحضور في المحافل الدولية، وتحوز على اعتراف متبادل مع الأغلبية الساحقة لبلدان العالم.

إذا أردنا تحليل وضعية العلاقات الثنائية للجزائر مع الدول الإفريقية منذ سنة 2000، ينبغي الرجوع قليلاً إلى فترات زمنية سابقة، فخلال حرب التحرير عملت دبلوماسية الثورة على حشد تأييد خارجي كبير للقضية الجزائرية، وكان هذا المسعى قائماً على آليتين، تتمثل الأولى في التعريف بكفاح الشعب الجزائري في المحافل الدولية، خاصة الأمم المتحدة، أما الثانية فهي نيل اعتراف ومساندة الدول والحكومات في مختلف مناطق العالم، مع اعتماد مبدأ الأولوية، لدواع إيديولوجية أو مصلحة، وكانت البلدان الإفريقية في قلب الجهد الدبلوماسي لمبعوثي جبهة التحرير الوطني لاستمالة دعم دول إفريقيا جنوب الصحراء خاصة، مع ما صاحب ذلك من صعوبات شديدة تتعلق بمقاومة النفوذ الفرنسي، لا سيما في البلدان الفرانكفونية، وأيضاً غياب

تقاليد اتصالية، إذ لم تكن للجزائريين قنوات علاقات اجتماعية أو ثقافية مع مناطق جنوب الصحراء، باستثناء الأوساط التجارية الصحراوية، وتحديداً من أتباع الطريقة التيجانية في غرب إفريقيا<sup>(1)</sup>، وهو ما دفع الحكومة الجزائرية لاحقاً إلى تعويض الضعف في الشبكة الدبلوماسية ببناء علاقات ثنائية على أساس إيديولوجي، وأحياناً بالاعتماد على العلاقات الشخصية، كما فعل الرئيس بن بلة، الذي استغل صداقاته مع عديد الزعامات الإفريقية لتعزيز نفوذ بلاده في القارة.

تمت صياغة علاقات الجزائر مع جلّ البلدان الإفريقية، آنذاك، على أساس إيديولوجي، ودون اعتبار فعلي للمصالح الاقتصادية والسياسية، فالفكرة الأساسية كانت " بقاء الجزائر وفيه لتاريخها الثوري القريب"<sup>(2)</sup>، ولو تعلق الأمر بتوازن المصالح، فإنّ تأثير إفريقيا لم يكن قويا في مساندة القضية الجزائرية خارج الكتلة الأفروآسيوية، ذلك أن القارة السمراء كانت منقسمة بين مجموعتي منروفيا والدار البيضاء.

هناك مفارقة مهمة تجب الإشارة إليها، هي أنّ حضور الجزائر على مستوى منظمة الوحدة الإفريقية كان قويا وسبق حضورها الدبلوماسي في علاقاتها الثنائية مع الدول الإفريقية، ثم بدأت النزعة الواقعية تتجسد أكثر في السبعينات، عندما أقامت الجزائر علاقات دبلوماسية متتابة مع البلدان الإفريقية (غانا، غينيا، كوت ديفوار... إلخ)، لكن العلاقات الاقتصادية بقيت هشة، ففي سنة 1973 مثلاً كان نصيب إفريقيا السوداء من الواردات الجزائرية 1,29 %، مقابل 1,95 % من الصادرات، وهي معدلات أقل من تلك المسجلة في سنة 1962<sup>(3)</sup>.

أخذت العلاقات الثنائية أشكالا إيجابية، إذ بدأت وفود الطلبة الأفارقة تصل إلى المعاهد والجامعات الجزائرية، وفتحت شركة الخطوط الجوية الجزائرية بالتدريج خطوطاً جديدة نحو العواصم الإفريقية.

(1) Nicole Grimaud, *la politique extérieure de l'Algérie ... Op-cit*, p267.

(2) *Ibid*, p266.

(3) *Ibid*, p291.

لم تتقطع علاقات الجزائر مع بلدان إفريقيا، إنّما كانت هناك فترات قوة وفترات جفاء<sup>(1)</sup>، حسب التحولات الدولية والإقليمية أو التغيرات في كل بلد، لذلك لما دخلت الجزائر في أزمة داخلية منذ سنة 1999، تقلص هامش حركتها خارجيا وانكشمت شبكة علاقاتها الدبلوماسية بما في ذلك مع الدول الإفريقية، ذلك أن صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية يرتبط إلى حد كبير بالديناميكية الداخلية وضغوط البيئة الدولية، كما أن تحقيق الأهداف الخارجية يتطلب الاستفادة من مخرجات عمليات التفاعل مع الدول الأخرى<sup>(2)</sup>.

وعندما استعادت الجزائر قدرتها على المناورة الخارجية في بداية القرن الجديد، التفتت ابتداءً إلى محيطها الإقليمي، ومثلما كانت إفريقيا بعد 1962 أرضية الانطلاق الجزائري بحثاً عن الزعامة على مستوى العالم الثالث، فإنها شكلت منذ 1999 أحد مرتكزات سياسة الجزائر الخارجية لاستعادة مكانتها الإقليمية والدولية، انطلاقاً من قمة منظمة الوحدة الإفريقية في دورتها التاسعة والثلاثين بالجزائر، واعتماد مبادرة النيباد بعد ذلك، ضمن مسعى دبلوماسي ارتكز أساساً على قضايا السلم والاستقرار إفريقيا، والتي كانت آنذاك مسرحاً لعشرات النزاعات المسلحة<sup>(3)</sup>، بما في ذلك نزاعات داخلية ذات طبيعة إثنية (السودان، التشاد، كوت ديفوار ... ) لیبیریا وسیرالیون، أو النزاعات بين الدول المتجاورة (حالة الحرب الإثيوبية الأرتيرية).

فالصورة القاتمة لوضع القارة الموسوم بحروب أهمية مفتوحة وصراعات إقليمية ممتدة، تحركها أساساً أطراف داخلية في شكل عصب مرتبطة بالسلطة، أو خارجية تمثل مصالح القوى الكبرى عبر الشركات متعددة الجنسيات المتنافسة على الثروات الطبيعية، خصوصاً المعادن الثمينة والنفط<sup>(4)</sup>، دفعت إذن بعض القادة الأفارقة، من ضمنهم الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، إلى تبني مسار إصلاح سياسي شامل يفضي إلى إقامة وحدة سياسية حقيقية، عبر

(1) Abdelkader Messahel, entretien EL WATAN, 15/03/2001.

(2) Belkacem Iratni, “ La nouvelle problématique de la politique étrangère de l’Algérie ”, Idara, vol 04, N°02, 1994, p39.

(3) Boumezreg Benyoucef, La diplomatie Africaine de l’Algérie: Bilan et perspectives (1958 – 2008), thèse de doctorat en science politique, ( université d’Alger 2009 ), p 1027.

(4) Ibid, p1028.

تحويل منظمة الوحدة الإفريقية إلى اتحاد إفريقي وفق النموذج الأوربي، بما يضمن في المدى المنظور الوصول إلى تكامل سياسي، اقتصادي واجتماعي، أقل كلفة للقارة الإفريقية<sup>(1)</sup>.

شكلت هذه الدينامكية بالنسبة للجزائر فرصة سانحة لاستعادة مبادرة التحرك في إفريقيا، واسترجاع مواقعها التي فقدتها خلال عشرية الأزمة الداخلية؛ ومن ذلك إعادة تفعيل العلاقات الثنائية مع الدول المؤثرة في السياسات الإقليمية، خاصة وأن منافسي الجزائر على الزعامة الإقليمية، لا سيما المغرب وليبيا، استغلنا غياب الجزائر لإنشاء شبكة تحالفات ثنائية وجهوية تدعم طروحاتها حيال القضايا الأساسية في سياساتهما الخارجية، فليبيا عملت على كسب ولاء بلدان الساحل الإفريقي، وإدماجها في سياسة معمر القذافي الرامية إلى جعلها منطقة نفوذ ليبي، من خلال استخدام المال والسلاح في إدارة الصراعات السياسية (قضية التوارق) والإقليمية (بوركينافاسو، النيجر، وصولاً إلى كوت ديفوار وليبيريا)<sup>(2)</sup>، وبرز النفوذ الليبي بضم كل البلدان المجاورة للجزائر باستثناء موريتانيا في "تجمع دول الساحل والصحراء" الذي أنشأ عقب قمة دعى إليها القذافي وجرت بطرابلس في أوت 1997، وجمعت كلاً من ليبيا، النيجر، التشاد، مالي وبوركينافاسو، ونجحت ليبيا بعد ذلك في إقناع تونس، مصر والسودان بالانضمام إلى التكتل الإقليمي الجديد، الذي انضم إليه المغرب لاحقاً<sup>(3)</sup>.

أعدت الجزائر تفعيل شبكتها الدبلوماسية في إفريقيا انطلاقاً من نظرة جديدة تقوم على توفير تأطير بشري ولوجيستي ضمن المديرية العامة لإفريقيا، مع تقسيم البلدان الإفريقية إلى ثلاث مناطق هي: بلدان الساحل، بلدان إفريقيا الوسطى والغربية، وبلدان إفريقيا الاستوائية والشرقية، وتتمحور إعادة الانتشار هذه حول مقاربة براغماتية تؤسس لدور إفريقي جديد، اعتماداً على تصنيف واقعي لطبيعة العلاقات الثنائية واتجاهاتها.

بالنسبة للبلدان ذات الثقل في الإدراك الجزائري فإن تفعيل العلاقات الثنائية معها ارتكز على تكثيف التعاملات الاقتصادية وتنسيق المواقف السياسية، حول المسائل الإفريقية والدولية (حالة نيجيريا وجنوب إفريقيا)، أما البلدان ذات الأهمية الأمنية خصوصاً دول الساحل، فإن

(1) Claire Brodin, *op-cit*, p367.

(2) Three geopolitical characteristics of the Maghreb– sahel sub region, in: <http://www.themornextdoor.wordpress.com> 13/12/2010.

(3) بن عنتر، مرجع سبق ذكره، ص52.

الجزائر عملت على إدماجها ضمن رؤية مشتركة لمواجهة التحديات الأمنية، السياسية والإنسانية المطروحة؛ وفيما يتعلق بالبلدان الأخرى فإن الجزائر تحتفظ بعلاقات دبلوماسية ممتازة مع أغلبها، سعت إلى تفعيلها في نطاق الاتحاد الإفريقي، ووضع التصورات المشتركة حول سبل التعامل مع مشكلات القارة.

تعكس طبيعة العلاقات الثنائية، قوتها واتجاهاتها، أهمية البلدان المعنية في منظور صانع القرار الخارجي، بالنظر إلى المقاربة والسلوك الجزائري على المستوى الثنائي أو ضمن المؤسسات الإفريقية، يمكن التركيز على مستويين لتلك العلاقات كما أوردناه سابقاً، ويمكننا إيراد مثالين حول جنوب إفريقيا ودول الساحل الإفريقي.

- الجزائر - جنوب إفريقيا - شراكة إستراتيجية جديدة: تمتلك جنوب إفريقيا مقومات " الدولة القائد " إقليماً<sup>(1)</sup>، إضافة إلى إمكانياتها الاقتصادية والبشرية فإن قوتها الإقليمية تركز على آليتين هما: شبكة علاقات دبلوماسية متميزة، وجيش محترف ومتطور طالما شكل دعامة لآلية حفظ السلم وتسوية النزاعات في إفريقيا.

دبلوماسياً تحتفظ جنوب إفريقيا بعلاقات واسعة، إذ لديها 83 سفارة حول العالم، 106 بعثات غير دائمة، وتستقبل على أرضها 112 سفارة أجنبية و54 قنصلية ومقرات 20 منظمة دولية، وهي عضو نشط في سبع منظمات دولية، أما عسكرياً فإن جيشها أحد أقوى الجيوش الإفريقية تنظيمياً، ساهم في تسوية النزاعات وحفظ السلم في العديد من بؤر التوتر القاري ( إثيوبيا، أرتيريا، يورندي، الكونغو، ليبيريا، ... ) كما تمتلك أكبر اقتصاد إفريقي؛ إذ يكفي أن نتاجها الإجمالي المحلي هو 44 % من الناتج المحلي الإجمالي لبلدان إفريقيا جنوب الصحراء، وثلاث أضعاف نظيره في نيجيريا. يعتمد النشاط الاقتصادي على قوة الصناعات التحويلية ( 25 % )، من الناتج الإجمالي<sup>(2)</sup>، والاستثمار في الثروات المعدنية (ألماس، الذهب، الكروم، ... إلخ).

(1) محمد مهدي عاشور، مرجع سبق ذكره، ص 602.

(2) المرجع السابق نفسه.

منذ سنة 1990 دخلت الجزائر وجنوب إفريقيا في شراكة متعددة الأبعاد، وطورتا رؤية مشتركة حيال المسائل ذات الأولوية في إفريقيا، وتنسيقاً فعّالاً على المستوى الثنائي وفي إطار الاتحاد الإفريقي ثم النيباد، وشمل التعاون الثنائي بين البلدين إطلاق مشاريع وتوقيع اتفاقيات في عدة مجالات منها: المناجم، النقل، الطاقة، البناء، الاتصالات، التكنولوجيا الجديدة، وميادين إستراتيجية مثل الدفاع، الصناعة، البحث العلمي وتكوين الموارد البشرية<sup>(1)</sup>.

وإذا كانت سنة 1998 قد شهدت اجتماع اللجنة المشتركة العليا الأولى بين البلدين، فإن التعاون الثنائي قد أخذ بعد ذلك طابع شراكة ذات بعد إستراتيجي، ففي سنة 2000 وقعت شركة سوناطراك ( Sonatrach ) مع شركة ( Central Energy Fund ) الجنوب إفريقية اتفاقية هامة لاستغلال، تطوير، نقل، تسويق وتكرير الغاز في الجزائر، وفي 2001 وقعت شركة سونلغاز ( Sonelgaz ) اتفاقية في مجال الكهرباء والغاز مع شركة ( EKSOM ).

في 2010 اجتمعت اللجنة المشتركة العليا للمرة الخامسة، وكان التعاون بين الدولتين قد وصل إلى مراحل متقدمة، فتم توقيع اتفاقيات جديدة، أهمها في مجال الطاقة النووية السلمية<sup>(2)</sup>.

يرى قادة جنوب إفريقيا أن الجزائر هي الشريك الأهم لبلدهم في منطقة المغرب العربي، لاعتبارات تاريخية<sup>(\*)</sup>، سياسية واقتصادية، كما أنها أيضاً حليف حقيقي في إطار تطوير وتكامل القارة الإفريقية<sup>(3)</sup>، لذلك كانت الشراكة الثنائية أساساً لبناء مقاربة مشتركة حول المسائل الإقليمية والدولية، تجلت في نطاق الاتحاد الإفريقي والنيباد، وتسوية النزاعات في إفريقيا.

لا شك أن إحدى التحولات الجيوسياسية الهامة في مطلع القرن الجديد تمثلت في بروز محور إستراتيجي، ضم الجزائر في شمال القارة وجنوب إفريقيا في أقصى جنوبها، مروراً بنيجيريا، ساهمت في ذلك عوامل عدة، فالبلدان الثلاثة شهدت بنسب متفاوتة تطوراً اقتصادياً

( 1 ) “ Algérie – Afrique du sud : un partenariat multiple appelé à se renforcer ”, in: Magazine du cinquantenaire, MAE et Aps 2010, p 06.

( 2 ) Idem.

( \* ) ابتداءً من عام 1965 لجأ عدد من قادة المؤتمر الوطني الإفريقي ( ANC ) إلى الجزائر وتلقى بعضهم تكويناً عسكرياً في أكاديمية شرشال، وتم فتح مكتب إعلامي في الجزائر، وفي 1990 كانت الجزائر أول بلد أجنبي يزوره نيلسون مانديلا بعد خروجه من السجن.

( 3 ) Ibid, p 4.

مكنها من تحسين مواقعها التفاوضية مع القوى الدولية وبناء قاعدة لحركتها الدبلوماسية، كما أنها شهدت استقراراً داخلياً تزامن مع استلام قيادات وطنية جديدة للسلطة<sup>(\*)</sup>، بدى فيما بعد أن هذه القيادات تتقاسم النظرة حول تحليل واقع القارة الإفريقية وآليات العمل لإعادة البناء السياسي والاقتصادي لها.

عملت الدول الثلاث، خصوصاً الجزائر وجنوب إفريقيا، على إنجاز أهداف الاتحاد الإفريقي والنيباد وتعزيز مكانة إفريقيا الدولية، وكانت المحاور الإفريقي للدول الصناعية في إطار مجموعة الثمانية (G8)، خصوصاً حول قضية المديونية الإفريقية (كندا 2002).

للجزائر وجنوب إفريقيا أيضاً رؤية مشتركة حول أهم مشكلات القارة (قضية الصحراء الغربية، أزمة مالي، أزمة البحيرات الكبرى،... إلخ)، ذلك ما يجعل علاقاتها الثنائية أنموذجاً لشراكة ممتازة تخدم مصالحهما المتبادلة وتنعكس إيجاباً على التنمية، الأمن والسلم في إفريقيا: " إن عزمنا وإرادتنا السياسية لتطوير شراكة إستراتيجية يعكسان تطلعات وآمال شعبينا في الارتقاء بعلاقتنا إلى مستوى إمكانياتنا وقدراتنا ..."<sup>(1)</sup>.

- العلاقات مع دول الساحل الإفريقي: موريتانيا، مالي والنيجر، ثلاث دول في قلب القوس الساحلي تشكل الحزام الجنوبي للحدود الجزائرية، وترتبط معها بشبكة علاقات متعددة وتفاعلات كثيفة ذات طبيعة سياسية، أمنية واقتصادية، لأسباب متعلقة بالجوار الجغرافي أولاً، والأهمية الجيوسياسية للمنطقة ثانياً، وأيضاً لإدراك صانع القرار الجزائري أنها منطقة نفوذ طبيعي للجزائر<sup>(2)</sup>، وهو إدراك تسلم به دول المنطقة والفاعلون الإقليميون، وحتى القوى الخارجية، خصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي.

يقوم هذا الإدراك على أساس من الممارسة التاريخية لدور إقليمي تقوم به الجزائر بفضل امتلاكها لعناصر القوة الشاملة (اقتصادياً، سياسياً وعسكرياً)، قياساً بدول منطقة الساحل، رغم

(\*) كل من الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، رئيس جنوب إفريقيا تابومبيكي، والرئيس النيجيري أوباسانغو.

(1) كلمة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في افتتاح الندوة الثالثة لأشغال اللجنة الثنائية العليا للتعاون الجزائري-الجنوب إفريقي، الجزائر:

2002/10/22، في: إبراهيم رماني، مرجع سبق ذكره، ص 577.

(2) حسام حمزة، " الجزائر في مواجهة ديناميكية الرهانات الأمنية الساحلية: المهمة المستعصية"، ورقة بحثية في الملتقى الدولي،

الدور الإقليمي للجزائر: المحددات والأبعاد، جامعة تبسة، 28-29 أفريل 2014، ص 4.



وجود اعتراضات من قوى إقليمية على ذلك الدور، خصوصاً من طرف المغرب وليبيا، لكن وجود فارق كبير في حجم الإمكانيات المالية والعسكرية بينها وبين الجزائر، يجعل من اعتراضاتها تلك تأخذ شكل تشويش على الدور، أكثر من كونها تقدم بديلاً للأطراف المحلية والخارجية التي ترغب في المراهنة على شريك قوي يملك وسائل تنفيذ سياساته الإقليمية.

وإذا كانت العلاقات الجزائرية مع دول الساحل، خصوصاً منها بلدان الحزام الحدودي، قائمة اليوم أساساً على مواجهة التحديات الأمنية في المنطقة، فإن مرجعيتها موجودة في طبيعة الروابط التاريخية السياسية، الاقتصادية والدينية التي تجمعها.

على المستوى السياسي، تولي الجزائر بالغ الأهمية للعلاقات الثنائية مع دول الساحل، وتحرص على استمرار التشاور الدبلوماسي حول المسائل الثنائية والمشاركة، ويمكن إبراز هذا الحرص من خلال الخطاب السياسي: "وعلى حدودها الجنوبية تنتهج الجزائر مع دول الساحل الصحراوي سياسة مبنية على حسن الجوار والتعاون التضامني، الذين من شأنهما ضمان الشروط الضرورية لأمن المنطقة واستقرارها وتنميتها كلها، ومن هذا المنظور تقدم الجزائر مساهمتها لتنمية شراكة تضامنية في هذه المنطقة، كما تقدم مساهمتها لامتصاص عوامل الاضطراب وبؤر اللااستقرار في إطار احترام الوحدة الوطنية والسلامة الترابية لكل بلدان المنطقة"<sup>(1)</sup>.

## 2. المقاربة الجزائرية في إطار الاتحاد الإفريقي:

تمثل التفاعلات السياسية داخل البناءات العضوية الإقليمية الركيزة الثانية لحضور الدولة في محيطها الإقليمي، بعد العلاقات الثنائية مع دول المنطقة، لذلك سنركز في هذا العنصر على العلاقات الجزائرية في نطاق الاتحاد الإفريقي، كأحد المداخل الضرورية لفهم سياسة الجزائر الإفريقية في بعدها السياسي، من أجل ذلك سنتجه أولاً إلى متابعة السياق التاريخي الذي أفضى إلى ميلاد الاتحاد الإفريقي سنة 2000، مع التركيز على تطور الإدراك والممارسة الجزائرية ضمن مسار ذلك التطور، ثم نحاول تفكيك بنية وآليات عمل الاتحاد كمقاربة إفريقية للتحديات السياسية الاقتصادية الاجتماعية، والإستراتيجية في مطلع القرن الحادي والعشرين،

(1) كلمة الرئيس بوتفليقة، أمام مجلس النواب التونسي، تونس: 2000/06/28، في: رماني، مرجع سبق ذكره، ص 583.

وصولاً إلى رصد الحضور السياسي الجزائري ومدى فعاليته في بناء وتطوير العمل الإفريقي المشترك.

- من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي: برزت فكرة الوحدة الإفريقية في خضم الكفاح المشترك لأغلب شعوب القارة من أجل الاستقلال في خمسينيات القرن العشرين، على أساس إيديولوجي بحت، فالمناخ الجيوسياسي السائد آنذاك أسهم في انتشار روابط التضامن بين شعوب القارة على أساس الهدف والمصير المشترك، وتدرجياً بلور الآباء المؤسسون مطالبات جديدة توازيا مع بدء العد التنازلي لتصفية الاستعمار في إفريقيا، تمثلت تلك المطالبات في ترسيخ الهوية الإفريقية، مكافحة التدخلات الأجنبية ووضع حد لحالة التخلف الحاد والتبعية المطلقة للاقتصاديات الغربية ومكافحة سياسات الفصل العنصري ... الخ.

عندما نادى الزعيم الغاني كوامي نكروما ( K. N'Krumah ) في 1957 بالوحدة الإفريقية، كان الكفاح الإفريقي ضد الاستعمار قد بلغ ذروته، بعد أن أجبرت الثورة الجزائرية فرنسا على مراجعة سياستها الاستعمارية في القارة، عبر تقديم تنازلات متتالية وانتهاءً بمنح الاستقلال لعدد كبير من الدول الإفريقية<sup>(1)</sup>، القرار رقم: (1514)، الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 14 ديسمبر 1960.

استجابت لنداء نكروما ثمان دول إفريقية مستقلة هي: مصر، ليبيا، تونس، المغرب، السودان، أثيوبيا، ليبيريا وغانا، والتقت في مؤتمر الدول الإفريقية المستقلة بأكرا ( غانا ) في أبريل 1960، وفي جوان 1960 عقد مؤتمر آخر في أديس أبابا ( إثيوبيا ) بمشاركة دول أخرى وعرف حضور الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية، قبيل صدور القرار الأممي (1514).

في 1961 كانت ديناميكية تصفية الاستعمار قد تسارعت ومسار الوحدة الإفريقية أخذ بعدا عمليا أكثر، ولكن ب بروز التباينات الإيديولوجية، حول مسألة تحرير ما تبقى من مناطق القارة وشكل الوحدة الإفريقية، وأخذت تلك التباينات شكل استقطاب حاد بين ما عرف آنذاك

(1) أنظر في تفصيل ذلك:

Slimane Chikh, *La Politique Africaine de l'Algérie*, op-cit, pp114– 121.

بمجموعتي منروفيا والدار البيضاء<sup>(1)</sup>، وانعكس ذلك الاستقطاب بوضوح عند تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية.

في 26 ماي 1963 أعلن ممثلو 32 بلداً إفريقياً عن ميلاد منظمة الوحدة الإفريقية وصادقوا على ميثاقها؛ بالنسبة للجزائر كان الحدث فرصة لا ينبغي تضييعها، فأوفد الرئيس بن بلة مبعوثين إلى عواصم عدة تحضيراً للقمة، في الآراء كانت الجزائر ضمن البلدان التي ترغب في شكل من الاتحاد المرن الذي يبقى على احترام سيادة الدول<sup>(2)</sup>، مقابل إصرار الرئيس الغاني نكروما على إقامة اندماج فعلي بحكومة مركزية وتوحيد السياسة الخارجية والدفاع، بينما كانت دول إفريقية أخرى موالية لفرنسا تحبذ وحدة شكلية في شكل تجمعات إقليمية.

من ضمن أربع مشروعات وحدة متنافسة، تم تحرير خلاصة واقعية، اعتمدت بالأساس على قاعدة عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية<sup>(3)</sup> كان الدبلوماسي الجزائري " العياشي ياكور " واحداً من المساهمين الرئيسيين في صياغة ميثاق المنظمة والوصول إلى توافق نسبي وضع حدا لحالة الانقسام السائدة منذ 1960.

بدأت منظمة الوحدة الإفريقية أولى خطواتها كبناء هش، قياساً إلى حجم التحديات المطروحة أمام مستقبل دول وشعوب القارة، فكان من الضروري تعزيز آليات عملها، وعلى هذا الأساس أيدت الجزائر المقترح الغاني في قمة أكرا ( Accra ) والقاضي بإنشاء لجنة تنفيذية بصلاحيات سياسية، كما ساهمت بفعالية في وضع هياكل المنظمة، إذ شغل الدبلوماسي الجزائري محمد سحنون من 1964 إلى 1973 منصب المكلف بالشؤون السياسية والناطق الرسمي باسم المنظمة<sup>(4)</sup>.

وانطلاقاً من علاقاتها الإيجابية مع أغلب البلدان الإفريقية استغلت الجزائر منبر المنظمة للتواجد في قلب كل القضايا الإفريقية، خصوصاً استخدام الدبلوماسية العسكرية في مساندة حركات التحرر وتصفية الاستعمار في القارة<sup>(5)</sup>. عبّر عن ذلك الرئيس بن بلة قائلاً: " إن قمة

( 1 ) Nicole Grimaud, *la Politique extérieure de l'Algérie.. op- cit*, p p271 – 274.

( 2 ) *Ibid*, p271.

( 3 ) Claire Brodin, *op- cit*, p365.

( 4 ) Nicole Grimaud, *Ibid*, p271.

( 5 ) Boumezreg Benyoucef, *op- cit*, p1031.

أديس أبابا هي أول نوفمبر لقارة بأكملها...<sup>(1)</sup>، وترجمته الحكومة الجزائرية في مساندة دبلوماسية ومادية غير مشروطة لحركات التحرر، فاستقبلت منذ 1963 العشرات من ممثليها.

منذ 1965، بدأت معالم تحول جديد في أدبيات منظمة الوحدة الإفريقية، فتصفية الاستعمار لم تعد الرهان المركزي الوحيد، ولم يعد الخطاب الإيديولوجي مهيمناً بشكله السابق، إذ برزت تحديات جديدة تتعلق بالتنمية، التخلص من التبعية الكولونيالية، إعادة النظر في النظام الاقتصادي الدولي السائد، وضع حد لنظام التمييز العنصري، تسوية النزاعات الداخلية ومسائل أخرى.

مثلت ندوة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNUCED) بجنيف في ماي- جوان 1964 نقطة البدء في مطالبة الأفارقة بتعديل قواعد النظام الاقتصادي الدولي، فقامت الجزائر بدور فعال بعد ذلك للعمل من أجل نظام اقتصادي دولي جديد.

وبعد فترة رخاء اقتصادي بمعدلات نمو مقبولة واستقرار سياسي، مع نيل معظم البلدان لاستقلالها في السبعينات، جاءت الأزمة الاقتصادية مع بداية الثمانينات، وانهار الاقتصاد الإفريقية، تفكك التجمع الاقتصادي لدول غرب إفريقيا 1975-1981، تغير المناخ الدولي بعد ذلك نتيجة نهاية الحرب الباردة وانهار الثنائية القطبية، مما قلص من هامش مناورة الدول الإفريقية، وأسهم في إضعاف منظمة الوحدة الإفريقية التي فشلت أيضا في حل النزاعات المسلحة (الصومال، سيراليون، إثيوبيا، رواندا، ... إلخ).

دفعت تلك التحولات داخل القارة وفي إطار النظام الدولي، القادة الأفارقة إلى التفكير جدياً في إيجاد حلول حقيقية لمشكلات القارة وإحداث ديناميكية مؤسساتية جديدة، بآليات عمل واقعية، وكانت البداية من تأسيس المجموعة الاقتصادية الإفريقية (لاغوس- 1991) ووضع أهداف للتنمية الإفريقية في أفق 2025، غير أن عدم كفاءة الحكومات وغياب الإرادة السياسية، وعدم امتلاك منظمة الوحدة الإفريقية للسلطة والإمكانات المادية مع امتناع المانحين الدوليين عن الدعم، أفضل الوصول إلى تحقيق تلك الأهداف<sup>(2)</sup>.

(1) Nicole Grimaud, *op-cit*, p271.

(2) Claire Brodin, *op-cit*, p366.

حددت المجموعة الدولية في سنة 2000، ثمانية أهداف للألفية في مجال التنمية، قسم هام منها يخص إفريقيا بصورة مباشرة؛ تخفيض نسبة الفقر، التكفل بالاحتياجات الأساسية للسكان ودعم الجهود الإفريقية للخروج من التخلف<sup>(1)</sup>، لكن تحقيق هذه الأهداف أضحي مرتبطا في زمن العولمة بمشروعية سياسية واقتصادية، قائمة بالأساس على قواعد معيارية جديدة، مثل: الديمقراطية، حقوق الإنسان، دولة القانون والسوق الحر، ... الخ.

كانت هذه إستراتيجيات البلدان الصناعية مع المؤسسات الدولية، وبدل أن تمثل إفريقيا طوق نجاة، فإنها زادت من تعميق حالة التخلف، خاصة وأنها بدت عاجزة عن فهم الحقائق الإفريقية، من هذا المنطلق بدأ التفكير في إيجاد حلول إفريقية لمشاكل إفريقيا، لاسيما وان البيئة الدولية والإقليمية في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين أضحت أكثر دافعية نحو تأسيس بناء عضوي جديد أكثر فاعلية وطموحا.

على المستوى الدولي مكنت العولمة منذ نهاية الثمانينات من الاتجاه نمو مزيد من الاعتماد المتبادل والتكامل في إطار المنظمة العالمية للتجارة (OMC) منذ 1995<sup>(2)</sup>، مع تزايد نزعة الاندماج ضمن التجمعات الإقليمية إثر نجاح تجربة الاتحاد الأوربي اتفاقية التبادل الحر لشمال أمريكا (ALENA).

في هذا السياق فالعولمة دفعت الدول إلى تبني سياسات إقليمية وبناء أنظمة تنسيق لسياساتها، للوصول إلى تشكيل تجمعات اقتصادية كبرى، وأضحت النزعة الإقليمية رابطة أساسية بين الدول في علاقاتها مع بعضها البعض وبين الاقتصاد العالمي<sup>(3)</sup>.

أما على مستوى القارة الإفريقية، فقد بدأ الخطاب السياسي والاقتصادي داخل منظمة الوحدة الإفريقية في التحول تدريجياً، بحثاً عن تحسين مكانة إفريقيا في المنظومة العالمية من جهة، ومحاولة لتجاوز التجارب الفاشلة في الوحدة والاندماج من جهة أخرى.

(1) *Idem*.

(2) Reine Djuidje Kouan, " L'Union Africain comme réponse africaine au défi de la mondialisation ", *Afrique et développement*, vol 15, N° 01 et 02, 2005, p132.

(3) R. Higgot, " La régionalisation: une reponse a la mondialisation ? ", *Problèmes Economiques*, vol 2, 1999, p2.

في الواقع لم تكن الأسئلة المقلقة للأفارقة حول مستقبل قارتهم متعلقة فقط بالاختلالات الهيكلية ومؤشرات التنمية المتدنية، بل كانت تخص أيضاً مشكلة بناء الدولة، وأي نموذج تكاملي يمكن تطبيقه، فضلاً عن إيجاد آليات للحد من الصراعات التي تمزق القارة، بعد فشل المبادرات المختلفة في تقديم إطار موحد وعملياتي بإمكانه احتواء النزاعات المتفجرة، مثل قوة التدخل للأزمات في إفريقيا ( ACRI ) والمبادرة الفرنسية حول تعزيز القدرات الإفريقية لحفظ السلم ( RECAMP ) وآليات العمل داخل منظمة الوحدة الإفريقية.

ضمن هذا السياق المعقد بدأت مبادرات إنشاء منظمة قارية جديدة تملك سياسات فاعلة ووسائل عمل قادرة على مواجهة التحديات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والأمنية في إفريقيا، وكانت هذه المبادرات ضمن الأفكار المطروحة لإصلاح منظمة الوحدة الإفريقية وإعادة تأسيسها من خلال مقاربات جديدة لمفهوم الوحدة الإفريقية<sup>(1)</sup>، لم تكن بعيدة عن طموحات بعض الفاعلين الإقليميين في الزعامة القارية، يمكن هنا الإشارة إلى مبادرتي كل من ليبيا وجنوب إفريقيا.

1- مشروع القذافي حول الولايات المتحدة الإفريقية: تدور حول بناء اتحاد إفريقي ذو طابع فيدرالي بدور ليبيا يكون بمثابة قاطرة للمشروع، وهو مستوحى من أفكار الزعيم الغاني نكروما وأفكار مجموعة الدار البيضاء ( 1961 )<sup>(2)</sup>، واقترح القذافي آليات عمل للاتحاد، تتمثل في سياسة خارجية ودفاعية مشتركة، وبرلمان إفريقي بهدف جعل إفريقيا فاعلاً في الألفية الثالثة<sup>(3)</sup>.

2- المشروع التكاملي لتابو مبيكي ( T. Mbeki ): ارتكز على فكرة "إعادة بعث إفريقيا"، في نطاق آلية لبناء جديد للوحدة القارية تكون جنوب إفريقيا في طليعته، فدعى إلى إعادة تجديد إفريقيا حول الديمقراطية، التنمية الاقتصادية والثقافية للتمكن من بناء عالم إفريقي جديد تسوده الديمقراطية، السلم، الاستقرار والتنمية المستدامة، ثم أخذت أفكار مبيكي طابعاً عملياً ضمن

( 1 ) Jean Dufourca, " Nouvelles responsabilités de l'union Africaine, Nouvelles disposition de l'alliance Atlantique ", Research Paper, NATO defence college, Rome, N° 27, April 2006, p 2.

( 2 ) Kouan, op-cit, p138.

( 3 ) Ibid, p140.

مخرجات سياسية جنوب إفريقيا الخارجية، وانعكست بعد ذلك في مساهمته لبعث مبادرة الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا (النيباد)، معتبراً " أن عصر إفريقيا قد حلّ " (1).

- اتحاد إفريقي للقرن الحادي والعشرين: في ختام القمة الخامسة والثلاثين لمنظمة الوحدة الإفريقية بالجزائر (12-14 جويلية 1999)، وافق القادة الأفارقة على اللقاء مجدداً في قمة استثنائية دعي إليها الزعيم الليبي معمر القذافي لمناقشة تفعيل منظمة الوحدة الإفريقية بما يتماشى مع التطورات الناشئة وإعداد القارة لمواجهة تحديات العولمة.

عقدت قمة سيرت بليبيا في الفترة ما بين 06 و 09 سبتمبر 1999، وأصدرت في ختام أشغالها " إعلان سيرت " الذي نص على إنشاء اتحاد إفريقي طبقاً لأهداف ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، والتعجيل بتنفيذ المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية من خلال وضع جدول زمني وإقامة المؤسسات المنصوص عليها، كالبنك المركزي الإفريقي ومحكمة العدل الإفريقية، وبرلمان عموم إفريقيا، وعهد إلى مجلس وزراء خارجية المنظمة الإفريقية لاتخاذ ما يلزم من خطوات لتنفيذ قرارات القمة، خصوصاً ما يتصل بإعداد الوثيقة القانونية المنشئة للاتحاد، بمتابعة من الأمين العام (2).

وعرف مشروع القانون التأسيس للاتحاد الإفريقي مناقشات موسعة في ثلاث اجتماعات متتالية هي (3):

1- الاجتماع الأول للخبراء القانونيين والبرلمانيين حول مشروع القانون التأسيس للاتحاد الإفريقي (أديس أبابا: 17-21 أبريل 2000).

2- الاجتماع الثاني للخبراء القانونيين والبرلمانيين حول المشروع ذاته (طرابلس 27-30 مايو 2000).

3- المؤتمر الوزاري المنعقد في 31 ماي إلى 02 جوان 2000.

(1) *Idem.*

(2) محمد ناصر بوغزالة، "الجزائر والاتحاد الإفريقي"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية، الاقتصادية والسياسية، العدد 01/2011 مارس 2011، ص 11.

(3) أحمد حجاج، "إفريقيا: من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي"، أفاق إفريقية، المجلد 2، العدد 6، صيف 2001، ص 13.

عندما عقدت القمة السادسة والثلاثون لمنظمة الوحدة الإفريقية في (لومي) بالطوغو (10-12 جويلية 2000)، تم الاعتماد الرسمي للقانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي، وفي ختام الأشغال وقعت 27 دولة على الوثيقة، منها الجزائر<sup>(1)</sup>، بينما أرجأت دول أخرى توقيعها إلى آجال لاحقة، مثل: مصر، جنوب إفريقيا، نيجيريا، ... إلخ.

احتوى القانون التأسيسي على 33 مادة، وتضمن جملة الأهداف التي يسعى الاتحاد لتجسيدها، لتمكين إفريقيا من تكريس إدارتها وتدارك تخلفها، وصياغة ردود على تحديات عصر العولمة في ظل تخبط القارة في أزمات عدة أبرزها مشكلة الديون<sup>(2)</sup>، والتي عهدت بشأنها إلى الرؤساء الجزائري، النيجيري والجنوب إفريقي بالتفاوض مع الدائنين لإيجاد مخرج لها.

في بداية مارس 2001 عقدت القمة الاستثنائية (سيرت 02) بليبيا، فعملت على تسريع عمليات إعداد مشاريع البروتوكولات اللازمة لأجهزة الاتحاد، وطبقا للمادة 28 من القانون التأسيسي فإنه يتعين مصادقة 36 دولة أي ثلثي الأعضاء، لذلك كان تصديق نيجيريا في 26 أبريل 2001 إيذانا ببدء سريان القانون الأساسي للاتحاد الإفريقي.

ثم جاءت القمة الـ37 بزامبيا (لوزاكا 09-11 جويلية 2001)، لتبدأ المرحلة الانتقالية بين منظمة الوحدة الإفريقية والاتحاد الإفريقي (المادة 33 من القانون التأسيسي)، وأصدرت القمة قرارات هامة تمثلت فيما يلي<sup>(3)</sup>:

- نقل إرث الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي في مدة سنة من الموافقة على القانون التأسيسي.

- مطالبة الدول الأعضاء بالتوقيع والتصديق على بروتوكول البرلمان الإفريقي.

- تفويض الأمين العام للمنظمة للبدء في إقامة أجهزة الاتحاد.

(1) نفس المرجع السابق.

(2) " L'union Africaine un nouvel instrument institutionnel a mène de faire face aux enjeux intérieures et extérieures ", Magazine du cinquantenaire, MAE, p14.

(3) أنظر:

محمد ناصر بوغزالة، مرجع سبق ذكره، ص 14.

Kouan, op-cit, pp 144 – 145.



فوّضت قمة لوزاكا لهياكل منظمة الوحدة الإفريقية مهمة تسيير المرحلة الانتقالية، ووقع الاختيار على وزير الخارجية الإفوارى الأسبق عمارة إيساي ( Amara Essy ) لخلافة التانزاني سليم أحمد سليم في منصب الأمين العام، وتم تكليفه بإعداد النصوص الأساسية لمؤسسات الاتحاد ( النظام الداخلي، كفييات الانتخاب، صلاحيات رئيس اللجنة التنفيذية،... إلخ )، وكذا إنشاء الهياكل (مؤتمر رؤساء الدول، المجلس التنفيذي، لجنة الممثلين الدائمين) <sup>(1)</sup>، هذا مع استمراره في ضمان المهام العادية.

اشتغل الأمين العام ضمن استشارة موسعة ضمت الشركاء الأساسيين (رؤساء الدول، وزراء الخارجية، منظمات المجتمع المدني والشركاء الدوليون )، بالتنسيق مع مجموعة من الخبراء الأفارقة بهدف وضع النصوص موضع التنفيذ <sup>(2)</sup>.

بعد انقضاء المرحلة الانتقالية الأولى، التقى القادة الأفارقة مجدداً في قمة عادية عقدت بجنوب إفريقيا (ديربان 09-10 جويلية 2002 )، ليتم الإعلان الرسمي عن ميلاد الاتحاد الإفريقي ونهاية عهد منظمة الوحدة الإفريقية، مع اعتماد فترة انتقالية لمدة سنة واحدة تخصص لتنصيب الهياكل والمؤسسات، وفي قمة أديس أبابا (2003 ) تم إدخال التعديلات الأخيرة على نظام الاتحاد.

منذ المراحل الأولى للتأسيس، كانت الرغبة تحذو عدداً من القادة الأفارقة في جعل الاتحاد الإفريقي بديلاً إيجابياً لمنظمة الوحدة الإفريقية وليس نسخة مكررة منها، فمسار التحول نفسه كان على قدر من الجدية والفاعلية، لا سيما وأن الوصول إلى مرحلة التطبيق لم يتم بطريقة مستعجلة، أما النصوص فإنها تعكس وجود إرادة للانتقال إلى مستويات ورهانات أعلى وأشمل، وتحمل ديناميكية جديدة للتطلعات والمسؤوليات <sup>(3)</sup>، عندما طرحت كأهداف للاتحاد قضايا التكامل الاقتصادي، الديمقراطية، دولة القانون والحكمة، وحقوق الإنسان <sup>(4)</sup>، وزودته بهياكل وإمكانيات عملية لوضع أهدافه حيز التنفيذ.

(1) Ibid, p146.

(2) Albert Bourgin, *L'union Africaine entre les textes et la réalité*, p328.

(3) Agenda 2063: *the future we wante for africa*.in: <http://www.agenda206.Au.Int/en/vision> 17/05/2014. 20:00

(4) Jean Dufourca, *op-cit*, p2.

هناك إذن تطور عميق على مستوى الخطاب السياسي للاتحاد كوريبث لمنظمة الوحدة الإفريقية، إذ تم لأول مرة إعطاء مدلولات عملية لطموحات الأفارقة في الوحدة والاندماج القاري من جهة والاستفادة من ديناميكية العولمة (السوق الإفريقية المشتركة، تبادل الاستثمارات، التجديد المؤسسي، ... إلخ). من جهة أخرى، وتم تعزيز هذا المسار بإنشاء مبادرة النيباد وآلية التقييم من قبل النظراء بعد ذلك.

أما على المستوى المؤسسي فإن التحول كان أعمق، من خلال استحداث أجهزة وهياكل ذات طبيعة عملياتية أكثر، تذكر المادة الخامسة من الميثاق التأسيسي أهمها؛ مؤتمر الاتحاد، المجلس التنفيذي، محكمة العدل، المفوضية، لجنة الدائمين، اللجان الفنية المتخصصة<sup>(1)</sup>، كما وضع الاتحاد أيضا آليات عمل طموحة أبرزها مجلس السلم والأمن الإفريقي، وكرس لأول مرة حق التدخل، ثم مارسها من خلال تعليق عضوية عدد من البلدان آخرها مصر وقبلها مالي.

في الذكرى الخمسين لميلاد منظمة الوحدة الإفريقية (ماي 2013)، تبنى المجلس التنفيذي للاتحاد الإفريقي إستراتيجية عمل تمتد على مدى خمسين عاماً، وتشمل ثماني مجالات هي: الوحدة والنهضة الإفريقية الشاملة، الاندماج والتكامل، التحول الاجتماعي والاقتصادي، إرساء السلام، استتباب الأمن، الحكم الديمقراطي، الاعتماد على الذات، وضمان المكانة المناسبة للقارة في العالم<sup>(2)</sup>.

تتلخص رؤية الاتحاد الإفريقي في "بناء إفريقيا مندمجة وأمنة تحكم من طرف المواطنين الأفارقة، وتشكل قوة فعالة على الساحة الدولية"، هناك خطوات تحققت ضمن هذه الرؤية، لكن تبقى عوائق كثيرة تحول دون تحقيق ما هو أكثر.

من غير الممكن إجراء تقييم نهائي لحصيلة منجزات الاتحاد الإفريقي بعد عقد واحد من تأسيسه، لا سيما وأن النظرة السائدة الآن تركز حول منهجية طويلة الأمد لبناء إفريقيا، لكن إبداء بعض الملاحظات ضروري في سياق الإجابة عن سؤال محوري يخص هذا المبحث من

(1) Albert Bourgi, *op-cit*, p332.

(2) Agenda 2063: the future we want for Africa, in : <http://www.agenda2063.au.int/en/vosion>.  
17/05/2014.22:00.

الدراسة وهو: إلى أي مدى يمثل الاتحاد الإفريقي استجابة إفريقية لتحديات العولمة في القرن الحادي والعشرين؟

يلاحظ ابتداءً من القانون التأسيسي للاتحاد أن هناك "هندسة مؤسساتية متجددة"، من خلال الحفاظ على المبادئ التقليدية الموروثة عن منظمة الوحدة الإفريقية (المساواة بين الدول، احترام السيادة، الحدود الموروثة عن الاستعمار، منع استخدام القوة وعدم التدخل،... إلخ)، مع إحداث تطور في المجال السياسي خصوصاً فيما يتعلق بحفظ السلم والأمن، والمجالات الاجتماعية الاقتصادية والثقافية، مثلاً: ترقية المساواة بين الجنسين (المادة: 04 فقرة ل<sup>(1)</sup>).

يتجلى التطور على مستوى المبادئ وآليات الممارسة السياسية، من خلال مراجعة وتكييف مفهوم حق التدخل، وإدراج جرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية، كحالات تهديد للسلم والأمن يستوجب تدخل الاتحاد الإفريقي، كما يلاحظ تحويل للمرجعية السياسية بالتشديد على احترام المبادئ الديمقراطية، دولة القانون والحكم الراشد، كما استحدثت الهيكلة الجديدة آليات متدرجة لتحقيق الأهداف الأساسية (الاندماج السياسي، الاقتصادي والاجتماعي، تعزيز السلم والأمن والدفاع عن مصالح القارة الإفريقية والأفارقة)؛ ويمكن حصر تلك الآليات والأجهزة في<sup>(2)</sup>:

- سياسياً: مؤتمر الاتحاد، المفاوضات، برلمان عموم إفريقيا، الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا وآلية التقييم من قبل النظراء.

- اقتصادياً واجتماعياً: المصرف المركزي، صندوق النقد الإفريقي، المصرف الإفريقي للاستثمار، ... إلخ.

- أمنياً وقضائياً: مجلس السلم والأمن ومحكمة العدل.

مع الحجم الهائل للتطور الفكري والممارساتي، فإن هناك جوانب قصور كثيرة في تنظيم وآليات عمل الاتحاد الإفريقي، من ذلك حصر القرارات الهامة في سلطة المؤتمر واعتماد نظام

(1) Ibid, p331.

(2) Union Africaine, Acte constituf, ( Lome: 10- 12 juillet, 2000 ).

الإجماع (أغلبية الثلثين 3/2)، وغياب سقف واضح للالتزامات (الجزاءات والعقوبات). وأيضا مسألة الإمكانات المادية والمالية ووسائل تنفيذ السياسات والبرامج التي يستهدف الاتحاد لإقامتها في المجالات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية<sup>(1)</sup>.

- الجزائر والاتحاد الإفريقي: يجدر التذكير بمكانة الجزائر في المرجعية السياسية والتاريخية لنشأة الاتحاد الإفريقي، فمن الناحية التاريخية أشرنا آنفا إلى أهمية الدور الجزائري وظيفياً وعضوياً في مسار التكامل الإفريقي، منذ الكفاح المشترك ضد الاستعمار وتأسيس منظمة الوحدة الإفريقية، أما من الناحية السياسية، فإن انطلاقة الاتحاد الإفريقي الأولى بدأت من قمة منظمة الوحدة الإفريقية الخامسة والثلاثين، التي استضافتها الجزائر في الفترة ما بين 12-14 جويلية 1999، وما أعقب ذلك من مشاركة جزائرية فعلية في مسار بناء وتطوير الاتحاد الإفريقي.

وقد بدى الإدراك الجزائري جلياً لحجم الرهانات المنتظرة من إعادة بناء منظومة العمل الإفريقي المشترك في سياق التحديات القارية والعالمية، يبرز ذلك في الخطاب السياسي: "... على المستوى الإفريقي- الإفريقي أولاً، يكون البناء التدريجي لمجموعة اقتصادية وسياسية، على أن يفرض قارتنا كشريك مع المجموعات الكبرى، التي هي في طور التشكل حول الولايات المتحدة وأوروبا واليابان بوجه خاص"<sup>(2)</sup>.

ينبع ذلك الإدراك من الوعي بطبيعة الظروف الداخلية، الإقليمية والدولية، وضرورة استثمارها كفرصة تاريخية لانبعث إفريقيا بعد عقود من التخلف والتبعية، يشير الرئيس بوتفليقة في هذا الصدد إلى قمة الجزائر 1999 بالقول: "... يمكن لقممتنا هذه أن تكون حلقة قادرة على أن تضمن الربط الجدي الفاعل بين عهدتين، يختلف أحدهما عن الآخر اختلافاً جذرياً، شريطة أن يتم الإلمام بأولويات الساعة...، وأعني بهما أمن القارة واندماجها الاقتصادي"<sup>(3)</sup>.

(1) Abdou Diauf, "Afrique: l'intégration régionale face a la mondialisation", Politique Etrangère, 4/2006 ( hiver ),p 785- 797.

(2) كلمة الرئيس بوتفليقة بمناسبة انتخابه رئيساً للقمة 35 لمنظمة الوحدة الإفريقية، الجزائر: 1999/07/12، في: رماني، مرجع سبق ذكره، ص 489.

(3) نفس المرجع.

لم يقتصر الدور الجزائري في بناء الاتحاد الإفريقي على رمزية المكان والزمان بالنسبة للمرجعية السياسية، ولكنه رافق مسار البناء وتطور معه إدراكا وممارسة، من خلال الإسهام الفعلي في كافة الخطوات التي أعقبت قمة الجزائر وأفضت إلى ميلاد الاتحاد الإفريقي في دوربان (2002)، " منذ انعقاد القمة الخامسة والثلاثين بالجزائر، بذلت جهود مكثفة، وحصلت مبادرات هامة بغية تجسيد تطلعاتنا الجماعية للسلم والوحدة والتضامن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ... تجاوزا مع شغلنا المتمثل في تدعيم منظماتنا وتحسين أدائها، وتزويدها بالوسائل اللازمة التي تتيح لها التصدي لما يواجهها من تحديات مستعجلة، متعددة ومعقدة" (1).

وكانت أولى تلك الخطوات قمة (سيرت 1999): "إن إعلان سيرت قد أعطى دفعا باهرا لديناميكية الوحدة الإفريقية، من خلال مشروع الاتحاد الإفريقي، ... وهذا المشروع الهام الذي يتوخى تعجيل تنفيذ الأهداف الأساسية لمنظمة الوحدة الإفريقية، موجه لضخ دم جديد في شرايين المنظمة ولإعداد إفريقيا، في سياق التحولات السريعة الناجمة عن العولمة والتكتلات الجهوية القوية، لتميرمواردها وإمكانياتها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية" (2).

موازة مع الدور المركزي للجزائر في ديناميكية التجديد الإفريقي، قامت الجزائر باستغلال رئاستها لمنظمة الوحدة الإفريقية لإحداث اختراق دبلوماسي فعلي بعد سنوات الانكفاء الداخلي، وبدت خبرة الدبلوماسية الجزائرية واضحة في هذا السياق، من خلال تفويض قمة سيرت، الرئيس الجزائري رفقة رئيس جنوب إفريقيا للتفاوض مع الدول الصناعية نيابة عن الدول الإفريقية لإيجاد حلول لمشكلة الديون، كما قامت الجزائر أثناء رئاستها للمنظمة بجهود وساطة مشتركة بشأن النزاع في الكونغو، فدعت إلى قمة مصغرة ضمت إلى جانبها كلا من جنوب إفريقيا، نيجيريا، مالي والموزمبيق، وكذا الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية والممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في الكونغو، وكان أهم إنجاز توج سنة واحدة من رئاسة الجزائر للمنظمة هو توقيع اتفاق سلام شامل بين أثيوبيا وأرتيريا بالجزائر في ديسمبر 2000.

(1) كلمة الرئيس بوتفليقة في الدورة العادية 36 لمنظمة الوحدة الإفريقية، لومي- الطوغو: 2000/07/10، في: رماني، المرجع السابق نفسه، ص496.

(2) كلمة الرئيس بوتفليقة بمناسبة انتخابه رئيساً للقمة 35 لمنظمة الوحدة الإفريقية، الجزائر: 1999/07/12، في: رماني، مرجع سبق ذكره، ص497.

خلال سنتين من المخاض الذي أدى إلى ميلاد الاتحاد الإفريقي (سيرت 1999- ديريان 2002)، كانت الجزائر حاضرة في كل المحطات وشاركت بفعالية في صياغة القانون التأسيسي للاتحاد (قمة لومي 2000)، وبعد ذلك ساهمت بصفة نوعية في التأطير البشري والمادي لمؤسسات وهيكل الاتحاد الإفريقي.

وعندما طرحت مسألة تمويل مؤسسات الاتحاد الإفريقي، المقدر بـ 1,7 مليار دولار سنة 2004، اتجهت الأنظار إلى عدد قليل من الدول التي تحوز قدرات مالية بإمكانها سدّ العجز، خاصة وأن الأهداف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية كانت كبيرة، لذلك نجد أن كلا من الجزائر، نيجيريا، ليبيا وجنوب إفريقيا تقوم بتمويل ما يعادل 40 % من الميزانية السنوية للاتحاد<sup>(1)</sup>، وابتداءً من جويلية 2005 قرّرت الدول الأربع المذكورة زيادة على مصر، التكفل بتمويل 67 % من ميزانية التسيير باعتبارها القوى الكبرى في إفريقيا<sup>(2)</sup>.

أما من حيث التأطير البشري لمؤسسات وهيكل الاتحاد، فإن الجزائر طالما استثمرت في وجود كوادرها الدبلوماسية ضمن مختلف هيكليات التعاون الإفريقي، وقد تعزز هذا الوجود بصورة أكثر إيجابية على مستوى الاتحاد الإفريقي، فالرئيس أحمد بن بلة شغل في الفترة ما بين ديسمبر 2007 وحتى وفاته في 11 أبريل 2012 منصب رئيس حكماء إفريقيا وممثل منطقة شمال إفريقيا في اللجنة التي تضم في عضويتها خمس شخصيات مرموقة من مناطق القارة المختلفة، وتتمثل مهامهم في تقديم الاستشارة لرئيس الاتحاد والوساطة في حل النزاعات<sup>(3)</sup>، وتبدو بصمة الجزائريين واضحة في هندسة العديد من المؤسسات والعمليات السياسية في إفريقيا، من اعتماد الاتفاقية الإفريقية لمكافحة الإرهاب (الجزائر - جويلية 1999)، ثم احتضان المركز الإفريقي لمكافحة الإرهاب، وإنشاء منظمة صحاري العالم (الجزائر - ديسمبر 2002)، وصولاً إلى تفعيل مجلس السلم والأمن في إفريقيا ومؤسسات أخرى، يتواجد الدبلوماسيون الجزائريون فيس مختلف المناصب الأساسية.

(1) Keith Cottschack, Siegmarschmidt, "the African union and the New partnership for Africa's development: strong institution for weak states?", *IPG*, 4/2004, p 142.

(2) Boumezreg, *op-cit*, p1043.

(3) Benjamin Nickels, *Algerie's role in African security*, in: <http://www.carnegieendowment.org/sada/2014/04/03/algeria-s-role-in-african-security/h70f>: 25/05/2014, 21:00.

الحضور الجزائري المكثف والخبرة الطويلة للإطارات الجزائرية في مناصب المسؤولية بإفريقيا، لا تبرز إعلامياً وسياسياً بشكل يعكس درجة وأهمية ذلك الحضور، وقد يبدو ذلك منسجماً مع تقاليد الدبلوماسية الجزائرية في تفضيل العمل الميداني والابتعاد عن الأضواء، لكن كثيراً من الملاحظين يشيرون إلى أهمية وحجم الحضور الجزائري، ويخسون بالذكر ما يسمى " سيطرة جزائرية " على أهم مؤسسات الاتحاد الإفريقي أي مجلس السلم والأمن، فمنذ تأسيسه سنة 2002، تداول على منصب مفوض السلم والأمن ثلاثة دبلوماسيين جزائريين هم: سعيد جنيت (2002-2008)، رمضان لعامرة (2008-2013) وإسماعيل شرقي (2013-....).

يعد مجلس السلم والأمن أبرز هيكل مؤسساتي للاتحاد الإفريقي، يضطلع بدور أساسي في مجال الوقاية، تسيير وحل النزاعات الإفريقية، ضمن إطار محدد من المبادئ يعكس نظرة تجديدية لقضايا السلم والأمن في القارة، خصوصاً التركيز على التسوية السلمية، الاستجابة الفورية لحالات الأزمات، احترام دولة القانون وحقوق الإنسان، الاعتماد المتبادل ما بين السلم، الأمن والتنمية وأيضاً اعتماد مبدأ حق التدخل لأول مرة على المستوى الإفريقي في حالات انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان أو تهديد السلم الإقليمي<sup>(1)</sup>.

مجلس السلم والأمن في الهيكل المؤسساتي الجديد بمثابة مجلس الأمن بالنسبة للأمم المتحدة، ويعتبر مفوض السلم والأمن الإفريقي، الرجل الثاني في الاتحاد الإفريقي بعد الرئيس، إذ يتولى صلاحيات واسعة وقوية، كتحديد جدول أعمال الممثلين وتقييم النزاعات ومتابعة أنشطة المجلس، وكان السيد لعامرة يلقب بـ" السيد إفريقيا " حين شغله لمنصب المفوض<sup>(2)</sup>.

وعلى خلاف باقي مناصب المفوضين السبعة الأخرى في الاتحاد الإفريقي، التي انتقلت بين عدد من الدول، فإن منصب مفوض السلم والأمن، وهو الأهم من بينها على الإطلاق، بقي حكراً على الجزائريين، يعكس ذلك اعترافاً قارياً بكفاءة الدبلوماسيين ومهاراتهم الشخصية، كما يعكس نفوذاً جزائرياً متنامياً على صلة بإسناد المقاربات الجزائرية لأهم قضايا القارة خصوصاً ما يتصل منها بالسلم والأمن.

(1) Delphine le courte, " le conseil de paix et de sécurité de l'union Africaine: clef d'une nouvelle architecture de stabilité en Afrique ? ", Afrique Contemporaine, N° 212, 4/2004, p144.

(2) Nickels, Ibid.

### 3. المقاربة الجزائرية في إطار مبادرة الشراكة الجديدة من أجل التنمية في

#### إفريقيا:

إذا كان الاتحاد الإفريقي هو الإطار الطبيعي لتفاعلات السياسة الإفريقية منذ سنة 2000، فإن جانب الأهمية بالنسبة لسياسات الدول الأعضاء تكمن في مدى مساهمتها وتنشيطها للعمليات السياسية المرتبطة بالاتحاد كإطار للتفاعل، لذلك يقترح بعض الباحثين تركيز الأبحاث ليس على الاتحاد الإفريقي نفسه، كبناء عضوي وما يضمنه من هياكل ومؤسسات، بل على مخرجات التفاعلات الإقليمية التي تتم في إطاره.

في هذا السياق تبرز مبادرة الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا (النيباد) (The New partnership for Africa's development (NEPAD) كمبادرة سياسية إفريقية تعكس في سياقها الزمني ومقارباتها الفكرية والميدانية تطورا إفريقيا في الخطاب والممارسة السياسية يستجيب للتحديات الداخلية والخارجية المحيطة بإفريقيا في مطلع الألفية الثالثة. يتطرق هذا المبحث إلى البعد السياسي لمبادرة النيباد، على أن يركز الفصل الثالث على محتواها الاقتصادي، وذلك من خلال إشارة موجزة إلى خلفيات نشأتها ومضامينها، مع التركيز على الدور الجزائري في بعث المبادرة وتفعيلها، وإلى أي حد يعكس ذلك تطورا في إدراك وممارسة الجزائر لدور إقليمي مفترض في مجال التنمية والتطور بإفريقيا.

- مبادرة سياسة إفريقية: منذ ستينات القرن الماضي انصبت جهود الدول الإفريقية حول البحث عن أفضل السبل للتخلص من حالة التخلف السياسي والاقتصادي ووضع برامج للتنمية، وبعد أكثر من عقدين على تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية، لم تكن النتائج مشجعة، إذ ارتكزت معظم سياسات التنمية على أنموذج التحديث الوطني القائم على تدخل الدولة في المجال السياسي والاقتصادي داخليا<sup>(1)</sup>، وعلى المطالبة بنظام اقتصادي دولي جديد عالمياً.

خلال الثمانينات والتسعينات طورت الدول الإفريقية مبادرات عدة للتنمية السياسية والاقتصادية بما يكفل الاستجابة للإنشغالات المتزايدة لسكان القارة؛ من أبرز تلك المبادرات<sup>(2)</sup>:

(1) Brodin, *op-cit*, p365.

(2) أنظر في تفصيل المبادرات الممهدة لنشأة النيباد:

- <http://www.nepad.org/fr/historique-du-nepad> .23/04/2014.09:35.



- خطة عمل ( لاغوس ) 1980، وميثاق ( لاغوس ) 1980.
  - البرنامج الاستعجالي للتصحيح الاقتصادي في إفريقيا ( 1986 - 1990 ).
  - الإطار الإفريقي المرجعي لبرامج التصحيح الهيكلي ( 1989 ).
  - الميثاق الإفريقي للمشاركة والتنمية ( 1990 ).
  - المعاهدة المؤسسة للمجموعة الاقتصادية الإفريقية (أبوجا 1991).
  - الأجندة الجديدة للتنمية في إفريقيا سنوات التسعينات ( القاهرة 1991 ).
- جاءت هذه المبادرات في ظل ظروف دولية ضاغطة، فنهاية الحرب الباردة أدت إلى انكشاف إستراتيجي للدول الإفريقية على المستوى السياسي، أما اقتصادياً فإن المقاربات التنموية صارت مفروضة على الأفارقة من طرف المؤسسات المالية الدولية ( صندوق النقد الدولي والبنك العالمي )، باعتماد المشروطة السياسية ( احترام حقوق الإنسان، الديمقراطية ودولة القانون ... )<sup>(1)</sup>، مقابل اعتماد مخططات التصحيح الهيكلي للاقتصاديات الإفريقية.
- في أواخر التسعينات كانت مقاربات التنمية المطبقة في إفريقيا والآتية من الهيئات المالية الدولية قد أثبتت فشلها، بل ساهمت في رفع المديونية الخارجية، زيادة نسبة الفقر وتكريس التبعية المطلقة، هنا ظهرت من داخل القارة أصوات تدعو إلى إيجاد حلول إفريقية حقيقية لمشاكل إفريقيا، من خلال مقاربات تنموية شاملة تأخذ بالحسبان العوامل السياسية، الاجتماعية والثقافية.

أخذت الطروحات الجديدة شكل مبادرات تهدف إلى الإجابة عن تساؤلات بدت ملحة حول مستقبل القارة الإفريقية في القرن الـ 21، تركزت هذه الأسئلة على مؤشرات الضعف الشامل لأغلب الدول الإفريقية في كافة المجالات (نسب النمو الاقتصادي، مؤشرات التنمية البشرية، معدلات النمو والأمية، المديونية، الصراعات الداخلية والحروب الأهلية، ... إلخ )، واقرنت بما يشبه إحساسا للدول الغربية بمسؤوليتها عن الأوضاع في إفريقيا، إذ عمد المانحون الدوليون ضمن مسعى إدماج الدول النامية في مسار العولمة، على إقامة شراكة جديدة قائمة على التماثل وتقاسم المسؤوليات بين البلدان الصناعية والمؤسسات الدولية<sup>(2)</sup>، وبرزت معالم هذا

---

- Peter Anyang Nyongo, New partnership for Africa's development: NEPAD a new path? Nairobi: Heinrich Boll Foundation, 2002.

( 1 ) Brodin, op- cit, p366.

( 2 ) Idem.

المسعى في قمم مجموعة الثماني ( G8 )، ثم تبلورت في مبادرة الأمم المتحدة سنة 2000 بوضع ثماني أهداف للألفية في مجال التنمية.

على المستوى الإفريقي وبعد الديناميكية التي أحدثتها تأسيس المجموعة الاقتصادية الإفريقية، سعى خبراء وقادة أفارقة إلى الربط بين مقاربات التنمية والإصلاح السياسي ومشكلة الانتقال الديمقراطي بين القوى الداخلية والعوامل الخارجية<sup>(1)</sup>، في هذا السياق يمكن الإشارة إلى بعض المبادرات السياسية التي شكّلت نواة إطلاق مشروع النيباد<sup>(2)</sup>.

- منتدى الحكم في إفريقيا: في العالم 1996 أطلقت الأمم المتحدة مبادرة خاصة حول إفريقيا، تركز على الربط بين التنمية والحكم الراشد، ينظم المنتدى كبرنامج سنوي بالاشتراك بين اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للـمتحدة ( UNECA ) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ( UNDP )، ويهدف أساساً إلى توحيد الرؤوس بين الدول الإفريقية حول أولويات الحكم وصنع السياسات، وتنسيق مواقفها اتجاه مشاريع التنمية.

- تأسيس الاتحاد الإفريقي: جاء تأسيس الاتحاد في سياق البحث عن ديناميكية جديدة للتنمية في القارة وإيجاد حلول حقيقية لمشكلاته، ستكون النيباد بعد ذلك البرنامج الاقتصادي للاتحاد الإفريقي.

- أعمال اللجنة الاقتصادية لإفريقيا حول الحكم الراشد وإسهامات البنك الإفريقي للتنمية. بدأت أولى خطوات تأسيس النيباد من القمة الاستثنائية لمنظمة الوحدة الإفريقية في ليبيا ( سيرت سبتمبر 1999 )، إذ تم تكليف الرئيسان: الجزائري " عبد العزيز بوتفليقة " والجنوب إفريقي " تابو مبيكي " بالتفاوض نيابة عن الدول الإفريقية حول قضية الديون مع الدول الغربية الدائنة، ثم انضم إليهما بعد ذلك الرئيس النيجيري " أوباسانغو " منذ جويلية 2000 بتكليف من القمة الـ 36 لمنظمة الوحدة الإفريقية (لومي 2000).

بعد استشارة واسعة قام بها الرؤساء الثلاثة مع قادة الدول الصناعية الدائنة ومسؤولي المؤسسات المالية الدولية، تم التوصل إلى إطلاق " خطة شراكة الألفية للإصلاح الإفريقي "

( 1 ) Patrick Chabal, " The quest for good government and development in Africa: is NEPAD the answer ? ", *International Affairs*. N° 78-3, ( 2002 ), p 448.

( 2 ) أنظر في تفصيل هذه المبادرات: رضوان بروسي، الديمقراطية والحكم الراشد في إفريقيا: دراسة في المداخل النظرية، الآليات والعمليات، ومؤشرات قياس نوعية الحكم، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، ( جامعة الحاج لخضر، باتنة: 2008-2009 )، ص ص 193-200.

( MAP )، وحملت بعد ذلك اسم الرئيس تابومبيكي؛ رسمت الخطة مجموعة أهداف كأولويات عمل للنهوض بإفريقيا، خصوصا ما تعلق بإقامة السلم والاستقرار، الاستثمار في الموارد البشرية، تطوير البنية التحتية وتعزيز الاستثمارات.

بالموازاة مع ذلك، أطلق الرئيس السنغالي عبدولاي واد ( Abdoulaye wade ) مبادرة تنموية بمناسبة قمة فرنسا- إفريقيا مطلع سنة 2001، عرفت بخطة أوميغا ( Omega plan ).

تقاسمت خطة أوميغا مع مبادرة تابو مبيكي مجمل التصورات والأهداف الرئيسية لمستقبل إفريقيا، بناءً على ذلك تم دمج المبادرتين ضمن مبادرة جديدة سميت: المبادرة الإفريقية الجديدة ( New African Initiative )، واعتبرت كإستراتيجية إفريقية للتنمية المستدامة في القرن الحادي والعشرين وإطار قاري جديد للتنمية<sup>(1)</sup>. تم تبني المبادرة والمصادقة عليها في قمة منظمة الوحدة الإفريقية بزامبيا (لوزاكا: جويلية 2001)<sup>(2)</sup>، ثم أصبحت رسميا الإطار المشترك للتنمية في إفريقيا منذ أكتوبر 2001<sup>(3)</sup>، بعد نهاية عهد منظمة الوحدة الإفريقية.

تزامنا مع التحول إلى الاتحاد الإفريقي عينت قمة لوزاكا لجنة مكونة من 15 من رؤساء الدول والحكومات الأفارقة، عملوا على الترويج للمبادرة وتعبئة الدعم لدى الشركاء الدوليين، وخلال الاجتماع الأول للجنة في أبوجا بنيجيريا؛ في أكتوبر 2001 تم الإعلان عن الصيغة النهائية للمبادرة وتسميتها: الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا ( NEPAD ) وتم تزويدها بهيكل تنظيمي وإداري (أنظر الشكل 3).

- بنية النيباد، مضامينها وأهدافها: اعتمدت القمة الـ 37 لمنظمة الوحدة الإفريقية (لوزاكا، جويلية 2001 ) مبادرة النيباد كبرنامج تنمية اقتصادي- اجتماعي مفصل ومتكامل لتسريع عملية التجدد الإفريقي (الإعلان: ( XXXVII ) )<sup>(4)</sup>، وشكلت لجنة متابعة تتولى الإشراف السياسي ثم أمانة تنفيذية تتولى تنسيق الأنشطة الإدارية والفنية.

خلال القمة الـ 14 للاتحاد الإفريقي بأثيوبيا (أديس أبابا- فيفري 2010 )، تم تعزيز برنامج النيباد، إذ تحولت الأمانة إلى وكالة تنفيذية.

( 1 ) Brodin, *op-cit*, p367.

( 2 ) Kasse Mustapha, le NEPAD, contenu, structure et mécanisme de fonctionnement, [www.unesco.org](http://www.unesco.org).

( 3 ) Brodin, *ibid*.

( 4 ) <http://nepad.fr/historique-du-nepad>.

الشكل رقم ( 03 ) الهيكل التنظيمي للنيباد



المصدر: الموقع الرسمي للنيباد <http://www.nepad.org/com>

النيباد ليست منظمة، إنها آلية وبرنامج عمل للاتحاد الإفريقي، وأعلى سلطة قرار فيها هي قمة رؤساء دول وحكومات الاتحاد، أما تسيير المشاريع فقد تم تقسيمها بين الرؤساء الخمس المبادرين (جنوب إفريقيا، نيجيريا، الجزائر، السنغال ومصر)<sup>(1)</sup>.

تتفرع عن الهيكل الرئيسي للمبادرة خمس مجموعات عمل تتبع مؤسسات موجودة، وتقوم بمهام إعداد البرامج والمخططات<sup>(2)</sup>، وهناك لجان فنية مختصة حسب قطاعات النشاط.

( 1 ) Brodin, *op – cit*, p370.

( 2 ) للتفصيل في تركيبة مجموعات العمل هذه، أنظر:

<http://www.nsi-ins.ca/fram/pdf/africa-report/ch5-herbert-fhf>.

<http://www.nepad.org>

النيباد في النهاية هي مقترح جماعي للقادة الأفارقة مبني على رؤية والتزام مشترك لمحاربة الفقر، ووضع إفريقيا على سكة التنمية المستدامة، بما يضمن مشاركتها الفعالة في الاقتصاد العالمي والسياسة الدولية، بصيغة أخرى؛ تمكين الأفارقة من التخلص نهائياً من حالة التخلف والتهميش في ظل العولمة<sup>(1)</sup>، اعتماداً على مبادرة وجهد ذاتي إفريقي ينبع من مطلقين اثنين:

- فشل مقاربات التنمية الكلاسيكية المعتمدة أساساً على فكرة المساعدات الخارجية.

- الإدراك بخطورة الأوضاع الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية بالقارة.

الهدف الأساسي المشترك من إطلاق المبادرة هو استدراك تأخر إفريقيا في مجال التنمية مقارنة بمختلف مناطق العالم الأخرى<sup>(2)</sup>، وضع حد لتهميش القارة ودمجها في الاقتصاد العالمي بواسطة استعادة النمو الاقتصادي، إيجاد مناصب الشغل، تنويع الأنشطة المنتجة وتحسين تنافسيتها الدولية، زيادة الصادرات وتخفيض نسبة الفقر إلخ. (أنظر الفصل الرابع).

لتحقيق مجمل الأهداف الأساسية للمبادرة، تم تحديد ثلاثة شروط مسبقة كأولويات يتعين الوفاء بها لنجاح السياسات المنتهجة، وتمثلت في ضمان السلم والأمن، الحكم الراشد والحكامة الاقتصادية للمؤسسات.

اعتمدت المبادرة إطاراً إقليمياً للتنمية يعتمد على تقسيم إفريقيا إلى مناطق فرعية، وأطلقت برنامجاً للنشاطات في قطاعات ذات أولوية (المنشآت القاعدية، الموارد البشرية والفلاحة،... إلخ).

رصدت المبادرة للوصول إلى الأهداف المسطرة 64 مليار دولار سنوياً، أي ما يعادل 12 % من الناتج الخام الإفريقي، وفي ظل عدم كفاية الموارد الداخلية، تم اللجوء إلى التمويل الخارجي العمومي والخاص<sup>(3)</sup>.

(1) République Française, Premie Ministre – haut conseil de la coopération internationale, “ Les Priorités de la Coopération pou l’Afrique Subsaharienne et le Nouveau Partenariat pour le développement en Afrique ( NEPAD )”, Rapport, Avril, 2002, p 6.

(2) Ibid, p7.

(3) Brodin, op- cit, p 369.

تم الاعتماد في تنفيذ المبادرة على نمط ( Top down )، من الأعلى إلى الأسفل<sup>(1)</sup>، فالدول الخمس المبادرة استحوذت على مراكز القرار الأساسية ( لجنة التوجيه ولجنة المتابعة )، أما تحقيق الأهداف الاقتصادية فظل مشروطا بتعديل البيئة السياسية ( الحكم الراشد والديمقراطية ) .

لقيت المبادرة ترحيباً من الدول الصناعية، التي اعتبرت منذ البداية شريكاً أساسياً لدعمها سياسياً واقتصادياً تمت استشارته من قبل الرؤساء المبادرين، ولذلك توجه الرؤساء " بوتفليقة "، " مبيكي "، و " أوباسانجو " إلى قمة مجموعة الثمانية في " أوكليناوا " بـ " اليابان " سنة 2000، ثم في جنوب إيطاليا سنة 2001 لعرض المبادرة، وفي قمة المجموعة بـ " كندا " في جوان 2002 تم التوصل إلى إقرار " خطة العمل بشأن إفريقيا "؛ تضمنت الخطة التزام الدول الصناعية بإقامة شراكة قوية مع الدول الإفريقية على أساس من الالتزام بالديمقراطية والحكم الراشد .

في مارس 2003 تدعمت النياد بالآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء ( MAEP )، لمراقبة مدى تنفيذ برامج المبادرة وتحقيق أهدافها<sup>(2)</sup>، وكذا تشجيع البلدان الأعضاء على احترام الالتزامات والمعايير المحددة فيها<sup>(3)</sup> .

إلى غاية 2007، كانت 27 دولة إفريقية قد انضمت إلى آلية التقييم من قبل النظراء، وخلال هذه الفترة أعلن عن إجراء تقييم من قبل النظراء في 14 دولة، وتم إيفاد بعثات تقييم إلى ست دول هي: غانا (أفريل 2005)، رواندا (أفريل 2005)، كينيا (أكتوبر 2005)، جنوب إفريقيا (جويلية 2006)، الجزائر (ديسمبر 2006) والبنين (جويلية 2007)<sup>(4)</sup> .

تمثل الآلية من وجهة نظر القادة الأفارقة العلامة الأبرز في مسار التحول السياسي والاقتصادي للقارة، وتعبّر عن تحول عميق في رؤيتهم لأهمية الالتزام الذاتي بوضع حد للشمولية السياسية والفساد، واعتماد الديمقراطية والشفافية الاقتصادية<sup>(5)</sup> .

(1) République Française, Rapport Avril 2002, op-cit, p 14.

(2) Keith Gottechalk, Siegmarschmidt, op-cit, p149.

(3) " La gouvernance dans le développement de l'Afrique: progrès et défis ", 9<sup>ème</sup> Forum pour le partenariat avec l'Afrique, Alger 12 – 13 novembre 2007, p12.

(4) Ibid, p20.

(5) Idem.

- الجزائر والنيباد: تعد الجزائر عضواً مؤسساً ونشطاً في كافة مراحل إعداد المبادرة، وهي إحدى الدول الخمس المبادرة بها، منذ تكليف الرئيس بوتفليقة ونظيره الجنوب إفريقي تابو مبيكي بالتفاوض مع الدول الصناعية بشأن مسألة الديون الإفريقية، ثم إعادة تكليفه مرة أخرى على هامش قمة منظمة الوحدة الإفريقية بالطوغو في جويلية 2000 بالتفاوض مع مجموعة الثمانية ( G8 )، أين قام بدور أساسي في تحضير مخطط الألفية لإفريقيا ( MAP )، ثم تطويرها ودمجها مع خطة أوميغا ( OMEGA )، والإعلان عن المبادرة الإفريقية الجديدة في قمة لوزاكا ( جويلية 2001 )، وهي المبادرة التي شكلت أرضية تأسيس النيباد، وكان الرئيس الجزائري أحد أبرز الأعضاء الـ 15 الذين كلفتهم القمة بالترويج وحشد الدعم للمبادرة لدى الشركاء الدوليين، وعضواً بعد ذلك في لجنة التنفيذ لرؤساء الدول والحكومات ضمن الهيكل التنظيمي الأول للنيباد.

وعندما أسست لجنة التوجيه كانت الجزائر أحد الأعضاء الخمسة، باعتبارها عضواً مؤسساً للمبادرة، رفقة جنوب إفريقيا، نيجيريا، مصر والسنغال، كما شغلت الجزائر أيضاً عضوية اللجنة الفرعية للأمن والسلام التي ترأسها تابو مبيكي، وكلفت الجزائر برئاسة فوج العمل الخاص بالتنمية الاقتصادية والبشرية<sup>(1)</sup>.

تعد الجزائر أيضاً أحد الأعضاء البارزين في الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، منذ تأسيسها وقد امتثلت للتقييم واستقبلت البعثة الإفريقية للتقييم في ديسمبر 2006<sup>(2)</sup>، وفي 08 و09 نوفمبر 2007 نظمت بالعاصمة لتعزيز مسار عمل التقييم من قبل النظراء<sup>(3)</sup>.

ساهمت الجزائر بفعالية في تمويل أنشطة النيباد، وحينما طرحت مشكلة التمويل، بادرت رفقة جنوب إفريقيا، ليبيا ونيجيريا بالتكفل بالجزء الأكبر من الميزانية.

( 1 ) Ross Herbert, *op- cit*, p 119, in : <http://www.nsi-ins.ca/fram/pdf/africa>.

( 2 ) “ La gouvernance dans le développement de l’Afrique”, *op- cit*, p20.

( 3 ) *Ibid*, p 22.

## المبحث الثالث: المقاربة الجزائرية للقضايا الإفريقية.

حرص الرئيس بوتفليقة على جعل إفريقيا بوابة استعادة الجزائر لمكانتها الدولية، من خلال سياسة متعددة المحاور والمستويات، فعلاوة على الحضور السياسي وحجم الانجازات الدبلوماسية على مستوى الاتحاد الإفريقي والعلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف، فإن سياسة الجزائر الإفريقية منذ 1999 تميزت أيضا بصياغة تصورات وبناء مقاربات وممارسة سياسات تجاه أبرز القضايا والمشكلات الإفريقية.

يمكن القول أن هذا الحضور على مستوى أهم ملفات القارة يعكس من حيث مرجعيته السياسية، وفاء للأطر الناظمة لحركة السياسة الخارجية، لكنه يحمل أيضا بعدا تجديديا يقترن بانعكاسات التحول في البيئة الداخلية والخارجية، ويحمل بصمة الرئيس بوتفليقة ورؤيته لمكانة الجزائر ودورها في إفريقيا، ذلك ما سنحاول اختباره من خلال استعراض سياسة الجزائر تجاه القضايا الإفريقية الآتية:

### 1. السلم والأمن:

يعد العمل من أجل ترسيخ السلم والأمن في العالم أحد الثوابت المرجعية في سياسة الجزائر الخارجية، فالدستور الجزائري يشير صراحة إلى ذلك: "تمتتع الجزائر على اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحرّيتها، وتبذل جهودها لتسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية" (1). وتسد هذا المبدأ جملة مبادئ أخرى وردت في النصوص المؤسّسة للجمهورية؛ وكرستها ممارسات الدبلوماسية الجزائرية منذ الاستقلال، من تلك المبادئ الالتزام بمبدأ الشرعية الدولية في علاقات الدولة الخارجية، انتهاج سياسة حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ورفض التدخل في شؤونها الداخلية، مناصرة القضايا العادلة، اعتماد الحوار والتفاوض كمنهج عمل لتسوية النزاعات الدولية إلخ (2).

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996، المادة: 26.

(2) أحمد كرفاح، قراءة في السياسة الخارجية في:

<http://w.w.w.djazairnews.info/madoni/2379> le 27/ 04/ 2014, 20:30.



وإذا كانت مسألة السلم والأمن هي انشغال أساسي للجزائر في علاقاتها الدولية، فإنها بالنسبة لعلاقاتها محيطها الإفريقي أكثر إلحاحا، ذلك أن القارة الإفريقية من أكثر مناطق العالم عرضة للنزاعات والتقلبات المهددة للسلم والأمن الإقليميين والدوليتين، ففي الفترة 1945 و 1995 كانت إفريقيا مسرحاً لربع ( 1/4 ) النزاعات التي يشهدها العالم، ( 48 من مجموع 186 )<sup>(1)</sup>، وحالياً ما تزال تحتل الصدارة بفعل تجدد الصراعات القائمة، أو تفجر صراعات جديدة. ( أنظر الجدول 03 ).

### جدول رقم ( 03 ) أهمية النزاعات الإفريقية في العالم

2004	2003-2000	1999-1995	1994-1990	
05	09	07	07	إفريقيا
16	20	24	25	العالم
% 26	% 45	% 29	% 28	النسبة المئوية

المصدر: Philippe Hugon, *op- cit*, p142.

ومن جهة أخرى فإن عدم الاستقرار السياسي والأمني يقوّض جهود التنمية ويرهن مشاريع إعادة البناء القاري التي باشرتها الجزائر رفقة عدد من القوى الإفريقية منذ 1999، لاسيما في إطار الاتحاد الإفريقي ومبادرة النيباد.

يبرز هذا الإدراك الجزائري لأهمية السلم والأمن في إفريقيا بشكل واضح في الخطاب السياسي: " إن السلم والازدهار متلازمان ولا مناص من السلم لبناء الوحدة الإفريقية ..."<sup>(2)</sup>. " إن إطفاء نار الحروب والفتن، واستئصال مسبباتها ومغذياتها يعدان من دون شكّ من الشروط الضرورية والأولية لإرساء الاستقرار..."<sup>(3)</sup>.

( 1 ) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996، المادة: 26.

( 2 ) كلمة الرئيس بوتفليقة في افتتاح القمة الاستثنائية لمنظمة الوحدة الإفريقية، سرت. ليبيا 1999/09/08 في: رماني، مرجع سبق ذكره، ص 470.

( 3 ) كلمة الرئيس في المنتدى الإفريقي للسلم، الجزائر: 1999/11/07، في: رماني، المرجع السابق نفسه، ص 471.

لم يكن هذا الإدراك على مستوى الخطاب السياسي فقط، فمنذ أن قررت الجزائر وضع ثقلها في الكفة الإفريقية، عملت على استثمار كل ما لديها من وسائل العمل الدبلوماسي، في خطاب افتتاح الدورة الـ 35 لمنظمة الوحدة الإفريقية (الجزائر - جويلية 1999) الذي عبر عن استعداد الجزائر للعمل من أجل وضع حد للنزاعات المسلحة في إفريقيا، وخص بالذكر النزاع الأثيوبي-الأرتيري. وبعد أن كلفت القمّة الجزائر بمتابعة جهود التسوية السلمية اعتمادا على المخطط المعدّ من قبل المنظمة في 1998 والمدعوم من قبل الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، تنتقل الرئيس الجزائري شخصيا إلى أديس أبابا وأسمرّة، وأوفد كلا من أحمد أويحيى كمبعوث خاص وعبد القادر مساهل الوزير المنتدب للشؤون الإفريقية والمغربية إلى واشنطن لمتابعة المحادثات التقنية<sup>(1)</sup>.

استمرت المفاوضات أزيد من عام ونصف، وفي 18 ديسمبر 2000 تم التوقيع بالجزائر على اتفاق سلام شامل بحضور الرئيس الجزائري، وزيرا خارجية البلدين المتنازعين، وزير الخارجية الأمريكية وممثلا الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة.

الوساطة في أثيوبيا وأرتيريا كانت جزءاً من الجهود الجزائرية لإنهاء النزاعات وتثبيت السلم في القارة الإفريقية: "... فإن بؤر التوتر الموجودة في إفريقيا تصير منذ بضعة أشهر موضوع نشاط دبلوماسي حثيث تقوده الجزائر ..."<sup>(2)</sup>. فقد شاركت الجزائر بفعالية في مسار السلام بمنطقة البحيرات الكبرى (النزاع في الكونغو) رفقة نيجريا وجنوب إفريقيا، وأرسلت بعثة مراقبين لتنفيذ اتفاق السلام في بورندي ثم الصومال<sup>(3)</sup>.

لا تتعلق مسألة السلم والأمن في المنظور الجزائري بالوساطة لحل النزاعات فحسب؛ بل إن الدبلوماسية الجزائرية كانت حاضرة في أطر أخرى تعكس "ديناميكية وثناء ملازمين لفترات تألقها"، فقد عملت على مكافحة أسباب عدم الاستقرار، وكانت محاربة الإرهاب أحد المداخل الأساسية لاستعادة الجزائر لمواقعها الخارجية نظراً للنجاحات الميدانية المحققة على هذا الصعيد، من خلال استثمارها إفريقيا، فاستطاعت الجزائر إقناع المجموعة الإفريقية بتبني

(1) "Ethiopie- Erythrée: un Accord de paix patiemment négocié par l'alger". dans: la diplomatie algerienne au service de la paix, Magazine du Cinquantenaire MAE et APS. Alger.

(2) كلمة الرئيس بوتفليقة في تجمع (ريميني) للصدّاق بين الشعوب، إيطاليا: 1999/08/23، في: رماني، مرجع نكره، ص 496.

(3) "Sommet de l'U.A: la démarche pragmatique de l'algerie", *Eljaich*, N°523, fevrier 2007, p16.

المعاهدة الإفريقية للوقاية من الإرهاب في 14 أكتوبر 2004، واحتضان الجزائر لمقر "المركز الإفريقي للدراسات ومكافحة الإرهاب".

وعندما تعززت منظومة السلم والأمن في إفريقيا بآلية جديدة هي "مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي، كانت الجزائر من أكثر الدول دعماً لأنشطته، من خلال التمويل، أو التأييد البشري واللوجستي، وعبر عن ذلك الرئيس بوتفليقة بالقول إن: "منظومة السلم والأمن في إفريقيا بلغت مرحلة متقدمة"<sup>(1)</sup>، رغم الانتقادات الموجهة لعمل هذه المنظومة بما في ذلك مجلس السلم والأمن ذاته، من حيث ضعف إمكانياته المالية والبشرية، نظام التصويت وغياب الدعم السياسي... إلخ<sup>(2)</sup>.

## 2. التنمية:

تمثل التنمية الوجه الثاني لمعادلة التخلف في إفريقيا، والأمن والتنمية ثنائية متبادلة تلخص الوضع السيئ للقارة في بداية الألفية الجديدة، فغياب الأمن والاستقرار يهدد بنسف جهود التنمية، وبالمقابل فإن ضعف مؤشرات التنمية تساهم في خلق بيئة موسومة بعدم الاستقرار والأمن.

توصف إفريقيا في أدبيات العلوم الاجتماعية بأنها: "قارة في مرحلة الطفولة" (Continent dans l'enfance)<sup>(3)</sup>، إشارة إلى تخلفها الاقتصادي وضعف مؤشرات التنمية؛ بنسبة 12% من إجمالي سكان العالم، تمثل القارة الإفريقية 01% فقط من إجمالي الناتج الداخلي الخام (PIB) عالمياً، و02% من التجارة العالمية، و03% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة (IDE)<sup>(4)</sup>، وعدد من المؤشرات الأخرى التي تبين فشل العملية التنموية في إفريقيا، (انظر الفصل الرابع).

أشرنا سابقاً في سياق استعراض الجهود الممهدة لنشأة النيباد إلى فشل برامج التنمية التي طبقت في إفريقيا طيلة عقدي الثمانينات والتسعينات من قبل المؤسسات المالية الدولية،

(1) تدخل للرئيس بوتفليقة أمام القمة الأوروبية الإفريقية الثالثة بطرابلس. يومية صوت الأحرار، العدد 3893، 2010/12/01.

(2) Le Coutre : op-cit, pp 131-162.

(3) hugon, op-cit, p12.

(4) Idem

ونتائجها الكارثية على الاقتصاديات الإفريقية، إذ أنه متوسط الدخل الحقيقي للفرد الإفريقي سنة 2000، كان أقل من ذلك المسجل عام 1970، وارتفع عدد الفقراء من 187 مليون سنة 1987 إلى 219 مليون عام 1993<sup>(1)</sup>.

هذا الفشل وانعكاساته المباشرة، دفع صناع القرار الأفارقة إلى تبني مقاربات تنموية جديدة في إطار إفريقي محصن، وبرزت مخرجات تلك المقاربات في التحول من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي سياسياً، وبعث مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا اقتصادياً، واعتماد آليات جديدة للوقاية وحل النزاعات، أبرزها مجلس السلم والأمن الإفريقي أمنياً.

اتسمت مقاربات التنمية الإفريقية التي ارتسمت في أفق سنة 2000 وتوجت بتأسيس مبادرة النيباد، بإدراك ووعي جماعيين لدى الأفارقة بخطورة التحديات التي تطرحها العولمة الليبرالية الجديدة، وضرورة التحدي لها ببرنامج استراتيجي مشترك، وهو ما جسده مبادرة النيباد بتحديد مخططات عمل منسجمة وقادرة على دعم التنمية متعددة القطاعات للبلدان الإفريقية<sup>(2)</sup>.

وكانت الجزائر إحدى الدول الإفريقية المؤثرة على مستوى النيباد وآلية التقييم من قبل النظراء انطلاقاً من تصور شامل يضع مسألة التنمية في سياق إشكالية التخلف: "إن آفات إفريقيا معروفة وهي تتمثل في سلام وأمن إقليميين هشّين... وفي تنمية معرّقة وفقير وأمراض مستوطنة..."<sup>(3)</sup>.

والارتباط العضوي بين التنمية والسلم والأمن: "إن إفريقيا بالفعل لفي أمس الحاجة إلى السلم والاستقرار لكي تتفرغ للنهوض بتنميتها..."<sup>(4)</sup>، "إن سياسة حقيقية للوقاية من النزاعات

(1) "التقرير السنوي حول التنمية في العالم (2000-2001)"، البنك الدولي، ص275، 276.

(2) "كفاح الجزائر من أجل علاقات دولية" البوابة الرسمية لخمسينية استقلال الجزائر. [www.djazair50.dz](http://www.djazair50.dz)

(3) كلمة الرئيس بوتفليقة خلال زيارة عمل إلى الولايات المتحدة الأمريكية، في: رماني، مرجع سبق ذكره، ص519.

(4) كلمة الرئيس بوتفليقة في مأدبة عشاء على شرف الوزير الأول الأثيوبي، الجزائر: 2002/01/20 في: رماني، المرجع

السابق نفسه، ص487.

والتقويم الشامل للقارة، تظل مرهونة في جانبها الأكبر، بتكثيف الجهود في مجال التنمية والإدماج الاقتصادي على المستوى الجهوي والمستوى القاري...<sup>(1)</sup>.

بعد عشر سنوات على البدء في خطة بعث التنمية في إفريقيا بدت أولى المؤشرات مشجعة، رغم الاختلالات والنقائص الكبيرة، إذ تراجع حجم النزاعات المسلحة على مستوى القارة في السنوات الأولى (2004-2005)، وعلى المستوى الاقتصادي فقد ارتفع حجم المساعدات المقدمة لإفريقيا من 16 إلى 22 مليار دولار في السنوات الثلاث الأولى. وبعد عشر سنوات من إقرار خطط التنمية الجديدة، سجلت القارة نسب نمو جيدة قدرت بـ 5.5% في 2013، مع تقديرات تشير إلى بلوغها عتبة 06% بالنسبة إلى إفريقيا جنوب الصحراء في 2014<sup>(2)</sup>.

فيما يخص الجزائر فإن انخراطها وتفاعلها مع ديناميكية التجدد الإفريقي في بعدها الاقتصادي، تعكس إدراكا وممارسة جزائريان لدور إقليمي في الفضاء الإفريقي، يمكن إيراد بعض المؤشرات العملية على ذلك:

- التنسيق غير المسبوق مع القوى الاقتصادية الكبرى، خصوصاً جنوب إفريقيا ونيجيريا باعتبارهما أكبر قوتين إقليميتين تبحثن عن تموقع استراتيجي على مستوى القارة الإفريقية<sup>(3)</sup>، وقد أخذ هذا التنسيق شكل تعاون ثنائي في قطاعات إستراتيجية، خصوصاً مع جنوب إفريقيا، كما أخذ شكل مواقف ومقاربات موحدة تجاه قضايا الأمن والتنمية في إفريقيا على مستوى الاتحاد الإفريقي ومبادرة النيباد خصوصاً.

تجب الإشارة بهذا الخصوص إلى أن العلاقات بين الجزائر وكل من جنوب إفريقيا ونيجيريا، رغم كثافة التفاعلات الثنائية والجماعية، فإنها مورست في إطار من الاعتراف المتبادل بقوة الأطراف الأخرى، فهو التقاء مصالح، أسهمت فيه ظروف خاصة ومتشابهة، إذ

(1) كلمة الرئيس بوتفليقة بمناسبة انتخابه رئيساً لمنظمة الوحدة الإفريقية، الجزائر: 1999/07/12 في: المرجع السابق نفسه، ص467.

(2) Jeune Afrique, “ Economie Africaine: ce qu'il faut retenir de 2013 ”, in: <http://www.economieJeuneafrique.com/regions/afrique-subsaaharienne/20634-economie-africaine-ce-qu'il-faut-retenir-de-2013.html>. le 31/05/2014. 18:00

(3) Réron Jean Bernard, “ L'Afrique du sud et le Nigeria: du maintien de la paix a la recherche d'un positionnement stratégique sur le continent ”, Afrique contemporaine, 3/2006, N° 219, p163- 172.

أن البلدان الثلاثة عرفت منذ سنة 2000 نموا اقتصاديا لافتا مع تباين مسارات ذلك النمو، وكلا منها شهد تحولا على مستوى نمط القيادة، بمجيء رؤساء ذوي طموح قومي وأفق سياسي ممتد، مما انعكس على حركية إعادة البناء الإفريقي وأسهم في توضيح مساراتها.

- الإسهام الفعلي في صياغة وتنفيذ المبادرات التنموية الهادفة إلى إعادة بعث النمو الاقتصادي، وتقليص نسب الفقر واحتواء الكوارث الإنسانية والبيئية المتزايدة، تمثل هذا الإسهام خصوصا في تأسيس مبادرة النيباد، ثم آلية التقييم من قبل النظراء والامثال الجزائري للتقييم في 2006، ثم العمل على جعل المبادرة برنامج عمل واقعي وموضوع شراكة مع الدول الصناعية وإقناعها بذلك<sup>(1)</sup>، واستغلال النفوذ الجزائري دوليا للدفاع عن المصالح الإفريقية على مستوى مجموعة الثمانية، العلاقات مع أوروبا، وعضوية مجلس الأمن الدولي سنة 2003.

- استغلال الوضع الاقتصادي الجيد نسبيا في تدعيم الترقية الاقتصادية والاجتماعية للقارة، سواء عن طريق إبرام اتفاقيات تعاون تجاري واقتصادي، أو فتح خطوط نقل جديدة باتجاه العواصم الإفريقية، أو إلغاء الديون المستحقة للجزائر، لدى بعض البلدان الإفريقية، إذ قامت الجزائر في الفترة ما بين 2010 و 2013 بإلغاء ديون تفوق قيمتها الإجمالية 902 مليون دولار، كانت مستحقة لدى 14 بلداً عضواً في الاتحاد الإفريقي<sup>(2)</sup>.

### 3. قضية تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية:

بدون استعادة تفصيلية للسياق التاريخي المحدد لنشأة وتطور القضية الصحراوية، يجدر التذكير هنا بمحددات الموقف الجزائري منها، وإلى أي حد شكلت سياسة الجزائر الخارجية منذ سنة 2000 استمرارية لذلك الموقف وخصوصاً توظيف الملف الصحراوي كأحد مكونات سياسة الجزائر الإفريقية.

يتمحور الموقف الجزائري تجاه قضية الصحراء الغربية في جوهره حول ثلاثة مرتكزات أساسية، هي بمثابة أطر مرجعية لبناء المقاربات وتحديد المواقف وممارسة السياسات المتعلقة بها<sup>(3)</sup>:

(1) Yahia Zoubir, *op-cit*, p168.

(2) ح. س، " الجزائر تلغي ديون 14 دولة افريقية " *يومية الخبر*، 30 ماي 2014.

(3) Slimane Chikh, *op-cit* , p224

- عدم وجود أي أطماع أو مطالب للجزائر في إقليم الصحراء الغربية.
  - اعتبار تقرير المصير الضمانة الأساسية لتكريس حق الشعب الصحراوي.
  - الالتزام المبدئي والثابت بدعم حركات التحرر والعمل من أجل تصفية الاستعمار.
- منذ سنة 1999، كانت القضية الصحراوية الصحراوية محوراً لتحركات مغربية على مستوى القارة الإفريقية، بهدف دفع أكبر عدد ممكن من بلدان القارة لمراجعة مواقفها من القضية، على المستوى الثنائي في علاقاتها الدبلوماسية مع جبهة البوليزاريو، أو على مستوى منظمة الوحدة الإفريقية.
- المناورات الدبلوماسية للمغرب استندت بالأساس إلى حالة تراجع وانكفاء الدبلوماسية الجزائرية، المنشغلة آنذاك (1996-1999) باحتواء الدعايات الخارجية للأزمة السياسية الأمنية، والبحث عن منافذ للخروج من شبه العزلة الدولية المفروضة على البلاد، وكذلك دحض حملات التشكيك والاتهام التي كانت تشنها دوائر حقوقية وسياسية حول هوية مرتكبي المجازر الدموية في حق المدنيين.
- ظلت قضية تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية حاضرة كقضية مركزية في سياسة الجزائر الخارجية، حتى في سنوات الأزمة الأمنية الداخلية، باعتبارها "خط القاع الأمني" بالنسبة للجزائر<sup>(1)</sup>. فابتداءً من أواخر عام 1998، بدأت الدبلوماسية الجزائرية هجوماً معاكساً لاستعادة المبادرة، خاصة على المحور الإفريقي، إذ شهدت القمة الـ 34 لمنظمة الوحدة الإفريقية ببوركينا فاسو (واغادوغو-جوان 1998) مناورات من قبل بعض الدول الإفريقية لإعادة عضوية المغرب والسنغال، ودول أخرى لقرار استضافة الجزائر للقمة الـ 35، وهي القمة التي عرفت بداية العودة الفعلية إلى الفضاء الإفريقي، فقد أكد البيان الختامي على حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره.
- في قمة سيرت الاستثنائية (سبتمبر 1999)، أعاد الرئيس السنغالي طرح مسألة عضوية جمهورية الصحراء الغربية مع انسحاب المغرب، رغم أنه عضو مؤسس للمنظمة، ورد عليه الرئيس بوتفليقة بحدة أدت إلى تثبيت الوضع القائم مؤقتاً.

(1) بن عنتر، مرجع سبق ذكره، ص 76.

التحرك الجزائري الهادف لتأمين استمرارية عزل المغرب إفريقيا مقابل الاعتراف بجمهورية الصحراء الغربية، كان أيضاً على مستوى علاقاتها الثنائية مع عدد من البلدان الإفريقية، في هذا السياق جاء اعتراف جمهورية جنوب إفريقيا بالبوليزاريو كنتيجة منطقية للتقارب مع الجزائر والذي أخذ بعد ذلك شكل تحالف استراتيجي على مستوى القارة.

على عكس ما ذهب إليه بعض التحليلات عشية التحولات في أعلى هرم السلطة بالجزائر مع مجيء بوتفليقة، والتي راهنت على إمكانية حدوث تغيير في الموقف الجزائري من مسألة الصحراء الغربية<sup>(1)</sup>، فإن الفترة اللاحقة أثبتت ليس فقط خطأ تلك الطروحات، ولكن سطحيته وعدم فهمها لطبيعة النظام الجزائري (تعدد الفاعلين ودور المؤسسة العسكرية) من جهة، وتجذر المسألة الصحراوية في الثقافة وتقاليد الممارسة السياسية للنخبة الحاكمة والنخب المجتمعية الفاعلة؛ كقضية إجماع وطني والتزام مبدئي غير قابل للمساواة، من جهة أخرى.

ابتداء من سنة 2001، أضحت المسألة الصحراوية في قلب لعبة الموازنة التي تمارسها الدول الغربية خصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية التي شهدت علاقاتها مع الجزائر تطوراً لافتاً منذ أحداث 11 سبتمبر 2000، فإذا كانت الموقف الأمريكي متحيزاً نسبياً لصالح المغرب باعتباره حليفاً تقليدياً يملك علاقات مميزة مع إسرائيل ويقوم بدور نشط في دفع عملية السلام وفق الرؤية الأمريكية، فإن واشنطن لم تكن مستعدة للتضحية بعلاقاتها مع الجزائر على خلفية الملف الصحراوي، لأسباب ثلاثة هي<sup>(2)</sup>:

- الإمكانات الاقتصادية الكبيرة للجزائر، خصوصاً قوتها النفطية وما تتيحه من مجالات تعاون.

- فعالية الدبلوماسية الجزائرية في إدارة وحل النزاعات بإفريقيا، خاصة بعد نجاحها في إنهاء النزاع بين أثيوبيا واريتيريا.

- الثقل والتجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب في شمال إفريقيا والساحل الإفريقي، وأهمية التعاون الاستخباراتي بين البلدين.

(1) voir: Khadija Mohsen Finan, “ Le Règlement du Conflit du Sahara Occidental ”. Politique Africaine, 4/1999, ( N°76 ), p95.

(2) Abdennour Benantar, “ NATO, Maghreb and Europe ”, Mediterranean Politics, vol 11, N° 02, July 2006, p175.



عملت الدبلوماسية الجزائرية على دحض الطروحات المغربية الرامية إلى الالتفاف على مبدأ تقرير مصير الشعب الصحراوي، وبدأت في عمليات محاصرة للنفوذ المغربي، في منطقة الساحل وغرب إفريقيا، عبر محورين اثنين:

- استدراك التأخر الجزائري مقابل الحضور اللافت للمغرب في عمليات حفظ السلام في عدد من بؤر التوتر الإفريقية، وذلك عبر المشاركة ببعثات فنية وملاحظين إلى عدد من البلدان الإفريقية.

- استغلال العامل الديني في تقليص التواجد المغربي بدول غرب إفريقيا، وذلك بتوظيف الصراع حول الطريقة التيجانية، إذ أعاد الرئيس بوتفليقة للتيجانية سطوتها الروحية وأشرف على استعادة الوصاية الجزائرية عليها، على أساس أن المقر العام للخلافة يوجد بالأراضي الجزائرية (عين ماضي بولاية الأغواط).

ففي نوفمبر 2006 نظم بالأغواط أول ملتقى دولي للتيجانيين، ما أحدث لدى المغرب امتعاضا شديدا، قابله بتنظيم ملتقى آخر بمدينة فاس المغربية في جوان 2007<sup>(1)</sup>، وتزامن الإعداد النهائي لفصول هذه الرسالة مع فصل آخر من التجاذب الجزائري المغربي حول الطريقة التيجانية كواجهة لاستغلال البعد الديني في الصراع على النفوذ بإفريقيا<sup>(\*)</sup>.

رغم بلوغ مسار التسوية بين المغرب وجبهة البوليزاريو مراحل متقدمة برعاية الأمم المتحدة منذ مباشرة المفاوضات المباشرة في جوان 2007، فإن الوضع القائم يظل سيد الموقف في ظل تباعد المواقف وتداخل الرهانات الإقليمية والدولية، لذلك ينطبق على النزاع في الصحراء الغربية وصف "النزاع المنسي أو المجمد"<sup>(2)</sup>، ترى الأطراف المعنية به أنه "مأزق قابل للتحمل"<sup>(3)</sup>، خصوصا المغرب الذي يجد نفسه مع طول أمد النزاع في شبه عزلة إقليمية ودولية، مع تنامي

(1) الحسن السرات، "الطريقة التيجانية بين المغرب والجزائر: صراع السياسة والدين" في:

<http://www.oljazeera.net/news/pages/74150330-f773-49cd-bc38-14e8951670/a 22/11/2012-22:05>.

(\*) كان ذلك على خلفية تنظيم المغرب للملتقى الدولي الثالث للتيجانية بفاس، وعدم إشراك الخلافة العامة للطريقة بعين ماضي في التحضير له، فوقع سجال كلامي بين الجزائر والمغرب ذو بعد سياسي واضح.

(2) yahia H.zoubir, le conflit du sahara occidental: Enjeux regionaux et internationaux, Février 2010 in: <http://www.ceri-sciences-po.org>.

(3) "الصحراء الغربية: تكاليف النزاع"، تقرير كرايسز جروب (crisis group)، رقم: 65 حول الشرق الأوسط، 11 جوان 2007، ص1.

الوعي الإقليمي والدولي بعدالة القضية الصحراوية، والدعوة إلى ضرورة تصفية الإستعمار في الصحراء الغربية مما يفسر المناورات المغربية التي تستهدف ضرب الإجماع داخل الإتحاد الإفريقي بخصوص الموقف من القضية الصحراوية.

في الصفحات السابقة أمثلة عن ثلاث قضايا افريقية مهمة، لها امتداد تاريخي ولا تزال حاضرة إلى اليوم في أدبيات السياسة الإفريقية أو حتى في العلاقات الإفريقية الدولية، وتم التركيز بالخصوص على إدراك وممارسة الجزائر للسياسة الخارجية المتصلة بهذه القضايا، من حيث محدداتها واتجاهاتها، وعوامل الاستمرارية والتغير فيها، لكن يجب التنبيه على أن هناك قضايا ومسائل أخرى في صميم سياسة الجزائر الإفريقية، منها أزمة الساحل الإفريقي التي سنتناولها بالتفصيل الفصل الخامس من الدراسة وقضايا أخرى مثل مشكلة دارفور بالسودان، أو المشكلات البيئية وغيرها. سياسة الجزائر الإفريقية مجال حركة واسع وممتد، يعكس أهمية البعد الإفريقي في السياسة الخارجية للجزائر.

## خلاصة واستنتاجات:

استهدف هذا الفصل تحليل مكونات سياسة الجزائر الخارجية تجاه إفريقيا منذ سنة 2000، ومن الطبيعي أن أي تحليل في هذا الاتجاه، ينبغي أن يتمحور أولاً حول البعد السياسي، إذ يفيد ذلك خصوصاً في اختبار الفرضيات القائمة حول نظرية الدور، أي العلاقة بين إدراك الدور من خلال التصور والخطاب وممارسة الدور كسلوك سياسي خارجي.

ضمن هذا البعد تم إبراز أهمية ومكانة إفريقيا في منظور صانع القرار الخارجي الجزائري، وما مدى تطور هذا الإدراك واستجابة لطبيعة التحولات القائمة في الفترة ما بين 2000 و2010. أما المبحث الثاني فخصص لتفكيك العلاقات السياسية بين الجزائر وإفريقيا، ضمن مستويات ثلاثة تعكس أطر التفاعل الأساسية مع القضايا والمشكلات الإفريقية من خلال بعض القضايا الراهنة.

أثبتت محاور هذا الفصل طابع الإستمرارية والديناميكية لسياسة الجزائر نحو إفريقيا من جهة أخرى، وتأثيرها بتحولات البيئة الداخلية والخارجية من جهة أخرى.

## الفصل الرابع

# البعد الاقتصادي لسياسة الجزائر الإفريقية

يعد العامل الاقتصادي محددًا أساسياً لتنفيذ السياسة الخارجية، وموضوعاً لها في أن واحد، فلا يمكن تحليل وتفسير السلوك السياسي الخارجي للدول دون العودة إلى سياقه الاقتصادي، خصوصاً وأن العلاقات الدولية تشهد تعمق الروابط الاقتصادية بين الوحدات الدولية، وتزايد الرهانات السياسية، الأمنية، الاجتماعية والإنسانية المتعلقة بالقضايا الاقتصادية.

بالنسبة للجزائر فإن البعد الاقتصادي بدا حاسماً في إعادة بعث سياستها الخارجية منذ 1999، بعد أن شكل قبل ذلك أحد مفاتيح إنهاء العزلة الدولية المفروضة على البلاد طيلة سنوات التسعينيات.

يناقش هذا الفصل البعد الاقتصادي لسياسة الجزائر الخارجية تجاه أفريقيا منذ سنة 2000، من خلال استعراض سياق ومؤشرات العلاقات الاقتصادية الجزائرية الإفريقية والمقاربة الجزائرية للمشكلات الاقتصادية الإفريقية وأيضاً توظيف العامل النفطي في إدارة سياسة الجزائر الإفريقية، وأخيراً تحليل آفاق تلك السياسة بناءً على تجربة التكامل الإفريقي من خلال النيباد.

## المبحث الأول: المتغير الاقتصادي في سياسة الجزائر الإفريقية.

سبقت الإشارة إلى المنطق الإيديولوجي الذي هيمن على علاقات الجزائر مع إفريقيا في مراحلها الأولى، وكيف جرى تكيف تلك العلاقات في فترات لاحقة على أسس أكثر براغماتية، وعندما باشرت الجزائر سياسة "العودة إلى إفريقيا" <sup>(1)</sup> في صيف عام 1999، كان البعد الاقتصادي حاضرا بقوة على مستوى الخطاب السياسي ومن خلال الممارسات التي رافقت إعادة توجيه السياسة الخارجية، خصوصا في إطار النيباد، والعلاقات الثنائية مع بعض البلدان الإفريقية.

ومن أجل الإحاطة بمستويات واتجاهات الحضور الاقتصادي الجزائري في إفريقيا، سنقوم أولا بوضع العلاقات الاقتصادية الجزائرية الإفريقية ضمن إطار تحليلي، ثم نقدم المؤشرات الإحصائية الضرورية، لنخلص إلى حوصلة تقييمية.

### 1. الاقتصاد الإفريقي في القرن الحادي والعشرين: بعض المؤشرات.

إن معرفة السياق الذي تدار في نطاقه العلاقات بين الدول ضروري جداً لتحليلها، لذلك نقدم هنا عرضاً مركزاً عن الوضع الاقتصادي منذ سنة 2000، ونركز على بعض المؤشرات ذات الدلالة بالنسبة للسياسة الجزائرية نحو إفريقيا.

كثيراً ما يقترن وصف الاقتصاد الإفريقي بعبارات التخلف والتهميش <sup>(2)</sup>، فالمؤشرات الدولية لتقييم التنمية والتطور الاقتصادي تضع إفريقيا دوماً في مؤخرة التصنيف، وعلى كافة المستويات الاقتصادية الكلي والجزئي، الوضعية المالية، الهياكل الاقتصادية... إلخ.

مقابل ذلك فإن الباحث في الاقتصاديات الإفريقية، يصطدم بمفارقات قوية وأحيانا تناقضات، فعلى المستوى الجغرافي هناك اختلالات حادة بين مختلف مناطق القارة، وبين الدول المشكلة للمنطقة الواحدة، أكثر الاختلالات حدة توجد بين ثلاث تقسيمات متباينة، إفريقيا

(1) Belkaid, *op-cit*, p341.

(2) بنك الجزائر، "وضعية الاقتصاد العالمي وتطور الاقتصاد الكلي في الجزائر"، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام لجنة المالية والميزانية لدى المجلس الشعبي الوطني، 21 أكتوبر 2013، ص4.

الشمالية المندمجة تدريجيا ضمن الفضاء الأورومتوسطي، والتي تعرف مستويات نمو اقتصادي مقبولة، تقترب من المعدلات العالمية (1,2 % ) في 2005 و (2,3 % ) في 2013، وتشهد حركية تطور اقتصادي واجتماعي هامة، وهناك منطقة الساحل الإفريقي الأكثر تخلفا في القارة إذ تعد الدول تضمنها الأقل نمواً، والأضعف في جميع مؤشرات التنمية البشرية، حسب إحصائيات الأمم المتحدة، فمالي مثلاً؛ تحوز (0,309) نقطة في مقياس التنمية البشرية لسنة 2010، وهو رقم أقل من نصف المعدل العالمي (0,620) وبلغ الناتج القومي الإجمالي في ذات السنة 16,7 مليار دولار، أما معدل الدخل الفردي فلم يتجاوز 1200 دولار سنوياً، في المراتب الأخيرة عالمياً (المرتبة 134 و 208 على التوالي) <sup>(1)</sup>. وبعد القوس الساحلي نجد بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، وهي الأكثر عدداً من مجموع دول القارة البالغ عددها 54 دولة، وهي خليط من الجماعات الاثنية والاجتماعية المتباينة، ومزيج من الأنظمة الاقتصادية التي تعكس في مجموعها حالة الضعف الاقتصادي رغم الاختلافات الكبيرة بين بعض البلدان.

في سياق تحليل العلاقات الاقتصادية بين الجزائر وإفريقيا، يجدر التركيز بشكل نسبي على طبيعة الاقتصاد الإفريقي في بلدان الجنوب، دون بلدان شمال إفريقيا التي تشترك مع الجزائر في الخصائص العامة لبنية الاقتصاد وحركية التبادلات الاقتصادية، لكن دون إهمال السمات المشتركة والموحدة للاقتصاد الإفريقي بشكل عام.

وبغض النظر عن هذه الاعتبارات، فإن الوضعية الاقتصادية في إفريقيا خلال العقد الأول من القرن الـ 21، تبدو سيئة للغاية من خلال المؤشرات الإحصائية ومعاينة الواقع، رغم بعض التطورات المسجلة، ويطلق عدد من الباحثين على الاقتصاديات الإفريقية وصف " اقتصاديات ريعية ضعيفة " <sup>(2)</sup>، فينطلقون في تبرير ذلك من الاختلالات وعدم التناسق بين نسب النمو الاقتصادي والزيادات المضطربة في أعداد السكان وحجم الاقتصادية والاجتماعية والتحديات الأمنية والسياسية الناتجة عنها. ( أنظر الجدول رقم 04 ).

فالنمو الديموغرافي يشكل عامل ضغط اجتماعي واقتصادي كبير على تحقيق مستويات تطور اقتصادي مقبولة، إذ سجلت القارة الإفريقية نسبة نمو بلغت في الفترة ما بين سنتي

( 1 ) Amandine Adamezewski et Jean- Yves Jamin, " Investisseurs libyens paysans maliens ", Le monde diplomatique, Septembre 2011, PP 3-5.

( 2 ) Philippe Hugon, Des économies ouvertes mais marginalisées dans la Mondialisation, ( Paris: sedes, 2007 ), p41.

2000 و 2008 (2.5 % )، وتصل حسب تقديرات أخرى إلى 03 % يضاف إلى ذلك أن حوالي 54 % من السكان دون سن 15 سنة، في أفق سنة 2014<sup>(1)</sup>.

#### جدول رقم (04) يمثل تطور الناتج الداخلي الخام PIB في إفريقيا جنوب الصحراء

السنوات	1990-1980	2000-1990	2002-2000	2008-2002
نمو عدد السكان بـ ( % )	3,1	2,6	2,5	2,5
نسبة نمو PIB بـ ( % )	2,1	2,5	2,6	05

المصدر:

Philippe Hugon, *Geopolitique de L'afrique*, 2 ed, Paris: Sedes 2009, p101.

وضمن المتغير الديموغرافي دائما نجد إشكالية تركز أغلب السكان في المناطق الحضرية، إذ تشير التقديرات إلى أن ثلاثة أرباع (4/3) إجمالي السكان سيسكنون المدن مقابل ربع واحد (4/1) في الأرياف، وذلك في أفق عام 2025<sup>(2)</sup>، مع ما يترتب عن ذلك من انعكاسات اجتماعية وتحديات اقتصادية؛ خاصة إذا علمنا أن الاقتصاد الإفريقي يعتمد في تنافسيته الخارجية على التخصص شبه التام في المنتجات الفلاحية، المعدنية والنفطية<sup>(3)</sup>.

يعاني الاقتصاد الإفريقي من التبعية المطلقة للاقتصاديات الغربية، وغيابه عن التأثير في ديناميكية العولمة الاقتصادية، رغم الثراء الإفريقي في المياه والموارد الأولية ومصادر الطاقة، إذ أن موقع إفريقيا مهم جداً من الناحية الاقتصادية، بتوسطه للعالم وسيطرته على ممرات بحرية ومنافذ مائية هامة (قناة السويس، جبل طارق، باب المندب)، ومساحة شاسعة تعادل 30 مليون كيلومتر مربع، تحوي ثروات اقتصادية هائلة، مثل الذهب بـ 55 % من الإنتاج العالمي، اليورانيوم 25 %، الفوسفات 25 %، الماس 95 % وحوالي 08 % من الاحتياط العالمي للنفط.

مقابل هذه الثروات الضخمة التي تمثل رأسمال اقتصادي هام، فإن مؤشرات التنمية الاقتصادية تبقى ضعيفة، فمن بين 48 دولة الأقل نمواً في العالم هناك 33 دولة إفريقية، وذلك

(1) République française: Premie ministre – hout conseil de la cooperation international, les proiriter de la cooperation... op-cit, p15.

(2) Idem

(3) Philippe Hugon, " Le NEPAD entre partenariat et gestion des conflits", politique étrangère, 2/2003, p337.



حسب تقديرات الأمم المتحدة لسنة 2003، و36 من مجموع 45 دولة الأضعف في مؤشرات التنمية البشرية، فالقارة الإفريقية لا تمثل سوى 01 % فقط من الناتج الداخلي الخام (PIB) في العالم، ونصيبها من التجارة العالمية يعادل 02 % أما الاستثمارات الأجنبية المباشرة فتتراوح ما بين 02 و 03 %<sup>(1)</sup>. (أنظر الجدول رقم 05).

وبعد أزيد من 50 سنة على الاستقلال معظم البلدان الإفريقية، لا تزال اقتصادياتها في حالة تبعية اقتصادية الأوربية التي تمثل ثلثي 3/2 المبادلات التجارية، يضاف إلى ذلك فارق المديونية الخارجية الذي يعرقل خطط التنمية الاقتصادية، فقد بلغ حجم الديون نسبة 60 % من الناتج الداخلي الخام سنة 2006، فيما وصلت خدمة الدين إلى 13 % في نفس السنة<sup>(2)</sup>، رغم الجهود التي بذلت في إطار الاتحاد الإفريقي ومبادرة النيباد لمعالجة مشكلة المديونية الإفريقية.

جدول رقم (05) الصادرات والواردات الإفريقية في 2005 (مليار دولار)

الدولة	الناتج الداخلي الخام	الصادرات	الواردات
جنوب إفريقيا	570	51.8	62.3
نيجيريا	174	42.3	24.0
السودان	85	5.1	6.9
أثيوبيا	60	3.0	3.8
غانا	55	2.4	5.9
كينيا	48	3.3	6.1
الكونغو الديمقراطية	46	1.4	1.6
أنغولا	43	20.6	8.6
كوت ديفوار	28	7.3	5.8

المصدر:

Banque Africaine du développement, Rapport annuel sur L'Afrique, tunis, 2005.

(1) Philippe Hugon, Géopolitique de L'Afrique ...op-cit, p12.

(2) Ibid, p114.

وبالعودة إلى تشخيص الاقتصاد الإفريقي والأسباب التي تساهم في إبقائه في حالة تخلف، نجد تداخل مجموعة من العوامل الهيكلية والتقنية والسياسية، فالبلدان الإفريقية التي حصلت على استقلالها تباعاً بين سنوات 1956 و1990 ورثت عن مرحلة الاستعمارية اقتصاديات مشوهة رغم وجود هياكل إنتاج أساسية، ذلك أن الهيكل الاقتصادي قد صمم ليعمل كجزء من اقتصاد الدول الاستعمارية وليس كإقتصاد دول مستقلة، وقد أشرنا إلى حالة الجزائر سابقاً في هذا السياق، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، فالقوى الأوربية التي سمحت للدول الإفريقية باستقلال سياسي نسبي نتيجة الكفاح الداخلي وضغط التحولات الدولية، عملت في نفس الوقت على إبقائها في حالة تبعية كاملة من ناحية التأطير الخارجي للمؤسسات الاقتصادية الحيوية (البنوك، التجارة، الصناعة... إلخ)، ومن ناحية التزود بالتقنيات والمعارف التكنولوجية الضرورية لأي نهضة اقتصادية.

هذه الوضعية المشكّلة تاريخياً لم يتم تصحيحها، فخطط التنمية الاقتصادية التي تمت إلى غاية سنة 2000، كانت بإشراف المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي)، وساهمت في وضعها الدول الصناعية الغربية عن طريق شركاتها متعددة الجنسيات، ونتيجة لذلك بقيت الاقتصاديات الإفريقية في دائرة التبعية والتخلف.

وبعد لجوء الأفارقة إلى اعتماد الحلول الذاتية (الإفريقية) لمشاكل بلدانهم من خلال جهود الاتحاد الإفريقي واعتماد مبادرة النيباد، فإن النتائج لا تبدو مشجعة في ظل ضعف الاستثمارات الأجنبية وغياب التنافسية الإنتاجية؛ وتأثير العوامل السياسية، مثل عدم الاستقرار السياسي والنزاعات الداخلية المسلحة وتقشي الفساد وسوء الإدارة السياسية، فأغلب البلدان الإفريقية تحتل آخر المراتب في تصنيف مؤشرات الشفافية، إذ نجد أن 41 دولة تأتي في مراتب جد سيئة منها: مالواي 88، الجزائر 105، نيجيريا 139، التشاد 165، السودان 173... إلخ<sup>(1)</sup>. والشيء نفسه بالنسبة لمؤشرات الحرية الاقتصادية، إذ حازت أغلب البلدان القارة على مراتب متدنية في الفترة ما بين 2004 و2013 باستثناء جزر موريس (المرتبة 08)، ثم بوتسوانا (المرتبة 30)<sup>(2)</sup>.

(1) OCDE (2013), "Gouvernance politique et économique en Afrique" dans: perspectives économiques en Afrique 2013: Transformation structurelles et ressources naturelles, Editions SOCDE, p109.

(2) Ibid, p111.

ورغم حالة التخلف الراهنة في الاقتصاديات الإفريقية، فإن البعض يميل إلى التفاؤل عند تحليل الآفاق المستقبلية، بالإستناد إلى عدد من المعطيات الواقعية، أهمها زيادة الوعي لدى القيادات والنخب الإفريقية بضرورة إنجاز تحول اقتصادي إيجابي ينعكس على حياة الأفراد والمجتمعات الإفريقية، وبروز بعض المؤشرات الاقتصادية المرتبطة بحركة التكامل والاندماج ضمن التكتلات الاقتصادية الإقليمية أو ضمن مبادرة النيباد<sup>(1)</sup>.

## 2. العلاقات الاقتصادية بين الجزائر وإفريقيا:

نعيد التذكير مرة أخرى بثقل السياق التاريخي المؤسس لنشأة العلاقات الجزائرية الإفريقية، وهي علاقات سياسية بالأساس، تشكله في خضم الكفاح المشترك من أجل الاستقلال وتبورت في إطار حركة عدم الانحياز ونضال دول الجنوب من أجل علاقات دولية أكثر إنصافاً، وخصوصاً قيادة الجزائر لمطالب بلدان العالم الثالث الخاصة باستكمال استقلالها الاقتصادي وحققها في التصرف في ثرواتها ومواردها الطبيعية وإعادة النظر في النظام الاقتصادي العالمي، وهي المطالب التي لاقت تأييداً شاملاً من الدول الإفريقية.

شكل مؤتمر عدم الانحياز 1973 أرضية للمطالب التي رفعت إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في أبريل 1974، إذ تنقل الرئيس بومدين إلى نيويورك كقائد فعلي لدول العالم الثالث في مطالبتها بنظام اقتصادي دولي جديد<sup>(2)</sup>، وحظيت المقاربة التي طرحها في مداخلته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بموافقة الأغلبية الساحقة من البلدان النامية ومن ضمنها البلدان الإفريقية.

ويعدّ إعلان الأمم المتحدة لعام 1974 حول النظام الاقتصادي الدولي الجديد، نصراً سياسياً للجزائر ومجموعة الدول النامية، لكنه لم يتحول على برنامج عمل اقتصادي سيستجيب للحاجات الواقعية لشعوب تلك البلدان، وذلك لعدة أسباب يمكن تلخيصها فيما يلي:

(1) أنظر في تفصيل حركية التكامل والاندماج في إفريقيا:

Issaka K souaré, " Regard critique sur l'intégration africaine: comment relever les défis ", ISS paper N° 140 juin 2007, pp01-12.

(2) République Algérienne Démocratique et Populaire: " Mécisme africain d'évaluation par les Pairs ", Rapport d'évaluation du MAIP, N° 04 juillet 2007, p148.

- التحولات العميقة في بنية النظام الدولي، والتي بدأت مع نهاية السبعينيات، وأدت في نهاية عقد الثمانينات إلى تفكك المنظومة الاشتراكية بعد نهاية الحرب الباردة، وتتبوء الولايات المتحدة موقعاً مهيمناً كفل لها رفقة حلفائها في الحلف الأطلسي إدارة ومراقبة السياسات الدولية على المستويات السياسية الاقتصادية والأمنية، بدى تأثير تلك التحولات جلياً على موقع بلدان العالم الثالث لا سيّما تلك التي أبدت في السابق رفضاً لسياسات الهيمنة الرأسمالية، إذ تقلص هامش مناوراتها على المستوى الدولي، خصوصاً وأن تعديلاً تم على مستوى مراكز وقواعد القرار في المنظومة الدولية، فلم تعد الجمعية العامة للأمم المتحدة المنبر الأساسي لمناقشة وإصدار القرارات الهامة حول كبريات المسائل الاقتصادية والسياسية، بل أصبحت تدار في نطاق ضيق؛ وعلى مستوى مجلس الأمن الدولي عندما يتعلق الأمر بالشؤون السياسية والعسكرية على مستوى صندوق النقد الدولي فيما يخص المسائل الاقتصادية.

- تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية منذ منتصف الثمانينات على اقتصاديات البلدان النامية، خصوصاً تلك التي تعتمد في ضبط ميزانياتها على مداخل تصدير المواد الخام (النفط خصوصاً)، فقد أدى انهيار الأسعار منذ عام 1986 إلى تعميق الصعوبات الهيكلية لاقتصادياتها، ودفعها إلى الاعتماد على الاستدانة الخارجية لتغطية العجز في الموازنات وتلبية الحاجات الأساسية للسكان، قبل أن تضطر أغلبها إلى قبول شروط المؤسسات المالية الدولية (البنك العالمي وصندوق النقد الدولي) لإعادة هيكلة اقتصادياتها، وما رافق ذلك من تدابير نقدية دفعت ثمنها الفئات الأقل دخلاً من السكان.

- انعكاسات الأزمات الداخلية الحادة التي شهدتها بلدان عديدة خاصة في القارة الإفريقية في شكل حروب أهلية وإقليمية، ثروات داخلية وموجات عدم استقرار سياسي وأمني أثرت بشكل مباشر على مسار التنمية الاقتصادية في تلك البلدان، ودفعت إلى مراجعة أولويات لسياساتها الخارجية في بعدها الاقتصادي، وقد أشرنا سابقاً إلى تجربة الجزائر في هذا السياق.

دخلت إفريقيا الألفية الثالثة باقتصاديات منهكة نتيجة فشل مخططات التصحيح الهيكلي في تحقيق الإقلاع الاقتصادي، بسبب عاملين أساسيين هما: ضعف التسيير الداخلي والمشروطة الخارجية<sup>(1)</sup>، لكن هذه الوضعية بقدر ما ساهمت في تكريس حالة التخلف

(1) Clire brodin, op -cit, p366

الاقتصادي (زيادة الفقر، المديونية... إلخ) فإنها دفعت القادة الأفارقة إلى البحث عن خيارات اقتصادية بديلة، من خلال تبني مبادرة الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا (النيباد)، وتدرجيا بدأت معالم مرحلة جديدة من التحولات الاقتصادية، تبلورت مؤشراتها فيما يلي:

1- التحولات الاقتصادية الناشئة في عدد من بلدان القارة خصوصا الدول ذات الثقل الاقتصادي والسياسي مثل: جنوب إفريقيا، نيجيريا والجزائر، إذ ساهمت تلك التحولات في تشكيل بيئة داخلية وإقليمية ملائمة لإطلاق مخططات تنمية وتعاون اقتصادي بين بلدان القارة على المستويات الثنائية والجماعية.

2- تعزيز مسار الاندماج والتكامل الاقتصادي في إفريقيا كإطار للتنمية الإقليمية؛ إذ يمكن تقييم مسار التكامل هذا بعد سنوات من انطلاقته الفعلية، من خلال نظرة عامة، ففي سنة 2007 مثلا كانت هناك سبع تجمعات اقتصادية إقليمية، وسبع منظمات اقتصادية بين حكومية، أهمها<sup>(1)</sup>.

❖ في الغرب: المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) يضم 16 دولة؛ والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا (UEMOA)، يضم ثماني دول.

❖ في الشرق: الإيجاد (IGAD)، وهي اتحاد بين حكومات سبع دول في شرق القارة من أجل التنمية.

❖ المجموعة الاقتصادية البحرات الكبرى (CEPEL).

❖ في الوسط: المجموعة الاقتصادية والنقدية لدول إفريقيا الوسطى (CEMAC).

❖ في الشمال: اتحاد المغرب العربي (المجمد فعليا منذ 1995)؛ تجمع دول الساحل والصحراء (CEN- SAD) يضم في عضويته 18 دولة من مناطق مختلفة في القارة (الشمال: ليبيا، من الغرب: مالي، من الوسط، التشاد، من الشرق: جيبوتي، ومن الجنوب سوازيلاند)<sup>(2)</sup>.

(1) Issaka K.souaré, *op-cit*, p03

(2) Issaka K.souaré, *op-cit*, P4

وضمن الحركية الهادفة إلى إعطاء بعد عملي للتعاون الاقتصادي الإفريقي، اتجه القادة الأفارقة منذ عام 1999 إلى صياغة إطار إقليمي لاستيعاب ديناميكيات التحول الجديد، فكان تأسيس الاتحاد الإفريقي ثم إطلاق مبادرة النيباد سنة 2002.

تزامنت هذه الحركية مع قرار الجزائر بالعودة مجدداً إلى إفريقيا واستدراك عقد من العزلة المفروضة، وإذا كانت تلك العودة سياسية في جوهرها، فإنها حملت بُعداً اقتصادياً واضحاً من خلال إسهامها في كافة مراحل إعادة البناء للهياكل وفضاءات التعاون ذات البعد الإقليمي، خصوصاً صياغة وإطلاق النيباد ثم آلية التقييم من قبل النظراء (MAEP)، بل إن الجزائر كانت طرفاً أساسياً في عمليات التحول تلك، يبقى التساؤل فيما يخص الشق الاقتصادي عن تأثيرات الدور الجزائري وحدوده وانعكاساته على علاقات الجزائر الاقتصادية مع بلدان القادة الإفريقية، وعلى سياستها الخارجية بشكل عام.

من الضروري أولاً تقديم عرض عام عن سياق الاقتصادي الداخلي، أي الوضع الاقتصادي للجزائر منذ سنة 2000، وانعكاساتها على علاقاتها الاقتصادية الدولية، قبل رصد بعض مؤشرات العلاقات الاقتصادية الجزائرية الإفريقية.

عرفت وضعية الاقتصاد الكلي للجزائر في الفترة ما بين 2000 و2010 تحسناً واضحاً بمنحنى تصاعدي، فقد سجل النمو الاقتصادي نسبة سنوية قدرت بـ 04% بين عامي 1999 و2005<sup>(1)</sup>، وتعززت الوضعية المالية الخارجية عبر تخفيض مؤشرات الدين الخارجي إلى مستويات جد مقبولة (أنظر الجدول 06)، هذا من جهة؛ وزيادة حجم احتياطي الصرف من جهة أخرى.

وإذا أخذنا سنة 2007 كعينة على المؤشرات الاقتصادية للجزائر خلال العشرية الماضية يمكن أن نذكر أن النمو الاقتصادي قد بلغ 03% منها 6.3 خارج المحروقات (أساساً قطاعات السكن، البناء والأشغال العمومية والخدمات)، ووصل احتياطي الصرف إلى 110 مليار دولار

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، " تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل في مجال الحكامة: نقطة الارتكاز الوطنية للجزائر "، نوفمبر، 2008، ص 122.

أمريكي، ما يعادل 40 شهراً من الاستيراد، أما نمو الناتج المحلي الخام ( PIB ) فقدّر في هذه الفترة بـ 6,3%<sup>(1)</sup>.

جدول رقم ( 06 ) تطور المديونية الخارجية للجزائر ( 2001 - 2008 )

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الدين الخارجي ( مليار دولار )	22,70	22,64	23,35	21,82	17,19	5,60	5,57	4,00

**المصدر:** الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، " تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل في مجال الحكامة: نقطة الارتكاز الوطنية للجزائر "، نوفمبر، 2008، ص 123.

من المعروف أن تحسن الوضعية الاقتصادية تحقق بفضل عامل أساسي هو ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، وإذا علمنا أن النفط يمثل ما قيمته 70% من مداخل ميزانية الدولة وحوالي 97% من إجمالي الصادرات<sup>(2)</sup>، فسوف نخلص إلى استمرار نفس المنطق الاقتصادي القائم على التبعية للمحروقات، وعدم القدرة على بناء اقتصاد تنافسي مبني على تنويع الصادرات والاستثمار في العنصر البشري لرأس المال.

مكّن ارتفاع أسعار النفط في الفترة ( 2000 - 2010 ) إذن من زيادة مداخل الدولة، وتحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية، واتجهت الدولة إلى استثمار هذه " الطفرة " لتحقيق هدفين أساسيين:

1- تقليص المديونية الخارجية من خلال قرار التسديد المسبق للديون ( 2004 - 2005 ).

2- إطلاق برامج اقتصادية ضخمة بميزانيات كبيرة لتحقيق الإقلاع الاقتصادي من خلال الاستثمار في الهياكل القاعدية لمختلف قطاعات النشاط الاقتصادي والعمل على توفير

( 1 ) المرجع نفسه، ص 125 - 126

( 2 ) OCDE, op- cit, p 210.

مناصب شغل جديدة؛ تمحورت تلك البرامج ضمن ثلاث مخططات أساسية هي: برنامج دعم النمو الاقتصادي (PSRE) (2001-2004)، البرنامج الخماسي للتنمية الاقتصادية (2005-2009)؛ وأخيراً البرنامج الخماسي (2010-2014)<sup>(1)</sup>.

من الواضح أن هذه البرامج مستوحاة بالأساس من المشروع الانتخابي للرئيس عبد العزيز بوتفليقة، وقد واكب كل منها عهدة انتخابية من حكمه طيلة 15 سنة (1999-2014)، كما أن المبالغ المالية التي صرفت لتنفيذها تعد ضخمة جداً (حوالي 800 مليار دولار).

يفضل استغلال مداخل الموارد الطبيعية سجلت الجزائر في هذه الفترة (2000-2010) تطوراً لافتاً، خاصة في مجال تحديث البنى الأساسية الاقتصادية والاجتماعية، تقليص نسب الفقر والبطالة وتحقيق التوازنات الاقتصادية الضرورية. لكن إذا أردنا التقييم من زوايا أخرى فسوف تلخص إلى نتائج مغايرة، وهو ما ذهب إليه خبراء اقتصاديون ومعارضون سياسيون وملاحظون، اعتبروا أن الواقع الاقتصادي والاجتماعي بعد أكثر من عشرية لا يعكس حجم المبالغ المالية التي صرفت لتنفيذ برامج التطور الاقتصادي.

فإذا كان احتياطي الصرف قد بلغ في ديسمبر 2012، 190,7 مليار دولار<sup>(2)</sup>، والمديونية الخارجية لم تعد تمثل سوى 2,5% من الناتج الداخلي الخام في نهاية 2011، بعدما كانت في 1995 تمثل 83,5%<sup>(3)</sup>؛ فإن مؤشرات التنمية الاقتصادية والإنسانية للأمم المتحدة لا تضع الجزائر في مرتبة جيدة، والعجز في الميزانية متواصل إذ قدر سنة 2012 بـ 3,3%، وهو في ارتفاع نتيجة الطلب الاجتماعي المتزايد والحاجة إلى تغطية المتطلبات الأمنية للبلاد. كما أن معدلات التضخم تعرف هي الأخرى منحى تصاعدياً، 4,5% في 2011 و 8,9% في 2012<sup>(4)</sup>.

(1) Natios Unies, “ rapport des consultations nationales post- 2015 en Algérie ”, équipe pays des nations unies en Algérie, juin 2013, p41.

(2) OCDE, op- cit, p 210.

(3) Banque d’algerie( 2011 ), “ Evaluation économique et monétaire en Algérie ”, rapport 2010, p156.

(4) OCDE, op-cit, p 211.



دون الدخول في تحليل تفصيلي للوضع الاقتصادي والاجتماعي، يمكننا استثمار هذه المعطيات في تحليل العلاقات الاقتصادية للجزائر مع إفريقيا، من خلال بعض المؤشرات الإحصائية وإلى أي حد ساهمت القوة الاقتصادية في بناء مقاربة اقتصادية لسياسة الجزائر الخارجية نحو إفريقيا.

### 3. مؤشرات المتغير الاقتصادي في العلاقات الجزائرية الإفريقية:

إذا كان الحضور الاقتصادي الجزائري في إفريقيا سنوات السبعينيات قد قام على أساس وحدة المطالب الاقتصادية تجاه البلدان الصناعية، خصوصاً الحق في التصرف في الثروات الطبيعية ونقل التكنولوجيا، فإن المعطيات الاقتصادية تغيرت بشكل كامل في بداية الألفية الثالثة؛ ذلك أن هامش المناورة السياسية لدول الجنوب تقلص بعد انتهاء الحرب الباردة، وتجاوز الزمن المطالب التقليدي، أما على المستوى الداخلي فإن السياسة الاقتصادية للجزائر تغيرت أيضاً، بعد أن تخلت عن سياسة التصنيع التي وضع أسسها الرئيس بومدين، واتجهت إلى إعادة جدولة الديون والإصلاح الاقتصادي بإشراف البنك العالمي وصندوق النقد الدولي.

ولأن استطاعت الجزائر مع اقتراب نهاية الأزمة الأمنية (1999) تجاوز "مرحلة الخطر" اقتصادياً، بل والدخول بعد ذلك في بحبوحة مالية بفضل ارتفاع عائدات النفط، فإن قدرتها على ترجمة عافيتها الاقتصادية إلى قوة حقيقية للدولة يبقى محل تشكيك، إن على مستوى السياسات الاقتصادية الداخلية أو على مستوى العلاقات الاقتصادية الدولية. سنرى من خلال بعض المؤشرات كيف أن التوجه الإفريقي الجديد الذي بدأ منذ جويلية 1999 لم ينعكس على سياسة الجزائر الإفريقية في بعدها الاقتصادي بشكل إيجابي.

أقامت الجزائر علاقتها الاقتصادية مع إفريقيا (2000-2010) على قاعدة الشراكة التي مثلت أحد دعائم السياسة الخارجية للاتحاد الإفريقي، والتي تبلورت بعد ذلك في المبادرة الجديدة من أجل الشراكة في إفريقيا كإطار مشترك للتنمية القارية.

إن؛ هناك محوران أساسيان لعلاقات الجزائر الاقتصادية مع بلدان القارة الإفريقية، المحور الأول يتعلق بالأنشطة والتفاعلات ضمن الاتحاد الإفريقي والنيباد، أما المحور الثاني فهو الخاص بالعلاقات الثنائية مع البلدان الإفريقية.

فيما يخص المحور الأول يمكن القول أن الجزائر تبنت بصفة فعلية المطالب الاقتصادية لإفريقيا وجعلتها محورا أساسيا لسياساتها الاقتصادية والتجارية<sup>(1)</sup>. فساهمت بشكل فعّال في صياغة وتنفيذ السياسات الاقتصادية المشتركة الهادفة إلى القضاء على التخلف ووضع إفريقيا على طريق التنمية والازدهار الاجتماعي والاقتصادي، وشاركت باستمرار في اجتماعات وزراء التجارة الأفارقة تحت إشراف مفوضية الاتحاد الإفريقي واجتماعات لجنة التجارة والتعاون والتكامل الإقليمي برعاية اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة من أجل إفريقيا (UNEGA)<sup>(2)</sup>، وانضمت إلى عدد من الاتفاقيات وأطر التعاون الاقتصادي ذات البعد الإقليمي (أنظر الجدول 07).

ومن أجل تنفيذ المشاريع الاقتصادية المشتركة خصصت الجزائر مبالغ مالية كبيرة، منها 64 مليار دينار لاستكمال شطر الطريق العابر للصحراء، وهو مشروع ذو بعد استراتيجي حيوي في علاقات الجزائر بعمقها الإفريقي، ثم إنجاز أنبوب الغاز وخيوط للألياف البصرية بين " أبوجا " في نيجيريا وميناء بني صاف بعين تيموشنت في الجزائر مروراً بأراضي النيجر.

#### الجدول رقم ( 07 ) انضمام الجزائر إلى بعض أطر العمل الإقليمي المشترك

الاتفاقية	التوقيع	انضمام الجزائر
الميثاق التأسيسي للاتحاد الإفريقي	جوان 2000	12 ماي 2001
الوثيقة الإطار للنيباد ( NEPAD )	2001	2001
قواعد تسيير الدين العمومي	أوت 2000	/
الاتفاقية الإفريقية للوقاية ومكافحة الفساد	17 ديسمبر 2003	10 أبريل 2006
معاهدة أبوجا المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية	1991	18 جوان 1995

المصدر:

Republique Algerienne Démocratique et Populaire: “ Mecanisme africain d’évaluation par les Pairs ”, Rapport d’évaluation du MAIP, N° 04 juillet 2007, p143.

( 1 ) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني... مرجع سبق ذكره، ص 165.

( 2 ) المرجع السابق نفسه.

وفي إطار التكامل الاقتصادي الجهوي باشرت الجزائر سلسلة مفاوضات مع الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا، للتوصل إلى اتفاق للتجارة والاستثمار ضمن هذا الفضاء الإقليمي الناشئ، والذي يضم ثماني دول تربطها بالجزائر علاقات سياسية متميزة، وهي: البينين، بوركينافاسو، كوت ديفوار، السنغال، مالي، النيجر، الطوغو وغينيا بيساو<sup>(1)</sup>، إلا أن المبادلات التجارية بينها تبقى ضعيفة، فقد قدرت بـ 296.26 مليون دولار ما بين سنتي 2000 و2005<sup>(2)</sup>.

بالنسبة للجزائر فإن الهدف الأساسي من الشراكة الاقتصادية مع بلدان إفريقيا جنوب الصحراء هو ترقية الصادرات خارج المحروقات، إذ لا تمثل سوى 03 % من مجموع الصادرات، وهو ما يفسر الاتجاه إلى إبرام سلسلة اتفاقيات تجارية متعددة القطاعات لتزويد عدد من الدول الإفريقية بمنتجات جزائرية، على غرار تسويق المركبات المصنعة في الشركة الوطنية للعربات الصناعية (SNVI) بالروبية إلى السينغال في 2005.

بالموازاة مع ذلك عملت الحكومة الجزائرية على توفير الشروط الملائمة لزيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة (IDE)، عبر التخفيضات الجبائية والمزايا الاستثمارية للشركات الراغبة في إقامة مشاريع اقتصادية، ومن الواضح أن هذا الرهان الحيوي لا يعني بشكل مباشر الشركاء الأفارقة، باستثناء جنوب إفريقيا، نظرا لضعف تنافسية منتوجاتها أما الشركات الغربية والصينية.

إذا جئنا أخيراً إلى تقييم العلاقات الاقتصادية بين الجزائر وإفريقيا من زاوية عدد من المعطيات الإحصائية فسوف نجد أن تلك العلاقات ما زالت هشة ولا تعكس الديناميكية السياسية طيلة السنوات الماضية، فالمبادلات التجارية ضعيفة، وأرقام الصادرات والواردات ضعيفة هي الأخرى، ( أنظر الجدول رقم 08 ).

( 1 ) Ben youcef Boumezreg, op-cit, p 1149.

( 2 ) Idem.

الجدول رقم ( 08 ) بنية المبادلات الخارجية حسب المناطق الجغرافية ( % )

2011		2010		2009		
الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	
52,1	50,8	50,5	49,1	52,4	51,3	الاتحاد الأوروبي
5,5	5,9	6,9	5,8	8,2	5,0	باقي الدول الأوروبية
5,1	26,7	6,0	29,4	6,2	28,3	أمريكا الشمالية
8,9	5,8	6,4	4,6	5,3	4,1	أمريكا اللاتينية
21,1	7,4	24,3	7,4	22,3	7,8	آسيا
1,1	2,2	1,3	2,2	1,2	1,9	المغرب العربي
3,7	1,1	3,1	1,2	2,8	1,2	الدول العربية
1,2	0,2	1,0	0,1	0,9	0,2	إفريقيا جنوب الصحراء
0,9	0,1	0,6	0,0	0,7	0,1	باقي العالم

المصدر:

ONS, *L'Algérie en quelques chiffres: résultats 2009-2011*, N° 42, éditions 2012, p 54.

تبين لنا أرقام الجدول السابق أن المبادلات التجارية بين الجزائر وإفريقيا تبقى ضعيفة جداً، حتى بعد عشر سنوات من إقرار مبادرة النيباد، فنسبة ( 0,1 % ) من الصادرات و ( 1,0 % ) من الواردات في سنة 2010 مثلا، هي أرقام هامشية مقارنة بالمبادلات مع مناطق أخرى، مثل الاتحاد الأوروبي: ( 49,1 % ) من الصادرات و ( 50,5 % ) من الواردات في السنة نفسها.

وفي قائمة البلدان العشر الأوائل الزبناء أو الممولين للجزائر لا نجد أي بلد إفريقي، أكثر من ذلك؛ فإن آخر بلد في القائمة وهو البرازيل قد صدر للجزائر في سنة 2010، ما نسبته ( 3,0 % ) من احتياجاتها واستورد منها ( 4,2 % )<sup>(1)</sup>. وهذه الأرقام تفوق بكثير مبادلات

( 1 ) Office National des Statistiques, “ *L'Algérie en quelques chiffres: résultats 2009-2011* ”, N° 42, édition 2012 , pp 55-56.

الجزائر مع مجموع البلدان الإفريقية، إذ بلغت قيمة الصادرات الجزائرية نحو إفريقيا 31 مليون دولار، أما الواردات فقدرت بـ 242 مليون دولار في السداسي الأول من سنة 2010<sup>(1)</sup>.

رغم هذه المعطيات يجب التنويه بأن هناك منحنى تصاعدياً للأرقام الخاصة بحجم المبادلات التجارية بين الجزائر والبلدان الإفريقية، إذ ارتفعت الصادرات الجزائرية بـ ( 161,29 % ) ما بين سنتي 2010 و 2011، فانتقلت من 31 إلى 81 مليون دولار<sup>(2)</sup>، كما أنه من الضروري الإشارة إلى أن عودة الجزائر نحو إفريقيا لا تزال في سنواتها الأولى، واستدراك التأخر يتطلب وقتاً أطول، خاصة وأن البيئة الداخلية الإقليمية والدولية في المجال الاقتصادي بالذات لا تشجع على الوصول إلى الأهداف الحقيقية لانبعث تنمية جزائرية إفريقية مشتركة.

( 1 ) Centre national de l'information et des statistiques des douane , “ principaux repere de l'evolution du commerce exterieure de l'algerie 2011 ”, in: <http://www.doune.gov.dz>

( 2 ) Idem.

## المبحث الثاني: المقاربة الجزائرية للشراكة الاقتصادية مع إفريقيا.

### 1. مرتكزات المقاربة الجزائرية:

تستند المقاربة الجزائرية لعلاقتها الاقتصادية مع القارة الإفريقية إلى ثقل العامل التاريخي، أين تبلورت وحدة الكفاح المشترك منذ الاستغلال الاقتصادي الأوربي، في مساهمة الثورة الجزائرية لتحرير أجزاء واسعة من القارة، ثم تجسدت في سنوات الستينات والسبعينات في تبني الدبلوماسية الجزائرية لمطالب بلدان العالم الثالث حول شكل وطبيعة النظام الاقتصادي الدولي، خصوصا وضع حد للهيمنة الاقتصادية للبلدان المصنعة ووضع قواعد لعلاقات أكثر عدالة وتوازنا، وقد أثمر الدور المركزي للجزائر تبني الأمم المتحدة بالإجماع سنة 1974 لخطة عمل متعلقة بوضع نظام اقتصادي دولي جديد. ويمكن القول أن هذه الديناميكية استمرت إلى سنوات الثمانينات بفضل تعاون فعلي متعدد الأشكال<sup>(1)</sup>.

المقاربة الاقتصادية لسياسة الجزائر الإفريقية تجد معالمها أيضا في تبني الخطاب السياسي الجزائري للمطالب الإفريقية الاقتصادية الاجتماعية، فالنشاط الخارجي تمحور لفترة طويلة ضمن إطار ما عرف بالأفرقانية، وتجسد في اجتماعات اللجان الثنائية المشتركة، البعثات التكوينية والتعليمية، المساعدات المالية والمشاريع المشتركة<sup>(2)</sup>. لكن تغير الوضع الدولي بعد 1986، أجبر البلدان الإفريقية ومنها الجزائر، على تعديل خياراتها الاقتصادية وإعادة توجيه علاقاتها الاقتصادية حسب شروط المؤسسات المالية الدولية.

تزامنت فترة التحول هذه مع أزمة داخلية حادة في الجزائر فأنتجت على مستوى السياسة الخارجية "إعادة ترتيب للأولويات"، و"اعتماد" دبلوماسية دعائية "تستهدف بالأساس إنهاء العزلة

(1) Abdelkader Messehel, ministre délégué charge des affaires Maghrébines et Africaines, entretien el watan, 03 juillet 2003.

(2) Nezha aloui, " le Maghreb dans son environnement régionale et international ", dans: la projection économique des pays des Maghreb sur l'Afrique sabsaharieme, note de l'IFRI, Paris, 2012, p12.

الدولية المفروضة على النظام<sup>(1)</sup>. ومن الطبيعي أن هذا المسعى يتوجه إلى القوى المؤثرة في صناعة القرار الدولي، أي أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، لذلك بدى واضحاً تراجع البعد الإفريقي مقابل تضخم البعد المتوسطي منذ 1995، وهو ما أدى تبعاً لذلك إلى أفول الدور الجزائري في إفريقيا فاسحاً المجال أمام قوى إقليمية أخرى لملء الفراغ.

على المستوى الاقتصادي فإن الوضع المتأزم لم يكن يسمح باستثمار القدرات الاقتصادية في تحقيق أهداف السياسة الخارجية خارج الدائرة الدفاعية المتضمنة إنهاء العزلة؛ مما أعطى الفرصة لقوى منافسة للتشويش على مكانة الجزائر ودورها في إفريقيا، تجلى ذلك في قيادة ليبيا لمبادرة إنشاء تجمع دول الساحل والصحراء من جهة، وعملها رفقة فرنسا على إضعاف الموقف الجزائري تجاه أزمة الطوارق، باستغلال نقص الموارد المالية لدى الحكومة الجزائرية الموجهة لتأمين استمرارية مساعدة السكان من الطوارق ودول الجوار الجنوبي الفقيرة، مثل مالي والنيجر، من جهة ثانية.

ومن هذا العرض المختصر عن السياق التاريخي لسياسة الجزائر الإفريقية في بعدها الاقتصادي، كمدخل لأهم مرتكزات المقاربة الجزائرية في فترة الدراسة (2000-2010)، وهي فترة شهدت تحولات ساهمت في صياغة تصور وممارسة جديدتان للسياسة الخارجية للجزائر تجاه إفريقيا، خصوصاً ما تعلق منها بالمجال الاقتصادي.

من الأهمية بمكان الإشارة هنا إلى زيادة أهمية العامل الاقتصادي في العلاقات الدولية بنهاية القرن العشرين وما أحدثته العولمة الاقتصادية من زيادة التشابك بين المصالح الاقتصادية للدول ودرجة الاندماج الإقليمي والعالمي. والواقع أن المتغير الاقتصادي شكل مركز الثقل في السياسات الإفريقية الجديدة على مستوى الاتحاد الإفريقي أو على مستوى السياسات الخارجية لبلدان القارة.

(1) Saïd Haddad , “ Entre Volontarisme et alignement: quelques néfléxions autour de la politique africaine de l’Algérie ”, *dynamiques internationales*, N° 07, octobre 2012, pp 2, 4.

بدا هذا الإدراك واضحاً في تشكيل المقاربة الجزائرية منذ القمة الـ (35) لمنظمة الوحدة الإفريقية بالجزائر جويلية 1999 في سياق مرحلة تحول نوعي في الاقتصاد الإفريقي<sup>(1)</sup>. يشير إلى ذلك بوضوح الوزير الجزائري المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية، السيد عبد القادر مساهل بقوله: "أضحى المعيار الاقتصادي العنصر الأساسي في سياستنا الخارجية، بما في ذلك السياسة الإفريقية"<sup>(2)</sup>.

في ظل الواقع الاقتصادي المتميز "بانسحاب أكثر للدولة من الفضاء الاقتصادي"<sup>(3)</sup>، فإن المقاربة الجزائرية استهدفت إدماج القطاع الخاص بشكل أكبر في علاقتها الاقتصادية والتجارية خصوصاً مع إفريقيا جنوب الصحراء، لكن في إطار الأهداف القارية المشتركة، لاسيما تلك المدرجة في أولويات مبادرة النيباد؛ مثل الاستثمار في البنى التحتية وتعزيز الرأسمال البشري؛ فبالنسبة للبنى الأساسية فإن النظرة الاقتصادية التي تبنتها مبادرة النيباد تتطابق مع التوجه الاقتصادي لبرامج الرئيس بوتفليقة في هذا المجال، إذ تضمنت تلك البرامج مخصصات مالية هامة موجهة للاستثمار في الهياكل والمنشآت الأساسية (الطرق، المطارات، الموانئ، النقل بالسكك الحديدية... إلخ).

وإذا كانت الاستثمار في البنى الأساسية على المستوى الوطني قد حقق نتائج مقبولة، فإنه على المستوى القاري" وبعد عقد من إطلاق مبادرة النيباد، يبقى دون مستوى التطلعات فالأهداف الأربعة المحددة لتنمية البنى التحتية وسد الفجوة بين البلدان الإفريقية والبلدان المتقدمة، وهي: تحسين فرص الحصول على خدمات البنى الأساسية للأسر والشركات وضع البنى التحتية في خدمة التعاون الإقليمي والتنمية الموسعة، المساهمة في خلق بنية ملائمة للاستثمار وتخفيض مخاطرها وتعزيز المعرفة التكنولوجية الخاصة بالبنى التحتية

(1) Nezha Aloui, *op-cit*, p12.

(2) Interview de Messahel a *el watan*, *op-cit*.

(3) *Idem*.



وصيانتها"<sup>(1)</sup>، هذه الأهداف افتقر تجسيدها إلى التمويل المالي الكافي، وهي المشكلة الأساسية التي واجهت النيباد كمشروع سياسي- اقتصادي: ويمكن إيراد الطريق العابر للصحراء كمثال على ذلك، ففي حين أنجزت الجزائر محاور هامة من المشروع وخصصت له غلafa عاليا يقدر ب 64 مليار دينار<sup>(2)</sup>، سنة 2007، فإن باقي الدول الإفريقية المعنية به، باستثناء نيجيريا لا تملك الإمكانيات اللازمة للبدء في تنفيذه.

قامت الجزائر في إطار المقاربة الاقتصادية الجديدة، بخطوات عديدة لجعل حضورها الاقتصادي في إفريقيا ذو طابع عملي، واستدراكاً للتأخر الحاصل في هذا المجال، ثم تخصيص يوم إعلامي حول الامتيازات الاقتصادية الموجودة بإفريقيا بالنسبة للجزائر، وذلك يوم 09 ماي 2009 من تنظيم كل من وزارتي الخارجية والتجارة. وإذ أبرز وزير التجارة آنذاك (الهاشمي جعبوب) أهمية تعزيز الحضور الاقتصادي الجزائري في إفريقيا جنوب الصحراء، فإنه أشار إلى الصعوبات التي تعترضه، ومنها على الخصوص التباعد الجغرافي وخصوصيات الأسواق الإفريقية<sup>(3)</sup>.

ذلك ما قد يفسر بقاء المبادلات التجارية بين الجزائر والبلدان الإفريقية في مستويات ضعيفة (1 % ) تقريبا من الحجم الإجمالي للمبادلات، وضمن هذه النسبة الضئيلة تعد كوت ديفوار الشريك الأول للجزائر ب( 29 % ) من حجم المبادلات الإفريقية، تليها جنوب إفريقيا ( 12 % )، ثم نيجيريا والكاميرون.

أبرز ما تستورده الجزائر من إفريقيا، منتجات غذائية مثل البن والكاكاو، وتصدر بشكل شبه كامل المحروقات.

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الشؤون الخارجية، الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا، 2001، ص28.

(2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني... مرجع سبق ذكره، ص165.  
(3) Nezha Aloui, op-cit, p13.

وفي مواجهة هذه الوضعية سطرت الحكومة عدة تدابير، منها إنشاء صندوق خاص لترقية الصادرات موضوع تحت وصاية وزارة التجارة، ومنح المصدرين تحفيزات بنكية وجمركية.

وهذه التدابير تتجه إلى معالجة وضعية معقدة بالنسبة للاقتصاد الجزائري (مسألة التبعية للمحروقات)، عن طريق آليتين اثنتين: زيادة مساهمة القطاع الخاص في عمليات التصدير، وإنعاش الصادرات خارج المحروقات. تطرح هذه القضايا باستمرار في النقاش الاقتصادي بالجزائر، خاصة في السنوات الأخيرة، أين يشهد الاقتصاد الجزائري تحولات هيكلية؛ إن على مستوى حركيته أو على مستوى موقعه في الاقتصاد العالمي<sup>(1)</sup>.

تستهدف المقاربة الجزائرية الاستغلال الأمثل لعوامل القوة والاستفادة من وضعية الرخاء المالي لتحقيق شراكة اقتصادية مع البلدان الإفريقية، والمساهمة في التنمية الشاملة للقارة، وتندرج في هذا الإطار ما يمكن وصفها وصفها بسياسة "التضامن المالي" من خلال إلغاء ديون بعض البلدان الإفريقية. فقد قررت الجزائر في ماي 2013 إلغاء ما قيمته 902 مليون دولار من الديون المستحقة على 14 دولة إفريقية، هي: البنين، بوركينا فاسو، الكونغو، إثيوبيا، غينيا، بيساو، موريتانيا، مالي، موزمبيق، النيجر، ساوتومي وبرانسبي، السنغال، السيشل وتتنانيا.

جاء قرار مسح الديون في الذكرى الخمسين لميلاد منظمة الوحدة الإفريقية، وشمل دولا أعضاء في الاتحاد الإفريقي، ترتبط مع الجزائر بعلاقات جيدة؛ وتعد موريتانيا أكبر بلد مستفيد من القرار، إذ شملت حصة ديونها الملغاة 250 مليون دولار<sup>(2)</sup>.

وبالنسبة للحكومة الجزائرية فإن إلغاء الديون يدخل ضمن سياسات التضامن الإفريقي، وتنفيذاً لالتزاماتها تجاه بلدان القارة من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومساعدة

(1) Interview du Ministre du Commerce Algerien, Suisse, Septembre 2008, disponible sur: [ubifance.typepade.fr.in: nezha aloui, op-cit p14](http://ubifance.typepade.fr.in: nezha aloui, op-cit p14).

(2) عبد الوهاب بوكروح، "الجزائر تلغي ديونا مستحقة على 14 دولة إفريقية. الشروق اليومي"، 2013/05/24.

البلدان الفقيرة على إقامة مشروعات لمكافحة الفقر<sup>(1)</sup>. هذه السياسة لا تخص فقط العلاقات مع الدول الإفريقية، فقد بدأت الجزائر منذ سنة 2005 معالجة ديون عدد من البلدان، أبرزها إبرام بروتوكول اتفاق مع فينتام لتسوية ديون تقدر بـ 200 مليون دولار، وفي 2011 قامت بمسح 400 مليون دولار من الديون المستحقة على العراق<sup>(2)</sup>.

## 2. صياغة الجزائر للمقاربة الاقتصادية:

يبدو التوجه السياسي الجديد واضحاً في المنحى الذي أخذته العلاقات الاقتصادية بين الجزائر وإفريقيا منذ سنة 2000، انطلاقاً من ترسخ اعتقادها مفاده أن هناك واجباً تاريخياً يقتضي نقل الجزائر من حالة الضعف والتخلف إلى مصاف الدول القوية، والإسهام في إحداث هذا التحول على مستوى القارة الإفريقية، عبر صياغة روابط اقتصادية مشتركة وتكثيف التفاعلات البنينة وتشكيل مواقف محددة حول أهم القضايا الاقتصادية.

لا شك أن هذا الإدراك كان حاضراً في مختلف التحولات التي عرفت العلاقات الجزائرية الإفريقية منذ سنة 2000 ، ويبدو ذلك واضحاً من خلال الخطاب السياسي: "غير أن إفريقيا تظل منعزلة وبعيدة عن الحركة الواسعة التي تدفع بالعالم نحو القرن الحادي والعشرين، متخبطة في حروبها الأهلية وتوتراتها، مترددة في ترقية اندماجها الاقتصادي وتنميتها، غارقة في ديوانها وتخلفها في الميادين جميعاً...كيف يمكننا أن نتدارك الوقت الضائع؟ وكيف نتخلص من وطأ ذلك كله؟"<sup>(3)</sup>. تم تركز من خلال المساهمة المباشرة في إدارة أهم الملفات الاقتصادية، لا سيما مسألة المديونية وقضايا التنمية.

(1) المرجع نفسه.

(2) ح س، الجزائر تلغي ديون 14 دولة افريقية. الخبر، 2013/05/30، ص3.

(3) كلمة الرئيس بوتفليقة في افتتاح القمة (35) لمنظمة الوحدة الافريقية، الجزائر: 1999/07/12 في: رماني: مرجع سبق ذكره، ص265.

فيما يتعلق بالمدىونية، فإن الجزائر تملك تصوراً موحداً للمسألة بكل أبعادها وانعكاساتها على مستوى الجزائر والقارة الإفريقية: "وعندما نطرح من جهتنا مشكل الديون لا نفعل ذلك للتهرب من التزاماتنا، فقد احترمت الجزائر دوماً كما يعلم الجميع تسديد ديونها، إننا نطالب بالمزيد من روح التجديد في الإطار الذي تلتقي فيه مصالحنا فقط، من أجل بعث تعاوننا وجعله يتجاوز مرحلة جديدة" (1).

وانطلاقاً من هذا التصور فقد عملت الجزائر على إيجاد حلول لمسألة المدىونية، وإذا كان قد استطاعت كسب الرهان داخلياً من خلال اتخاذ قرار التسديد المسبق للديون (2005)، بفضل الوفرة المالية، فإن الوضع على المستوى الإفريقي كان أكثر تعقيداً، لذلك كان محور مرافعاتها وتحركاتها باسم إفريقيا أمام نظرائها من الدائنين في البلدان المصنعة والمؤسسات المالية الدولية: "إن إفريقيا يرهقها عبء الديون الخارجية المقدرة بحوالي 350 مليار دولار أمريكي. وتمثل هذه الديون حوالي ثلثي الناتج الداخلي الخام للقارة، أما خدماتها فإنها تستأثر بأكثر من 30 بالمائة من عائدات الصادرات التي لا حاجة لنا أن نذكر أنها في انخفاض مستمر... (2)".

وفق التصور الجزائري، فإن مسألة المدىونية معقدة، تتطلب أكثر من مجرد التفاوض مع الدائنين لمسح جزء من الديون أو تعديل كميّات سدادها، "...لقد بذل رؤساء الدول الأفارقة جهوداً مكثفة من أجل لفت انتباه شركائهم الغربيين إلى خطورة هذا الوضع وأكدوا أن الديون ليست مشكلة سيولة نقدية فحسب بل وإلى طبيعة الديون نفسها التي تتجدد باستمرار..." (3).

(1) كلمة الرئيس بوتفليقة أمام الجمعية الوطنية الفرنسية، باريس، 2000/06/14، في: المرجع السابق نفسه، ص 265.  
(2) كلمة الرئيس بوتفليقة في الجلسة الختامية للمجلس المشترك حول إفريقيا، فيلادلفيا الولايات المتحدة الأمريكية: 2001/11/02، في: المرجع السابق نفسه، ص 268.  
(3) نفس المرجع.

على هذا الأساس سعت الجزائر إلى معالجة مشكلة المديونية، داخلياً وقارياً، وفي ذات الوقت عملت على توفير الشروط الضرورية للإقلاع الاقتصادي وتحقيق التنمية الشاملة. وهنا برزت إرادة الجزائر في ربط المشروع التنموي الوطني مع الجهد القاري الشامل من أجل التنمية والذي شاركت فيه الجزائر، بشكل مباشر وفعال خصوصاً بعد إقرار مبادرة النيباد: "... كما تهدف هذه المبادرة إلى تعبئة كافة العوامل التي من شأنها أن تساهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لإفريقيا... وهي تهدف أخيراً إلى إدماج إفريقيا إدماجاً فعلياً ضمن مسعى العولمة..."<sup>(1)</sup>، ومن الواضح أن وضعت ثقلها الدبلوماسي لإنجاح المبادرة التي عملت على تحقيق أهداف تنموية تتساق مع تلك التي تضمنتها برامج التنمية المتتالية في الجزائر طيلة حكمه، في إطار مقارنة شاملة تربط بين التنمية والاستقرار السياسي والاعتماد على حلول ذاتية لمشكلات القارة انطلاقاً من التكامل والاندماج الإقليميين: "إن إفريقيا إذا ما حققت اندماجها اقتصادياً وسياسياً قادرة على أن تندرج ضمن الاقتصاد العالمي وهو ما سيتجسد بتعزيز قوتها التفاوضية وبتنوع اقتصادها وإفريقيا تريد أولاً الاعتماد على قدراتها الذاتية وعلى عبقرية شعوبها التي يربطها مصير واحد... ومن جهة أخرى فإن مجيء الاتحاد الإفريقي إلى الوجود من شأنه أن يجعل المسعى الرامي للاندماج السياسي والاقتصادي ويعمقه خاصة في مجال المبادلات التجارية وفي مجال البنيات الأساسية مما سيمنح حظوظاً حقيقية لنجاح حقيقة الشراكة الجديدة من أجل التنمية الإفريقية"<sup>(2)</sup>.

برزت إرادة الجزائر في ربط مسارها التنموي مع المسعى الإفريقي للتنمية الشاملة والذي تبلور سياسياً في إطار الاتحاد الإفريقي واقتصادياً ضمن مبادرة النيباد، ومن خلال انضمامها مبكراً إلى الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء (MAEP) في مارس 2003 بـ "أبوجا" في نيجيريا وتأسيس لجنة وطنية للحكامة في 12 مارس 2005 تتشكل من 99 عضواً ينتمون إلى

(1) كلمة الرئيس بوتفليقة أمام برلمان جنوب إفريقيا، كيب تاون: 2001/10/16 في رماني، نفس المرجع السابق، ص 522.

(2) كلمة الرئيس بوتفليقة في الجلسة الختامية للمجلس المشترك حول إفريقيا، المرجع نفسه، ص 268.

القطاع العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني وممثلين عن السلطات العمومية، وفي نهاية نوفمبر من نفس السنة حضرت إلى الجزائر بدعوة من رئيس الجمهورية، السيدة ماري انجليك صافاني ( Marie Angélique savané ) عضو الأمانة الدائمة الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، رفقة خبراء من البنك الإفريقي للتنمية، أين شاركوا في عرض عن دور القطاعات الوزارية في تنفيذ البرنامج الخماسي ( 2005-2009 )، وأعقب ذلك عدة خطوات تنفيذية أقرتها الحكومة الجزائرية، استجابة للمعايير والشروط التي أقرتها الآلية الإفريقية<sup>(1)</sup>.

ويمكن إيجاد علاقة الترابط بين الجهد التنموي الوطني والقاري في الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المشتركة، وبصفة خاصة الأولويات القطاعية التي حددتها مبادرة النيباد ( الأساسية، الطاقة، النقل، الصحة والموارد المائية، رأس المال البشري ... )، والتي حظيت بعناية شديدة جسدتها الأغلفة المالية المرصودة لها في البرامج الاقتصادية للرئيس بوتفليقة، في سياق سعي الدولة الجزائرية إلى ربط برامج عمل الحكومة المستمدة من برنامج رئيس الجمهورية بالمشاريع الاقتصادية الإقليمية التي انخرطت فيها الجزائر؛ خصوصاً فيما يتعلق بالإصلاحات الاقتصادية والحكامة والتنمية المستدامة وتهيئة الإقليم والهيكل القاعدية والتنمية البشرية<sup>(2)</sup>.

لخصت الجزائر نظرتها إلى العلاقات الاقتصادية بين الجزائر وإفريقيا ضمن مقاربة شاملة للتنمية، إذ يعتقد صانع القرار الجزائري أن مبادرة النيباد تشكل إطاراً مثالياً لتحقيق ما تراه الجزائر واجباً تاريخياً على عاتقها، في نقل الجزائر والقارة من حالة التخلف إلى آفاق التنمية والتقدم: " إن نيباد يطرح رؤية متجددة للمشاكل الإفريقية، في الوقت الذي يقدم فيه إستراتيجية لتجسيدها. تقوم هذه الإستراتيجية الطموحة والواقعية على ثلاث ركائز:

- تعبئة الإفريقيات والأفارقة من أجل تملك النيباد.

( 1 ) Mécanisme africain d'évaluation par les paris, rapport d'évaluation du MAEP, N° 4... op –cit, pp1-3.

( 2 ) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، تقرير حول حالة تنفيذ البرنامج الوطني حول الحكامة، مرجع سبق ذكره، ص 9.

- التغييرات الواجب إدخالها على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية،

- المشاركة بفضل شراكة حقيقية على الصعيد الثلاثي الوطني والإقليمي والدولي...<sup>(1)</sup>.

### 3. الدبلوماسية والتنمية:

شكل الارتباط بين السياسة الخارجية والتنمية بعداً أساسياً في نشاط الجزائر الدبلوماسي منذ الاستقلال، وأخذ أشكالاً عدة؛ بدءاً من زعامة الجزائر لدبلوماسية المؤتمرات من أجل نظام اقتصادي دولي جديد، يكفل لبلدان الجنوب الحق في تنمية اقتصادية واجتماعية، باستغلال ثرواتها الوطنية والاستفادة من التقدم التكنولوجي لدى بلدان الشمال. وتكشف متابعة النشاط الخارجي طيلة عقدي الستينات والسبعينات على ارتباطه الشديد بقضايا التنمية، خصوصاً في بعدها الإفريقي من جهة، وعن تأثر ذلك النشاط بتزايد القدرات الاقتصادية للبلاد واستغلال جزء منها في خدمة أهداف السياسة الخارجية من جهة ثانية.

ويمكن القول؛ أن الثقل المتزايد لقطاع النفط في خطط التنمية دعم من قدرة البلاد على إيجاد شركاء اقتصاديين خارجيين، ومكنها أيضاً؛ من بناء مصداقية كبيرة في الأوساط الدولية<sup>(2)</sup> تم استغلالها في عمليات الاقتراض الموجهة لتمويل مشاريع التنمية، والدفاع عن مقاربة الجزائر الاقتصادية، خصوصاً ما يتعلق بالعلاقات بين البلدان المصنعة والبلدان النامية.

امتدت هذه المرحلة الأولى، والتي يمكن وصفها بمرحلة الازدهار الدبلوماسي والاقتصادي من 1964 إلى 1985، إذ سجل متوسط نمو الناتج الداخلي الخام للفرد 2,30%<sup>(3)</sup>، وهي نسبة أعلى من تلك المسجلة في بلدان الجوار كالمغرب وتونس.

(1) كلمة الرئيس بوتفليقة في لقاء حول "الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا" (نيباد). مقر منظمة الأمم المتحدة. نيويورك 2002/09/16 في: رمانى، مرجع سبق ذكره، ص 538.

(2) قرني وهلال، مرجع سبق ذكره، ص 172.

(3) Ahmed bouyacoub, " quel developpement economique de puis, 50 ans ", confluences meditteranee, 2/2012, N°81, p83.

بدءاً من عام 1986، دخلت الجزائر في مرحلة اقتصادية صعبة، مع انهيار أسعار النفط، وتراجع مداخيل الصادرات بأكثر من 40 %، مع تسجيل متوسط نمو سلبي للنتائج الداخلي الخام، قدر بـ ( - 2,35 % ) في الفترة ما بين 1986 و 1994<sup>(1)</sup>. ومع تآكل القدرات الاقتصادية تدريجياً، تراجع النشاط الدبلوماسي وتم توجيهه للاهتمام أكثر بالقضايا الداخلية، بما في ذلك البحث عن حلول للأزمة الاقتصادية ومواجهة مأزق المديونية المتصاعدة، وأيضاً العمل على احتواء الأزمة الأمنية والسياسية الناشئة منذ بداية سنة 1992، لاسيما كسر العزلة الدولية المفروضة على البلاد، وإقناع الشركاء الخارجيين بإبقاء الروابط السياسية والاقتصادية قائمة.

بعد ثلاث سنوات من الانكفاء والتراجع، استعادت الجزائر تدريجياً زمام المبادرة في منتصف التسعينات، وكان البعد الاقتصادي حاضراً بقوة في عملية إعادة بعث العمل الخارجي لتجاوز مرحلة الأزمة، تم ذلك تحديداً من خلال إعادة النظر في طبيعة النظام الاقتصادي، والتخلي عن السيادة الاقتصادية<sup>(2)</sup>، بعد التوقيع على اتفاقيات لإعادة جدولة الديون مع صندوق النقد الدولي، ثم الشروع في مسار التصحيح الهيكلي، ومباشرة سلسلة إصلاحات اقتصادية، بإشراف من المؤسسات المالية العالمية، كما ساهم قطاع النفط في استعادة البلاد مكانتها الدولية بصورة تدريجية، بداية من توقيع عقود استغلال وشراكة مع شركات نفطية غربية، ما بين سنتي 1995 و 1996. يعبر عن هذه الصورة تصريح لوزير الخارجية الجزائري، السيد أحمد عطاف بقوله: "... صار النشاط الاقتصادي يكتسي بُعداً اقتصادياً أكثر، وهذا من متطلبات الساعة والمرحلة التاريخية التي تمر بها البلاد، فمن الطبيعي أن تعكس دبلوماسيتنا هذه الانشغالات والتطلعات بإقحام البعد الاقتصادي بقوة في نشاطها"<sup>(3)</sup>.

(1) *Idem*

(2) Mihoub Mezouaghi et Fatiha Talahit, " Les Paradoxes de la souveraineté économique en Algérie ", *confluences mediterrannée*, 4/2009, N° 71.

(3) وزير الخارجية أحمد عطاف، *الخبر*، 1997/05/03، ص 7.



عندما التقت الجزائر إلى بعدها الإفريقي بدءاً من عام 1999، كانت البلاد قد تخطت مرحلة الخطر داخلياً وخارجياً. فوضعت ضمن أولويات مشروع التجديد الوطني مسألة تحقيق الإقلاع الاقتصادي واستعادة مكانة الجزائر على الساحة الدولية، وهما على قدر كبير من التلازم.

عملت الجزائر على بناء قاعدة اقتصادية قوية باستغلال الوفرة المالية المحققة نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، وأدركت أن ذلك لن يتم دون شراكة فعلية مع الأجانب، فرفع المسؤولون الجزائريون لدى الحكومات والمنتديات الاقتصادية، لاقناع الشركات المهمة بالاستثمار في الجزائر: "... كما أننا مقتنعون بأن الاندماج في الاقتصاد العالمي شرط ضروري لتنميتنا المستدامة، ونحن مصممون على التفتح كل التفتح على الشراكة والاستثمار بكل أشكالهما، في إطار إعادة هيكلة قدراتنا الاقتصادية وتوسيعها"<sup>(1)</sup>.

شكلت الدبلوماسية الاقتصادية، محور أغلب أنشطة وتدخلات المسؤولين الجزائريين للتعريف بإمكانيات الجزائر وفرص الاستثمار الممكنة والإصلاحات الاقتصادية التي شرع فيها داخلياً، من خلال المنظومة التشريعية أو خارجياً عن طريق مسار الاندماج في الاقتصاد العالمي، مع توقيع اتفاق الشراكة الأورومتوسطية ومسار الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

يشير إلى ذلك الخطاب السياسي الجزائري بالقول: "وراهنت سياستنا الخارجية على الاستجابة لاحتياجات الدبلوماسية الاقتصادية، التي يستوجبها إحلال الاقتصاد صدارة العلاقات الدولية، إنها تصب نشاطها على إعلام المتعاملين معنا، وإقناعهم وطمأننتهم فيما يخص مصداقية الإصلاحات الاقتصادية التي صارت لا رجعة فيها ..."<sup>(2)</sup>.

وإذا كان نشاط الدبلوماسية الاقتصادية قد توجه على الخصوص إلى البلدان الصناعية المتقدمة، باعتبار شركاتها المعني الأول بفرص الاستثمار في الجزائر، وأنها البوابة الرئيسية

( 1 ) كلمة الرئيس بوتفليقة في لقاء مع المنتدى الدولي لمجلة ( PASSAGES )، باريس: 2000/06/15 في: رماني، مرجع سبق ذكره، ص 685.

( 2 ) كلمة الرئيس بوتفليقة في منتدى العلاقات الجزائرية الأمريكية، نيويورك: 1999/09/21، في: المرجع السابق نفسه، ص 685.

للاندماج في الاقتصاد العالمي، فإنه لم يهمل البلدان النامية، وبصفة خاصة القارة الإفريقية. إذ جعل صانع القرار الجزائري من استعادة الجزائر لمكانتها الرائدة قاريا أولوية قصوى على المستوى السياسي والاقتصادي، بل إن النشاط الخارجي للجزائر كان طيلة العقد الماضي ( 2000- 2010 ) موجها بشكل كبير نحو إفريقيا، خصوصا بعد إطلاق مبادرة النيباد، وتكليفه بملف المديونية الإفريقية.

وفي اجتماعات قمة العشرين دافعت الجزائر بقوة عن مطالب إفريقيا وطالبت الدول الغنية بالكف عن التعامل مع البلدان الإفريقية الفقيرة على أساس المساعدات فقط، والبدء في شراكة اقتصادية ومرافقة بلدان القارة لتطوير قطاعات الصناعة والزراعة عن طريق نقل الخبرة والتكنولوجيا<sup>(1)</sup>.

( 1 ) بوعبوش سعاد، " الجزائر في الطريق لتمثيل افريقيا "، يومية الشعب، 2010/07/01، في:

<http://www.djazairiss.com/ech-chab10602> Le 30/03/2014 a 22.24

## المبحث الثالث: التحولات الاقتصادية: الرهان الطاقوي وآفاق المستقبل.

تطورت العلاقات الاقتصادية للجزائر مع إفريقيا منذ سنة 2000 في ظل تحولات كبيرة شهدتها الاقتصاد الجزائري والاقتصادات الإفريقية. لكن إلى أي مدى ساهمت تلك التحولات فعليا في تطوير الشراكة الاقتصادية التي راهنت عليها مبادرة النيباد خصوصا في تعزيز مؤشرات التنمية وتحقيق اندماج إفريقي ضمن الاقتصاد العالمي؟

يتجه هذا المبحث الأخير إلى استخلاص أهم المعالم التي ضبطت حركية سياسة الجزائر الإفريقية في بعدها الاقتصادي، بالتركيز على بقاء قطاع النفط الموجه الأساسي في تحديد الخيارات الاقتصادية داخليا وخارجيا، وما هي الآفاق المستقبلية لهذه الوضعية.

### 1. انعكاسات التحولات الاقتصادية الجديدة:

لا يجدر بنا إعادة سرد أهم التحولات في بنية وحركية الاقتصاد العالمي، من تسارع لوتيرة الاندماج الإقليمي والعالمي وكثافة الإعتماد المتبادل، وصعود قوى اقتصادية جديدة (الصين، الهند... إلخ)، ثم الدخول في أزمة ركود اقتصادي منذ سنة 2008 مست أكثر الاقتصادات الأوروبية، لكننا سنحاول الإحاطة بانعكاسات هذه التحولات على مستوى الاقتصاد الإفريقي، وإلى أي حد يعكس تطور العلاقات الاقتصادية بين الجزائر وإفريقيا في هذه المرحلة (2000-2010)، إدراك صانع القرار لأهمية الرهان الاقتصادي في سياسة الجزائر الإفريقية.

تقدم لنا بعض المؤشرات الاقتصادية المسجلة في فترة نهاية الدراسة، صورة عن حجم التحول الذي حدث بعد عشرية كاملة على مستوى الاقتصاد الجزائري وأيضا في العلاقات الاقتصادية مع إفريقيا.

بالنسبة للاقتصاد الجزائري، سجل الإستمرار في نفس المنطق الاقتصادي الذي أنتج معضلة حقيقية عجزت الحكومات المتعاقبة عن إيجاد حل لها، وهي "التبعية للمحروقات" إذ ما

زالت صادرات النفط تشكل حوالي 98 % من مداخيل البلاد من العملة الصعبة<sup>(1)</sup>، وهذه مشكلة هيكلية تضع مستقبل الجزائر الإقتصادي رهينة لتطورات قطاع النفط الذي تتحكم فيه عوامل خارجية أكثر من العوامل الداخلية.

كنتيجة مباشرة لهذه التبعية، فإن مؤشرات الإقتصاد الكلي، والتي طالما اعتبرت السلطات الجزائرية إنجازات إقتصادية، عادت إلى تسجيل معادلات سلبية، بفعل التراجع التدريجي في أسعار النفط منذ سنة 2014 مع تراجع قوي أيضا في حجم المحروقات المصدرة، إذ تقلصت بـ 14 % في السداسي الأول من سنة 2013 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2012<sup>(2)</sup>، مقابل منحنى تصاعدي مخيف لحجم الواردات، تجاوز عتبة 60 مليار دولار في سنة 2014، بعدها كانت في حدود 9,5 مليار دولار سنة 2001، ثم 18 مليار دولار في 2004<sup>(3)</sup>، 21,1 مليار دولار سنة 2006، 37,5 مليار دولار في 2008، 51,57 في 2012 و 55,13 في 2013<sup>(4)</sup>.

تتذر هذه الوضعية (تراجع الصادرات مقابل ارتفاع الواردات)، بتفاقم العجز في الميزان التجاري (1,2 مليار دولار في السداسي الأول من سنة 2013)، وفي حال استمرار هذا المنحنى؛ فإن الحكومة لن تجد حولا عاجلة سوى الاعتماد على فائض احتياطي الصرف، المقدر حتى جوان 2013 بـ 189,76 مليار دولار، والذي يغطي 3 سنوات من الاسترداد تقريبا، ولا يستبعد بعد ذلك اللجوء مجددا إلى الاستدانة الخارجية. وإذا حدث هذا السيناريو فإن الجزائر لم تستعد بشكل كاف من ارتفاع أسعار النفط طيلة 14 سنة كاملة، الأخطر من ذلك أن الأزمة الإقتصادية ستحدث في ظل تحديات إجتماعية حقيقية (ارتفاع النفقات)، ومخاطر أمنية إقليمية (التوترات على الحدود الشرقية والجنوبية)، تجعل من تخصيص مبالغ مالية إضافية لمتطلبات الدفاع الوطني ضرورة عاجلة.

(1) Hocine mali, " Le gaspillage de l'or noir ", confluences méditerranée, N81, 2012, p116.

(2) بنك الجزائر، " وضعية الاقتصاد العالمي وتطور الإقتصاد الكلي في الجزائر "، أكتوبر 2013، ص 7.

(3) Mecanisme Africaine d'évaluation par les pairs, rapport d'évaluation des MAEP, N° 4, p5.

(4) بنك الجزائر، " وضعية الاقتصاد العالمي وتطور الإقتصاد الكلي في الجزائر "، أكتوبر 2013، ص 7.

وإذن فإن أي صدمة خارجية جديدة<sup>(\*)</sup>، ستجعل ما تحقق من مؤشرات إقتصادية إيجابية طيلة أزيد من عشر سنوات، " مجرد فترة رخاء مؤقتة " لا تعكس حجم المبالغ المالية الطائلة التي تم إنفاقها من عائدات البترول، ولم تؤسس لإقلاع إقتصادي حقيقي يضمن تنمية مستدامة ومتوازنة. لكن في نفس الوقت يجد التنبيه إلى كثير من الجوانب المحققة، خاصة الإستثمار في البنية التحتية وتحسين مستوى معيشة السكان (السكن، الطرقات، الغاز، ... إلخ)، ومن جانب آخر فإن الجزائر ليست غنية بالنفط فقط، فهي تخرن ثروات باطنية أخرى مثل الذهب، الفحم، ... إلخ، وثورات طبيعية ضخمة (40 مليون هكتار صالحة للزراعة في 2002، لا يستغل منها سوى 8,27 مليون)<sup>(1)</sup>. وأهم من ذلك طاقات بشرية حيوية بالإمكان الاعتماد عليها مستقبلاً.

بالنسبة للإقتصاديات الإفريقية تبدو المؤشرات متواضعة بنهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، رغم الخطوات التي تم القيام بها، خصوصاً في إطار النيباد، إذ تم تحقيق معدل نمو سنوي قدر بـ 5%، مع وجود فوارق واضحة بين الدول الإفريقية نفسها، فقد سجلت 19 دولة نمواً لا يتجاوز 3% في سنة 2008 بينما حققت 17 دولة منها الجزائر زيادة في نتائجها الداخلي الخام وصل إلى 5%<sup>(2)</sup>. مقابل ذلك لم تستطع معدلات النمو المحققة ضمان مناصب شغل لامتناهات بطالة الشباب المرتفعة، أو الحد من تعشي الفقر على نطاق واسع خاصة في دول إفريقيا جنوب الصحراء، يضاف إليها تأخر تلك البلدان في مجال البنية التحتية وبقائها عرضة لأخطار عديدة، منها النزاعات الداخلية ومظاهر عدم الاستقرار السياسي، هشاشة البنى الاجتماعية والسياسية وتحديات الأمن الغذائي والصحي.

(\*) عرفت أسعار النفط منذ أوت 2014 انخفاضاً متواصلاً، حتى وصلت في نهاية سنة 2015 إلى 30 دولاراً للبرميل، مما أدى إلى تسجيل عجز في الميزانية، فلجأت الحكومة إلى اتخاذ سلسلة تدابير ترمي إلى ترشيد النفقات، من خلال الزيادة في الرسوم والضرائب.

(1) Mekanisme Africaine d'évaluation par les pairs, rapport d'évaluation des MAEP, N° 4, p5.

(2) عبد القادر بن حمادي، " من أجل انبعاث لتنمية جزائرية إفريقية مستدامة "، مداخلة في الملتقى الدولي: دور الجزائر الإقليمي: المحددات والأبعاد، جامعة تبسة، 28-29 أفريل 2014، ص3.

تفيدنا قراءة الوضع الإقتصادي في إفريقيا بعد أزيد من عشر سنوات على إقرار مبادرة النيباد وانطلاق مشروع التحدي الإفريقي، في إعطاء مصداقية للطرح الذي تبناه القادة الأفارقة حول الارتباط الوثيق بين ثلاثية: الإستقرار، الأمن والتنمية. لكن كيف يمكن الوصول إلى تجسيد فعلي لهذه المقاربة في ظل بقاء نفس العوائق؟؛ نزاعات داخلية مستمرة في عدد من البلدان، توترات في العلاقات بين الدول، ضعف البنى والهياكل القاعدية، نقص التحويل الكافي للمشاريع، انتشار واسع للفساد، مع مواصلة العالم المتقدم إدارة ظهره لطموحات الأفارقة في الخروج من التخلف.

في ظل هذه المعطيات يمكننا استخلاص الحصيلة المتواضعة لتطور العلاقات الإقتصادية بين الجزائر وبلدان القارة الإفريقية، وبالتالي إعداد مؤشرات بالإمكان الاعتماد عليها في تقييم وترشيد سياسة الجزائر الإفريقية في بعدها الإقتصادي. فحجم المبادلات التجارية كما ذكرنا سابقاً يبقى ضعيفاً، ولا يعكس أهمية الرهان الإقتصادي في سياسة الجزائر تجاه إفريقيا، إذ لم يتعد حجم المبادلات في بلدان القارة 1 % من الحجم الإجمالي في سنة 2007. وحسب بعض المعطيات الإحصائية المتوفرة عن الفترة ما بين 2002 و2007<sup>(1)</sup>. فإن هذه النسبة الضئيلة من المبادلات تساهم فيها قليلة منها، كوت ديفوار (29 % )، جنوب إفريقيا (12 % )، إضافة إلى نيجيريا والكاميرون.

أهم المنتوجات التي تستوردها الجزائر تتمثل في: الكاكاو والبن والتجهيزات الإلكترونية، أما الصادرات نحو إفريقيا فتهيمن عليها المحروقات (751 مليون دولار من مجموع 835 مليون دولار)<sup>(2)</sup>. ويمكن تفسير هذه الوضعية بعدم معرفة المتعاملين الجزائريين للسوق الإفريقية، وانتشار صورة نمطية عن الإقتصاديات الإفريقية تتلخص في عدم تنافسية منتوجاتها وغياب مناخ اقتصادي آمن وذو مردودية. وهذه الصعوبات كان في المتناول تذليلها لو قامت

(1) Nezha Aloui, *op- cit.* p14.

(2) *Idem*

الدبلوماسية الاقتصادية بدور فعلي لصالح الإقتصاد الوطني خاصة في ظل الظروف الصعبة التي يعرفها وتحديات بناء إقتصاد منتج، تنافسي وغير خاضع لهيمنة السوق النفطية.

التحدي الأساسي من وجهة نظر الباحث يكمن في استغلال المصادقية السياسية للجزائر في إفريقيا لتعزيز حضورها الإقتصادي، على المستوى الثنائي لتوسيع قائمة الشركاء من الدول، وعلى المستوى الجماعي برفع حجم المبادلات والبحث عن آليات لاستكمال المشاريع ذات البعد الإستراتيجي في إطار النيباد (الطريق العابر للصحراء، أنبوب الغاز الصحراوي... إلخ).

## 2. الرهان الطاقوي في سياسة الجزائر الإفريقية:

إذا كان الهدف الأساسي للإقتصاد الجزائري في السنوات المقبلة هو الرفع من حجم الصادرات خارج المحروقات، ومن ثم الوصول إلى بناء إقتصاد غير ريعي، فإن قطاع النفط تحديدا يدخل في قلب هذا الهدف. فعلى المدى القصير تحتاج سياسة تنويع الإقتصاد إلى موارد مالية هامة يظل مصدرها الوحيد تقريبا هو صادرات المحروقات، لذلك تبقى الحاجة ملحة لتطويره، سواء تعلق الأمر بالعناصر التي تدخل في دورة الإنتاج (الإستكشافات، الإستغلال، الوسائل... إلخ)، أو من حيث جيوسراتيجية النفط (الأسعار، الأسواق، التنافس... إلخ).

في هذا السياق المعقد، يواجه قطاع المحروقات الجزائري تحديات مصيرية ليس فقط بالنسبة إليه كقطاع إستراتيجي بل أيضا بالنسبة لمستقبل البلاد الإقتصادي. هذه التحديات مرتبطة بعوامل خارجية وأخرى داخلية. فعلى المستوى الخارجية تعتمد الإيرادات التي تحصل عليها الدول المصدرة للنفط في المقام الأول على تطور الأسواق الدولية<sup>(1)</sup>. وهذا المعطى خارج عن سيطرة الدولة المنتجة، نفسها خصوصا ضمن المناخ الجيوسياسي العالمي الموسوم بصراعات حادة حول مصادر الطاقة وتضارب المصالح، مما يجعل عدم الاستقرار سمة ملازمة للأسواق النفطية، زيادة على تقلص هامش المناورة بالنسبة لمنظمة الدول المصدرة للنفط

(1) Alejandra Machen alvares, "Rentierism in the Algerian economy based on Oil and Natural gaz", *energy policy*, vol 38, issue 10, October 2010, pp6338- 6348.

( OPEC ) في السنوات الأخيرة، نتيجة غياب التضامن والإنضباط بين أعضائها وفقدانها جزءاً كبيراً من التأثير على السوق لصالح أطراف أخرى، مع ظهور متغيرات جديدة يمكن أن تؤثر على المستقبل الطاقوي مثلما هو الشأن بالنسبة للطاقات البديلة واتجاه الولايات المتحدة الأمريكية الإستثمار في الغاز الصخري.

أما على المستوى الداخلي، فينبغي التذكير بحالة الضعف في الإقتصاد الريعي بشكل عام، كما هو الشأن بالنسبة للإقتصاد الجزائري، وتتلخص حالة الضعف هذه في ضмор الهياكل الإنتاجية، نظراً لاعتماد الناتج المحلي الإجمالي على مداخيل النفط فقط<sup>(1)</sup>، وأيضاً اعتماد معادلة: الموارد- النفقات على المعايير السياسية بدلا من المعايير الاجتماعية الاقتصادية<sup>(2)</sup>. مما يعرقل حركة تطور الإقتصاد الوطني، زيادة على هذا؛ فإن الجزائر تسجل إنخفاضا في كمية الإنتاج وارتفاعا محسوسا في الطلب الوطني على الطاقة مما يؤدي إلى انخفاض كبير في صادرات المحروقات، ما جعل بعض الخبراء يتحدثون عن " نهاية الربيع الآتي من المحروقات "<sup>(3)</sup>.

هذا؛ رغم أن الأرقام تشير إلى امتلاك الجزائر لثروة كبيرة من النفط والغاز، إذ قدرت إحتياجات النفط سنة 2007 بـ 1,5 مليار طن، بينما بلغت إحتياجات الغاز بـ 452000000000 متر مكعب، ما يعادل 1 % من إحتياطي النفط العالمي و 2,5 % من إحتياطي الغاز أما نسبة الإحتياطي إلى الإنتاج فهي 18 سنة للنفط، و 54 سنة للغاز<sup>(4)</sup>.

زيادة على هذه المعطيات الموضوعية، فإن قطاع المحروقات في الجزائر شهد طيلة السنوات الماضية مشاكل حقيقية مرتبطة بالفساد وسوء التسيير، ضمن ما عرف بقضايا سوناطراك (01) و (02).

إذا انتقلنا إلى الحديث عن النفط في إفريقيا يجدر بنا أولا وضعه في السياق العام لحالة النفط كأحد مصادر الطاقة في العالم. إذ يضمن النفط مع بداية الألفية الجديدة حوالي 40 % من الإحتياجات الطاقوية العالمية، بينما يضمن الغاز 25 %، الفحم 25 %، فيما تشترك

( 1 ) Idem

( 2 ) J. Amuzegar, “ oil wealth a very mixed blessing ”, foreing affairs, 60( 4 ) ( 1982 ), pp814-835.

( 3 ) أحمد بن بيتور، " السنوات العجاف قادمة، ... إنها في الأفق "، يومية الخبر، 05 ماي 2014، ص4.

( 4 ) British Petroleum, “ statistical review of world energy ”, 2008, London



المصادر الأخرى للطاقة (الكهرباء، الطاقة الهيدروليكية والنووية) بنسبة 10 % الباقية. ويبلغ معدل بقاء الاحتياطي العالمي حوالي 40 سنة من الإنتاج، بخلاف ثروات أخرى مثل الفحم (2016 سنة)، واليورانيوم (72 سنة)<sup>(1)</sup>؛ فالنفط أيضا طاقة غير مستديمة.

تراقب الولايات المتحدة الأمريكية تقريبا 75 % من الإنتاج النفطي عبر العالم<sup>(2)</sup>، (الولايات المتحدة الأمريكية، الخليج العربي، المكسيك، إفريقيا) وتواجه منافسة حادة مع قوى دولية أخرى تسعى لتأمين مستقبلها الطاقوي مثل الصين، أوربا، الهند.... إلخ.

تقدر احتياطات النفط في إفريقيا 100 مليار برميل، ما يعادل 10 % من الاحتياط العالمي وتنتج القارة الإفريقية ما قيمته 11 % من مجموع الإنتاج العالمي (9 مليون برميل يوميا بتقديرات سنة 2004)، فيما يستهلك الأفارقة ثلاثة برميل يوميا<sup>(3)</sup>. وترتكز أهم الاحتياطات النفط الإفريقي في كل من نيجيريا (حوالي 70 %)، ليبيا، غينيا الإستوائية، الجزائر،... إلخ، فيما يتوزع الإنتاج على أربع مناطق أساسية هي:

- شمال إفريقيا: تضم خمس دول منتجة هي: ليبيا، الجزائر، مصر، تونس، المغرب، وكانت هذه المنطقة حتى نهاية القرن الماضي الأولى من حيث الإنتاج (حوالي 55 %)، لكن الوضع تغير لصالح منطقة غرب إفريقيا.

- غرب إفريقيا: وهي المنطقة الأهم في إنتاج النفط حاليا خاصة بعد الإكتشافات الضخمة في خليج غينيا. ليستأثر هذا الإقليم بنحو 70 % من الإنتاج الإفريقي إذ يصل حجمه الحالي إلى 9,5 مليون برميل يوميا، وتصدر منطقة خليج غينيا وحدها 5 مليون برميل يوميا<sup>(4)</sup> مما جعل وزارة الطاقة الأمريكية تقر بأن "إفريقيا الغربية هي إحدى مصادر نمو إنتاج الغاز والبتروال الأكثر سرعة في العالم"<sup>(5)</sup>.

(1) " Geopolitique de l'énergie", revue française de Geopolitique, N° 02, Paris: Ellipses, 2003, p719.

(2) Idem

(3) خالد حنفي علي، " النفط الإفريقي: بؤرة جديدة للتنافس الدولي"، السياسة الدولية، العدد 164، أبريل 2006، ص86.

(4) Alain Fogue Tedom, " AFRICOM: le commandement militaire Americain pour l'afrique ", 21 novembre 2011, in: <http://diplom.com/AFRIC-lecommandementMilitairehtm>, 09/01/2012.

(5) Idem

- وسط وشرق إفريقيا: أبرز الدول المنتجة فيها هي السودان، وجنوب السودان، والتشاد، وتعد أضعف المناطق من حيث الإنتاج.

- جنوب إفريقيا: تضم دولتين قويتين نفطياً، هما: أنغولا (ثاني قوة إنتاجية بعد نيجيريا)، وجنوب إفريقيا وأيضاً زامبيا ومدغشقر<sup>(1)</sup>.

يتميز النفط الإفريقي بتعدد أنواعه (حوالي 40 نوعاً من النفط الخام) ونوعيته الجيدة مقارنة بـ نفط الشرق الأوسط، لاحتوائه على نسبة قليلة من الكبريت، ما يجعله خفيفاً وغنياً بالبنزين والغاز؛ ومن الناحية الجغرافية فإن موقع إفريقيا - خاصة غرب القارة - يسهل تسويق النفط إلى الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الشمالية، لا سيما السواحل الشرقية الأمريكية، مما يخفض تكاليف النقل إلى حوالي 40% مقارنة بمنطقة الخليج<sup>(2)</sup>. زيادة على أن خطوط نقل النفط الإفريقي أكثر أماناً.

وهناك عوامل أخرى تدخل في تزايد أهمية النفط الإفريقي عالمياً، منها غياب المنافسة من السوق المحلية للإستهلاك، فالإستهلاك الداخلي منخفض في غياب النمو الاقتصادي والتطور الصناعي، يضاف إلى ذلك هامش المناورة الواسع لمستوردي النفط الإفريقي بشأن سياسات الإنتاج والتصدير والأسعار، إذ أن كل البلدان الإفريقية المصدرة، باستثناء نيجيريا، الجزائر وليبيا، لا تنتمي إلى منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC).

يجري ضمن هذا المناخ صراع كبير بين القوى الدولية حول النفط الإفريقي، لا سيما وأن النمو الصناعي في العالم المتقدم يدفع الدول إلى الاعتماد على الواردات لتوفير احتياجاتها الطاقوية فأوروبا تستورد 48% واليابان 52%<sup>(3)</sup>.

زيادة على العوامل التي ذكرناها سابقاً فإن النفط الإفريقي أضحي في قلب معادلة الصراع على مصادر الطاقة في العالم فعليا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، إذ أضحت

(1) خالد حنفي علي، مرجع سبق ذكره، ص 87.

(2) المرجع نفسه، ص 88.

(3) عبد المنعم طلعت، الهجوم الهادي: المصالح الاستراتيجية الأمريكية والتهديدات الأمنية في خليج غينيا، (القاهرة: ب. د. ن، 2008)، ص 59.

المصالح الجيواقتصادية لأمريكا بمثابة مصالح إستراتيجية، على خلفية عدم ضمان الأمن الطاقوي في الخليج، ما مهد لإعادة النظر في السياسة الطاقوية للولايات المتحدة، فتم تشكيل فريق عمل حول النفط الإفريقي خلص إلى ضرورة جعل خليج غينيا منطقة أهمية إستراتيجية، جاء ذلك في كتاب أبيض بعنوان ( A priority for US National Security and African Development ) وطرحت بعدها مسألة تأمين القارة الإفريقية عسكرياً لحماية المصالح الأمريكية المتزايدة<sup>(1)</sup>، ( أنظر الفصل الخامس )، ويتوقع أن تصل الواردات الأمريكية من النفط الإفريقي إلى 25%<sup>(2)</sup>.

وتواجه الولايات المتحدة منافسة شرسة من قوى دولية أخرى لتأمين إمدادات النفط ومصادر الطاقة المنتشرة في القارة السمراء، خصوصاً من قبل الصين وأوروبا، وضمن مناخ التنافس هذا يستمر تحويل الثروات نحو مناطق الإستهلاك؛ إلى آسيا عبر السودان، إلى أمريكا عبر خليج غينيا وإلى أوروبا عبر المغرب العربي.

في ظل هذه المعطيات المعقدة، عملت الجزائر منذ سنة 2000، على استثمار طاقتها النفطية باتجاه تعزيز علاقتها الإقتصادية مع إفريقيا، فقد بدأت شركة سوناطراك تطوير سياسة خارجية تهدف إلى توسيع أنشطة النفط والغاز إلى بلدان أخرى، خصوصاً في مجالات إستكشاف وإستغلال الموارد، فالتجهت إلى الاستثمار في كل من مالي موريطانيا، النيجر، مصر، والبيرو. كما باشرت عمليات تعزيز وجودها في أوروبا ضمن إستراتيجية تهدف إلى ضمان أسواق للغاز الطبيعي، ووقعت لهذا الغرض إتفاقيات تشمل توريد الغاز الطبيعي إلى كل من شبه الجزيرة الإيبيرية ( 1,6 مليار متر مكعب سنوياً )، وإيطاليا ( 8 مليار متر مكعب سنوياً )<sup>(3)</sup>. وقامت أيضاً ببناء محطات إستغلال في كل من إسبانيا، البرتغال وإيطاليا، بالشراكة مع تلك الدول.

( 1 ) Alain Fogue Tedom, " AFRICOM: le commandement militaire Americain pour l'afrique ", 21 novembre 2011, in: <http://diplomb.com/AFRIC-lecommandementMilitairehtm>, 09/01/2012.

( 2 ) أيمن شبانة، " النفط الإفريقي ... عندما تتحرك السياسة الأمريكية وراء الموارد " في:

<http://www.quirataafrican.com>

( 3 ) Alejandra Machen alvares, ... Idem.

أضحى توسيع التواجد الدولي واحداً من الإلتزامات الرئيسية لسوناطراك بهدف الوصول إلى نسبة 30 % من الأنشطة الخارجية ضمن مجموع نشاطات الشركة في أفق 2015، معتمدة في ذلك على علاقات الجزائر السياسية مع البلدان المضيفة<sup>(1)</sup>. وشكلت إفريقيا بالنسبة لسوناطراك أحد أهم المناطق التي يمكن المراهنة عليها لتنفيذ إستراتيجية الإنتشار الدولي. الهدف هو تحويل الشركة إلى " عملاق بترولي قاري " عن طريق تكثيف وتنويع إتفاقيات الإستغلال والشراكة مع البلدان الإفريقية، ففي منطقة غرب إفريقيا يتواجد المجمع النفطي من خلال فرعه للإستغلال والإنتاج ( SIPEX )، خاصة في مالي، موريطانيا والنيجر<sup>(2)</sup>. وقد عبر هذا التطلع في تعزيز مكانة سوناطراك قارياً، مسؤولو الشركة وعلى رأسهم مديرها محمد مزيان في أكتوبر 2009 بالقول: " إن السياق الإقتصادي العالمي حالياً والمتميز بانخفاض الطلب على الطاقة لن يكون عائقاً لنا لمواصلة برنامجنا الإستثماري عموماً والدولي منه على الخصوص "<sup>(3)</sup>.

في موريطانيا على سبيل المثال تتقاسم سوناطراك بواسطة فرعها ( Sipex ) مع شركة توتال للإستغلال والإنتاج الموريطاني المملوكة للمجمع الفرنسي توتال ( Total )، الإنتاج على مستوى حوضين غازيين قرب الحدود المشتركة ضمن مساحة إجمالية تقدر بـ 5800 كم<sup>2</sup><sup>(4)</sup>. كما شكل الأنبوب الغازي العابر للصحراء ( Trans Saharan Gas Pipeline )، رهاناً إستراتيجياً للتعاون الطاقوي الجزائري الإفريقي. المشروع الذي أعطيت إنطلاقته في 2002 بشراكة جزائرية نيجيرية، تم تصنيفه كأولوية ضمن برامج مبادرة النيباد ( NEPAD ) نظراً للمردودية الإقتصادية المتوقعة بالنسبة للبلدان التي يعبرها أو حتى البلدان المجاورة، وكان من المفترض أن يمكن الأنبوب في 2015 من نقل 30 مليار متر مكعب من الغاز باتجاه أوروبا ماراً بأراضي دولة النيجر ثم الأراضي الجزائرية انطلاقاً من نيجيريا<sup>(5)</sup>، كما يكتسي المشروع أهميته كذلك في قدرته على ضمان إستكمال إمداد أوروبا بالطاقة من إفريقيا إذ يأتي مكملاً لأنبوبي الغاز، فالسي ( Galsi ) وميدغاز ( Midgaz ) ( إذ يمر الأول من الجزائر باتجاه إيطاليا مروراً

( 1 ) *Idem*, in : V. Marcel, *Oil Titans: National oil companies in the middle east*, London: chatham house, 2006.

( 2 ) Nezha Aloui, *op- cit*, p14.

( 3 ) *Ibid*, p15.

( 4 ) Boumezreg, *op-cit*, p1168.

( 5 ) Nezha Aloui, *op- cit*, p15. in: conference sur le gazoduc transaharien: " des perspectives de deversification pour l'approvisionnement energetique de l'UE ", *commentaire des commissaires européens*, Andris Piebalgs, 9 juillet 2007, disponible sur : europa.eu

بتونس فيما يمر الثاني من الجزائر باتجاه إسبانيا )، فضلاً عن أنبوب الغاز المار عبر الأراضي المغربية.

من الناحية الرمزية فإن الجزائر قامت خلال السنوات الفارطة بإنجاز منشآت ثم تصنيفها كمشاريع إستراتيجية ذات بعد إفريقي على غرار أكبر محطة لتحلية مياه البحر في الحامة بالجزائر العاصمة وأكبر مصنع للأليومنيوم في إفريقيا بالبويرة شرق العاصمة<sup>(1)</sup>.

من جانب آخر؛ وفي سياق سعيها لضمان موقع ريادي في إفريقيا عملت الجزائر على استثمار مؤهلاتها الاقتصادية الطاقوية لهذا الغرض، بصفة خاصة السعي لجعل قطاع المحروقات الجزائري ممثلاً في سوناطراك، كشركة مناولة متخصصة في الصناعات البترولية والغازية، مؤهلة لمشاركة البلدان الإفريقية في تطوير قدراتها الطاقوية.

إذا كانت سوناطراك قد نجحت في إحراز تقدم واضح للتموقع خارجياً، فإن هذا المسعى بالمقابل ينطوي على أخطار حقيقية قد تشكل تحديات أمام مستقبل الشركة نفسها وأمام مستقبل قطاع المحروقات في الجزائر. تتعلق تلك المخاطر بمدى القدرة على الاستمرار في بناء طلب خارجي آمن، إذن يعتمد ذلك على علاقات تسويقية طويلة الأجل، خصوصاً في ميدان الغاز الطبيعي، أما ثاني المخاطر فهي المنافسة الشديدة في ميدان يعتمد على التطوير المستمر لتقنيات الإنتاج والإستغلال، كما أن مسعى الجزائر للانتشار في إفريقيا طاقوياً يصطدم بمتطلبات ضمان الأمن الطاقوي، في وقت يتضاعف فيه الطلب الداخلي على المنتجات البترولية؛ وبرأي بعض الخبراء فإن هناك مفارقة تحمل تحدياً في هذا الميدان، وهي: تواجد أكبر لسوناطراك في الخارج يقابله تواجد أكبر للشركات الأجنبية في الجزائر<sup>(2)</sup>.

إضافة إلى ما سبق، فإن قطاع النفط في ظل استمرار النظام الريعي، مجبر على القيام بواجبات جديدة، زيادة على دوره الإقتصادي التقليدي، خاصة تعزيز التنوع الإقتصادي والتحصير لمرحلة ما بعد البترول.

( 1 ) Boumezreg, *op-cit*, p1170.

( 2 ) Alejandra Machen alvares, *op-cit*, pp6338- 6348.

## خلاصة واستنتاجات:

أثبتت محاور هذا الفصل أهمية البعد الاقتصادي في سياسة الجزائر الإفريقية من خلال السياق التاريخي لتطورها، وأيضاً في ظل المتغيرات الحالية. من الناحية التاريخية تعود الروابط الاقتصادية بين الجزائر وإفريقيا إلى السنوات الأولى لنشأة العلاقات السياسية بينهما، لكنها لم تتطور بشكل إيجابي يعكس عمق تلك العلاقات.

من خلال بعض مؤشرات الحضور الاقتصادي الجزائري في إفريقيا، أثبتت الأرقام والمعطيات تواضع تلك المؤشرات بالنظر إلى عوامل هيكلية متعلقة بطبيعة الاقتصاد الجزائري والإقتصادات الإفريقية والنظام الاقتصادي العالمي، وعوامل أخرى تخص فشلاً للسياسات المنتهجة أو ضعفاً في آليات تنفيذها.

وكان ذلك مدخلاً لإستعراض أهم مرتكزات المقاربة الاقتصادية الجزائرية في علاقتها الإفريقية منذ سنة 2000، ودور نمط القيادة في إرساء تلك المقاربة ممثلاً في صانع القرار الجزائري، وإلى أي مدى تطابقت ممارسة السياسة الخارجية مع الخطاب السياسي المرتكز على أولوية الجوانب الاقتصادية.

أما في المحور الأخير من الفصل، فتتم الإشارة إلى جملة من التحولات التي طبعت نهاية فترة الدراسة (ما بعد سنة 2010)، ثم التركيز على البعد الطاقوي في سياسة الجزائر الإفريقية، وخلصت الفصل إلى أهمية البعد الاقتصادي كرهان يمكنه المساهمة في تعزيز مكانة الجزائر الإفريقية، لكنه يظل قاصراً دون الأخذ بالحسبان الإختلالات الهيكلية في بنية الإقتصاد الجزائري والإقتصادات الإفريقية.

# الفصل الخامس

## البعء الأمني لسياسة الجزائر الإفريقية

يعالج هذا الفصل محددات سياسة الجزائر الإفريقية منذ سنة 2000 في بعدها الأمني. هذا البعد الذي يعد مفتاحياً لفهم السياسات الخارجية للدول، خصوصاً إذا تعلق الأمر بدول تقع في مناطق الرهانات الأمنية القوية، كما هو الشأن بالنسبة للجزائر.

ومن أجل فهم أفضل لهذا البعد في الإدراك والممارسة الجزائرية نحو إفريقيا، يتعين أولاً وضعه ضمن إطار تحليلي، من خلال التعريف بالعقيدة الأمنية الجزائرية، ومحددات الأمن الإفريقي، ثم المقاربة الجزائرية لقضايا الأمن في إفريقيا، ليتبع ذلك بشرح أمثلة عن السلوك السياسي الخارجي للجزائر تجاه المسائل الأمنية الإفريقية. وفي ختام الفصل يمكن الوقوف عند معالجة الدور الإقليمي للجزائر بالتركيز على المكون الأمني له، باعتباره شكل خلال فترة الدراسة مرتكزاً أساسياً لموقف وسلوك الجزائر الخارجي تجاه إفريقيا.

وفي سبيل إزالة أي التباس حول محتوى ودلالة البعد الأمني، يوضح هذا الفصل في بدايته أنه مع العودة إلى الجوانب التنظيرية حول تطور مفهوم الأمن، سيتم التركيز على الجانب العسكري أكثر مع الأخذ بالاعتبار الجوانب الأخرى، مراعاة لمحتوى وتطور سياسة الجزائر الإفريقية منذ سنة 2000.



## المبحث الأول: إطار تحليلي لفهم البعد الأمني.

يستعرض في هذا الإطار التحليلي أبرز التحولات المفاهيمية والنظرية في موضوع الأمن كانعكاس لتطور العلاقات الدولية، ثم يتناول موضوع الأمن الإفريقي وإلى أي حد أمكن للاقتربات النظرية المتلاحقة فهم وتفسير قضايا الأمن في إفريقيا، خاصة في منطقة الساحل، ليخلص بعد ذلك إلى إيجاد إطار نظري للأمن القومي الجزائري ومدى حضوره في إدراك وممارسة السلوك السياسي الخارجي، لا سيما تجاه الدائرة الإفريقية.

### 1. تطور مفهوم الأمن في المنظور الجزائري:

حفلت فترة ما بعد الحرب الباردة بنقاشات عديدة في الأوساط الفكرية، الأكاديمية والسياسية حول موضوع الأمن، ولو أن ما يطلق عليه بعض الباحثين ازدهار الدراسات الأمنية قد بدأ منذ ثمانينيات القرن العشرين، في ظل عجز الاقتربات التقليدية عن تقديم تفسيرات شاملة للتحولات في العلاقات الدولية ومجال الأمن على وجه الخصوص، مع بروز مخاطر أمنية غير تقليدية وبداية دخول الفرد كوحدة تحليل، بعد ما ظلت الدولة لعقود سابقة المرجعية الأساسية لفهم وتفسير قضايا الأمن.

ورغم أن بعض الباحثين يرجع بروز مفهوم الأمن إلى القرن التاسع عشر في خضم توسيع وانتشار القوى الإمبريالية فإن استخدامه قد بدأ مع نهاية الحرب العالمية الثانية، بإنشاء مجلس الأمن القومي الأمريكي عام 1947<sup>(1)</sup>.

وبصرف النظر عن الجدل حول الأمن كمفهوم خلافي جدلي؛ كما يرى كارولين توماس<sup>(2)</sup>، أو خلافي متنازع حوله كما يرى باري بوزان (Barry Buzan)، فإنه يمكن تمييز

(1) عبد المنعم المشاط، "الإطار النظري للأمن القومي العربي". في: عبد المنعم المشاط وآخرون، الأمن القومي العربي: أبعاده ومتطلباته، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1993)، ص 13.

(2) كارولين توماس، "مفهوم الأمن" في:

<http://www.aoua.com/vb/show.thread.php?+45094>

تطور الدراسات حول الأمن إلى فترتين أساسيتين، من الحرب العالمية إلى نهاية الحرب الباردة، ثم فترة ما بعد الحرب الباردة وتطوراتها.

#### أ. الاتجاهات التقليدية للأمن:

المنظور الواقعي: تفترض الواقعية تحليلاً صراعياً بين وحدات دولية تتعارض إرادتها في سياق البحث عن المصلحة والقوة. انطلاقاً من ذلك فإن تصورهم للأمن يرتكز أساساً على بعده العسكري ضمن نطاق الدولة ذات السيادة، " وبما أن بنية النظام الدولي فوضوية في غياب سلطة مركزية وبما أن الدول هي الوحدات المسيطرة، فإن الأمن القومي هو القضية المركزية"<sup>(1)</sup>، وهو أحد الأهداف الكبرى في سياسات الدول الخارجية.

ومقابل الإجماع حول المسلمات الأساسية للمنظور الواقعي، هناك اختلاف حول أولوية الأمن مقارنة بالقيم والأهداف الأخرى للدولة مثل الثروة والطموح القومي<sup>(2)</sup>. فكينيث والتز ( Kenneth Waltz ) مثلاً يعتبر أن الأمن هو الهدف الأول للدولة، مبرزاً في سياق ذلك فكرة، " المعضلة الأمنية " الناجمة عن حالة الفوضى في النظام الدولي، أما أرنولد وولفرز ( Arnold Wolfers ) فيرى أن الأمن رغم أهميته الشديدة ليس دائماً فوق الأهداف والقيم الأخرى.

دوامة الأمن ( Security Dilemma ): أو المعضلة الأمنية، برزت في سياق التصور الواقعي للنظام الدولي، والقائم على فكرة الفوضى وغياب السلطة المركزية، فالهاجس الأمني يدفع الدولة إلى البحث عن مزيد من القوة لمواجهة التهديدات الخارجية، وهذا يدفع الدول الأخرى إلى الشعور بالتهديد فتتجه بدورها إلى البحث عن القوة، ليقود هذا الصراع إلى حالة لا أمن دائمة تطبع العلاقات بين الدول<sup>(3)</sup>.

أدى التحليل الواقعي بمسلماته السابقة إلى اختزال الأمن في معناه العسكري وحصره في نطاق الدولة كوحدة مرجعية للتحليل، كانعكاس لحالة النظام الدولي خلال الحرب الباردة، لكن

( 1 ) Barry Buzan, Peopel, States and fear an Agenda for international security: studies in the post-cold war era, 2th ed, ( boulder. Lyne Riemer. Publishers, 1991 ), p19- 23.

( 2 ) Dario Batistella, Théories des relations internationales, 2<sup>eme</sup> éd, ( paris: presses des sciences po, 2006 ), p464.

( 3 ) بن عنتر، مرجع سبق ذكره، ص14.

أولى المراجعات النظرية بدأت من داخل الواقعية نفسها، عندما نشر كينيث ولتر كتاب نظرية السياسة الدولية ( A Theory Of International Politics ) سنة 1979، منتقداً الطرح الكلاسيكي القائم على إعطاء الأمن مدلولاً عسكرياً صرفاً. مهّد ذلك لانتشار الواقعية الجديدة وأعطى للنقاشات حول أبعاد الأمن معنى جديداً.

الواقعية الجديدة: انطلق كينيث ولتر في انتقاده للطرح الواقعي الكلاسيكي من إعادة الاعتبار لمتغيرات السياسة الداخلية في فهم وتفسير الصراع بين القوى في النظام الدولي، عبر الفصل بين القوة والقدرة، فهذه الأخيرة تشمل المساحة، السكان، الموارد الاقتصادية والطبيعية، القوة العسكرية والاستقرار السياسي، وجاءت إسهاماته في سياق إنقاذ الطرح الواقعي الذي بدى عاجزاً عن فهم وتفسير التحولات الدولية منذ نهاية سبعينيات القرن العشرين، خصوصاً مؤشرات الانفراج في العلاقات بين الشرق والغرب، الاتجاه المتزايد نحو الاعتماد المتبادل والاندماج الاقتصادي وبرزت تهديدات أمنية جديدة ليس من طرف القوى العظمى، بل من داخل دول ضعيفة خاصة في إفريقيا.

دفعت التحولات الجديدة إلى بروز نقاشات أمنية متعددة منذ منتصف الثمانينات في فترة عرفت بازدهار الدراسات الأمنية. ويمكن إدراج إسهامات الليبراليين ضمن المقاربات التقليدية التي قدمت تصورات بديلة للطرح الواقعي.

تعتبر أعمال إيمانويل كانط ( Emmanuel Kant ) المرجع الأساس لأفكار المدرسة الليبرالية التي تعززت بإسهامات الرئيس الأمريكي وودر ويلسون ( Woodrow Wilson ) حول السلام العالمي، وهذه الأفكار وجدت تطبيقاتها في فترة ما بين الحربين ( 1919 - 1939 ) من خلال إنشاء عصبة الأمم، وبعد الحرب العالمية الثانية عبر تأسيس منظمات إقليمية عديدة ( الجامعة العربية، الوحدة الإفريقية، حركة عدم الإنحياز ... ). وفي مجال الأمن فإن الليبرالية قدمت مفاهيم جديدة إنطلاقاً من قصور التوظيف الواقعي للسياسة الدولية، خصوصاً تركيزه على فوضوية النظام الدولي إذ تركزت أعمال الليبراليين حول مفهوم " الأمن الجماعي " ( Collective Security ) والسلام الديمقراطي ( Democratic Peace )، رافضين أن تكون الدولة عناصر موحدة لأن السلطة غير مركزية حتى على المستوى الدولي، كما تمحورت المقاربة الأمنية للتيار الليبرالي على نشر مفهوم التعاون لتقليص حدة النزاعات الدولية ونشر

الديمقراطية للحد من الحروب والتدخلات العسكرية<sup>(1)</sup>، من خلال الربط بين انتشار الديمقراطيات وتقلص احتمالات نشوب الحروب، إعتبارا لأن الحكومات الديمقراطية تتمتع بوجود مؤسسات أهمها البرلمان، لها صلاحيات الموافقة أو الرفض للقرارات المتعلقة بالحرب<sup>(2)</sup>.

### ب. الإتجاهات الحديثة للأمن:

مع نهاية الحرب الباردة حدثت تحولات مهمة في البيئة الدولية إنعكست على طبيعة ومكونات مفهوم الأمن ودلالاته ضمن مستويين إثنين؛ تعميق مفهوم الأمن وتوسيع مجالاته<sup>(3)</sup>.

يمكن إبراز أهم تلك التحولات فيما يلي:

- بروز فواعل دولية جديدة؛ مثل المنظمات غير الحكومية والشركات المتعددة الجنسيات والجماعات الإرهابية، وما تملكه من قدرات على التأثير على الأمن الوطني والإقليمي والدولي، فلم تعد " المرجعية الدولية " قادرة على تفسير المشكلات الأمنية المطروحة، فمهد ذلك لانتقال التحليل من الدولة إلى الجماعات ثم الأفراد.

- التحول في طبيعة التهديدات: طالما حملت التهديدات الأمنية طابعا عسكريا خلال حقبة الحرب الباردة، لكن سنوات التسعينات شهدت تحولا لافتا في هذا المجال، فقد أصبحت قضايا البيئة وحقوق الإنسان ( الجماعات والأفراد ) موضوعات للأمن، مع ظهور الأمن الإنساني، الأمن الثقافي والأمن المجتمعي، إلخ<sup>(4)</sup>.

- التحول في مصادر التهديد: لم يعد التلويح بالقوة العسكرية أو ممارستها من قبل الدولة هو مصدر التهديد الأساسي بالنسبة للدول الأخرى، فقد بينت تجارب عديدة منذ بداية تسعينات القرن الماضي أن التهديد يمكن أن يكون داخليا ( النزاعات والحروب الأهلية كما في حالة الصومال 1992، أفغانستان ) أو من طرف حركات ومنظمات إرهابية خاصة بعد هجومات 11

( 1 ) Dario Batistella, Théories des Relations Internationales, 3 ed, ( Paris: presses des sciences po, 2009 ), pp173- 193.

( 2 ) Michal w. doyle, " liberalisme and the end of the cold war ", in: rechar d ned leboz and memo rissekappeu, international relations theory and the end of the cold war, ( New yourk: Colombia university press, 1996 ), p80.

( 3 ) بن عنتر، مرجع سبق ذكره، ص18.

( 4 ) Frédéric charillon, " La notion de Sécurité: quelles transformations ? quelles signification ? " chahiers français, N° 360, janvier- fevrier 2011, p11.

سبتمبر 2001، أو من مصادر أخرى كالكوارث الطبيعية (تسونامي في آسيا 2014) أو الاختراقات المعلوماتية ... إلخ<sup>(1)</sup>.

ففي ظل البيئة الدولية الجديدة أصبحت المواجهة العسكرية بين الدولة كفاعل وبين فواعل أخرى غير دولية، وتزايد حجم التهديدات غير العسكرية، فتعززت أهمية الأمن بأبعاده السياسية، الإقتصادية، الإجتماعية والبيئية؛ وتدرجياً تبلورت نظرة جديدة قوامها الأمن الإنساني<sup>(2)</sup>.

في سياق التحول من الثنائية القطبية إلى عالم ما بعد الحرب الباردة برزت الإتجاهات الحديثة في الدراسات الأمنية. يمكننا أن نلخص أهم المراجعات من خلال المدارس التالية:

. مدرسة كوبنهاجن: قدمت هذه المدرسة خاصة من خلال أعمال باري بوزان أولى المساهمات النظرية في إعادة صياغة مفهوم الأمن، وتكمن إحدى أبرز إسهاماتها في إقتراح تقسيم الأمن إلى قطاعات مختلفة حسب طبيعة النشاطات الإنسانية (القطاع السياسي، القطاع العسكري، القطاع الاقتصادي، القطاع البيئي، والقطاع المجتمعي)، كما يعود الفضل لرواد مدرسة كوبنهاجن، خصوصاً بوزان وويفر في تقديم مرجعية جديدة للأمن من خلال مفهوم الأمانة (Securisation)، لتجاوز صعوبات إيجاد تعريف موحد وجامع للأمن، وأيضاً إبتكار مفهوم الأمن المجتمعي، مما شكل تحولاً وقطعية مع الدراسات السابقة<sup>(3)</sup>.

إنطلق ويفر من معاينة التحولات الجديدة في نهاية القرن الماضي (الهجرة، التطهير العرقي، النزاعات القومية ... إلخ)، ليخلص إلى أنها تهدد أمن المجتمعات أكثر من الدولة، لتساهم أبحاثه ضمن مدرسة كوبنهاجن في نقل مفهوم الأمن من التركيز على بقاء الدولة إلى التركيز على بقاء الأفراد والشعوب<sup>(4)</sup>. ويمكن إدراج مفهوم الأمن الإقليمي كأحد الإسهامات الرائدة لهذه المدرسة من خلال التركيز على السياق الإقليمي لأمن الدولة.

. المدرسة النقدية: تتمحور الدراسات الأمنية النقدية حول ثلاث مسائل أساسية هي: كيفية بناء التهديدات، بناء الوحدات المرجعية للأمن وإمكانية تحول المعضلة الأمنية<sup>(5)</sup>. وإذا كان

(1) Ibid, p12.

(2) Chales- Philippe David, “ fin de la securité militaire, début de la securité humaine ? ”, in: la guerre et la paix, paris: presses sciences po, 2006, p96- 126.

(3) Dario Batstella, op-cit, pp525, 526.

(4) Ibid, pp527- 528.

(5) حمزة حسام، من مع سبق ذكره، ص 38، نقلا عن:

كروز ( Keith Krause ) قد تصدى لمهمة النقد والتشكيك في المقاربات الأمنية التقليدية، خصوصاً حصر الأمن في نطاق البعد العسكري ومن ثم إقحام البعد الفردي في الدراسات الأمنية، فإن رواد مدرسة ويلز ( Welsh School ) ركزوا على فكرة الانعتاق (Emancipation)، فكين بوث ( Ken Booth ) يرى أن الأمن الحقيقي مرتبط بتحرير الإنسان وأن الأولوية للأفراد قبل الدول، فالأمن بناء اجتماعي يتضمن غياب التهديد وإطلاق الحريات للأفراد والجماعات، والانعتاق يمكن من بناء الأمن<sup>(1)</sup>.

. المدرسة البنائية: تتلخص أفكار البنائية في تحليلات المفكر الروسي ألكسندر واندت ( Alexander Wandet ) الذي يرى أن الأمن ليس مسألة حتمية بل تصور عقلي وحالة إدراك لصانع القرار، وغايته هو ماتريد الدول تحقيقه وليس ما هو قائم فعلاً<sup>(2)</sup>.

يرى البنائيون أن القوة لا ترتبط فقط بالشروط المادية (العسكرية والاقتصادية)، بل بمحددات أخرى كالقيم والإيديولوجيا والهوية، وأن التهديد لا يتعلق بذاته وإنما بالأفكار المسبقة عنه، لذلك فإن تحقيق الأمن والاستقرار مرتبط بمدى تغيير طريقة التفكير لدى صناع القرار.

. الأمن الإنساني: يعكس الجدل الأكاديمي وتعدد المقاربات النظرية لفهم وتفسير الأمن، حدة وعمق التحولات في السياق الدولي لعالم ما بعد الحرب الباردة، فمن الحرب في الصومال ( 1993 )، رواندا ( 1994 ) وتفكك يوغسلافيا ( 1991-1995 )، ثم أحداث 11 سبتمبر 2001، تغيرت طبيعة العلاقات بين الوحدات الدولية مع تغير مصادر التهديد وأنماطه.

ويمكن القول في سياق تأثير هذه التحولات على مفهوم الأمن أن منظور التحليل القائم على فكر وستفاليا ( 1648 ) أضحى أمام إعادة بناء استراتيجي<sup>(3)</sup>، شمل مراجعات لطبيعة المفهوم وعناصره ومصادر ممارسته، وبرز في خضم ذلك الأمن الإنساني كمقاربة شاملة لفهم وتحليل المشكلات الأمنية.

---

Keith Krause, "A critical theory and security studies: the research program of critical security studies", cooperation and conflict, vol33, N° 03, September, 1998, p306.

( 1 ) Dario batstella, op-cit, pp533, 534.

( 2 ) Alexander wandt "Anarchy is what state make of it: the social constaction of power politics" intentional organisations, vol 46, printemps 1992, pp 401- 419.

( 3 ) voir: Charles-Philippe David, op-cit, p97-126 .

تجد مقارنة الأمن الانساني مرجعيتها في أعمال سابقة مثل: دراسات السلام لـ جون غالتونغ ( John galtung ) وكتابات جون بورتن ( John Burtan )، ثم ليستر براون ( Lester Brown ) ورتشارد أولمان ( Richard Ollman ) في نهاية السبعينات من القرن العشرين<sup>(1)</sup>، كما برزت أيضا في تقارير مجموعات عمل دولية مثل جماعة نادي روما، اللجنة المستقلة للتنمية الدولية، وغيرها. لكن أول استخدام للمفهوم ورد في تقرير لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية ( PNUD ) حول التنمية البشرية سنة 1994، ضمن مقارنة جديدة للتنمية تقوم على الربط بين التنمية البشرية والأمن الإنساني، فالأمن وفق النظرة الجديدة لا يقتصر على الدول والأقاليم، بل يعنى بالفرد أيضاً، إذ أضحي الأفراد في صميم المشاغل الأمنية<sup>(2)</sup>. كما حدد التقرير تسعة ابعاد للأمن هي: الأمن الاقتصادي، الأمن المالي، الأمن الغذائي، الأمن الصحي، الأمن البيئي، الأمن الشخصي، أمن النوع الاجتماعي، أمن المجموعة والأمن السياسي.

قدم التقرير السالف الذكر تعريفا شاملاً لمفهوم الأمن الإنساني يشمل حماية الأفراد وتوفير الاحتياجات الأساسية لهم كشرط لتحقيق الأمن والتنمية، وفتح المجال بعد ذلك لتبنيه كمقاربة جديدة من طرف الدول والمنظمات الإقليمية، على غرار الاتحاد الأوروبي، فقد أضحي الأمن الإنساني محوراً أساسياً ضمن الاستراتيجية الأمنية الأوروبية التي أقرها مجلس أوربا في ديسمبر 2003، ثم أصبح في صميم أنشطة الاتحاد في مجال الأمن، لا سيما تجاه مناطق التهديد الأمني مثل الساحل الإفريقي<sup>(3)</sup>، انطلاقاً من عقيدة الأمن الأوربي المعدلة والتي تقر بوجود تداخل بين الأبعاد الداخلية والخارجية للأمن، وأنه لا يمكن لأوربا تحقيق أمنها بمعزل عن الأمن العالمي.

في المناخ الدولي الذي شهد انتشار مفهوم الأمن الإنساني بدي من الصعب تقديم تعريف موحد له، وهل هو بديل للأمن القومي أم مقارنة ذات بعد سياسي تعكس تغيراً في سياسات التوسع والهيمنة الغربية، فهذا المصطلح " واسع ومطاطي يحمل تأويلات عديدة"<sup>(4)</sup>. وحسب

( 1 ) Barbara delcourt, *théories de la sécurité*, bruxelles: institut d'étude européennes, 2006, p71- 72.

( 2 ) غادة علي موسى، "إعادة النظر في استراتيجيات الأمن الإنساني في المنطقة العربية"، ورقة مقدمة إلى: المؤتمر الدولي للأمن الإنساني في الدول العربية، 14- 15 مارس 2005، عمان- الأردن، ص11.

( 3 ) Europeon unin extenal action service, " stratgy for security and development in the sahel " in: <http://www.ceas.europa.eu/index.eu.html> 17/11/2014- 18:21

( 4 ) Charles- Philippe David, *Ibid*.

تايلور أوان ( Taylor Owen ) فإنه يعني " حماية كل الأفراد من التهديدات البيئية، الاقتصادية، الغذائية، الصحية، الشخصية والسياسية " <sup>(1)</sup>، أما فان هامبسون ( Fen Hampson ) فيرى أنه " تطلعات مشتركة تستهدف حماية وتطوير حقوق الفرد وتأمين سلامته الجسدية وممتلكاته ... " <sup>(2)</sup>، بينما اعتبرته اللجنة الدولية للتدخل وسيادة الدول ( CIISE 2001 ) من مسؤوليات القانون الدولي في تقريرها " مسؤولية الحماية "، يقع على عاتق الدول الالتزام به، والأمن وفق هذا المنظور يعني الأفراد كما يعني الدول.

يمكن القول أن مقارنة الأمن الإنساني حملت تطوراً في اتجاهين اثنين <sup>(3)</sup>:

- الأول: أن مضمونه يحمل إرادة دولية للتدخل بما قد يعاكس سيادة الدولة.

- الثاني: أنه يربط بصفة واضحة بين أمن الأفراد وأمن الدول.

جاءت أحداث 11 سبتمبر 2001 لتكشف ليس فقط عن فشل المنظومة الدولية في وضع آليات لضمان الأمن والسلم الدوليين، لكن أيضاً عن قصور مستديم للمقاربات النظرية في فهم وتفسير القضايا الأمنية، فإذا كانت مقارنة الأمن الإنساني قد وجدت مناخاً ملائماً للاختبار ضمن استراتيجية الأمن للاتحاد الأوروبي، كندا، اليابان وأنشطة الأمم المتحدة، لا سيما في إفريقيا، فإن تلك الأحداث أكدت من جديد أن الطروحات التي قدمتها المقاربات الوضعية لا تزال صالحة وبإمكانها تقديم تفسيرات ملائمة للمسائل الأمنية.

لا يتسع المجال هنا لتفصيل تلك التطورات، لكن من الضروري مثلاً الإشارة إلى عودة الطرح الواقعي القائم على احتمالية الحرب والنزاعات المسلحة في النظام الدولي، خاصة مع عدم وضوح مسار الانتقال إلى ما بعد الثنائية القطبية، فالولايات المتحدة تواجه اليوم تحديات كبيرة أمام رغبة روسيا في العودة إلى مسرح الأحداث في شرق أوروبا والشرق الأوسط، فضلاً عن التطلعات الاقتصادية للصين والاتحاد الأوروبي.

( 1 ) Idem, in: taylor own( 2004, p383 )

( 2 ) Idem, in: Fen Hampson, p504, ( 2002, p4 )

( 3 ) Idem.



## 2. محددات الأمن الإفريقي في المنظور الجزائري:

يحلل هذا المطلب المسألة الأمنية في إفريقيا من خلال ثلاثة عناصر، تحديات الأمن الإفريقي ومشكلاته، أطر حل النزاعات الأمنية، ثم محاولة بلورة إطار تحليلي لفهم الأمن في إفريقيا.

أ. تحديات الأمن الإفريقي: تمثل المسألة الأمنية مدخلاً أساسياً لفهم ديناميكية التحولات على مستوى القارة الإفريقية، ذلك أن إفريقيا ظلت على مدار عقود طويلة مسرحاً للنزاعات والتهديدات الأمنية، فمنذ سنة 1960 شهدت حوالي 40 حرباً أودت بحياة 10 ملايين شخص ودفعت 10 ملايين آخرين إلى اللجوء، وفي الفترة ما بين 1945 و1995 كان ربع (4/1) إجمالي النزاعات في العالم على مستوى القارة السمراء (48 من أصل 186)<sup>(1)</sup>، أما في عام 1999 فإن نصف النزاعات المسلحة حول العالم تقريباً كانت في إفريقيا<sup>(2)</sup>.

من حيث السياق التاريخي، فإن النزاعات في إفريقيا تعود إلى فترة الاحتلال الأوربي لمختلف مناطق القارة وما تبع ذلك من حروب مسلحة من أجل الاستقلال (الجزائر، غينيا بساو، الموزمبيق، أنغولا... إلخ)، ثم جاءت النزاعات الحدودية في فترة ما بعد الاستعمار والتي ارتبطت في بعض الحالات بالنزاعات الإثنية والتدخلات الخارجية. يمكن أن نذكر هنا أمثلة عن ذلك: النزاعات بين مالي وبوركينا فاسو (1974-1985)، أوغندا وتنزانيا (1978-1979) ليبيا والتشاد (1973-1994)، أثيوبيا وأرتيريا، ... إلخ<sup>(3)</sup>.

طيلة فترة الحرب الباردة ظلت إفريقيا موطن النزاعات والحروب وغياب الأمن، وأيضاً الاستقطاب الحاد في إطار الصراع على النفوذ بين المعسكرين الشرقي والغربي آنذاك. أغلب الحروب والنزاعات المسلحة بين الدول أودخلت الدولة الواحدة (الحروب الأهلية، الانقلابات العسكرية، الصراع على السلطة... إلخ)، وهذه النزاعات كانت تتغذى في الغالب من بيئة أمنية غير مستقرة تتميز بالأساس بضعف اقتصادي حاد وتفكك اجتماعي وهشاشة سياسية وتدخلات خارجية مستمرة. وعندما أخذ العالم في الانتقال إلى مرحلة ما بعد الحرب الباردة، كانت إفريقيا

(1) Philippe Hugon, *op-cit*, p142.

(2) Albert Legault, Michel Fortman, *les conflits dans le monde*, Québec: presses de l'université laval, 2000, p11.

(3) Antoine-Denis N'Dimina-mougala, " Les conflits africains au XX<sup>ème</sup> siècle: essai de typologie ", *Guerres mondiales et conflits contemporains*, 2007/ 1, N° 225, p121-131.

في قلب التحولات العميقة التي حدثت على مستوى التحديات الأمنية، من حيث طبيعة التهديدات ومصادرها أو ظهور فاعلين جدد.

في السياق الجيوستراتيجي الجديد لم تعد التهديدات الأمنية مرتبطة بالدولة كفاعل أساسي، وقد برز ذلك في إفريقيا من خلال تراجع نسبة "الحروب الكبرى"، لتحل مكانها مخاطر وتهديدات أمنية وضعت الأمن الإفريقي أمام رهانات جديدة، ويمكن القول أن مقارنة الأمن الإنساني تحديداً تبلورت في سياق البيئة الأمنية الجديدة وظهور أشكال جديدة من التهديدات الأمنية على مستوى القارة الإفريقية، ارتبطت أساساً بتطور المجتمعات الإفريقية والمشكلات المتعاقبة بها (أزمة بناء الدولة، الفقر، الأزمات الصحية، مشكلة الهوية، ... إلخ).

. بيئة أمنية جديدة: عندما برز الأمن الإنساني كمقاربة شاملة تبنتها الأمم المتحدة (تقرير 1994) لمعالجة احتواء المشكلات الأمنية، فإنه ارتكز في تسويق تلك المقاربة على طبيعة البيئة الأمنية الجديدة، خصوصاً بروز تهديدات جديدة في بعض مناطق العالم ومنها إفريقيا؛ تميزت تلك التهديدات بميزتين أساسيتين: الأولى أنها تتجاوز إطار الدولة كفضاء تقليدي والثانية أنها في كثير من الحالات غير عسكرية في طبيعتها. فبعدما كان الأمن يعني أمن إقليم الدول ضد العدوان الخارجي أو حماية مصالحها القومية<sup>(1)</sup>، أضحي مرتبطاً بانشغالات الأفراد (المجاعة، الفقر، مشكلات البيئة، الأمراض، الصراعات السياسية والاجتماعية، ... إلخ).

يمكن تلخيص السياق الإستراتيجي الإفريقي الجديد من خلال ظهور أنماط جديدة من النزاعات، تزايد مخاطر التهديدات عبر القومية، ارتباط مخاطر عدم الاستقرار بشروط التنمية (سياسية، الديموغرافية، الاقتصادية، والاجتماعية)، التحكم في الموارد والأقاليم والتغيرات المناخية<sup>(2)</sup>. زيادة على دور العوامل الخارجية من خلال الصراع على موارد الطاقة المختلفة.

التهديدات والمخاطر: يواجه الأمن الإفريقي تهديدات ومخاطر جديدة زيادة على استمرار وجود عوامل الاستقرار الأمني في كثير من مناطق القارة؛ يمكن أن نوجز هنا أهم التهديدات والرهانات التي تحملها.

(1) بن عنتر، مرجع سبق ذكره، ص 22.

(2) Hugo Saada, "paix et securité en afrique: Nouvelles Menaces, Neveaux en jeux". in: <http://www.dakarforum.org/Fr/paix-et-securité-en-afrique-nouvelles-menaces-nouveaux-enjeux/html/> 10/01/2014. 11:00.

- دول فاشلة: بدون التفصيل في أدبيات ومؤشرات تصنيف الدول الفاشلة، فإننا بهذا الصدد نشير إلى حالة الضعف والهشاشة السياسية لكثير من البلدان الإفريقية (12 بلداً في منطقة الساحل وحدها)، بشكل يجعل تلك الدول غير قادرة على السيطرة على أراضيها أو ممارسة سيادتها (حماية الإقليم والأفراد)<sup>(1)</sup>، مما يغذي مخاطر عدم الاستقرار ويزيد في حدة النزاعات.

- الصراع على السلطة: إفريقيا منطقة تقلبات سياسية دائمة، فهناك النزاعات الداخلية والحروب، كما يحدث في نيجريا، الكونغو، إفريقيا الوسطى، السودان وغيرها، وموجات الانقلابات العسكرية (موريطانيا (2005-2008)، غينيا بيساو 2010، النيجر 2010...<sup>(2)</sup>).  
الصراع على السلطة يولد في الغالب عدم الاستقرار السياسي والتوترات الأمنية ويهين متطلبات التنمية الوطنية.

- عسكرة متزايدة: يتعلق الأمر هنا بظاهرة التسلح وزيادة الإنفاق العسكري بالنسبة للدول الإفريقية من جهة، وانتشار تداول وتجارة الأسلحة بين جماعات غير دولية من جهة أخرى، ففي الفترة ما بين 2002 و 2011 سجلت إفريقيا أعلى نسبة ارتفاع في حجم الإنفاق العسكري بلغت (64,9%)<sup>(3)</sup> وما بين سنتي 2010 و 2011 سجلت زيادة بنسبة (18,8%)<sup>(4)</sup>.

#### جدول رقم (09) الإنفاق العسكري في إفريقيا (2002-2011)

النسبة	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002
%64,9	32,2	29,6	28,6	27,8	24,6	23,6	22,7	21,8	19,4	19,5

المصدر: <http://www.sipri.org/databaes/milex>

يمكن تفسير هذا الارتفاع بالحاجة إلى تسيير النزاعات الداخلية والحرب على الإرهاب، لكن أيضاً بوجود مناخ أمني مضطرب وعدم استقرار سياسي مستمر.

(1) Mohamed Salah Ould Brahim, “ Le sahel de tous les dangers ”, in: <http://www.Geopolitis.net/trunune/texte/SALECK.HTML/07/11/2011>, 21:40.

(2) *Idem*.

(3) Sabrina Lesparre et Luc Mampey, “ Dépenses militaires, production et tansfort d’armes ”, *compendium 2013*, ( Bruxelles( GRIP ), Avril 2013 ), p14.

(4) *Ibid*, p12.

من جانب آخر فإن مناطق عدة في القارة هي بامتياز فضاءات للأنشطة التجارية غير المشروعة بما في ذلك تجارة السلاح، ففي غرب إفريقيا هناك حوالي 8 ملايين قطعة سلاح متداولة وفي منطقة الساحل حوالي 1000000 مسدس من نوع كلاشنيكوف<sup>(1)</sup>. هذا رغم الجهود الإقليمية لاحتواء ظاهرة إنتشار الأسلحة، مثل المعاهدة الموقعة في جوان 2006 في إطار منظمة التعاون الاقتصادي لغرب إفريقيا (CEDEAO)<sup>(2)</sup>.

- إنفجار ديمغرافي: يعد النمو الديمغرافي الاستثنائي أحد الخصوصيات الإفريقية<sup>(3)</sup>، وي طرح مفارقات مهمة عند ربطه بمؤشرات التنمية الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية. ذلك أن معدل الخصوبة الأعلى في العالم يقابله معدل حياة هو الأقل، مع نسبة وفيات مرتفعة ( حوالي 12500000 ) وفاة سنويا<sup>(4)</sup>. في سنة 1950 كان عدد سكان القارة 230 مليوناً نسمة، وفي سنة 2000 بلغت حوالي 800 مليون، ثم 1,1 مليار في 2014، وتتوقع الأمم المتحدة أنه يبلغ في أفق 2050 حوالي 2 مليار نسمة<sup>(5)</sup>.

- مخاطر وتهديدات جديدة: تطورت إشكالية الأمن في إفريقيا سريعاً خلال العقدين الماضيين، لا سيما من حيث طبيعة التهديدات ومصادرها والفاعلون الأمنيون، بشكل أصبح معها التحكم في الإقليم، تسيير الفضاءات الحدودية وأمن الحدود رهانات أمنية مركزية. يمكن القول أنها مرحلة انتقالية على المستوى السياسي والاقتصادي ومرحلة تحديات أمنية مثيرة، فالفراغ الأمني الذي حدث نتيجة عدم قدرة دول عديدة على السيطرة على أقاليمها أنتج مناخاً من اللأمن، استغلته أطراف محلية وخارجية لترتيب أجنداث والقيام بأنشطة تهدد الأمن والاستقرار في القارة. يمكننا أن نوجز هنا المخاطر والتهديدات الجديدة:

• تزايد التهديدات العبر قومية: نتيجة ضعف الدولة وغيابها أحيانا، احتلت المشهد الأمني فواعل غير دولية ( حركات معارضة مسلحة، جماعات إرهابية، شبكات إجرامية، إلخ )،

( 1 ) Ouled Brahim, *Idem*.

( 2 ) Mehdi Taje, “ vulneabilities and factors of insecurity in the sahel ”. in: <http://oecd.org/data/oecd/23/26/45/830/109.pdf> /21/09/2010. 03:13.

( 3 ) Bernard Calas, “ Introductions à une Geographie des conflis en Afrique ”, *les cahies d'autre – Mer*, N°255, ( juillet- september 2011 ), p310.

( 4 ) jean- Jacques konadje, “ Défense/securité en Afrique: quel couple ? ”, in: <http://www.diplomeb.com/Défense-securité-en-Afrique-quel.html>. 25/05/2014.

( 5 ) Hugo Saada, paix et securité en afrique: Nouvelles Menaces, Neveaux en jeux. in: <http://www.dakarforum.org/Fr/paix-et-securité-en-afrique-nouvelles-menaces-nouveaux-enjeux/html/10/01/2016>. 11:00.

خاصة في منطقة الساحل وغرب إفريقيا زيادة على حدة التدخلات الخارجية الاقليمية والدولية الهادفة إلى التمتع، المراقبة والتنافس على الثروات الطبيعية الهائلة (النفط، الغاز، اليورانيوم، ... إلخ).

• الإرهاب: تحولت إفريقيا في العقد الأخير إلى بؤرة للأنشطة الإرهابية التي مست عدداً كبيراً من بلدان القارة، لاسيما في ثلاث مناطق أساسية هي<sup>(1)</sup>: منطقة الساحل الإفريقي، منطقة غرب إفريقيا ومنطقة القرن الإفريقي .

• الجريمة المنظمة: أنتج الفراغ الأمني وهشاشة التوازنات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، في مناطق عدة في القارة، تنامي الأنشطة غير المشروعة، خصوصاً تجارة المخدرات والسلاح؛ والتي ترتبط بنشاط شبكات دولية محترفة وعابرة للقارات، تستفيد من مناخ ملائم يتميز بتوسع نطاق الفقر وانتشار الفساد وضعف الأجهزة الأمنية.

ب. الإستجابة للتهديدات وأطر حل النزاعات: لطالما شكل الهاجس الأمني إنشغالا رئيسيا لإفريقيا، كدول أو أطر للعمل المشترك، ففي منطقة مثقلة بالنزاعات وعوامل عدم الاستقرار، شكل البحث عن آلية إحتواء التهديدات وإقامة السلم والأمن جانبا مهماً من الجهود المكرسة للتنمية والتطور في القارة السمراء.

. نظرة جديدة في التعاون الأمني: خلال مسار التحول من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الإتحاد الإفريقي، كانت قضايا السلم والأمن حاضرة في المناقشات والمداولات من الخبراء والمسؤولين والقادة الأفارقة. وفي قمة الإتحاد بديريان في جنوب إفريقيا (جويلية 2002) تم إنشاء مجلس السلم والأمن الإفريقي (CPS)، مما عكس حينها توفر إرادة سياسية لنقل التعاون الأمني الدفاعي إلى مستوى يُمكن من تكفل الأفارقة بمشكلاتهم وأزماتهم الأمنية، ضمن رؤية جديدة للعمل الإفريقي المشترك، تجلت على الخصوص في تأسيس مبادرة الشركة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا (NEPAD) وتعزيزها بالآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء (MAEP).

(1) Hugo Saada, paix et securité en afrique: Nouvelles Menaces, Neveaux en jeux. in: <http://www.dakarforum.org/Fr/paix-et-securité-en-afrique-nouvelles-menaces-nouveaux-enjeux/html/10/01/2016.11:00>.

يتألف مجلس السلم والأمن من 15 عضواً منتخباً، 10 أعضاء ينتخبون لمدة سنتين و 05 أعضاء لمدة 03 سنوات، ويرأسه مفوض السلم والأمن ويضم 05 لجان هي: مجلس الحكماء، الإنذار المبكر، قوة التدخل السريع، اللجنة العسكرية والصندوق الخاص. كما يمكن إعتبار آليات عمله كإطار " لشرعنة القوة " في حالات التدخل للوقاية وحل النزاعات<sup>(1)</sup>.

تعزز هذا الاتجاه بجملة من الخطوات الميدانية على صعيد التعاون الأمني الدفاعي هي<sup>(2)</sup>:

- إقرار معاهدة الدفاع المشترك في قمة أبوجا- نيجيريا 2005، كإطار شامل للتعاون الإفريقي في المجالات الأمنية والدفاعية.

- إنشاء قوة إفريقية للتدخل السريع (قمة سرت- ليبيا 2004).

- إقرار الإتفاقية الإفريقية لمنع ومكافحة الإرهاب (قمة الجزائر 1999- دخلت حيز التنفيذ في ديسمبر 2002).

من المبكر الآن إجراء تقسيم شامل لمسيرة التعاون الأمني في إطار الإتحاد الإفريقي ومؤسساته، لكن نظرة عامة توحى بوجود تحولات إيجابية، فرغم حداثة التجربة وتأثير التدخلات الخارجية فإن " التكفل الإفريقي بحل النزاعات الإفريقية "، لقي نجاحا نسبيا يمكن ملاحظته من خلال توسع النظرة إلى مهددات الأمن الإفريقي وسبل مواجهتها، أو من خلال حالات التدخل في النزاعات.

. أطر إقليمية ودولية أخرى: بالموازاة مع التحول اللافت على صعيد التعاون الدفاعي- الأمني ضمن إطار الإتحاد الإفريقي، لا سيما منذ إقرار بروتوكول ديربان في 2002، فإن ترتيبات ومشاريع عدة تبلورت على مستوى التجمعات الإقليمية بالقارة أو عبر تدخلات بعض القوى الدولية.

( 1 ) Yves Alexandre Chouala, puissance, Resolotion des conflits et securité collective A L'ère de L'union Africaine: theorie et pratique, A.F.R.I, vol VI, 2005, p289.

( 2 ) إبراهيم محمود، مرجع سبق ذكره، ص70- 71.

ذلك أن بروتوكول (ديربان 2002) الذي أقر الخطة الإفريقية للسلم والأمن (APSA)، إستند إلى مبدأ الحصيلة السيئة لجهود التكفل بالنزاعات في إفريقيا طيلة العقود السابقة. هذه النظرة الجديدة اصطدمت في الواقع بتعدد الملف الأمني، من حيث كثرة الحروب والنزاعات، تنوعها، طبيعة الفاعلين والتضارب في الواقف بين مختلف الأطراف، لذلك سعت بعض الدول الإفريقية إلى تبني مبادرات جهوية في المجال الأمني والدفاعي، كما عملت أبرز القوى الدولية (الولايات المتحدة الأمريكية، الإتحاد الأوروبي) على الدفع بتصورات ومشاريع وترتيبات أمنية على مستوى القارة الإفريقية. يمكننا تلخيص أهم المبادرات فيما يلي:

- على مستوى التجمعات الإقليمية: لعب الجوار الجغرافي والثقافي وطبيعة العلاقات الإقليمية دوراً في استجابة التجمعات الإقليمية الإفريقية للتهديدات الأمنية وإطلاق مبادرات لاحتوائها<sup>(1)</sup>، في هذا السياق يعتقد بعض المتخصصين أن دور التجمعات الإقليمية يفترض أن يتوجه أكثر إلى مجال الوقاية من النزاعات<sup>(2)</sup>، مما يستوجب وجود إستراتيجيات شاملة تأخذ بالحسبان العوامل الاقتصادية، السياسية، الثقافية والإنسانية.

يعدُّ مؤتمر كامبالا (Kampala) (1991)، حول "الأمن، الاستقرار، التنمية الشاملة والتعاون في إفريقيا"، أول مبادرة إفريقية تضع في أولوياتها الاستجابة للتهديدات الأمنية ضمن أبعادها الاقتصادية، السياسية والاجتماعية، محاكاة لآلية عمل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE)<sup>(3)</sup>.

المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (CEDEAO)، منظمة جهوية فاعلة، قامت بمبادرات وتدخلات عديدة لحل النزاعات الناشئة خصوصاً في منطقة غرب إفريقيا، بما في ذلك لبييريا سيراليون وغينيا بيساو، وفي عام 1999 أنشأت آلية للوقاية، تسيير وحلّ النزاعات وحفظ

(1) Sidy Sady, La Resolution des Conflits en Afrique, Thèse de doctorat en sciences politiques, (Université cheikh anta diop de dakar, 2003), p225.

(2) Ibid, p226.

(3) Jeun-Francois Rioux, Papa amadou ba, “ les organisations intergouvernementales africaines et la paix et la sécurité en afrique: options d'appui pour le CANADA ”, chaire Raoul- (Daudurond, décembre, 2002), p5.

السلم والأمن. هناك أيضاً الحضور اللافت لمنظمة" الجماعة الاقتصادية لأفريقيا ( SADC ) التي أنشأت منذ سنة 1996 إطاراً مؤسسياً لتسيير النزاعات الجهوية<sup>(1)</sup>.

وفي شرق إفريقيا، فإن الهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة الجفاف ( IGAD ) الموجودة منذ 1986، قامت بدور بارز في تسوية النزاعات بمنطقة حوض النيل خصوصاً أعمال الوساطة.

- المشاريع والمبادرات الأجنبية: تنطلق المشاريع والمبادرات ذات البعد الأمني والعسكري للقوى الكبرى في إفريقيا من معاينة تخص عدم قدرة الأفارقة وحدهم على ضمان الأمن أمام تزايد المشكلات وحدة النزاعات، لكنها لا تخفي الجانب الثاني وهو تأمين المصالح الاقتصادية والإستراتيجية لتلك القوى في مختلف مناطق القارة.

بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فإن نهاية الحرب الباردة وبعدها أحداث 11 سبتمبر 2001 فرضتا تحولاً في المعطيات الطاقوية والجيوسراتيجية، إذ تعززت مكانة إفريقيا في المنظور الأمريكي، ففي 1997 أعلن الرئيس كلينتون عن المبادرة الأمريكية من أجل إفريقيا وفي 02 أكتوبر 2000 أصدر قانون ( AGOA ) الذي يمنح تسهيلات تجارية للبلدان الإفريقية، وبعد أحداث 11 سبتمبر أضحت المصالح الجيواقتصادية الأمريكية في إفريقيا بمثابة مصالح إستراتيجية وزادت أهمية النفط الإفريقي، فطرحت مسألة تأمين إفريقيا. في 07 فيفري 2007 أنشأ الرئيس بوش، القيادة العسكرية الأمريكية لإفريقيا ( AFRICOM ) من أجل حماية المصالح القومية الأمريكية، عبر تعزيز الكفاءة العسكرية للبلدان والمنظمات الإفريقية وفي حال الضرورة القيام بعمليات عسكرية لمحاربة الجريمة الدولية وفرض محيط آمن<sup>(2)</sup>.

في سنة 2010 بلغت ميزانية الأفريكوم 302 مليون دولار، بدون احتساب المبالغ المخصصة للتمارين، وفي أكتوبر 2011 بلغ عدد مستخدميه ألفين، منهم 1500 في مقر القيادة بشتوتغارت (ألمانيا)<sup>(3)</sup>.

الأفريكوم هو الذراع العسكرية لسياسة الولايات المتحدة في إفريقيا، إذ أن واشنطن أطلقت بالموازاة مع ذلك مبادرات ذات طابع أمني أهمها" مبادرة عموم الساحل " ( Pan Sahel )

( 1 ) Ibid, p6.

( 2 ) Alain Fogue Tedom, " AFRICOM: le commandement militaire Americain pour l'afrique ", 21 novembre 2011, in: <http://diplomb.com/AFRIC-lecommandementMilitairehtm>, 09/01/2012.

( 3 ) Idem.



المخدرات والحركات الإرهابية<sup>(1)</sup>، الموجهة لتعزيز قدرات بعض الدول الإفريقية على مكافحة التهريب، تجارة

أما فرنسا، القوة الاستعمارية السابقة والأكثر نفوذاً في إفريقيا، فإنها الأبرز حضوراً من الجانب العسكري، إذ تحتفظ بقواعد عسكرية في كل من: السنغال (1200 جندي)، التشاد (1250 جندي)، كوت ديفوار (1200 جندي)، الغابون (900 جندي)، جيبوتي (2900 جندي)، مع تواجد غير دائم في الكاميرون، موريطانيا، بوركينا فاسو وإفريقيا الوسطى<sup>(2)</sup>، ومنذ 1997 بدأت برنامج تعزيز القدرات الإفريقية في مجال حفظ السلم (RECAMP) بالتنسيق مع بعض الدول الإفريقية، إذ تركز الاستراتيجية الفرنسية على أولوية التعاون الثنائي خاصة في مجال تبادل المعلومات والمجالات التقنية.

من بين 351 متعاون عسكري فرنسي حول العالم، يوجد 313 في إفريقيا، ومن بين 6500 مستفيد من برامج التعاون العسكري الفرنسي، حوالي 4800 هم أفارقة (حسب إحصائيات 2013)<sup>(3)</sup>، ما يبين الأهمية الخاصة لإفريقيا في المنظور الأمني الفرنسي؛ هذه الأهمية ترجمت إلى أنشطة عسكرية على غرار التدخل العسكري الفرنسي في إفريقيا الوسطى، وكوت ديفوار والعمليات العسكرية الفرنسية سيرفال (Serval) في شمال مالي.

دول أوربية أخرى على غرار ألمانيا وبريطانيا لا تخفي اهتمامها بقضايا الأمن في إفريقيا، سواء من خلال مصالحها أو في إطار الاتحاد الأوربي الذي طوّر مقاربة تعتمد على الربط بين الأمن والتنمية ونجد ذلك في "استراتيجية من أجل الأمن والتنمية في الساحل"<sup>(4)</sup>.

تجد هذه القوى التقليدية اليوم منافسة شرسة من طرف دول أخرى تبحث عن موارد لاقتصادياتها الصاعدة، على غرار الصين، اليابان والهند. يبدو أن هناك إعادة اكتشاف لإفريقيا تغذيه حرب الموارد الطاقوية والمصالح الاقتصادية، مما يجعل الرهانات الأمنية قوية جداً ويبقى التجاذبات قائمة بين القوى الإفريقية والأجنبية حول مسائل الأمن.

(1) <http://www.Globalsecurity.org/military/ops/pam-sahel.htm>. 17/11/2011, 19: 56.

(2) Ould Brahim, *Idem*.

(3) Caryl Tolma (ed), "cooperation de défense: de l'action bilatérale à l'approche multilaterale" *partenaires sécurité défense*. N° 273, decembre 2013, pp6- 8.

(4) European Union External Action service, "strategy for security and Development in the sahel" in: <http://www.eas.europa.eu/indexinhtml> 17/11/2011. 18: 21.

ج. نحو إطار لتحليل الأمن الإفريقي: فضّل الاتحاد الإفريقي كمنظمة قارية التطور في إطار نموذج يجمع بين آليتي عمل الاتحاد الأوروبي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. هذا الجمع بالنسبة لبعض الخبراء محفّز ومعقّد في آن واحد، خاصة في مجال الأمن، بالنظر إلى كثرة النزاعات وتعقّدها وتداخل المصالح بين قوى غير متجانسة، فالأمن الوطني والإقليمي في إفريقيا يواجه العديد من التحديات القائمة والمتنامية ذات الأبعاد العسكرية، الاقتصادية، السياسية والإنسانية.

ما هو الأمن الإفريقي؟ هل هو أمن الدول الإفريقية؟ أم أمن القارة الإفريقية؟. في الواقع إن هذه الأسئلة تحدد المنطلقات الأساسية لمعالجة الأمن في إفريقيا، بدءاً من الرهانات الأساسية التي تطرحها، أي ماهي التحديات والمشاكل الأساسية ذات الطبيعة الأمنية؟ وتبعاً لذلك ماهي الحلول لهذه المشاكل؟ سنجد هنا أن الاختلاف في الإدراكات يولد في فهم المشاكل ومن ثم في الحلول المقترحة. هذا التباين يلاحظ في السياسات الأمنية لكل من الاتحاد الإفريقي وبعض الدول الإفريقية في مواجهة التدخلات الخارجية لبعض القوى الدولية بمشاركة دول إفريقية.

فإذا كان الاتحاد الإفريقي انطلق من مبدأ "حلول إفريقية للمشاكل الإفريقية"، فإن الولايات المتحدة وفرنسا خاصة تعتبران أن الأفارقة ليس بمقدورهم ضمان الأمن والسلام الإقليميين، مما يشكل تهديداً للسلام والأمن في العالم، بالنظر إلى تباين التهديدات عبر القومية (الإرهاب الدولي، الجريمة المنظمة، المشكلات البيئية... إلخ). وعلى هذا الأساس فإن الحضور الأمني وحتى العسكري للقوى الأجنبية يعدّ ضرورياً لاحتواء التهديدات الأمنية والدفاع عن مصالح تلك القوى في آن واحد.

وإذا كانت المشكلات الأمنية الحالية تتطلب حسب بعض الباحثين ديناميكية ذات طبيعة تشاركية بالنظر إلى الطبيعة عبر القومية للتهديدات<sup>(1)</sup>، فإن تقاسم التهديدات بين الأفارقة من جهة والحاجة إلى حضور فاعل للمجموعة الدولية من جهة أخرى، يتطلب مقاربة مشتركة وشاملة للوقاية من النزاعات وإيجاد الحلول لها.

(1) " Paix et Security en Afrique: menaces partagées et visions communes, solutions africainne Réponses internationales ", Rapport du 1<sup>er</sup> forum international sur la paix et la sécurité en afrique, DAKAR, Senegal, 15-16 décembre 2014, FRS. Paris, mai 2015, p34.

## المبحث الثاني: مقارنة وسياسة الجزائر الأمنية تجاه إفريقيا.

### 1. العقيدة الأمنية:

" يقصد بالعقيدة الأمنية مجموع الآراء والاعتقادات والمبادئ التي تشكل نظاماً فكرياً لمسألة الأمن في الدولة " (1)، وهي بمثابة تصور أمني يحدد المنهجية التي تقارب بها الدولة أمنها (2)، وضمن العقيدة الأمنية تتشكل المبادئ والأخلاقية والقانونية التي تضبط وتحدد التوجهات الأساسية لحركة صنع القرار على مستوى السياستين الداخلية والخارجية وتساعدهم على تعريف المصالح الجيوسياسية للدولة وأولوياتها، وكيف يتم التفاعل مع التهديدات والتحديات المختلفة التي تواجه أمنها في الفترات القريبة والمتوسط والبعيدة (3).

تمثل العقيدة الأمنية بالنسبة لكيان الدولة عنصراً شديداً الأهمية، إذ تمد القادة السياسيين والأمنيين بأرضية متكاملة من المبادئ والتوجهات والقواعد للتعامل مع الوقائع وتوجيه السلوك الأمني، بما في ذلك تفسير السلوكيات الأمنية للوحدات الأخرى، وهي إحدى أطر الحركة الناعمة لعملية صنع القرار الخارجي إضافة إلى كل من العقيدة السياسية والمصلحة القومية.

تتم صياغة العقيدة الأمنية وتكريسها ضمن نسق من الأفكار والقواعد تساهم في بلورتها عوامل عديدة، أهمها التاريخ السياسي للدولة، جغرافيتها، الإيديولوجيا القائمة وطبيعة النظام السياسي وأهم المخاطر والتهديدات الأمنية القائمة.

يعد العامل التاريخي محدداً حاسماً في تشكيل العقيدة الأمنية الجزائرية، إذ يمثل التاريخ الطويل من الكفاح ضد الاستعمار وخاصة ثورة التحرير الكبرى أحد روافد تلك العقيدة، فكما أن سياسة الجزائر الخارجية بمبادئها الأساسية وتوجهاتها تأسست في خضم الثورة فكذلك العقيدة

(1) صالح زباني، " تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة "، مجلة المفكر، العدد 5، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، [ د. ت ]، ص 290.

(2) المرجع نفسه.

(3) بوحنية قوي، " استراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي " في:

<http://studies.aljazeera.net/reports/2012/06/20126310429208904/htm>

تاريخ الدخول: 2012/01/03. الساعة: 23: 15 نقلا عن:

Francis Sempa, " US National Security Doctrines Historically raigned ". American Diplomacy, 2003, [www.americandiplomacy.org](http://www.americandiplomacy.org)

الأمنية تبلورت ضمن سياق الكفاح من أجل الاستقلال وأخذت معالمها الأساسية حتى قبل تشكيل المؤسسات السياسية والأمنية للجزائر المستقلة. لذلك فمبادئ عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى ونصرة قضايا التحرر وعدم اللجوء للقوة في حالات النزاعات؛ وليدة تطور طبيعي لعقيدة الأمن.

من جانب آخر فإن مسار الكفاح التحرري جعل الجزائر ترى نفسها قائداً لحركة التحرر في إفريقيا والعالم الثالث. وهذه "الشرعية التاريخية" تم استثمارها في بلورة عقيدة البلاد وإعطائها شرعية إقليمية<sup>(1)</sup>.

هناك أيضاً العامل الجغرافي المستمد من الموقع الاستراتيجي للجزائر في منطقة شمال إفريقيا. وانطلاقاً من هذا العامل عمل صانع القرار على بناء تصور جيوسياسي لمكانة الجزائر الإقليمية ودورها في مواجهة التحديات الأمنية، تمثل على الخصوص في وضع قيادي يفرضه التوازن الطبيعي في المغرب العربي بتعبير الرئيس الراحل هواري بومدين<sup>(2)</sup>. يمكن ملاحظة ثقل هذا العامل في حجم الإمكانيات المرصودة لدفع التهديدات على مستوى الحدود الواسعة للبلاد، وأيضاً في ترتيب الأولويات الأمنية (حالة الصحراء الغربية والنزاع في مالي).

يمكن أيضاً ترتيب الإيديولوجيا كأحد مرتكزات العقيدة الأمنية، انطلاقاً من مناهضة الرأسمالية ودعم حركات التحرر، ثم اعتماد الاشتراكية كخيار سياسي إيديولوجي، المشاركة العسكرية في الحروب العربية ضد إسرائيل ودمج قدرات المؤسسة العسكرية في جهود التنمية الوطنية.

الطبيعة الفريدة للنظام السياسي في الجزائر من حيث تكوينه التاريخي والتحولات التي عرفها، ساهمت أيضاً في بلورة العقيدة الأمنية وتطورها، وانعكس ذلك على إدراكات النخب الأمنية السياسية لمصادر التهديد ووسائل المواجهة.

تطورت عقيدة الأمن القومي ضمن هذا النسق من المحددات، وأيضاً تبعا للتحولات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والأمنية في الجزائر وفي محيطها الإقليمي والدولي. ففي فترة

(1) بن عنتر، مرجع سبق ذكره، ص 35.

(2) المرجع نفسه، ص 37.

ما بعد الاستقلال كان التركيز على دعم القضايا التحريرية وبرز بشكل خاص في مشاركة الجيش الجزائري في حربي 1967 و 1973 ضد إسرائيل. كما تمثل في الدفاع عن الوحدة الترابية أمام التوجهات التوسعية المغربية (حرب الرمال 1963). هذه النزاعات أثرت في تشكل العقيدة الأمنية وكذلك في بنية القوات المسلحة وعقيدتها العسكرية.

انطلاقاً من عام 1975 حدثت تحولات إقليمية انعكست على صلب العقيدة الأمنية الجزائرية عندما تفجر النزاع في الصحراء الغربية وألقى بثقله على الأمن القومي الجزائري. اتخذت الجزائر موقفاً مسانداً لمطالب الشعب الصحراوي استناداً إلى معطيات ثابتة تدخل في تشكيل عقيدتها الأمنية، من ذلك التهديد الأمني الذي تمثله التوجهات التوسعية للمغرب وعدم القبول بإحداث تغييرات إقليمية دون موافقة الجزائر<sup>(\*)</sup>، ودعم حركات التحرر من أجل الاستقلال<sup>(1)</sup>.

في عقد التسعينات شهدت الجزائر أزمة أمنية خطيرة استدعت إعادة النظر في الأولويات والتركيز على مصادر التهديد الداخلية أكثر، ومع التحولات الجديدة مطلع الألفية انتقل التركيز أكثر على المفهوم اللين للأمن، توازياً مع بروز مصادر تهديد جديدة (الجريمة المنظمة، الجماعات الإرهابية، البيئة، ... إلخ)، والبدء في عملية إعادة بناء القوات المسلحة وتحديث قدراتها بما يستجيب للحاجات الدفاعية ويكفل مواجهة المخاطر والتهديدات.

. المخاطر والتهديدات: " تحدد الجغرافيا والتاريخ عموماً ملامح بيئة الأمن القومي لأي بلد"<sup>(2)</sup>؛ إنها تقدم تعريفاً لمصادر التهديدات الأمنية وأبعادها الأساسية. بالنسبة للجزائر فإن موقعها ضمن " جيوسياسة " المغرب العربي وقربها من أوروبا وعمقها الإفريقي يحدد مبدئياً دوائر أمنها القومي، فالأمر يتعلق بالدوائر المغاربية الإفريقية والمتوسطية إضافة إلى الدائرة العربية القائمة على روابط التاريخ والتفاعلات الحضارية والجيوسياسية ومصادر التهديد وأبعاد الصراع العربي الصهيوني.

إن تحديد التهديدات الأمنية وفق منظور الدوائر من حيث بعدها الجيوسياسي وحركيتها التاريخية يفيدنا في قراءة المعالم الأساسية لمحددات الأمن القومي، لكن يجب النظر إلى

(\*) نقل عن الرئيس هواري بومدين قوله: " لا يمكن أن يحدث شيء من القاهرة إلى دكار دون موافقة الجزائر " .

(1) نفس المرجع السابق.

(2) بن عنتر، مرجع سبق ذكره، ص39.

مهددات الأمن من زاوية شاملة تأخذ في الاعتبار تطور المفهوم في حد ذاته والتحول في مصادر التهديد وإدراكات الفاعلين وصناع القرار.

من هذه الزاوية تتقاطع الدوائر الأمنية مع أبعاد أخرى للأمن تدخل في تشكيل بنيته وتحدد المخاطر والتهديدات الراهنة والمستقبلية، يمكن الحديث هنا عن البعد الطاقوي بالنسبة للجزائر وارتباطه بالدائرة المتوسطة أو البعد الاجتماعي السكاني وارتباطه بالدائرة المغاربية. من جانب آخر مفهوم الأمن القومي الجزائري واسع ومتعدد الأبعاد لا ينحصر في الجانب العسكري فحسب، رغم أن مصادر التهديد الرئيسية طيلة العقود الماضية كانت بالأساس ذات طبيعة عسكرية، يتعلق الأمر بالتوتر والنزاع مع المغرب وتداعيات مشكلة الصحراء الغربية، تأثيرات الصراع العربي الصهيوني والمخاطر الأوروأطلسية في البحر المتوسط<sup>(1)</sup>.

تطور إدراك البعد المتوسطي للأمن الجزائري مع نهاية الحرب الباردة ثم دخول الجزائر في أزمة أمنية مطلع التسعينات. وترجم بشكل عملي من خلال ديباجة دستور 1996، الذي ذكر بوضوح أن "الجزائر ... بلاد متوسطية ..."، موازاة مع انخراط الجزائر في مسار برشلونة الأورومتوسطي وبعدها الحوار مع حلف شمال الأطلسي الذي تركز على الخصوص حول قضايا الأمن في البحر المتوسط.

بالنسبة للدائرة المغاربية فإن الجزائر وجدت نفسها مباشرة بعد الاستقلال في مواجهة مخاطر أمنية على حدودها الغربية، عندما أخذت الخلافات الحدودية مع المغرب شكل مواجهات مسلحة وتوتر دائم (حرب الرمال 1963) وبعدها بروز قضية الصحراء الغربية منذ سنة 1975، توازياً مع صعود الجزائر كقوة إقليمية ومحور أساسي في العالم الثالث ورغبتها في زعامة المغرب العربي. انعكست هذه المعطيات على العقيدة العسكرية التي تطورت ضمن نظرية القوة البرية، إذ تعد هذه الأخيرة القوة الضاربة للجيش الجزائري.

أهمية الدائرة المغاربية بالنسبة للأمن القومي الجزائري لا تنحصر في مظاهر التوتر مع المغرب أو إفرازات قضية الصحراء الغربية، لكنه ينبع أيضاً من حيوية المجال الجيوسياسي المغاربي عموماً في علاقاته بالصفة الشمالية للمتوسط والقوى الأطلسية، إذ تقوم تلك العلاقات

(1) نفس المرجع السابق.

على ثنائية التعاون والتوتر بالنظر إلى ثقل الماضي وحجم الرهانات الأمنية المطروحة في منطقة شديدة الأهمية جيوبوليتيكية، فإذا تتبعنا مسار الحوار الأطلسي منذ سنة 1994 ومحطاته البارزة ( إنضمام الجزائر سنة 2000، قمة براغ 2002، قمة إسطنبول 2005 ... ) نجد أنها تقوم على أساس تعدد المبادرات والمقترحات مقابل عدم تحقيق إنجازات ذات قيمة، فإدراك مصادر التهديدات متباين وآليات الاستجابة أيضاً ( الارتياح المتبادل ) وهناك أيضاً قضية الشرق الأوسط، ومشكلة مصادر تمويل الأنشطة والمساعدات<sup>(1)</sup>.

هناك بعد آخر للعلاقات المغاربية الأوروبية، وهو ما يطلق عليه بعض الباحثين " الموازنة بين الجزائر والمغرب "، خاصة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فمنذ هجمات 11 سبتمبر حدث تقارب أمريكي جزائري ترجمته زيارة الرئيس بوتفليقة إلى واشنطن في 05 نوفمبر 2001 وانضمام الجزائر إلى التحالف الدولي ضد الإرهاب ومباشرة الولايات المتحدة لاستثمارات ضخمة بالجزائر لا سيما في مجال المحروقات<sup>(2)</sup>، مقابل ذلك يبقى المغرب حليفاً تقليدياً قوياً يحافظ على علاقات مميزة مع إسرائيل ويلعب دوراً نشطاً في دفع عملية السلام وفق المخطط الإقليمي الأمريكي<sup>(3)</sup>.

أما بالنسبة للدائرة العربية فإن اعتبارات الانتماء الحضاري تفرض نفسها في تصور عقيدة الأمن الجزائري لمصادر التهديد، إضافة إلى انعكاسات الصراع العربي الإسرائيلي. وقد أشرنا إلى ذلك آنفاً. لكن التحولات التي حدثت منذ حرب الخليج الأولى ( 1991 ) وتصدع النظام الإقليمي العربي، ثم انشغال الجزائر بأزماتها الداخلية، أحدث شرخاً في العلاقات الجزائرية العربية، رغم بقاء الارتباط الهيكلي ( جامعة الدول العربية ) وثبات المواقف التقليدية للجزائر تجاه القضايا الرئيسية، ويمكن القول أن التهديدات الأمنية الآتية من المنطقة العربية تتلخص حالياً في حالة العداء مع إسرائيل وكذا تداعيات ما يسمى الربيع العربي، خصوصاً الأزمة الليبية.

( 1 ) ناجي عبد النور، " حلف الناتو، المغرب العربي وأوروبا "، ترجمة خلاف محمد عبد الرحيم وبوسطيلة سمر، على الرابط:  
<http://www.bcltechnologies.com/allpdf/>

( 2 ) Taher Haroun، " Les investissements Americains aux maghreb: Etats des lieux et perspectives"، in: Abedennour Benantar ( ed )، Les Etats Unis et le Maghreb: Regain d'intérêt 2، Alger: CREAD، 2007، p15.

( 3 ) ناجي عبد النور، حلف الناتو، المغرب العربي وأوروبا، على الرابط:  
<http://www.bcltechnologies.com/allpdf/>

تبقى الدائرة الإفريقية وهي ذات أهمية قصوى في تشكيل العقيدة الأمنية الجزائرية، بالنظر إلى عوامل موضوعية تتعلق بحجم التماس الحودي الكبير مع ثلاث دول إفريقية في الساحل الإفريقي هي موريطانيا، مالي والنيجر وكذلك نشأة وتطور مصادر تهديد الأمن القادمة من الحدود الجنوبية. إذ تعد مشكلة التوارق أحد أهم تحديات الأمن القومي الجزائري منذ بروزها.

تتداخل مصادر التهديد الناشئة ضمن دوائر الأمن المختلفة وتتقاطع مع حركية الأزمات والتحويلات الداخلية والإقليمية. يمكننا على العموم أن نتحدث من زاوية الأمن بمفهومه الموسع عن جملة من التهديدات التي تواجه الأمن القومي الجزائري:

- مخاطر سياسية تتعلق بمدى القدرة على إرساء نظام ديمقراطي تشاركي ومستقر.  
- مخاطر اقتصادية تتعلق بالقدرة على تجاوز وضعية التبعية للمحروقات وبناء اقتصاد قوي.

- مخاطر أمنية تخص القدرة على الاستجابة للتهديدات الحالية والمستقبلية، خصوصاً التصدي لحالة الانفلات الأمني الشامل في دول الجوار ( مالي وليبيا ) ونشاط الجماعات الإرهابية في الداخل وفي الجوار، مع احتواء التهديدات الناجمة عن نشاط حركات التمرد والجريمة المنظمة، إضافة إلى التهديدات التقليدية (التوتر مع المغرب، حالة العداء مع إسرائيل، وتسيير الحذر والتوتر في العلاقات مع الغرب).

بيئة أمنية جديدة: في ظل التحويلات الإقليمية والدولية المتتالية تجد الجزائر نفسها أمام محيط جيوسياسي جديد، موسوم بجملة من التحديات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، البيئية والأمنية<sup>(1)</sup>، يمكن إجمال هذه التحديات بالنسبة لمستقبل الدولة في:

- البحث عن أفضل ضمانات الاستقرار السياسي والاجتماعي من خلال إرساء نظام ديمقراطي وقوي.

- إرساء نظام اقتصادي مبني على الذكاء والانفتاح بعيداً عن التبعية المطلقة للمحروقات.

( 1 ) Khaled Kaddour, “ la securité au maghreb à l’horison 2030: Intérêts et defis communs ”. in: “Horizons de securité en mediterrannée et au moyen orient: communauté d’intérêts et defis communs ”. College de defense de L’OTAN, seminar Report series, N° 22 Edited by Jean Dufourcg et laure borgomano Mars 2005, p17.



- مواجهة المخاطر الأمنية الناجمة عن الاضطرابات والنزاعات في الجوار الإقليمي.

هذه التحديات عموماً تطرح بداخلها عدداً من التهديدات والمخاطر التي تبرز ملامح البيئة الأمنية التي يواجه فيها صانع القرارات إيجاد حلول للمشكلات وآليات استجابة لدرء المخاطر والتهديدات. في الواقع إن عدم الاستقرار في المنطقة المغاربية ليس استثناءً في هذه الفترة الزمنية، فمنذ عقود سابقة كانت الشواغل الأمنية لصانع القرار الجزائري قوية ومتعددة، لكن المشهد الأمني ازداد تعقيداً بفعل تفجر النزاعات (ليبيا، مالي)، مع بقاء مصادر التهديد السابقة قائمة (التوتر مع المغرب ومشكلة الصحراء الغربية)، وتزايد الفاعلين الأمنيين وتعدد مطالبهم (الجماعات الإرهابية والحركات الانفصالية وشبكات الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي).

على مستوى البيئة الدولية وما تطرحه من تحديات للأمن القومي الجزائري يُسجّل التنافس بين القوى الكبرى على مصادر الطاقة والنفوذ في إفريقيا وتحديداً منطقة الساحل، وما يشكله ذلك من ضغوط ومصادر توتر بالنسبة للجزائر، فهذه المنطقة الواسعة الممتدة من الأطلس إلى الصومال شرقاً ومن المتوسط إلى خليج غينيا جنوباً أضحت خلال العقد الأخير فضاءً واسعاً للصراعات بين القوى الكونية، الإقليمية والمحلية، تتداخل وتتقاطع فيه الرهانات الأمنية ضمن معادلات جيوسياسية معقدة<sup>(1)</sup>.

الساحل الإفريقي اليوم يعاني، فضلاً عن العوامل التقليدية المتعلقة بهشاشة الدولة وضعف التنمية والصراعات الداخلية .. إلخ من أخطار وتهديدات أمنية جديدة لها انعكاسات مباشرة على الأمن القومي الجزائري. يمكن الإشارة على الخصوص إلى<sup>(2)</sup>:

- دول هشة وتنمية ضعيفة: هناك ضعف هيكلي مستديم لدول المنطقة، خصوصاً مالي، النيجر وموريتانيا، وهي دول لها تماس حدودي مع الجزائر، ففشل الدولة في ممارسة وظيفتها

(1) Mohamed Salah Ould Brahim, “ Le sahel de tous les dangers ”, in: <http://www.Geopolitis.net/trunune/texte/SALECK.HTML> le 07/11/2011, 21:40.

(2) انظر:

- Mathieu pellerin, yves trotiguoan, “ Les Enjeux sécuritaires: du rivage sahélien ”. securité et stratégie, N° 2(4), 2010, pp43- 58.

- Mehdi Taje, “ vulnerabilities and factors of insecurity in the sahel ”. in: <http://oecd.org/data/oecd/23/26/45/830/109.pdf> le 21/09/2010, 03:13.

السيادية على الإقليم، يغذي عدم الاستقرار والنزاعات المسلحة، ويفتح المجال أمام الأطماع الخارجية، زيادة على انتشار الفقر والجفاف وتدهور البيئة.

- تقلبات سياسية وانقلابات عسكرية: إذ تعاني دول المنطقة من عدم الاستقرار السياسي، انتشار الفساد وتوالي الانقلابات العسكرية (موريطانيا 2005، النيجر 2010)، والنزاعات الحدودية.

- الجريمة المنظمة: إذ تنشط شبكات كثيرة للمتاجرة في المخدرات ( خاصة الكوكايين والهروين )، وتجارة السلاح وشبكات القرصنة الدولية.

- الجماعات الإرهابية: المنطقة ملاذ واسع لجماعات إرهابية كثيرة، أهمها: تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الذي نفذ عمليات إغتيال واختطاف للرعايا الأوربيين وفي 16 جانفي 2013 تمّ استهداف مجمع تيقنتورين الغازي في عين أمناس. إضافة إلى جماعات إرهابية أخرى كتنظيم جماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا والجماعة السلفية للدعوة والقتال، الجماعة الليبية المقاتلة، ... إلخ.

- النزاعات الإثنية: تمثل المطالب الانفصالية لحركة الأزواد شمال مالي أهم مؤشر في هذا الاتجاه.

-التدخلات الخارجية: تشهد منطقة الساحل الإفريقي تجاذبات وصراعات بين القوى الدولية خصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا ودول أوربية وأسيوية أخرى. ومن المفارقات أن هذه المنطقة المعروفة بانتشار الفقر وكافة مظاهر التخلف وغياب التنمية، تشكل ميدان مواجهة جيوسياسية واستراتيجية بين قوى إقليمية ودولية لتعزيز النفوذ والسيطرة على موارد الطاقة، فالرهان الطاقوي وغنى المنطقة بالمعادن ( النفط، الغاز، اليورانيوم ... إلخ )، يثيران شهية القوى الأجنبية<sup>(1)</sup>. خصوصاً منذ 11 سبتمبر التي فرضت تغيرات في المعطيات الطاقوية والجيواستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية<sup>(2)</sup>، ثم تعززت أهمية المنطقة في السنوات الأخيرة

( 1 ) Mohamed Salah Ould Brahim, “ Le sahel de tous les dangers ”, in:

<http://www.Geopolitis.net/trunune/texte/SALECK.HTML> le 07/11/2011, 21:40.

( 2 ) Jean François, DAGUZAN, “ D’AlQaïda a AQMI: de la menace globale aux menace locale” .

in: <http://www.diplomed.com/D-AL-Qaida-a-AQMI-de-la-menace.html> 09/01/2012, 08:55.

بفعل التطورات الأمنية لا سيما انتشار الجماعات الإرهابية وتزايد عمليات اختطاف الرعايا الأوروبيين منذ 2004.

جاء التركيز الأمريكي على منطقة الساحل كإمتداد لتصاعد مكانة إفريقيا لدى صناع القرار في واشنطن، ففي هذه المنطقة التي تعد مجالاً غير محكوم ومصدراً مقلقاً لانتشار الارهاب في شمال وغرب إفريقيا وإمكانية امتداد هذه المخاطر للقارة الأوروبية<sup>(1)</sup>، توجد دول فاشلة وجماعات إرهابية عبر وطنية وشبكات المافيا والجريمة المنظمة، مما يجعلها على رأس الرهانات الأمنية الأمريكية في إفريقيا ومبرراً للتوقع ضمن منطقة نفوذ تقليدي للأوروبيين خصوصاً فرنسا.

فرنسا من جهتها بدأت في تعزيز حضورها العسكري والأمني قرب الحدود الجنوبية للجزائر للدفاع عن مصالحها ومواجهات الإنزال الأمريكي في المنطقة، وقامت في جانفي 2013 بعملية عسكرية واسعة تحت ذريعة طرد الجماعات الإرهابية "ومنع إقامة دولة إسلامية في مالي"<sup>(2)</sup>.

التنافس الدولي لم يقتصر على الدول التقليدية، فالصين بدورها اتجهت صوب إفريقيا، إذ انتقلت الاستثمارات المباشرة من 20 مليون دولار سنة 1990 إلى 12 مليار دولار ما بين 1998 و2002، في سياق البحث عن أسواق جديدة لدعم اقتصادها الصاعد. وإذا كان حضور الصين اقتصاديا بالأساس فإنه يشكل بالنسبة للأمريكيين والأوروبيين مصدر قلق، فالولايات المتحدة تعتبر الساحل مسرح المعارك القادمة<sup>(3)</sup>.

انعكست حدة التهديدات الأمنية والمخاطر الجديدة الناشئة في منطقة الساحل على الأمن الجزائري خصوصاً بعد انهيار النظام الليبي ودخول ليبيا في أزمة معقدة منذ سنة 2011، ففي ظل هشاشة دول الجنوب (مالي، موريطانيا والنيجر)، مخاطر انتشار السلاح الليبي وضعف

(1) ظريف شاكور، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية، مذكرة ماجستير، ( جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010 )، نقلا عن:

- christopher Isike( ed ) “ the united states Africa command: Enhancing american security or fostering African development ? ”, *African security Review*, 17 ( 1 ). ( 2002 ), p33.

(2) Marc Mémier, “ Que reste-t-il d’AQMI an Nord Mali ? : Evaluation des conséquences de L’operation serval ”. *Note d’analyse*, 12 décembre 2013, ( GRIP ), p14.

(3) Jean François, Daguzan, *Idem*.

تونس من الناحية الأمنية، مع بقاء التوتر على الحدود الغربية، يواجه الجيش الجزائري في ظل هذه الوضعية المعقدة، تحدي تأمين حدود البلاد المترامية وإبقاء الجزائر في منأى عن الأخطار المحدقة بالمنطقة. كل ذلك في ظل وضعية داخلية صعبة تطبعها أزمة اقتصادية حادة ناتجة عن تراجع أسعار المحروقات؛ المورد الأساسي للاقتصاد الوطني.

## 2. المقاربة الأمنية:

يمثل حضور البعد الإفريقي ضمن دوائر الأمن القومي الجزائري امتداداً لمبادئ ثورة التحرير، التي أسست برصيدها الرمزي المنطلقات القيمية والمعيارية لعقيدة الجزائر الأمنية وسلوكها الأمني والدبلوماسي<sup>(1)</sup>. هذا الرصيد تم تعزيزه في النصوص الأساسية وممارسة الدولة لسلوكها الخارجي تجاه إفريقيا، من خلال إقرار مبادئ حق تقرير المصير ودعم القضايا العادلة ومساندة حركات التحرر في إفريقيا على غرار كفاح أنغولا وجنوب إفريقيا والصحراء الغربية. عبر عن هذا التوجه الرئيس الراحل هواري بومدين بقوله: " ما دامت هناك شعوب مستعمرة فإن استقلالنا يعتبر ناقصاً، ولا نستطيع إلا أن نشعر بعار يلاحقنا وينقص من القيمة الذاتية لكل دولة إفريقية ... لذا علينا أن نعمل بجميع الوسائل الممكنة السياسية والاقتصادية والعسكرية وغيرها، تضامناً مع إخواننا وتطهير لقارتنا .... " <sup>(2)</sup>.

كانت المقاربة الجزائرية في مواجهة هذا الهاجس الأمني (تطهير إفريقيا من الاستعمار) تعتمد على مبدأ التضامن بين الأفارقة وحشد التأييد الدولي لقضيتهم، فتحولت الجزائر إلى عاصمة إفريقية، حتى بلغ عدد ممثلات حركات التحرر الإفريقية بالعاصمة الجزائرية في نهاية سنة 1964، 21 ممثلية<sup>(3)</sup>، كما كانت أيضاً عضواً فاعلاً في لجنة تحرير القارة التي كان لها الفضل في إيجاد صدى دولي لمسألة تصفية الاستعمار في إفريقيا.

بالموازاة مع جهود إنهاء الوجود الاستعماري في القارة، عملت الجزائر في مرحلة لاحقة على تعزيز الكفاح الإفريقي ضد نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا وما يمثله من تهديد

(1) امحمد بوقوق، " التهديدات الأمنية في المنظور الدبلوماسي الجزائري "، محاضرات لطلبة الماجستير، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر (3)، ص.6.

(2) العايب أحسن، مرجع سبق ذكره، ص.120.

(3) نفس المرجع السابق، ص.119.

للسلم والأمن في منطقة جنوب إفريقيا وأيضاً امتداداته الخارجية، بما في ذلك تحالفه مع الكيان الصهيوني في شرق القارة.

مع ذلك بدى تركيز السياسة الأمنية على منطقة الحزام الأمني الجنوبي أكثر وضوحاً، باعتماده مقارنة ذات بعد مزدوج؛ داخلياً من خلال سياسة إدماج قبائل التوارق في النسيج الاجتماعي وأطر الحياة السياسية والاقتصادية للجزائر<sup>(1)</sup>، مع القيام بعملية إحصاء للسكان في أكتوبر 1993 وجانفي 1994 وكذا التطوير المستمر للتنظيم الإداري وهياكل التنمية المحلية بما يستجيب لانشغالات سكان الجنوب على العموم<sup>(\*)</sup>. أما خارجياً فقد عملت الجزائر على احتواء التهديدات الناجمة عن حركات التمرد والنزاعات بين التوارق ودولتي مالي والنيجر، من خلال التعاون الأمني لضبط الأوضاع على الحدود من جهة، وقيادة جهود وساطة لإنهاء النزاعات من جهة أخرى.

يمكننا تلمس معالم المقاربة الجزائرية تجاه القضايا الأمنية في المنطقة من خلال أزمتي تونس وليبيا منذ سنة 2011، ففي الوقت الذي كانت فيه الضغوط الدولية تزداد لجرّها إلى التدخل في ليبيا، ظلت الجزائر محتفظة بموقف مبدئي قائم على رفض التدخل في الشؤون الداخلية للدول وتفضيل الأطر السلمية لحل النزاعات، خاصة وأن التدخل العسكري الذي أطاح بنظام القذافي أفرز تداعيات خطيرة على الأمن الإقليمي، إذ انهارت معالم الدولة في ليبيا وتشكلت جماعات مسلحة تتنازع النفوذ والسلطة، كما انتشرت الأسلحة بما في ذلك الثقيلة منها، مع ما تشكله من تهديد بالغ في حال وقوعها بين أيدي الجماعات الإرهابية النشطة في منطقة الساحل.

موازاة مع رفض التدخل العسكري، عملت الجزائر على تبني رؤية تقوم على أولوية الحلول الداخلية والإقليمية مع استراتيجية شاملة لحل الأزمة بكافة أبعادها، السياسية،

(1) بوحنية قوي، " استراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي " في:

<http://studies.aljazeera.net/reports/2012/06/20126310429208904/htm>

تاريخ الدخول: 2012/01/03. الساعة: 23: 15.

(\*) في ماي 2015، أقرت السلطات العمومية استحداث ولايات منتدبة، كان نصيب الجنوب منها عشر ولايات هي: تيميمون، برج باجي مختار، بني عباس، أولاد جلال، إن صالح، إن قزام، توقرت، جانت، المغير والمنيعه. انظر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد: 29، الصادرة في: 31 مايو 2015، المرسوم الرئاسي رقم: 140-15، المؤرخ في: 27 مايو 2015، المتضمن إحداث مقاطعات إدارية داخل بعض الولايات وتحديد القواعد الخاصة المرتبطة بها.

الاقتصادية، والعسكرية. ولم تغفل القيادة الجزائرية انعكاسات الوضع المتأزم في ليبيا على الحدود الشرقية، فأقرت سلسلة تدابير أمنية وعسكرية لتأمينها، على غرار الإجراءات المعتمدة عقب اجتماع المجلس الأعلى للأمن في سبتمبر 2014.

بالنسبة إلى تونس، ظلت الجزائر وفيه لمبدأ عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، مع الحرص على تقديم الدعم اللازم للنظام الجديد في مرحلة " ما بعد بن علي ". خصوصاً وأن الجيش التونسي الصغير ليس قادراً على مواجهة التحديات الأمنية المختلفة (تأمين الحدود، مواجهة الجماعات الإرهابية، ... )، لذلك تحمل الجيش الجزائري عبء مراقبة 965 كم من الحدود البرية المشتركة بين البلدين، فأقام 60 نقطة مراقبة منذ 2012 وعزز وجوده بستة آلاف جندي إضافي وطائرات استطلاع ومروحيات قتالية<sup>(1)</sup>.

في 2013 أقام البلدان مناطق عسكرية مشتركة بعمق 50 كلم داخل الحدود<sup>(2)</sup> وغرفة عمليات أمنية مشتركة، موازاة مع قيام الجزائر بدعم مالي لإنقاذ الاقتصاد التونسي تمثل في غلاف قيمته 250 مليون دولار<sup>(3)</sup>، وفي خضم هذا التطور الذي يمكن اعتباره تعديلاً غير محسوس لعقيدة الجيش، بدى الحضور الجزائري في تونس أكثر قوة<sup>(4)</sup>.

- التهديدات الأمنية الناشئة في الشرق والجنوب تضاف إلى استمرار التوتر على الحدود الغربية، ففضية الصحراء الغربية تعرف جموداً مستمراً والعلاقات مع المغرب تفرض مواصلة تبني نفس المقاربة القائمة على اتخاذ أقصى درجات الحذر والتأهب.

المقاربة الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية تشمل أيضاً ما يعرف بالتهديدات اللاتماثلية كالجريمة المنظمة، الإرهاب والهجرة غير الشرعية، من خلال سياسة احتواء مزدوجة. داخلية تستهدف تحصين الأمن القومي من الداخل عن طريق تعزيز الرقابة الأمنية على الحدود واتخاذ تدابير تشريعية واقتصادية وسياسية وإنسانية لمواجهة انعكاسات هذه الظواهر، وخارجية عن طريق التعاون والتنسيق مع بلدان الجوار والقوى الدولية والأطر القارية والدولية المشتركة.

(1) Mansouria Mokhefi , “ Algérie: défis intérieurs, Menaces extérieures ”, commentaire, N° 151, 2015( 3 ), p 504.

(2) Idem

(3) خالد بودية، " غرفة عمليات أمنية مشتركة بين الجزائر وتونس "، يومية الخبر، العدد 7423، 05 ماي 2014، ص2.

(4) Jean François Daguzan, op-cit, p41.

في هذا السياق ارتكزت سياسة الجزائر الأمنية تجاه منطقة الساحل تحديداً على رؤية شاملة تأخذ بالاعتبار الأبعاد المختلفة للتهديدات الأمنية وامتداداتها، في نطاق الالتزام المبدئي بالأطر الناظمة لحركة سياستها الخارجية، الهادفة إلى حماية الحدود الوطنية والوحدة الترابية وتعزيز القدرات الدفاعية و صون الأمن الوطني وتعزيز مكانة الجزائر الإقليمية والدولية. كل ذلك في ظل الوفاء التام للمبادئ والمثل الأساسية التي شكلت مع مرور الزمن معالم بارزة لسياسة الجزائر الخارجية، ومنها على الخصوص، عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، العمل من أجل السلم واحترام سيادة الدول.

بالنسبة للجزائر المنشغلة بالقضايا الإفريقية، فإن الأمن الإفريقي كل لا يتجزأ، لذلك عملت موازاة مع جهودها لاحتواء التهديدات الأمنية في جوارها الإقليمي، على تبني وتنفيذ مبادرات تهدف إلى تعزيز السلم والأمن في مختلف مناطق القارة، فطالما استثمرت الجزائر في الأمن الإقليمي، وأصبح لها وجود في مختلف هيكلية التعاون الأمني الإفريقي<sup>(1)</sup>، على غرار مجلس السلم والأمن ولجنة الحكماء للإتحاد الإفريقي، مع قيادة جهود الوساطة لحل النزاعات، أين نجحت الجزائر في إبرام اتفاق سلام تاريخي بين إثيوبيا وأرتيريا في: 18 جوان 2000.

تقوم المقاربة الجزائرية على تصور شامل لواقع ومستقبل إفريقيا من خلال ثلاثة مرتكزات أساسية:

أولاً: التنمية كضمان للأمن والاستقرار، وقد بات هذا التوجه جلياً في إطار الإتحاد الإفريقي الذي عمل على اعتماد مقاربة شاملة لاحتواء النزاعات والمشاكل الأمنية في القارة. تم ذلك عبر آليات العمل الأمني العسكري، التي تولاهها مجلس السلم والأمن كإطار جديد لترقية السلم والأمن بالقارة<sup>(2)</sup>، أو آليات العمل المشترك لتحقيق التنمية في نطاق مبادرة النيباد على الخصوص.

ثانياً: التنسيق والتعاون الإقليمي والدولي في مكافحة الإرهاب؛ إذ فرضت الجزائر نفسها من خلال تجربتها المتميزة، كفاعل إقليمي ومحاور لا بديل عنه في مجال مكافحة الإرهاب

(1) بنجامين نيكلز، " دور الجزائر في الأمن الإفريقي "، صدى: تحاليل عن الشرق الأوسط، 03 أبريل 2014.

Carnegie Endemnt for international peace.

(2) chouala, op-cit, p289.

بالمنطقة، بل إن بعض التحاليل ترى أن استعادة الجزائر لمكانتها والإقليمية والدولية تم بفضل هذا العمل، أي الإنخراط في الحرب الكونية ضد الإرهاب (Global War on Terror) (1)، وقد بدأ هذا التوجه واضحاً في منطقة الساحل تحديداً، إذ أن الجزائر عملت على التنسيق الإقليمي مع دول الساحل المعنية في إطار جماعي (إنشاء لجنة الأركان العملياتية المشتركة (CEMOC) بتمنرات في: 21 أبريل 2010). وفي إطار ثنائي أيضاً عبر المساهمة في تدريب وتأهيل القوات الأمنية والعسكرية لتلك البلدان (2). مقابل ذلك شاركت بفعالية في وضع وترقية الأطر المشتركة للحوار والتعاون الدولي الثنائي والجماعي لمكافحة الإرهاب (\*).

ثالثاً: اعتماد الآليات والحلول السلمية لحل النزاعات بالقارة الإفريقية ورفض اللجوء إلى الخيارات العسكرية.

### 3. السياسات الأمنية:

شكلت الدائرة الإفريقية إحدى أهم أهداف السياسة الأمنية الجزائرية تجاه محيطها الإقليمي من خلال إدراك صناع القرار أنها منطقة أمن بالنسبة للجزائر، ومن خلال ممارسة فعالية لسلوك سياسي خارجي يضمن حضوراً حقيقياً على مستوى إفريقيا بما يوفر الأساس لتجسيد المقاربة الأمنية المعتمدة. إلى أي حد يبدو هذا التوافق صحيحاً؟

ينبغي أن نلاحظ أولاً أن توجهات "السياسة الإفريقية للجزائر" ليست اختياراً ظرفياً، إنما هو إدراك نابع من الانتماء الإفريقي الذي يجعلها جزءاً لا يتجزأ من القارة الإفريقية، وأن المخاطر والتحديات تنعكس على الأمن القومي الجزائري بشكل مباشر أو غير مباشر، وعلى هذا الأساس فإن صانع القرار الجزائري كان يتصرف في كل مرة من هذا المنطلق (أهمية إفريقيا بالنسبة للأمن الجزائري)، رغم أن إعادة استحضار المراحل المختلفة التي مرت بها سياسة الجزائر الإفريقية منذ الاستقلال يبين لنا أن تلك الأهمية والأولوية لم تكن دائماً بنفس المستوى إدراكاً وممارسة، وأن الأولويات تتغير باستمرار. فالجزائر بموقعها الجغرافي ومحدداتها

( 1 ) Jeremy H, keenan, " politique étrangère et guerre mondiale contre le terrorisme dans la reproduction du pvoaire algerien " Revue Tiers Mond, N° 210, Avril- Juin 2012, p33.

( 2 ) Laurence Aïda Ammour, " Evolution de la politique de défense Algerienne ". CF2R, Bulletin de docummentation, N° 07, Août 2013, p3.

- Jeremy H, keenan, op-cit, pp 31- 50.

( \* ) انظر :

- Laurence Aïda Ammour, op-cit, pp3- 4.



الجيوسياسية تتحرك على مستوى سياستها الخارجية ضمن محيط معقد وشديد التحول. وقد لاحظنا كيف تم تهميش الدائرة الإفريقية بعض الشيء في بداية التسعينات، نظراً لعوامل متعلقة بانعكاسات الأزمة الداخلية وألوية العلاقات مع الكتلة الأوروبية والمتوسطة بالنسبة لمستقبل الجزائر آنذاك.

من الناحية الجيوسياسية، يدرك صانع القرار الجزائري، وفق المعطيات الجغرافية المعروفة، أن أي اضطرابات في دولة مجاورة لجيران الجزائر يصبح من الشواغل الأمنية لأمن الجزائري<sup>(1)</sup>، وينطبق هذا التصور على الموقف الجزائري من الاضطرابات التي حصلت في الكونغو والتشاد والسودان... إلخ، فهي بمثابة تهديد للأمن الجزائري، مما يتسزم التحرك لاحتوائها.

هذه المعايينة تفسر لنا جزئياً إدراك وممارسة السياسة الأمنية الجزائرية نحو إفريقيا، لكن كيف يمكن تفسير التحرك الجزائري لاحتواء التهديدات وفض النزاعات خارج منطقة ما بعد الحزام الأمني (الحرب بين أرتيريا وإثيوبيا مثلاً) ؟

الأمر يتعلق هنا بمحددات سياسة الجزائر الخارجية تجاه إفريقيا بشكل عام ومنطقاتها الأساسية، من ذلك الربط بين الاستقرار الأمني والتنمية الشاملة، وإيجاد حلول إفريقية لمشاكل إفريقيا، ففي هذا السياق تقدم الجزائر نفسها إقليمياً كدولة إفريقية رائدة لها حضور بارز في كل ما يخص الأمن والاستقرار في القارة.

يمكن إبراز مظاهر الحضور الأمني في إفريقيا ضمن العناصر التالية:

1. على مستوى هندسة السلم والأمن في إفريقيا: استثمرت الجزائر بقوة في الأمن الإقليمي خصوصاً منذ تأسيس الاتحاد الإفريقي، وأضحت فاعلاً رئيسياً في مختلف هياكل التعاون الأمني على غرار مجلس السلم والأمن للاتحاد، الذي يعد أكثر الدوائر حيوية ويوازي من حيث أهميته وصلاحياته مجلس الأمن القومي الأمريكي<sup>(2)</sup>. ومنذ إنشاء هذا الهيكل تعاقب على قيادته ثلاث شخصيات جزائرية في منصب مفوض السلم، يتعلق الأمر بكل من سعيد جنيت (2002 - 2008)، ثم رمطان لعامرة (2008 - 2012)، وأخيراً إسماعيل شرقي (منذ

(1) بن عنتر، مرجع سبق ذكره، ص 52.

(2) بنجامين نيكلز، نفس المرجع سابق الذكر.

2012-...). كان المفوض السابق السيد رمطان لعمامرة- وزير الخارجية الجزائري لاحقاً- يلقب بـ" السيد إفريقيا"<sup>(1)</sup>، تعبيراً عن المكانة التي يحظى بها في إطار الاتحاد الإفريقي، كما شغل الرئيس السابق أحمد بن بلة رئاسة لجنة الحكماء حتى وفاته في 2012، وهذه اللجنة مكلفة بالوساطة لفض النزاعات وتقديم المشورة لرئيس الاتحاد.

إلى جانب ذلك يوجد دبلوماسيون وشخصيات بيروقراطية جزائرية في مناصب أساسية أخرى بالاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة، مثل مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الإفريقي ومكتب الأمم المتحدة لغرب إفريقيا (يتولاه سعيد جنيت)، مما يبرز عموماً الحضور الطاغي للجزائر على مستوى الاتحاد الإفريقي<sup>(2)</sup>، فالجزائر تشارك بفعالية في وضع وتجسيد هندسة الأمن الإفريقي، وبالنسبة لمسؤوليها فالأمر يتعلق بجهد متواصل لاستتباب السلم في جوارها الإقليمي وفي كامل إفريقيا<sup>(3)</sup>، ويمكن الإشارة هنا إلى احتضان الجزائر لعدد من الهيئات القارية المكلفة بقضايا الأمن في القارة، مثل المركز الإفريقي لمكافحة الإرهاب (CAERTI) والشرطة الإفريقية (AFRIPOL)، إلى جانب الدعم اللوجستي والمالي والفني الذي تقدمه الجزائر لمهام حفظ السلم على مستوى القارة، من خلال تكوين وتأهيل الوحدات العسكرية الإفريقية.

وفي إطار سياستها القائمة على إيجاد حلول إفريقية للمشاكل الإفريقية، بادرت الجزائر بإنشاء القوة الإفريقية للتدخل السريع في الأزمات (CARIC)، بما يسهم في تكفل أفضل بالنزاعات والأزمات في القارة، كما سخرت الجزائر أسطولها الجوي لتأمين نقل الوحدات الإفريقية المشاركة في البعثة الدولية إلى جمهورية إفريقيا الوسطى<sup>(4)</sup>، وقامت بدعم بعثات الاتحاد الإفريقي إلى كل من الصومال ودارفور بالسودان.

مقابل هذه الحركية، تواصل الجزائر تمسكها برفض المشاركة في أي مهمة عسكرية خارج حدودها، فالدستور الجزائري (المادة: 26)، يمنع إرسال جنود جزائريين إلى الخارج، وهذا

(1) المرجع السابق، نفسه.

(2) المرجع نفسه.

(3) Messahel: "l'algerie participe activement à la realisation de la l'architecture de paix en afrique", in: <http://www.algerie360.com/Algerie/politique/messahel-l'algerie-participe-activement-a-la-realsation-de-la-renlisation-de-l'architecture-de-paix-en-afrique-2/hrm>

(4) Conflit et Mantien de la Paix en Afrique: "Alger s'implique dans la logistique", in: <http://www.lexpressiondz.com/actualité/188884-alger-s-implique-dans-la-logistique.htm> 05/10/2015, 10:40

الموقف نابع من المبادئ الأساسية في سياستها الخارجية، بما في ذلك عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى وعدم اللجوء إلى الحرب لتسوية النزاعات. في هذا السياق يرى بعض الباحثين أن الجزائر تعد إحدى الدول القليلة في العالم التي توظف "المبادئ الكبرى في سياستها الخارجية" <sup>(1)</sup>، رغم أن المخاطر الجديدة في الوقت الراهن تطرح تحديات كبيرة أمام هذه المقاربة.

2. على مستوى جهود حل النزاعات في إفريقيا: توازيا مع حضورها في الآليات الإفريقية للسلم والأمن، تبرز الجزائر أيضاً من خلال قيادتها أو مشاركتها في الأنشطة الهادفة إلى احتواء وحلّ النزاعات والتكفل بالأزمات الإقليمية، فمنذ سنة 2000، سعت ضمن سياستها الهادفة إلى استعادة مكانة الجزائر الدولية إلى التحرك إفريقيا: "... فإن بؤر التوتر الموجودة في إفريقيا تصير منذ بضعة أشهر موضوع نشاط دبلوماسي حثيث تقوده الجزائر ...." <sup>(2)</sup>. كان هذا التحرك المدعوم بحصيلة المنجزات المعترف بها للجزائر في مجال الوساطة وحل النزاعات بهدف تجسيد المقاربة الجزائرية الجديدة للأمن في إفريقيا، والتي تجعل استتباب الأمن شرطاً أساسياً للتنمية والتطور: "إن إطفاء نار الحروب والفتن، واستئصال مسبباتها ومغذياتها يعدّان دون شك من الشروط الضرورية والأولية لإرساء الاستقرار، والتفرغ لمشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية" <sup>(3)</sup>.

من هذا المنطلق كانت الوساطة الجزائرية في النزاع الإثيوبي الأرتيري، والتي كللت بإنهاء الحرب وتوقيع اتفاق سلام بين الدولتين برعاية الجزائر ودعم أممي وأمريكي، فضلاً عن الجهود الهادفة إلى وقف الحرب الأهلية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتطبيق اتفاق وقف إطلاق النار الموقع عليه في 10 جويلية 1999، وكذا الجهود الإفريقية لحل مشكلة دارفور بالسودان والحرب الأهلية في الصومال. وذلك من خلال مشاركة الرئيس بوتفليقة في عدد من القمم المصغرة المخصصة للبحث عن آليات تسوية تلك النزاعات، أو من خلال إيفاد مبعوثين لبحث

(1) Geoff D. porter, " le non Interventionnisme de l'Algerie en question ", *Politique étrangère*, 2015 (03) Automne, p43.

(2) كلمة الرئيس بوتفليقة في تجمع ريميني للصدّاق بين الشعوب بإيطاليا، 1999/08/23، في: إبراهيم رماني، مرجع سبق ذكره، ص 469.

(3) كلمة الرئيس بوتفليقة في المنتدى الإفريقي للسلم، الجزائر: 1999/11/07، في: المرجع السابق، ص 471.

الأطراف المتنازعة على تقديم تنازلات تساعد على الوصول إلى ترتيبات لإنهاء النزاع وأيضاً من خلال الدعم اللوجستي المقدم في إطار الاتحاد الإفريقي، على غرار توفير ثماني طائرات لتأمين نقل القوات والنفقات الخاصة بالقوة الإفريقية الموجهة في مهمة حفظ السلم إلى الصومال<sup>(1)</sup>.

بقي أن نشير بخصوص هذا العنصر إلى البعد الشخصي من خلال محاولة الرئيس بوتفليقة استثمار خبرته الدبلوماسية وطموحه كزعيم إقليمي في توفير هامش حركة جديد لسياسة الجزائر الخارجية، يمكنها من إنهاء العزلة والاستعداد لمرحلة القيام بدور إقليمي يعكس مكانة دولة رائدة في شمال إفريقيا.

3. على مستوى مكافحة الإرهاب: ارتبطت عودة الجزائر إلى الواجهة الدولية من بوابة مكافحة الإرهاب كشريك للولايات المتحدة الأمريكية، مع بروز توجه طاووي جديد لدى الأمريكيين يعتمد على أهمية وحيوية النفط الإفريقي في ضمان الأمن الطاووي لبلادهم<sup>(2)</sup>، وطرحت مسألة تأمين إفريقيا ضد التهديدات التي تواجه المصالح الأمريكية بما فيها ظاهرة الإرهاب، ولذلك فخبرة الجزائر وإمكانياتها من جهة وموقعها الجيوستراتيجي في القارة من جهة أخرى، مكن من تبوئها مركزاً متقدماً على صعيد قيادة الجهود الإفريقية لمكافحة الإرهاب، خاصة وأن مناطق عديدة من القارة أصبحت مسرحاً لأنشطة الجماعات الإرهابية.

في هذا السياق بادرت الجزائر رفقة شركائها الأفارقة إلى وضع ترسانة قانونية توطر التعاون القاري، فتم التوقيع أولاً على اتفاقية الجزائر لمكافحة الإرهاب في جويلية 1999، ثم بروتوكول الاتفاق الخاص بمنع ومكافحة الإرهاب بأديس أبابا في جويلية 2004، كما وافق الاتحاد الإفريقي على خطة عمل لمكافحة الظاهرة في سبتمبر 2002. وفي سنة 2004 أنشئ المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب ومقره الجزائر العاصمة، كما اعتمد الاتحاد

(1) مجلة الجيش، عدد 523، فيفري 2007، ص16.

(2) Alain Forgue tedom, AFRICOM, “ le command militaire Americain pour l’Afrique ”. in: <http://www.diplomed.com/AFRICOM-le-command-militaire-htm>. 09/01/2012, 22:20.

الإفريقي في دورته الثالثة عشر بليبيا في جويلية 2010 قراراً يدين ويجرم دفع الفدية للجماعات الإرهابية مقابل إطلاق سراح الرهائن<sup>(1)</sup>، ولاحقاً تم اعتماد القانون الإفريقي النموذجي لمكافحة الإرهاب، مع تعيين ممثل خاص للاتحاد الإفريقي في مجال مكافحة الإرهاب<sup>(\*)</sup>.

مقابل ذلك انخرطت الجزائر دولياً في الترتيبات الخاصة بالحرب على الإرهاب في إفريقيا، من خلال التعاون الاستخباراتي والأمني مع الولايات المتحدة الأمريكية، والمشاركة في المبادرة الدولية ضد الإرهاب العابر للصحراء ( pan sahel initiative ) مع نيجيريا ودول إفريقية أخرى<sup>(2)</sup>، كما ساهمت الجزائر في إنشاء منظمة الدرك الإفريقي ( OGA ) في 2003 والشرطة الإفريقية ( AFRIPOL ) في 2015، والقوة العسكرية الجاهزة لشمال إفريقيا.

مع تصاعد النشاط الإرهابي في الساحل أصبحت هذه المنطقة فضاءً لعدم الاستقرار، فمنذ 2003 قامت الجماعات الإرهابية بسلسلة اختطافات للرعايا الأوروبية، وفي كل مرة كانت تستفيد من مقابل مالي لإطلاق سراحهم ( تقدر بحوالي 70 مليون دولار )، مع اغتيالات وتفجيرات في عدد من الدول بلغت ذروتها مع إنشاء القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ( AQMI ) سنة 2007، مع تنامي أشكال أخرى من التهديدات مثل شبكات المافيا وتجارة السلاح والمخدرات، جعلت قوى الأمن والجيش الجزائري، في حالة استنفار قصوى لتأمين الشريط الحدودي وملاحقة الإرهابيين، وأصبح هذا الاستنفار أكثر شدة مع سقوط نظام القذافي وما أفرزه من تداعيات أمنية خطيرة، ثم جاء الهجوم الإرهابي على منشأة تقننورين الغازية بعين أمناس في جانفي 2013، ليشكل منعرجاً في السياسة الأمنية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي، عندما باشرت القوات المسلحة ما يمكن اعتباره تغييراً في العقيدة الدفاعية، إذ أصبح التصدي للمخاطر القادمة من الحدود الشرقية والجنوبية أولوية لدى الجيش، خاصة مع وجود قوات أطلسية غربية على الحدود الشرقية للمرة الأولى<sup>(3)</sup>، مقابل ذلك رفعت الحكومة الميزانية

( 1 ) الاتحاد الإفريقي، مجلس السلم والأمن، الاجتماع ( 249 )، 22 نوفمبر 2010، أديس أبابا، تقرير رئيس المفوضية بشأن تدابير تعزيز التعاون في مجال منع ومكافحة الإرهاب، ص 1-8.

( \* ) في 2010/10/07 عين السيد خوسيه فرانسيسكو ماديرا كايانو من الموزنبيق ممثلاً خاصاً مسؤولاً عن التعاون في مجال مكافحة الإرهاب.

( 2 ) Jeremy H. Keenan, *op-cit*, p37.

( 3 ) محمد بن أحمد، " لمواجهة الانفلات الأمني على الحدود الشرقية: الجيش الجزائري يغير عقيدته الدفاعية "، *يومية الخبر*، 2011/04/25.

المخصصة للدفاع برسم سنة 2014 إلى حوالي 20 مليار دولار، بعدما كان 8,2 مليار دولار في 2011، في حين مثَّل سنة 2002، ما قيمته 3 مليار دولار<sup>(1)</sup>.

ازدياد حجم وأهمية الحضور الأمني-بما في ذلك العسكري- الجزائري في إفريقيا، خصوصاً في منطقة الساحل، يقدر ما يزيد من أهمية المركز الإقليمي للجزائر في محيطها المباشر، بقدر ما يلقي أعباء جديدة امام سياستها الأمنية وقواتها المسلحة.

---

( 1 ) Sabrina Lesparre et Luc Mampay, “ Dépenses militaires, production et tansfort d’armes ”. compendium 2013, Bruxelles( GRIP ), Avril 2013, p15.

## المبحث الثالث: سياسة الجزائر الإفريقية والتحديات الراهنة.

تشكل انعكاسات البيئة الأمنية تحديات مباشرة للمنظومة الأمنية والدفاعية، لكنها أيضا تحمل أبعاداً اقتصادية، سياسية، اجتماعية وإنسانية يتعين فهمها في السياق الأوسع للعلاقات الجزائرية الإفريقية.

يحاول المبحث الأخير فهم وتحليل هذه التطورات للوصول إلى معاناة أكثر دقة حول حقيقة الدور الإقليمي للجزائر، حدوده وآفاقه المستقبلية.

### 1. تحديات البيئة الأمنية: الفرص والقيود.

تطورت التهديدات الأمنية الآتية من الدائرة الإفريقية بشكل سريع في السنوات الأخيرة. وأضحت معها مسألة تأمين الحدود معضلة أمنية نتيجة الاضطرابات المتنامية في الجوار الجغرافي المغاربي - الساحلي وهي متنوعة ومتعددة وذات مسارات غامضة وأحياناً متعارضة<sup>(1)</sup>.

ثلاث تحولات أمنية مهمة حدثت في الخمس سنوات الأخيرة، تعكس تعقد البيئة الأمنية من جهة وصعوبة الرهانات التي تواجه الجزائر من جهة أخرى:

أ. أزمة مالي: لا تمثل منطقة الساحل بالنسبة للجزائر حديقة خلفية، كما تذهب إليه بعض الكتابات<sup>(\*)</sup>، إنها قلب الحزام الأمني للجنوب الكبير، وتكتسي أهمية استراتيجية بالغة، من منطلقات أساسية جيوسياسية، أمنية واقتصادية. والجنوب الجزائري جزء من هذه المنطقة الواسعة، هذه الأهمية الاستراتيجية ليست وليدة الوضع الحالي، فمنذ حرب التحرير الكبرى شكلت " الصحراء " عنصراً أساسياً في سياسة الأمن الوطني، وفي مفاوضات إيفيان ( Evian ) طرح الوفد الجزائري المفاوض باسم جبهة التحرير الوطني " وحدة التراب الوطني بحدوده

( 1 ) توفيق هامل، " الجزائر: تعقيدات تجديد بنية السلطة وتحديات البيئة الأمنية "، في:

<http://studies.aljazeera.net/ar/regarts/2015/05/2015531105449587939.htm>

الدخول: 2016/07/03، الساعة: 13:00.

( \* ) مثلاً يشير إلى ذلك المرجع التالي:

- Laurence Aïda Ammour, " La nouvelle diplomacie algerienne face à la complexité des defis de securité regioaux ", in : <http://econostrum.info//La-nouvelle-diplomacie-algerienne-face-à-la-complexité-des-defis-de-securité-de-securité-regioaux-19695.html>.

المعروفة " كشرط غير قابل للتفاوض<sup>(1)</sup> ". كانت الصحراء الجزائرية لب هذه القضية خصوصا وأن فرنسا عملت على إحداث فصل بين الشمال والجنوب عندما أنشأت ما يعرف بالهيئة المشتركة للأقاليم الصحراوية (OCRS)، مع اكتشاف البترول والغاز عام 1956<sup>(2)</sup>.

غداة الاستقلال اعتمدت الجزائر آليات سياسية اقتصادية وأمنية، في سياق سياسة شاملة لتأمين الوحدة الوطنية، لكن " الوظيفة الأمنية للصحراء"<sup>(3)</sup>، عادت من جديد مع بوادر التآزم الأمني مطلع التسعينات، لتستمر بشكل أكثر وضوحاً منذ سنة 2003، عندما بدأ العمل الإرهابي في المناطق الصحراوية يتخذ أشكالاً استعراضية، إذ أقدمت الجماعات الإرهابية على اختطاف 32 سائحاً أوروبياً، ثم تأسيس فرع القاعدة في المغرب العربي بين سنتي 2006 و2007، وصولاً إلى الهجوم على المنشأة الغازية بعين أمناس سنة 2013.

هذه الوضعية جعلت القوات المسلحة الجزائرية في حالة تأهب دائم وتم اتخاذ إجراءات جديدة للعمل مع الوضع، فمن الناحية التنظيمية تم إعادة النظر في الحضور العسكري بالصحراء من خلال استحداث منطقتين عسكريتين تتبع الأولى الناحية العسكرية الرابعة (ورقلة)، فيما تتبع الثانية الناحية العسكرية الخامسة (تمنراست)<sup>(4)</sup>، كما تزويد الوحدات العاملة بالصحراء بمعدات حديثة ونوعية ونقل عشرات الآلاف من الجنود من مختلف القوات (البرية، الجوية، وحرس الحدود)، إلى مناطق في أقصى الجنوب.

بالموازاة مع ذلك تقرر في اجتماع للمجلس الأعلى للأمن رفع ميزانية الدفاع لسنة 2011<sup>(5)</sup>، لترتفع مجدداً في السنوات الموالية. (أنظر الجدول رقم 08) إذ وصلت نسبة الزيادة في موازنة الدفاع برسم سنة 2011 إلى 44 %، فبعدما كانت 3 مليار دولار في 2002 أصبحت 8,6 مليار دولار في 2011<sup>(6)</sup>، (أنظر الجدول رقم 08). لتصل إلى حدود 20 مليار دولار سنة 2014، وهي مبالغ ضخمة فرضتها الأوضاع الاستثنائية، زيادة على مباشرة الجيش لبرنامج تحديث وإعادة تسليح.

(1) Salim chena, " L'Algerie et son sud: queles enjeux securitaires ? ". note de L'IFRI, novembre 2013, p2.

(2) *Idem*.

(3) *Idem*.

(4) Laurence Aïda Ammour, *Evolution de la politique.. op-cit*, p5.

(5) محمد بن أحمد، *نفس المرجع السابق*.

(6) Sabrina Lesparre et Luc Mampay, *op-cit*, p15.



الجدول رقم ( 10 )

نفقات الدفاع في الجزائر ما بين 2003 و2012

السنوات	حجم الميزانية بالمليون دولار	النسبة إلى الناتج الداخلي الخام ( PIB )
2003	3152	3,3
2004	3586	3,3
2005	3853	2,8
2006	3847	2,6
2007	4814	2,9
2008	5259	3
2009	5812	3,8
2010	6046	3,5
2011	8652	4,4
2012	9104	4,5

المصدر:

<http://www.SipriportalSipri.org/publications/pages/expenditures/contry-search>

هذه الإجراءات جاءت استجابة للتغيرات الحادة في البيئة الأمنية من ناحية الجنوب والتي عرفت تعقيدات أخرى بعد التدخل العسكري الفرنسي في شمال مالي ( جانفي 2013 )، مما ألقى على عاتق القوات المسلحة الجزائرية أعباء إضافية لتأمين الحدود من جهة وتوفير الوسائل السياسية والعسكرية للدفاع عن المقاربة الجزائرية بخصوص أزمة الساحل في مواجهة المقاربات الغربية خاصة الفرنسية من جهة أخرى، لا سيما وأن البلدان الإفريقية المعنية مباشرة بهذه القضية لا تملك الإمكانيات الاقتصادية، السياسية والعسكرية لتحقيق الأمن بعيدا عن التدخلات الأجنبية، فمن مقارنة ميزانية الدفاع لكل بلد تبين الفارق الكبير في قدرات تلك الدول مع الجزائر. ( الجدول رقم 11 ).

الجدول رقم ( 11 )

مقارنة ميزانيات الدفاع والقوات المسلحة لدول منطقة الساحل ( 2009 - 2010 ) (\*).

الدول	النفقات العسكرية (مليون دولار )	القوات المسلحة
الجزائر	5300	147000
بوركينافاسو	110	11200
التشاد	436	233500
مالي	174	7750
موريطانيا	115	15870
النيجر	53,1	5300

المصدر :

-SIPRI year book 2010: Armament, disarmament and international security \_\_\_\_\_  
( stookholm: SIPRI, 2010 ), the military balance 2010 ( London: international institute for strategic studies, 2010 ).

ب. الأزمة الليبية: تختصر الأزمة الليبية لحظاتها الدراماتيكية في ثلاثة تحولات بارزة، أولها بداية ما سُمِّي بـ " الثورة على النظام " أواخر جانفي 2011، ثم التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي في 19 مارس بموافقة عربية، وأخير إعدام العقيد القذافي 20 أكتوبر من ذات السنة وإنهيار معالم الدولة وانتشار السلاح وبداية أزمة سياسية وأمنية معقدة. ويمكن أن نصنف بداية نشاط التنظيم الإرهابي " داعش " سنة 2014 كنقطة تحول أمنية مهمة.

هذه التحولات ساهمت في تعقيد البيئة الأمنية وانعكست على الأمن القومي الجزائري بشكل مباشر. فالجزائر تشترك مع ليبيا في 982 كم من الحدود البرية، وطيلة عقود مضت كانت الحدود الشرقية آمنة نسبيا، لكن انهيار نظام القذافي فتح المجال جملة من التهديدات

( \* ) هذه الأرقام تؤخذ بتحفظ، فبالنسبة للجزائر مثلا، تعداد القوات المسلحة هنا لا يشير إلى أفراد الخدمة الوطنية.

الأمنية. أبرزها أنشطة الجماعات الإرهابية، وتجارة السلاح والمخدرات واحتمالات الاختراق الأمني بفعل نشاط قوات أجنبية عسكرية واستخباراتية على الأراضي الليبية.

أدت المعطيات الجديدة إلى فتح جبهة انكشاف أمني وفرضت على صانع القرار والقوات المسلحة إعادة النظر في العقيدة القتالية للجيش، وتوزيعاً جديداً للقدرات البشرية والمادية للقوات المسلحة بما يستجيب " لأولوية الأمن على الجبهة الشرقية " (\*). فتم رفع ميزانية الدفاع بصفة طارئة موازاة مع نقل آلاف الجنود إلى الحدود وإقامة تحصينات عسكرية ومراقبة دورية بالطائرات لمنع تسلل العناصر الإرهابية والتحكم في الأمن على طول الشريط الحدودي، وفي ماي 2013 قررت الجزائر غلق الحدود مع ليبيا بشكل كامل مع تصاعد المخاطر خصوصا الاعتداء الإرهابي على المنشأة الغازية بتقونتورين في عين أمناس.

الأزمة الليبية إذن هي أحد أوجه تعقد البيئة الأمنية " إذ تواجه القوات المسلحة حالة حرب في حين أن الجزائر ليست في حالة حرب " (1)، مع ما تطرح هذه الوضعية من أعباء عسكرية ومالية، فمن الناحية العسكرية فإن مراقبة ما يزيد عن 6300 كم من الحدود البرية يعد مجهوداً حربياً استثنائياً، خاصة مع ضعف دول الجوار في هذا المجال. أما من الناحية المالية فإن الوضعية الاستثنائية تشكل استنزافاً لميزانية الدولة في ظل وضع اقتصادي صعب.

أمام تحدي الأزمة الليبية اعتمدت الجزائر مقاربة ذات بعد مزدوج؛ عسكري من خلال التدابير الاستثنائية للسيطرة على أمن الحدود وسياسي من خلال الدفع باتجاه تسوية سياسية للأزمة تكفل إعادة بناء مؤسسات الدولة واستعادة الاستقرار السياسي والأمني.

ج. الإرهاب والجريمة المنظمة: مع أن الجزائر عرفت الظاهرة الإرهابية قبل الألفية الحالية إلا أن المعطيات الجيوسياسية الجديدة فرضت تحولا نوعيا في طبيعة وحجم التهديدات الأمنية التي مصدرها النشاط الإرهابي ومختلف أشكال الجريمة المنظمة عموماً؛ في هذا السياق يشكل الهجوم الإرهابي الذي قامت به جماعة مسلحة قدمت من الأراضي الليبية، على المنشأة

( \* ) أقر المجلس الأعلى للأمن في أبريل 2011 تدابير تضمنت إعادة تقدير الأولويات ورفع ميزانية القوات المسلحة لمواجهة تدهور الأوضاع على الجبهة الشرقية في خضم التدهور الخطير للأوضاع الأمنية. انظر: محمد بن احمد، مرجع سبق ذكره.  
Abdenour Benantar, " sécurité aux frontier: portée et limites de la stratigic Algerienne " ( 1 )  
<http://www.Anneemaghreb.revues.org/2712?lang=ar>.

الغازية بتقنوتورين يوم 16 جانفي 2013 تحولاً نوعياً، كما يعد حسب البعض ثاني " مفاجأة استراتيجية " بالنسبة للأمن القومي الجزائري بعد انهيار النظام الليبي<sup>(1)</sup>، ذلك أن استهداف منشأة صناعية بذلك الحجم يعد تصعيداً خطيراً ذو بعد أمني استراتيجي واقتصادي، فقد تأثرت الصناعة النفطية سلباً في أعقاب الاعتداء بعد توقف الإنتاج ومغادرة العمال الأجانب، وتطلب الأمر وقتاً طويلاً للعودة إلى الوضع الطبيعي، بعدما كان الإنتاج في حدود 127,2 مليار متر مكعب<sup>(2)</sup>، نزل إلى 9 مليار متر مكعب، إذ قدرت الخسائر 3,9 مليار دولار<sup>(3)</sup>.

وقبل حادثة تقنوتورين شهدت مناطق عديدة في الجنوب الجزائري اعتداءات إرهابية، ففي جانفي 2012 تم إختطاف والي ولاية إليزي وتم إطلاق سراحه من داخل الأراضي الليبية، وفي أفريل من ذات السنة تم الإعتداء على القنصلية الجزائرية في غاو ( GAO ) المالية، واختطاف 7 دبلوماسيين ليتم إطلاق 3 منهم بعد ذلك فيما تم إعدام نائب القنصل، كما تم الإعتداء على مقرات أمنية تمناست ( 30 جوان 2010 ومارس 2012 )، ورقلة ( جوان 2012 )<sup>(4)</sup>، وتين زواتين ( جوان 2012 ).

أعطت هذه الإعتداءات مؤشرات على تحول النشاط الإرهابي وتمركزه في مناطق الجنوب الجزائري مستفيداً من الوضع الجيوسياسي الجديد، انتشار السلاح، الفوضى الأمنية في دول الجوار، ووجود حاضنة جديدة للعمل الإرهابي بعد الإعلان عن تأسيس فرع القاعدة في بلاد المغرب. لكن التهديدات الأمنية، ليست مقتصرة على نشاط الجماعات الإرهابية، فالوضع الجديد يتميز أيضاً بتنامي مختلف أشكال الجريمة المنظمة، خاصة تجارة المخدرات والسلاح والتفريب والهجرة غير الشرعية، إذ تنتشر وزارة الدفاع الوطني دورياً بيانات عن قيام وحدات ومفارز الجيش في الجنوب بحجز كميات هائلة من الأسلحة أو توقيف أو إلقاء القبض على

( 1 ) Laurence Aida ammour, " L'Algerie et les crises regionales: entre velleites hegemoniques et repli sur soi ". in: [www.jfconseilmed.fr/files/13-04-Ammour-L-Algerie-et-les-crisis-regionales.pdf](http://www.jfconseilmed.fr/files/13-04-Ammour-L-Algerie-et-les-crisis-regionales.pdf). 13/03/2016, 15:20.

( 2 ) Nabil s'biha, " Des Enjeux sécuritaires et economiques pour l'algerie ". in: <http://lecotidienalgerie.org/2016/01/18/Des-Enjeux-sécuritaires-et-economiques-pour-l-algerie>. in : <http://www.sonatrach.com/nos-activites.html>.

( 3 ) Idem, in: <http://lesecchos.fr/redirect-article.pdf?Id=0202507355845>.

( 4 ) Laurence Aida ammour, [L'Algerie et les crises regionales.. op-cit.](#)

إرهابيين، مع تسجيل كميات ضخمة من المخدرات<sup>(\*)</sup>، والمواد المهربة<sup>(\*\*)</sup>، مما يعطي مؤشرات عن تعقد الوضع الأمني.

تقدم سلسلة التحولات التي حدثت على مدار السنوات الماضية مؤشرات قوية على عمق التغيرات في البيئة الأمنية الإقليمية ومدى تعقيدها، ويقدر ما تدل هذه التحولات على حجم التهديدات والمخاطر والأعباء المفترض لمواجهتها، فإنها بالمقابل تقدم صورة عن مدى قدرة الجزائر على تحقيق أمنها، نشير بذلك إلى القيود الموضوعية والفرص المتاحة أمام صانع القرار في مواجهة تعقد البيئة الأمنية، منذ سنة 2011 على الخصوص.

يمكن أن نوضح هذه الصورة من خلال الإعتداء الإرهابي الذي استهدف قاعدة تقنورين بعين امناس في جانفي 2013، فمن جهة دلّ هذا الحادث على درجة الإنكشاف الأمني في الحدود الشرقية والجنوبية وربما تساءل البعض عن فعالية التدابير الأمنية لحماية المواقع الإستراتيجية والحساسة. ومن جهة أخرى فإن سرعة وفعالية الإستجابة الأمنية لهذا التحدي<sup>(\*\*\*)</sup>، قدمت مؤشرا ذات دلالة على أن صيانة الأمن الوطني بالنسبة للجزائر مسألة حيوية وغير قابلة للنقاش، وأن هناك انسجاما بين تزايد الإدراك بالمخاطر والتهديدات وبين آليات الإستجابة لها، ففي محيط إقليمي مضطرب يفرز باستمرار مخاطر تمس صميم الأمن القومي، يشغل صانع القرار الأمني والجهات المكلفة بذلك (الجيش على الخصوص)، في ظل يقظة تامة، ولكن أيضاً بخلفية تنطوي على وجود عقيدة أمنية وقاتلية صلبة وحضور أمني فعال وقدرات شاملة مستمدة من قوة الدولة.

## 2. آفاق وحدود الدور الإقليمي للجزائر:

فتحت الظروف الداخلية والإقليمية والدولية التي أعقبت نهاية عشرية التسعينات من القرن الماضي أمام الجزائر الفرصة لاستعادة مكانتها الدولية. في ذلك الوقت أخذت الأهمية

(\*) قامت وحدات الدرك الوطني بحجز 73 طنا من الحشيش في 2012 و45 طناً في السادس الأول من سنة 2013. انظر:

- Cotidien L'expression 17 juin 2013.

(\*\*) حسب وزير الداخلية الجزائري فإن 25 % من الوقود يتم تهريبه بطريقة غير شرعية على دول الجوار انظر:

- tout sur L'Algerie 14 juillet 2013.

(\*\*\*) انتهت العملية بعد تدخل القوات الخاصة الجيش الجزائري بقتل 29 إرهابياً واعتقال ثلاثة آخرين، ومقتل 37 رهينة من ثماني جنسيات بينهم جزائري واحد حسب الحصيلة الرسمية.

الإستراتيجية والاقتصادية لإفريقيا في التزايد، والجزائر تمثل قطباً في إفريقيا بمعطيات الواقع الجغرافي السياسي الأمني والاقتصادي، هذا ربما يفسر كثافة التفاعلات الحاصلة على مستوى العلاقات الجزائرية الإفريقية منذ سنة 2000.

إذ كانت الفترة ما بين 2000 و 2010 قد شهدت على مستوى سياسة الجزائر الخارجية ما يدل على توفر الرغبة المشتركة في بناء أطر للتنمية السياسية والاقتصادية والاستقرار (الإتحاد الإفريقي، مبادرة النيباد، العلاقات الثنائية)، فإن السنوات الأخيرة عرفت تحولات مثيرة، سياسية وأمنية بالأساس، ارتكزت في المحيط الإقليمي للأمن الجزائري (أزمة الساحل، أزمة ليبيا وتونس)، ما فرض على صانع القرار الخارجي بيئة جديدة تتسم بالتعقيد، فهل تساهم في تعزيز الروابط بين الجزائر وعمقها الإفريقي أم تشير إلى مزيد من القطيعة؟.

يحلل هذا المطلب الأخير من الدراسة دور الجزائر الإفريقي - بالإستناد أساساً إلى دورها في المحيط الإقليمي المباشر - وآفاقه المستقبلية.

أ. إشكاليات في العلاقات الجزائرية الإفريقية: ترتبط الجزائر مع عمقها الإفريقي جغرافياً، سياسياً، اقتصادياً وأمنياً. هذا الارتباط يفرض على صانع القرار الخارجي إدراكاً عالياً لأهمية العلاقات الجزائرية الإفريقية واستعداداً لممارستها، بما ينعكس إيجابياً على الدور المفترض للجزائر كدولة فاعلة في محيطها الإفريقي، وعلى إفريقيا - القارة الحاضنة - لسياسة الجزائر الخاجية في منطلقاتها الأساسية وأهدافها.

الأمر لا يخص فقط الجزائر كطرف في هذه المعادلة، فميدان السياسة الخارجية والعلاقات الدولية بشكل عام أكثر تعقيداً. والفرص المتاحة أمام صانع القرار تقابلها قيود ومعوقات تحول دون إدراك كافي لمكونات بيئية وتفاعلاتها، أو تحويل الإدراك إلى ممارسة وأداء. هذا التعقيد ينطبق تماماً على العلاقات الجزائرية الإفريقية، التي تتحدد من وجهة نظر سياسة الجزائر الخارجية من منطلقين، منطلق مبدئي مرجعيته الروابط المشتركة التاريخية والجغرافية والمبادئ الكبرى الناظمة لحركة السياسة الخارجية، ومنطلق براغماتي تفرضه الطبيعة التشاركية لهذه العلاقات والمصالح المتبادلة.

إذا عدنا لتحليل واقع العلاقات الجزائرية الإفريقية منذ سنة 2000، سنجد أولاً أن هناك تبايناً واضحاً في حجم الإنجازات المحققة بين المستويات المختلفة لسياسة الجزائر الإفريقية،

سياسياً، أمنياً واقتصادياً. فعلى المستوى السياسي أبانت الجزائر خلال هذه الفترة عن حضور دبلوماسي وسياسي متميز وفعال يعكس رغبة في تحقيق مكاسب تستجيب لقدراتها الذاتية وتخدم مصالحها في إفريقيا وفي العالم. بدى ذلك من خلال مساهمتها في الانتقال القاري من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الإتحاد الإفريقي وبصمتها في إرساء مؤسسات الهيكل الجديد وحضورها على الصعيد الدبلوماسي فيما يخص العلاقات الإفريقية الدولية أو العلاقات الثنائية بين الجزائر ومختلف بلدان القارة.

أمّا على المستوى الأمني فإن سياسة الجزائر الإفريقية ظلت وفيه لأولوية الأمن كرهان حيوي متعلق بوجود الدولة مع إدراك متزايد لارتباطه بالأمن الإفريقي، فقدمت نفسها في هذا السياق كدولة فاعلة في محيطها المباشر ( أزمة الساحل تحديداً )، رغم تمسكها بمبادئ يعتبرها البعض عقبات أمام تفعيل دبلوماسيتها<sup>(1)</sup>.

فيما يخص البعد الاقتصادي، فإنه يبقى المستوى الأضعف، فرغم الديناميكية التي أحدثتها مبادرة النيباد والدور المركزي للجزائر في وضعها، فضلاً عن التطور اللافت فيما يتعلق بمعدلات التعاون الثنائي حول قطاعات الأشغال العمومية، الصناعة، الفلاحة والطاقة، فإن المؤشرات الكلية والجزئية للاقتصاد الجزائري والاقتصاديات الإفريقية لا تقدم صورة عن آفاق واعدة لهذا التعاون.

بعد 15 سنة من العمل في إطار مبادرة النيباد، يمكن القول أنها تقدمت بإفريقيا خطوات ملموسة، كمبادرة تنموية وحيدة حققت نتائج مقبولة في مجالات عدة كالعلوم والتكنولوجيا والزراعة والمنشآت<sup>(2)</sup>، كما أنها أضحت تشكل قاعدة لسياسات التنمية في مختلف القطاعات، فابتداء من جانفي 2012 بدأ العمل ضمن برنامج تطوير البنى التحتية في إفريقيا ( 2012-2040 ) كنموذج عمل لتغيير جذري وشامل للبنية التحتية في إفريقيا<sup>(3)</sup>، وهناك اليوم 16 مشروعاً ذي أولوية من بين 5108 مشروعاً، فيما سيسمح في أفق 2020 لما يزيد عن 800

(1) أنظر: Louisa Dris-Ait Hamadouche, *l'Algerie la securité du sehel....op-cit*, pp105, 121.

(2) إسماعيل جنادي: " الشركة الجزائرية الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا: حصيلة 15 سنة منذ تبني مبادرة النيباد "، مجلة الجيش، العدد 633، أبريل 2016، ص30.

(3) المرجع السابق نفسه، ص34.

مليون إفريقي من الاستفادة من الكهرباء بطاقة 61000 كيلواط، مع إنجاز 37000 كم من الطرق السريعة<sup>(1)</sup>، واستثمارات أخرى تخص الأمن الغذائي والمياه والاتصالات.

رغم هذه الحركية يلاحظ على التنمية الاقتصادية في إفريقيا بطيء واضح، حتى أن الكثير من المشاريع المسجلة لم ينطلق إنجازها بسبب مشاكل تتعلق بالتمويل أساساً. بالنسبة للجزائر يسجل المسؤولون قيامها بدور فعال في الأنشطة التي تبنتها مبادرة الشراكة الإفريقية، لكن يبقى أن الاستثمارات التي أنجزت تمت بفضل توفر فائض في المداخيل المالية للدولة، زيادة على كونها توجهت إلى قطاعات البنى التحتية في غياب استثمارات منتجة، ومع انهيار أسعار النفط وتقلص المداخيل واتجاه الدولة إلى الحد من الإنفاق الاجتماعي والاقتصادي فإن مصير المشاريع المصنفة إفريقياً يبقى عرضة للتأجيل أو الإلغاء.

فأول إشكالية تخص سياسة الجزائر الخارجية تجاه إفريقيا هي إهمال الجانب الاقتصادي في ظل بقاء الاقتصاد الجزائري مرتبطاً هيكلياً بصادرات المحروقات، وعلى هذا الأساس يمكن أن نطرح إشكالية ارتباط السياسة الخارجية بمعطيات السياسة الداخلية. على المستوى السياسي والأمني مثلاً يعتبر البعض أن تحرك الجزائر إفريقياً تمليه في الأساس اعتبارات داخلية<sup>(2)</sup>، تخص إدراك النخبة الحاكمة لمتطلبات المشروعية وتطلعها للزعامة أو حتى الهيمنة الإقليمية، أي إعطاء انطباع خارجي للداخل عن دولة موثوق في قدرتها على حماية مواطنيها، والتصرف بسيادة تفتقدها وحدات دولية أخرى.

وفي السياق الدولي الموسوم بالتنافس على الثروات ومصادر الطاقة وفرص الاستثمار في إفريقيا، يمكن للجزائر أن تتوجه بسياستها الخارجية إلى عمق إفريقيا اقتصادياً، من بوابة الاقتصاد والتجارة والسياحة وغيرها من قطاعات النشاط الاقتصادي، عن طريق استثمار قدراتها الاقتصادية ومصداقيتها السياسية وعلاقاتها المتميزة مع البلدان الإفريقية في خدمة المصالح المتبادلة الجزائرية الإفريقية.

هناك إشكالية أخرى تخص ارتباط هامش الحركة والمناورة في السياسة الخارجية بتغيرات السياسة الداخلية، وإذا كان هذا الارتباط طبيعياً من حيث المبدأ - بل ضرورياً - فإنه قد ينعكس

(1) المرجع نفسه.

(2) Louisa Dris-Ait Hamadouche, *l'Algerie la securité du sehel...* op-cit.  
Salim chena, op-cit, pp2- 15.



سلباً على حركية السياسة الخارجية أحياناً، فيجعلها أقلّ فاعلية، وكنا قد أشرنا في فصل سابق من الدراسة إلى مقارنة بسيطة بين وزراء الخارجية- كواجهة للدبلوماسية الجزائرية- في فترات سابقة وبين الوزراء الذين تبوؤوا هذا المنصب خلال حكم الرئيس بوتفليقة إذ أن هؤلاء لم يكونوا دائماً على قدر عال من الكارزما وحضور الشخصية؛ وإذا كان الرئيس بوتفليقة قد استطاع " ملء الفراغ " بفضل تجربته ونزعتة نحو الزعامة الخارجية طيلة ثماني سنوات الأولى من الحكم، فإن تراجع نشاطه الخارجي في السنوات الأخيرة نتيجة ظروفه الصحية، جعل الدبلوماسية الجزائرية أقلّ حضوراً في فترة حساسة على المستوى الإقليمي. ولهذا كان تعيين السيد لعمامرة في منصب وزير الخارجية بعد ذلك، كاستدراك لهذا الخلل، إذ تمكن من " إعادة التوازن " إلى الأداء الدبلوماسي وحققت سياسة الجزائر الخارجية بما فيها الإفريقية، حتى الآن إنجازات مهمة في كبريات الملفات على غرار اتفاق السلام في مالي ( 2015 ) والمقاربة الجزائرية نحو أزمة ليبيا والموقف من القضايا العربية (سوريا واليمن )، فضلا عن إحباط المحاولات المغربية للإلتفاف على سياسة الاتحاد الإفريقي بخصوص قضية الصحراء الغربية.

يمكن أن نعد إشكالية أخرى تخص التباين بين التطلعات المعبر عنها والممارسات في الميدان بالنسبة لسياسة الجزائر تجاه إفريقيا على وجه التحديد، إذ يمكن القول هنا أن الجزائر قد تحملت من خلال مبادرة النيباد خصوصاً والأزمة في الساحل مسؤوليات تفوق قدرات دولة واحدة مهما كانت إمكانياتها الاقتصادية والعسكرية.

بالنسبة لمبادرة النيباد فإن الضعف الهيكلي الحاد في الاقتصاديات الإفريقية وشحّ الموارد المالية جعل بلدانا قليلة- منها الجزائر- تأخذ على عاتقها مهمة الأعباء المترتبة عن إنجاز بعض المشاريع المشتركة ( الطريق العابر للصحراء، وتمويل مهمات حفظ السلام ). أما بالنسبة لأزمة الساحل فإن المقاربة الجزائرية القائمة على رفض التدخلات الأجنبية من جهة والبعد التنموي الإنساني للحلول المقترحة من جهة أخرى، جعل من الصعب حشد وسائل تجسيد هذه المقاربة، في ظل ضعف الدول الأخرى اقتصادياً وعسكرياً، ولذلك تتحمل الجزائر أعباءً أمنية، اقتصادية وإنسانية تتطلب موارد وإمكانات ضخمة.

إزاء هذه الإشكاليات هناك ما يدعو إلى مراجعة منطلقات سياسة الجزائر الخارجية على ضوء الرهانات والمخاطر الجديدة<sup>(1)</sup>، مثل مبدأ عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، الذي يرى البعض أن الأحداث تجاوزته، إذ من شأنه التمسك به أن يساهم في تحييد الجزائر عن المشاركة في إدارة ملف إقليمي حساس بالنسبة لأمنها القومي كأزمة مالي سنوات 2012 و2013.

بقي أن نشير إلى مسألة هامة تعيق التطور الطبيعي للعلاقات الجزائرية الإفريقية، وتعرقل حركة الجزائر الخارجية في محيطها الإقليمي، وهي ما يمكن تسميته التوجس والارتباب من أهداف سياسة الجزائر الإفريقية لا سيما في بعدها الأمني والسياسي، فعلى الرغم من مساهمة الجزائر بإيجابية في تفعيل أطر العمل القاري ووفائها بما تعتبره " واجب التضامن مع الأشقاء " بشكل مبالغ فيه أحياناً ( قضية مسح ديون 14 دولة إفريقية ) إلا أن عدة أصوات في إفريقيا لا تخفي حذرها من سياسات الجزائر تجاه قضايا القارة، هذا التوجس يمكن تفسيره بتغير موازين القوى وتحطم آمال الزعامة بالنسبة لقوى إقليمية منافسة كالمغرب، أو يمكن اعتباره تعبيراً عن مواقف قوى دولية بالوكالة على خلفية الارتباط بين بعض الدول الإفريقية والقوى الاستعمارية السابقة.

ب. أي دور إقليمي ؟ : تسعى الدول للقيام بدور إقليمي عندما تملك القدرات والإدراك الكافي بمقتضيات ذلك الدور وأهدافه؛ بالنسبة للجزائر أبرزت فصول هذه الدراسة بوضوح أن الجزائر استجمعت خلال الفترة ما بين 2000 و2010 المقومات المادية والمعنوية لدولة قادرة على القيام بدور في محيطها الإقليمي وقد كان هذا الاتجاه بالنسبة لسياستها الخارجية تجاه إفريقيا أكثر وضوحاً، فمنذ بداية السعي لاسترجاع مكانة الجزائر الدولية " كهدف سياسي. كانت إفريقيا أحد نقاط الارتكاز لهذا التوجه، من خلال ممارسة سياسة خارجية متعددة المضامين والأبعاد، ومن خلال إدراك متزايد لدى صانع القرار بأهمية هذه الفرصة التي تتيحها تفاعلات السياسة الدولية، خاصة وأن الظروف الداخلية والإقليمية والدولية ملائمة لذلك.

يتعلق أداء الدور على المستوى الإقليمي بموازين القوة بين الفاعلين وهامش حركتهم، إنه " كمعطى استراتيجي في العلاقات الدولية يتحدد بعناصر الصراع والاستقرار التي تمثل عنصر

( 1 ) salim kecir, " Avenir et Enjeux du rôle regionale de l'Algerie", p5.

ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول: دور الجزائر الإقليمي: المحددات والأبعاد، جامعة بسة، 28 و29 ماي 2014.

القوة والتأثير في العمق الاستراتيجي»<sup>(1)</sup>. فيما يتعلق بسياسة الجزائر الإفريقية فقد تطورت طيلة السنوات الماضية في اتجاه تأكيد رغبتها للقيام بدور فاعل كقوة إقليمية يمكنها ممارسة النفوذ في شؤون المنطقة<sup>(2)</sup>، فقد لعبت العوامل التقليدية الخاصة بالموقع الجيوستراتيجي والقدرات المادية والتجربة التاريخية والدبلوماسية دوراً أساسياً في إعادة تأكيد مكانة البلاد على المستوى الجهوي، وتزويد صانع القرار بدافعية التطلع إلى تحقيق مزيد من النفوذ الإقليمي، كما أن السياق الإقليمي في الفترة ما بعد سنة 2000 شكل عاملاً مساعداً لتأكيد هذا التطلع، وحتى في الفترة ما بعد سنة 2011 عندما بدأت الاضطرابات الأمنية ومؤشرات عدم الاستقرار في المنطقة (الساحل وليبيا وتونس)، فإن هذه التحولات لم تمثل بالنسبة للجزائر انتكاسة في طموحها الإقليمي، بل إنها على الأرجح ساهمت في تحفيزها على تجاوز مرحلة الخطر بهدف الوصول إلى مرحلة الدولة-القائد-إقليمياً.

يظهر هذا التوجه جلياً من خلال الديناميكية التي طبعت أداء السياسة الخارجية في السنوات الأخيرة، إذ تميزت بمزيد من الانخراط والتأثير في قضايا المنطقة، خصوصاً منذ تعيين السيد لعامرة كوزير للخارجية.

وسواء كان هذا التعيين وما صاحبه من ديناميكية اختياراً من النخبة الحاكمة قائماً على إدراك حقيقي لموازن القوة الإقليمية وحقيقة الرهانات المطروحة، أو كان حتمية دبلوماسية فرضها السياق الداخلي والخارجي (تراجع نشاط الرئيس والأزمات في دول الجوار)، فإنه أظهر رغبة الجزائر في القيام بدور إقليمي أكثر فاعلية بالتساوق مع مؤشرات عديدة في هذا الاتجاه:

1. قيادة المبادرات: على غرار الوساطة في أزمة مالي سياسياً وإنشاء لجنة الأركان العملياتية المشتركة لدول الساحل بتمنرات عسكرياً، وتنظيم مؤتمر دولي لمكافحة الإرهاب في الجزائر في سبتمبر 2011.

2. طرح البدائل: من خلال تسويق المقاربة الجزائرية حول الأزمة في ليبيا والدفاع عنها، وكذا المبادرات الهادفة إلى تحقيق الأمن والتنمية في منطقة الساحل، ومواصلة المشاركة في

(1) بوحنية قوي: "الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا: بين الدبلوماسية الأمنية والإنكفاء الأمني الداخلي". في بهلول نسيم (محرر)، فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني، (عمان، دار الحامد، 2015)، ص 481، نقلاً عن:

Mahdi taje: introduction à la politique, université virtuelle de tunis, 2008, p7.  
(2) Salim kecir,op-cite, p3.

وضع التصورات والآليات الخاصة بهندسة السلم وتسريع التنمية ضمن مؤسسات الاتحاد الإفريقي ومبادرة النيباد.

3. تحدي المشاريع الأجنبية: إذ تواصل الجزائر الدفاع عن مقاربتها حول أولوية الحلول السلمية الإقليمية لأزمات المنطقة، وترفض الإنخراط في الترتيبات التي تقودها فرنسا لإدارة ملف الساحل أو الضغوط الهادفة إلى مشاركتها في تجسيد تصورات غربية وعربية لإدارة الملف الليبي.

4. التحالفات الدولية: سواء على مستوى الأمم المتحدة أو في العلاقات مع القوى الكبرى على الخصوص، فرغم الحذر المتبادل تواصل الولايات المتحدة الأمريكية الاعتماد على تجربة الجزائر الرائدة في مكافحة الإرهاب، حتى أصبحت مرجعاً في هذا المجال.

5. إبراز القوة العسكرية: ليس فقط من خلال تزايد نفقات السلاح، ولكن من خلال وتيرة ونمط التسلح النوعي خلال السنوات الأخيرة، بما في ذلك أنظمة الدفاع الجوي والأرضي على غرار نظام الدفاع الجوي (S-300) ( Pantsir-S1 )، والدبابات المقاتلة ( T90 )، والطائرات المقاتلة من نوع ( Sol-Su-30 ) والمخصصة للتدريب ( Yak-130 ) وفرقاطات بحرية<sup>(1)</sup>، وأنظمة تسليح أخرى، تكشف استعداد الجيش الجزائري لمرحلة من المخاطر الكبرى المحتملة، كما يمكن ملاحظة هذا التوجه في عديد المناورات التي تقوم بها القوات المسلحة الجزائرية بالذخيرة الحية.

6. أولوية البعد الأمني: لما تشكله قضايا الأمن من حساسية وحيوية لدى صناعات القرار والنخبة الحاكمة وحتى لدى المواطن العادي، فأمام تعقد البيئة الأمنية، تقدم الجزائر نفسها كدولة مصدر استقرار وقادرة على المساهمة في تحقيقه لدى جيرانها.

7. تعزيز التماسك الداخلي: يبرز ذلك من خلال اتجاه الجيش إلى القضاء على آخر فلول الجماعات الإرهابية وطي الملف نهائياً، مقابل العمل على خلق إجماع حول أهمية هذا الرهان وتقديم صورة عن حجم المخاطر المحدقة بالبلاد خارجياً وأولويتها.

(1) Martin Lagatta, et autres, *op-cite*, p12.

## خلاصة واستنتاجات:

تفيد المؤشرات السابقة في تشكيل صورة عن بلد يبحث عن دور إقليمي، بل يمارسه؛ لكنه يصطدم بتعقيدات بيئته الإقليمية. في الواقع أن الصورة القائمة حول هذه المسألة نفسها شديدة التعقيد، ففي الوقت الذي تبحث فيه الجزائر عن مزيد من النفوذ في محيطها الإقليمي فإنها تضطلع بمزيد من الأعباء والمهام السياسية، الإقتصادية الأمنية والإنسانية، هذا السلوك لا يروق لكثير من الأطراف الإقليمية والدولية التي ترفض تحول الجزائر إلى قوة إقليمية مهيمنة، مع أنها- ويا للمفارقة- تنتقد الجزائر لكونها لا تبذل كل الجهود لتحسين أوضاع المنطقة واحتواء أزماتها، وهكذا فإنه مع وجود إدراك لمقتضيات الدور ومقومات أدائه، فإن تعقد البيئة يشوش على أداء الدور ويعيقه، مما يتطلب مع وجود الإدراك إمكانيات أكبر، ويبدو أن اختراق الحدود المضطربة إلى ما وراء الساحل والبحث عن فرص للإستثمار السياسي والاقتصادي في العمق الإفريقي قد يشكل عاملاً مساعداً على إزالة تعقيدات البيئة والقيام بالدور المفترض، بما يستجيب لحاجة طبيعية تسعى إليها كل الوحدات الدولية وهي ضمان التنمية والأمن والاستقرار.

## الخاتمة:

تدرجت فصول هذه الدراسة من العام إلى الخاص، فبعد التعرض للإطار النظري لفهم وتفسير سلوك الوحدات الدولية، من حيث أسسه ومحدداته وأهدافه، وأهم المناهج والاقتربات المستخدمة في دراسة ذلك السلوك، اتجه الفصل الثاني إلى إسقاط المعطيات النظرية على الحالة الجزائرية، أي بناء مقارنة معرفية لسياسة الجزائر الخارجية، مع التركيز على العناصر الأشد تأثيراً في العلاقات مع إفريقيا.

تمحور الفصل الثالث حول مرتكزات البعد السياسي لسياسة الجزائر تجاه إفريقيا في الفترة ما بين 2000 و2010، مع العودة إلى حقب تاريخية سابقة لإعادة تشكيل سياق التحليل، وفي الفصل الرابع تم التركيز على المتغير الاقتصادي، من حيث مدى أهميته وتأثيره في صياغة وتنفيذ السلوك السياسي الخارجي للجزائر نحو الدائرة الإفريقية، أما في الفصل الخامس فقد ارتكز حول مدلول البعد الأمني باعتباره الأكثر حيوية وحضوراً في ممارسة سياسة الجزائر الإفريقية منذ سنة 2000، والأقرب لفهم رهاناتها في نطاق نظرية الدور.

تبين من خلال الإطار النظري مدى الصعوبة والتعقيد اللذان يكتنفان مجال البحث في السياسة الخارجية، خاصة إذا تعلق الأمر بسياسات الدول الصغرى والنامية، وأن تقديم نموذج تفسيري لفهم وتفسير السلوك السياسي الخارجي، يحتاج في الغالب إلى بناء مركب تحليلي توافقي يأخذ بالحسبان دمج المتغيرات الأساسية، وقد تمت الإشارة في نهاية الفصل إلى أهمية وكيفيات الاستعانة بمقاربة الدور لتحليل السياسة الخارجية، وحدود تطبيقه في متن دراستنا.

وفي سياق وضع سياسة الجزائر الخارجية ضمن مقارنة معرفية نظرية، تم إبراز ثقل العامل الخارجي بكافة مكوناته في تشكيل السلوك السياسي الخارجي، ومع تباين أهمية وتأثير المحددات الداخلية والخارجية، وكذا دور البناء المؤسسي. بما يؤكد صحة الافتراض الثاني المقدم ضمن إشكالية الدراسة، حول دور مؤسسات صنع القرار ونمط القيادة في التأثير على تطور واتجاه السلوك السياسي الخارجي.

ومن جانب آخر، يمكن القول إن علاقات الجزائر مع إفريقيا تستند إلى أسس وجدانية تاريخية، وأيضاً إلى أسس واقعية تنتهي تماماً إلى حسابات المصلحة الوطنية والأمن القومي.

ضمن البعد السياسي، تم الوقوف على أهم معالم الانبعاث القاري لسياسة الجزائر الإقليمية، والعمل على إيجاد العلاقة بين المخرجات الايجابية للسياسة الخارجية نحو إفريقيا وقدرات الجزائر السياسية،الاقتصادية والإستراتيجية، ومدى فعاليتها، استجابة للافتراض الثالث.

خلصت الدراسة، فيما يخص البعد الاقتصادي، إلى تأكيد مفارقة قوية، تخص عدم مواكبة المتغيرات الاقتصادية للحركية السياسية التي تطبع علاقات الجزائر مع إفريقيا، مع الإشارة إلى مؤشرات الاستدراك للجزائري لهذا القصور، ويبقى التساؤل مطروحا حول قدرة المبادرة الجديدة للتنمية في إفريقيا(النيباد) على الاستجابة لهذا الانشغال، كما أن الدراسة أثبتت صعوبة الاستثمار في البعد الاقتصادي لتعزيز السياسة الخارجية، دون العمل أولا على بناء اقتصاد حقيقي تنافسي، يستجيب لتحديات العولمة الاقتصادية.

وفيما يتعلق بالبعد الأمني أشارت الدراسة إلى ظاهرة تعقد البيئة الأمنية من حيث قوة تفاعلاتها وتعدد الفاعلين خاصة خلال السنوات الأخيرة التي عرفت تزايد النزاعات والاضطرابات في الجوار الإقليمي للجزائر ونشوء تهديدات أمنية جديدة انعكست على الأمن القومي ودفعت صناعات القرار إلى إعادة ترتيب الأولويات والبحث عن بدائل للاستجابة للتحديات المطروحة؛ وقد أثبتت صحة الافتراض الثالث القائم على توجه الجزائر نحو صناعة دور إقليمي يستند بالأساس إلى أولوية العامل الأمني ورهانات المجال الحيوي.

تراوحت صفحات الدراسة بين الاتجاه إلى توضيح المؤشرات الايجابية، وبين الإشارة إلى جوانب القصور، تبعا للمقاربة النظرية المعتمدة، إذ أن تحليل السياسة الخارجية بمفهوم الدور، يستهدف الإجابة على أسئلة بحثية تتعلق ببنية السياسة الخارجية، توجهها وسلوكها، ضمن معادلة تشمل الإمكانيات المتوفرة والأهداف المحققة، مع الإشارة إلى أهمية العناصر الأخرى المشكلة للإطار النظري، خاصة نمط القيادة.

يمكن القول أخيراً أن سياسة الجزائر الخارجية تجاه إفريقيا، في الفترة ما بين 2000 و2010 تعكس في محتواها وممارستها، سلوكاً خارجياً لبلد فاعل ومؤثر في محيطه الإقليمي، متطلع إلى دور أكثر تأثيراً، وفق إدراك قياداته ونخبه، لكنه مرهق بنقل الأزمات المتتالية وصعوبات المحيط الداخلي والخارجي المستمرة؛ وفرص لتعزيز الدور موجودة وقوية، بقدر وجود صعوبات حقيقية تحول دون ذلك.

وفي ختام الدراسة يمكن استخلاص النتائج التالية:

- تركز المقاربة والسلوك الخارجي للجزائر تجاه إفريقيا على أهمية المرجعية التاريخية، انطلاقاً من الإرث القوي للتفاعلات المشتركة منذ الثورة التحريرية، ثم في إطار البناءات العضوية الإقليمية والدولية ( منظمة الوحدة الإفريقية، الأمم المتحدة، ... إلخ )، وصولاً إلى تأسيس الإتحاد الإفريقي واعتماد رؤية جديدة لتنمية إفريقيا.

- على مستوى المبادئ الناظمة لحركة سياسة الجزائر الخارجية هناك ثبات نسبي، لكن اعتماد الواقعية السياسية وتأثير التحولات الداخلية والخارجية انعكس على مستوى الإدراك والممارسة للسلوك السياسي الخارجي للجزائر تجاه إفريقيا، باتجاه إيجابي يدفع إلى التوفيق بين الإمكانيات الموجودة والأهداف المنتظرة.

- إذا كانت التحولات الداخلية والإقليمية والدولية ذات تأثير في محتوى واتجاهات العلاقات الجزائرية الإفريقية، فإن الثبات على مستوى المبادئ العامة وترسخ القيم الموجهة للسلوك السياسي الخارجي، جعل سياسة الجزائر الإفريقية أقل تأثيراً بنمط القيادة (تغير الرؤساء - القادة )، فصنع القرار الخارجي يجري في سياق صيرورة معقدة وآمنة، يضمنها استمرار الدولة بمؤسساتها ووظائفها.

- على المستوى السياسي، تعزز الدور الجزائري إفريقيا لا سيما من خلال الاستثمار في الهندسة السياسية لمؤسسات الإتحاد الإفريقي وأجهزته ( مجلس السلم والأمن خصوصاً )، مما انعكس على الحضور الإيجابي سواء من خلال المقاربات المعتمدة أو ممارسة العلاقات الثنائية ومتعددة الأطراف.

- مقابل ذلك فإن المتغير الإقتصادي في سياسة الجزائر الإفريقية يظل الجانب الأضعف في محتوى تلك السياسة واتجاهاتها، مما يدفع إلى حتمية استدراك هذا التصور وتوظيف البعد الإقتصادي بما ينعكس إيجاباً على التنمية الوطنية والإفريقية.

- تتجه الجزائر من خلال سياستها الخارجية تجاه إفريقيا إلى صناعة دور إقليمي يكفل الدفاع عن مجالها الحيوي وأمنها القومي في ظل تحديات أمنية غير مسبوقة. هذا التوجه يتطلب توظيف موارد هامة وانسجاماً على مستوى الإدراك والممارسة.



المراجع

## أ. باللغة العربية:

## أولاً- الكتب:

1. بالحبيب ( عبد الله )، السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الأزمة (1992- 1997)، ( عمان - الأردن، دار الـراية للنشر والتوزيع، 2011 ) .
2. بن عنتر ( عبد النور )، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، (الجزائر: المكتبة العصرية، 2005) .
3. بوعشة ( محمد )، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الأثيوبية الأرتيرية، ط1، (بيروت: دار الجيل، 2004) .
4. بوقنطار ( الحسان )، السياسة العربية للمملكة المغربية، ط1، ( باريس: مركز الدراسات العربي الأوروبي، 1997) .
5. الحاج ( علي )، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005) .
6. حتي ( ناصف يوسف )، النظرية في العلاقات الدولية، (بيروت: دار الكتاب العربي، 1985) .
7. حمداني ( إسماعيل )، الجزائر وسياسة حسن الجوار، (الجزائر: منشورات مجلس الأمة، 2009) .
8. دبش ( إسماعيل )، السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية (1954- 1962)، مرجعية لترشيد حاضر ومستقبل سياسة الجزائر الإقليمية والدولية، ( الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2007) .
9. ربيع ( حامد )، نظرية السياسة الخارجية. ( القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، 1987) .
10. رماني ( إبراهيم )، مختارات من خطب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة (1999- 2003) : الدبلوماسية الجزائرية في الألفية الثالثة، (الجزائر: منشورات Anep، 2003) .
11. الرمضاني ( مازن اسماعيل )، السياسة الخارجية: دراسة نظرية. ( بغداد: جامعة بغداد، 1991) .
12. الزيري ( محمد العربي )، تاريخ الجزائر: 1954-1962، ج2، ( دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999) .

13. سليم (محمد السيد)، تحليل السياسة الخارجية، ط2، (القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، [د. ت.]).
14. شلبي (محمد)، السياسة الخارجية للدول الصغيرة: الأردن وعملية تسوية الصراع العربي الاسرائيلي (1979-1994)، ط1، (عمان: دار كنوز المعرفة العلمية، 2008).
15. ———، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الإقتربات والأدوات، (الجزائر، 1997).
16. طلعت (عبد المنعم)، الهجوم الهادي: المصالح الإستراتيجية الأمريكية والتهديدات الأمنية في خليج غينيا، (القاهرة: ب. د. ن، 2008).
17. قيرة (إسماعيل) وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، ط2، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009).
18. الكيالي (عبد الوهاب)، الموسوعة السياسية. المجلد الأول، (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1983).
19. لعروق (محمد الهادي)، أطلس الجزائر والعالم، (الجزائر: دار الهدى، 1998).
20. هلال (علي الدين)، وقرني (بهجت)، السياسات الخارجية للدول العربية. ترجمة جابر سعيد عوض، ط2، (القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، 2002).
21. والي (خميس حزام)، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع الإشارة إلى تجربة الجزائر، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003).

### ثانيا - الرسائل الجامعية:

#### أ. الدكتوراه:

1. بوضياف محمد، مستقبل النظام السياسي الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2008).
2. مشري عبد القادر، النخبة الحاكمة في الجزائر (1989-2002)، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، (جامعة الجزائر، 2008).

## ب. الماجستير:

3. آيت عباس مصطفى، وضع وتوجيه السياسة الخارجية في الجزائر، مذكرة ماجستير في الحقوق، قسم القانون العام، فرع الدولة والمؤسسات العمومية، (كلية الحقوق، جامعة الجزائر (1)، 2013).
4. بروسي رضوان، الديمقراطية والحكم الراشد في إفريقيا: دراسة في المداخل النظرية، الآليات والعمليات، ومؤشرات قياس نوعية الحكم، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، (جامعة الحاج لخضر، باتنة: 2008-2009).
5. بن صايم بولنوار، مصادر التهديد الخارجية لأمن المغرب العربي وآفاقها المستقبلية، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، (كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2005).
6. بويبية نبيل، المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغربية، (جامعة الجزائر 03، 2011).
7. جعبوب محمد، تأثير المتغير القيادي في السياسة الخارجية: صياغة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لسياسة الجزائر الخارجية خلال الفترة (1999-2009)، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص الدبلوماسية والتعاون الدولي، (جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2011).
8. ظريف شاكر، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية، مذكرة ماجستير، (جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010).
9. العايب احسن، البعد الأمني لسياسة وديبلوماسية الجزائر الإقليمية منذ 1962، مذكرة ماجستير، (معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1992).
10. فليس أحمد، السياسة الدولية للحكومة المؤقتة الجزائرية: 1958-1962، رسالة ماجستير، (معهد العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 1985).
11. لخضاري منصور، المؤسسة العسكرية والممارسة السياسية في الجزائر، رسالة ماجستير، (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، 2006).

## ثالثا - المقالات:

1. أحمد بن بيتور، " السنوات العجاف قادمة... إنها في الأفق "، يومية الخبر، 05 ماي 2014.

2. أحمد حجاج، " إفريقيا: من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي "، آفاق إفريقية، المجلد 02، العدد 06، صيف 2001.
3. أحمد عطايف وزير الخارجية، يومية الخبر، 1997/05/03.
4. أحمد محمد أبو زيد، " محددات السياسة الخارجية المصرية بعد ثورة 25 يناير "، المستقبل العربي، العدد 391، سبتمبر 2011.
5. إسماعيل جنادي: " الشركة الجزائرية الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا: حصيلة 15 سنة منذ تبني مبادرة النيباد "، مجلة الجيش، العدد 633، أبريل 2016.
6. إسماعيل دبش، بومدين والعولمة، في: المجتمع بين المتطلبات الوطنية والتحول الدولية، أوراق الملتقى الحادي عشر هواري بومدين، ورقلة: 26- 29 ديسمبر 2001، منشورات الإتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية.
7. إسماعيل دبش، المنظور الدولي للرئيس الراحل هواري بومدين، في: إستراتيجيات وآفاق الألفية الثالثة، أوراق الملتقى التاسع هواري بومدين، البليدة: 24- 27 ديسمبر 1999، منشورات الإتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية.
8. بنجامين نيكلز، " دور الجزائر في الأمن الإفريقي "، صدى: تحاليل عن الشرق الأوسط، 03 أبريل 2014.
9. بوحنية قوي: " الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا: بين الدبلوماسية الأمنية والإنكفاء الأمني الداخلي ". في بهلول نسيم ( محرر )، فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني، عمان، دار الحامد، 2015.
10. ح. س، " الجزائر تلغي ديون 14 دولة إفريقية " يومية الخبر 30 ماي 2013.
11. حسن نافعة، " رؤية لتطور سياسة مصر الخارجية في ضوء جدلية العلاقة بين الداخل والخارج "، في: مصطفى علوي ( محرر )، المدرسة المصرية في السياسة الخارجية، ط1، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، مجلد: 2، 2002.
12. خالد بودية، " غرفة عمليات أمنية مشتركة بين الجزائر وتونس "، يومية الخبر، العدد 7423، 05 ماي 2014.

13. خالد حنفي علي، " النفط الإفريقي: بؤرة جديدة للتنافس الدولي"، السياسة الدولية، العدد 164، أبريل 2006.
14. رياض الصيداوي، " سوسيولوجيا الجيش الجزائري ومخاطر التفكك"، شؤون الأوسط، العدد 93، مارس 2000.
15. صالح زياني، " تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة"، مجلة المفكر، العدد 5، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، [د. ت].
16. عبد الحميد معمري، " الأزمة الجزائرية"، المستقبل العربي، السنة 12، عدد 132، فيفري 1996.
17. عبد المنعم المشاط، " الإطار النظري للأمن القومي العربي". في: عبد المنعم المشاط وآخرون، الأمن القومي العربي: أبعاده ومتطلباته، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1993.
18. عبد المنعم المشاط، " الإطار النظري للأمن القومي العربي". في: عبد المنعم المشاط وآخرون، الأمن القومي العربي: أبعاده ومتطلباته، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1993.
19. عبد الوهاب بوكروح، " الجزائر تلغي ديونا مستحقة على 14 دولة إفريقية"، الشروق اليومي، 2013/05/24.
20. علي المحافظة، " الشراكة الأوروبية المتوسطية: تفكيك للنظام الإقليمي العربي"، مجلة الأردن للشؤون الدولية، العدد 02، المجلد 01، شتاء 2008.
21. مجلة الجيش، عدد 523، فيفري 2007.
22. محمد السيد سليم، " ثورة يوليو والدور الخارجي المصري"، السياسة الدولية، عدد 149، السنة 38 يوليو 2002.
23. محمد بن أحمد، " لمواجهة الانفلات الأمني على الحدود الشرقية: الجيش الجزائري يغير عقيدته الدفاعية"، يومية الخبر، 2011/04/25.
24. محمد سيد أحمد، " مدخل إلى مناقشة قضية إيديولوجية: سياسة مصر الخارجية"، في: مصطفى علوي (محرراً)، المدرسة المصرية السياسة الخارجية ط1، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2002.

25. محمد عاشوري مهدي، " جنوب إفريقيا ونيجيريا: أدوار إقليمية جديدة "، السياسة الدولية، العدد 169، يوليو 2007.
26. محمد ناصر بوغزالة، " الجزائر والاتحاد الإفريقي"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية، الاقتصادية والسياسية، عدد 01/ 2011 مارس 2011.
27. نازلي معوض أحمد، " السياسة المصرية اتجاه المغرب العربي "، في: مصطفى علوي (محرر)، المدرسة المصرية في السياسة الخارجية، ط1، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، مجلد: 2، 2002.
28. يومية صوت الأحرار. 2010/12/01، العدد: 3893، " تدخل للرئيس بوتفليقة أمام القمة الأوروبية الإفريقية الثالثة ب: طرابلس ".

#### رابعاً- الملتقيات:

1. حسام حمزة، " الجزائر في مواجهة ديناميكية الرهانات الأمنية الساحلية: المهمة المستعصية "، ورقة بحثية في الملتقى الدولي، الدور الإقليمي للجزائر: المحددات والأبعاد، جامعة تبسة، 28-29 أبريل 2014.
2. عبد القادر بن حمادي، " من أجل انبعاث لتنمية جزائرية إفريقية مستديمة "، مداخلة في الملتقى الدولي: دور الجزائر الإقليمي: المحددات والأبعاد، جامعة تبسة، 28-29 أبريل 2014.
3. غادة علي موسى، " إعادة النظر في استراتيجيات الأمن الإنساني في المنطقة العربية "، ورقة مقدمة إلى: المؤتمر الدولي للأمن الإنساني في الدول العربية، 14-15 مارس 2005، عمان-الأردن.

#### خامساً- القوانين والمنشورات والوثائق الرسمية:

1. الأمانة العامة لجهة التحرير الوطني، بيان أول نوفمبر 1954.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996.
3. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأعداد 22-23، سنة 1983.
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، عدد 63، 05 ديسمبر 1984.
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، " تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل في مجال الحكامة: نقطة الارتكاز الوطنية للجزائر "، نوفمبر، 2008.

6. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية رقم: 29، الصادرة في: 04 يونيو 2008؛ المرسوم الرئاسي رقم: 08-162، المؤرخ في: 2 يونيو 2008، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية.
7. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية رقم: 38، الصادرة في 28 جوان 2009؛ المرسوم الرئاسي رقم: 09-221، المؤرخ في: 24 جوان 2009.
8. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية رقم: 79، الصادرة في 01 ديسمبر 2002؛ المرسوم الرئاسي رقم: 02-406، المؤرخ في: 26 نوفمبر 2002.
9. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية رقم: 79، الصادرة في: 01 ديسمبر 2002؛ المرسوم الرئاسي رقم: 02-403، المؤرخ في: 26 نوفمبر 2002.
10. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم الرئاسي رقم: 02-404، المؤرخ في: 26 نوفمبر 2002، تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية.
11. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد: 29، الصادرة في: 31 مايو 2015، المرسوم الرئاسي رقم: 15-140، المؤرخ في: 27 مايو 2015، المتضمن إحداث مقاطعات إدارية داخل بعض الولايات وتحديد القواعد الخاصة المرتبطة بها.
12. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الشؤون الخارجية، الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا، 2001.
13. بنك الجزائر، " التقرير السنوي 2013 "، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2014.
14. بنك الجزائر، " وضعية الاقتصاد العالمي وتطور الاقتصاد الكلي في الجزائر "، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام لجنة المالية والميزانية لدى المجلس الشعبي الوطني، 21 أكتوبر 2013.
15. البنك الدولي، " التقرير السنوي حول التنمية في العالم (2000-2001) ".
16. " الصحراء الغربية: تكاليف النزاع "، تقرير كرايسز جروب (crisis group)، رقم: 65 حول الشرق الأوسط، 11 جوان 2007.
17. الاتحاد الإفريقي، مجلس السلم والأمن، الاجتماع (249)، 22 نوفمبر 2010، أديس أبابا، تقرير رئيس المفوضية بشأن تدابير تعزيز التعاون في مجال منع ومكافحة الإرهاب.
18. كلمة الرئيس هواري بومدين في افتتاح القمة الرابعة للبلدان غير المنحازة، في: خطب مؤتمر القمة الرابع لروساء دول وحكومات البلدان غير المنحازة، الجزائر: 5-9 سبتمبر 1973.
19. امحمد برقوق، " التهديدات الأمنية في المنظور الدبلوماسي الجزائري "، محاضرات لطلبة الماجستير، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر (3).



## ب. باللغة الأجنبية:

**Livres :**

1. Albert legault, Michel Fortman, les conflits dans le monde, ( Québec: presses de l'univesité laval, 2000 ).
2. Anyang Nyongo Peter, New partnership for Africa's development: NEPAD a new path ? ( Nairobi: Heinrich Boll Foundation, 2002 ).
3. Balta Paul, le grand Maghreb: des indépendances a l'an 2000, ( Alger : La Phomic 1990 ).
4. Barbara delcourt, Théories de la Sécurité, ( Bruxelles: Institut d'étude européennes, 2006 ).
5. Barry Buzan, Peopel, States and Fear an Agenda for International security: studies in the post-cold war era. 2th ed, ( boulder. Lyne Riemer. Publishers, 1991 ).
6. Bechelon ( d ), Hiérarchie des normes et hiérarchie des fonction normative de l'états, ( Paris: Economica ).
7. Bedjaoui Mohamed, Aspect internationaux de la constitution algérienne, ( Alger: Afdi, 1977 ).
8. Bekhchi Mohamed, La Constitution Algérienne de 1976 et le droit international, ( Alger: OPU, 1989 ).
9. Bourgin Albert, L'union Africaine entre les textes et la réalité.
10. Brecher Michael, The Foroeing Policy System of ISRAEL: Setting, images, Process, ( Oxford: Oxford University press, 1972 ).
11. Cantor Robert D, Conporary International Politics, ( New Yourk: west publishing company, 1986 ).
12. Chikh Slimane, L'algerie: Porte de L'afrique, ( Alger: Casbah Editions, 1999 ).
13. Dario Batistella, Théories des relations internationales, 2<sup>eme</sup> éd, ( paris: presses des sciences po, 2006 ).
14. Dario Batistella, Théories des Relations Internationales, 3ed, ( Paris: presses des sciences po, 2009 ).
15. Grimaud Nicole, La Politique Exterieur de l'Algerie ( 1962-1978 ), ( Alger: Editions Rahma, 1994 ).
16. Hill Christopher, The Changing Politics of Foreign Policy, London: Palgrave Macmillan.
17. Hudson Valerie M, Foreign policy Analysis: classic and contemporary theory, ( New York: Rowman and littele field publishers. INC, 2007 ).
18. Hugon Philippe, Des écomomies overts mais marginalisées dans la Mondialisation, ( Paris: Sedes, 2007 ).
19. Hugon Philippe, géopolitique de l'Afrique, 2<sup>eme</sup> ( ed ), Paris: sedes, 2009.

20. Jeun-Francois Rioux, Papa amadou ba, “ les organisations intergouvernementales africaines et la paix et la sécurité en Afrique: options d’appui pour le CANADA ”, chaire Raoul- Daudurond, ( décembre, 2002).
21. Neack Laura, Jeanne A.K.Hey, and PatrikHaney, “ Generational change in foreign analysis”, in: Foreignpolicy analysis: continuity and changing in its second generation, ed. Laura neack, Jeanne A. K. Hey and Partick j .Haney ( Newjersy: prentice hall, englewood cliffs, nid ).
22. Rosenau, James N, ed, The Study of Foreign Policy in World Politics, ( London: Kenneth and Thomson, 1976 ).
23. Sehim( M ), La Politique étrangère du Maroc, ( centre d’études stratégiques, Annales, 1988 ).
24. T. Mahan, The Problem of Asia and Its effect, Upon International Policies, ( Boston: little, Brown and company, 1900 ).
25. Tlemçani Rachid, les conditions d’émergence d’un nouvel autoritarisme en Algérie, ( R.E.M.M, 1995 ).
26. V. Marcel, Oil Titans: National oil companies in the middle east, ( London: chatham House, 2006 ).

### Thésés :

1. Sidy Sady, La Rusolution des Conflits en Afrique, Thèse de doctorat en scieces politique, université cheikh anta diop de dakar, 2003.

### Articles :

1. A I Dawicha, “ The Maiddle East ”in: Christopher Claphason ( ed ), Foreign Policy Making in Developing States, ( New York: Prager Publisher, 1977 ).
2. Abdelhamid Marouani, “ La dimension stratégique de l’Algérie dans l’ensemble méditerranéen : Atouts, en jeux et limites ”, in: Jean Dufargo ( ed ), Le Maghreb Stratégique, 1<sup>ere</sup> partie défense collège, Rome, juin 2005.
3. Abdelkader Messahel, Ministre délégué chargé des affaires Africaines et maghrébines au quotidien El Watan, 15/03/2001.
4. Abdelkader Messehel, ministre délégué charge des affaires Maghrébines et Africaines, entretien el watan, 03 juillet 2003.
5. Abdelkader Yefsah, “ l’armée et le pouvoir en Algérie de 1962 à 1992 ”, Revue du Monde Musulman et de la Méditerranée, N°65, 1992.
6. Abdennour Benantar, “ NATO, Maghreb and Europe ”, Mediterranean Politics, vol 11, N° 02, July 2006.
7. Abdou Diauf, “Afrique: l’intégration régionale face a la mondialisation”, Politique Etrangère, 4/2006( hiver ).
8. Ahmed bouyacoub, “ Quel developpement economique de puis, 50 ans ”, confluences meditteranée, 2/2012, N°81.

9. Alejandra Machen alvares, “ Rentierism in the Algerian economy based on Oil and Natural gaz ”, energy policy, vol 38, issue 10, October 2010.
10. Alexender wandt “Anarchy is what state make of it: the social constaction of power politics” intenational organisations, vol 46, printemps 1992.
11. “ Algérie: 2008 ”, Strategica, Paris: L’Harmattan, 2008.
12. Aluko olajide, “ The Foreign Policy of African states in the 1990 ”, Round Table, Jan 1991 vol 317, Issue 1.
13. Amandine Adamezeweski et jeam- yves jamin, “ Investisseurs libyens paysans maliens ”, Le monde diplomatique, Septembre 2011.
14. Amine Ait Chaalal, “ L’Algérie depuis 1962: retour sur une histoire contrastée ”, revue internationale et stratégique, 2002/2, N° 46.
15. Antoine-Denis N’Dimina- mougala, “ Les conflits africaines aux XX<sup>eme</sup> siècle: essai de typologie ”, Guerres mondiales et conflits comtemporains, 2007/ 1, N° 225.
16. Belkacem Iratni, “ The Strategic Intersts of The Maghreb States ”, NATO Defence callege, Rome, Novembre, 2008.
17. Belkacem Iratni, “ La nouvelle problématique de la politique étrangère de l’Algérie ”, Idara, vol 04, N°02, 1994.
18. Belkaid Akram, “la Diplomacie Algérienne A la Recherche du son Age ”, politique étrangère, N02, 2009.
19. Bernard Calas, “ Introductions à une Geographie des conflis en Afrique ”, les cahies d’autre –Mer, N°255, ( juillet- september 2011).
20. Caryl Tolma( ed ), “ cooperation de défense: de l’action bilatérale à l’approche multilaterale ” partenaires securité défense. N° 273, decembre 2013.
21. Chales- Philippe David, “ fin de la securité militaire, début de la securité humaine ? ”, in: la guerre et la paix, paris: presses sciences po, 2006.
22. Cotidien L’expresion 17 juin 2013.
23. Delphine le courte, “ le conseil de paix et de sécurité de l’union Africaine: clef d’une nouvelle architecture de stabilité en Afrique ? ”, Afrique Contemporaine, N° 212, 4/2004.
24. Fatima- Zohra Filali, “ l’Algérie: quelle sécurité dans l’ensemble méditerranéen”, in: l’Algérie et la sécurité dans la méditerranée, Alger: centre echaab d’études stratégique et l’agence national pour le développement de la recherche scientifique, 2009.
25. Franklin Weinstein, “ The Use of Foreign Policy In Indonesia: An Approach To The Analysis of Foreign Policy Less Developed Contreis ”, World Politics, vol 24, 1972.
26. Frédéric charillon, “ La notion de Sécurité: quelles transformations ? quelles signification ? ” chahiers français, N° 360, janvier- fevrier 2011.
27. Geoff D. porter, “ le non Interventionnisme de l’Algerie en question ”, Politique étrangère, 2015 ( 03 ) Automne.

28. “ Geopolitique de l’energie ”, revue francaise de Geopolitique, N°02, Paris: Ellipses, 2003.
29. Hocine mali, “ Le gaspillage de l’or noir ”, confluences méditerrané, N81, 2012.
30. Hugh Robert, “ dimilitarizing Algerian ”, CARNEGIE papers, Middle east program, N° 86, may 2007.
31. Issaka K souaré, “ Regard critique sur l’intégretion africaine: comment relever les defis ”, ISS paper N° 140 juin 2007.
32. Ivan Martin, “ Algeria’s political economy ( 1999 -2000 ): An economic solution to the crisis ”, the journal of North Africa studies, vol 8, N°2, summer 2003.
33. J. Amuzegar, “ Oil wealth a very mixed blessing ”, foreing affairs, 60( 4 ) ( 1982 ).
34. James Rosenau, “ Comparing Foreign Policy: Why, What, Who ”, in: James Rosenau ( Ed ) Comparing Foreign Policy: Findings and Méthods ( New York: Sage Publications, 1974 ).
35. Jean Dufourca, “ Nouvelles responsabilités de l’union Africaine, Nouvelles disposition de l’alliance Atlantique ”, Research Paper, NATO défense college, Rome, N° 27, April 2006.
36. Jeremy H, keenan, “ politique étrangère et guerre mondiale contre le terrorisme dans la reproduction du povoire algerien ”, Revue Tiers Mond, N° 210, Avril- Juin 2012.
37. Juliet Kaarbot, “ foreign policy analysis in the twenty-first century: back to camparison, forward to idemtity and ideas ”, International Studies Review ( 2003 ).
38. K. Holsti, “ National Rôle conception in the study of Foreign Policy ”, International Studies Quaterly, vol 14(1970).
39. Keith Cottschack, Siegmar schmidt, “ the African union and the New partnership for Africa’s development: strong institution for weak states ? ”, IPG, 4/2004.
40. Khadija Mohsen Finan, “Le Règlement du Conflit du Sahara Occidental” Politique Africaine, 4/1999,( N°76 ).
41. Khaled Kaddour, “ la securité au maghreb à l’horison 2030: Intérêts et defis communs ”. in: “ Horisons de securité en meditteranée et au moyen orient: communauté d’intérêts et defiscommuns ”. College de defense de L’OTAN, seminar Report series, N° 22 Edited by Jean Dufourcg et laure borgomano, Mars, 2005.
42. Kieran E. Uchehara, “ Continuity and Change In Turkish Foreign Policy Toward Africa ” Academik Bakis, p cilt 2 sayi 3 kis 2008.
43. Lahouari Addi, “ L’armée, La Nation et L’état en Algérie ”, confluences méditerranien, N°29( 1999 ).
44. Laurence Aïda Ammour, “ Evolution de la politique de défence Algerienne ”. CF2R, Bulletin de docummetation, N° 07, Août 2013.

45. Le Monde diplomatique, juillet 2002.
46. Mansouria Mokhefi, “ Algérie: défis intérieurs, Menaces extérieures ”, commentaire, N° 151, 2015( 3 ).
47. Marc Mémier, “ Que reste-t-il d'AQMI au Nord Mali ? : Evaluation des conséquences de L'opération Serval ”. Note d'analyse, 12 décembre 2013, ( GRIP ).
48. Mathieu Pellerin, Yves Trochu, “ Les Enjeux sécuritaires: du rivage sahélien ”. sécurité et stratégie, N° 2( 4 ), 2010.
49. Michael W. Doyle, “ Liberalism and the end of the cold war ”, in: Richard Ned Lebow and Memo Risse-Kaplan, international relations theory and the end of the cold war, ( New York: Columbia University Press, 1996 ).
50. Mihoub Mezouaghi et Fatiha Talahit, “ Les Paradoxes de la souveraineté économique en Algérie ”, confluences méditerranée, 4/2009, N° 71.
51. Miloud Chenoufi, “ Politique étrangère: sortir le régime de l'isolement ancrer le pays dans la dépendance ”, Moyen Orient, N°07, b Aout – septembre 2010.
52. Mohamed Bedjoui, “ Aspect internationaux de la constitution algérienne ”, Annuaire Français du droit international, vol 23, 1977.
53. Moyen Orient, “ Algérie: une transition sans fin ”, dossier, N°07, Aout, septembre 2010.
54. Nezha Aloui, “ le Maghreb dans son environnement régional et international ”, dans: la projection économique des pays du Maghreb sur l'Afrique subsaharienne, note de l'IFRI, Paris, 2012.
55. Nicole Grimaud, “ La Diplomatie Algérienne: Un Bilan Historiquement Positif ” in: Mokhtar Lakehal, ( ed ) Algérie: de l'indépendance à l'état d'urgence, Paris: L'Harmattan, 1992.
56. OCDE ( 2013 ), " Gouvernance politique et économique en Afrique " dans: perspectives économiques en Afrique 2013: Transformation structurelles et ressources naturelles, Editions SOCODE.
57. Patrick Chabal, “ The quest for good government and development in Africa: is NEPAD the answer ? ”, International Affairs. N°78-3, ( 2002 ).
58. Philippe Hugon, “ Le NEPAD entre partenariat et gestion des conflits ”, Politique étrangère, 2/2003.
59. R. Higgot, “ La régionalisation: une réponse à la mondialisation ? ”, Problèmes Économiques, vol 2, 1999.
60. Reine Djuidje Kouan, “ L'Union Africain comme réponse africaine au défi de la mondialisation ”, Afrique et développement, vol 15, N° 01 et 02, 2005.
61. Réron Jean Bernard, “ L'Afrique du sud et le Nigeria: du maintien de la paix à la recherche d'un positionnement stratégique sur le continent ”, Afrique contemporaine 3/2006, N° 219.
62. Sabrina Lesparre et Luc Mampay, “ Dépenses militaires, production et transfert d'armes ”. compendium 2013, Bruxelles( GRIP ), Avril 2013.

63. Saïd Haddad , “ Entre Volontarisme et alignement: quelques néfléxions autour de la politique africaine de l’Algérie ”, dynamiques internationales N° 07, Octobre 2012.
64. Salim chena, “ L’Algerie et son sud: queles enjeux securitaires ? ”. Note de L’IFRI, Novembre 2013.
65. Singer, J.D “ The Level Of Analysis Problem In International Politics ”, World Politics, volume 14, 1961
66. “ Sommet de l’U.A: la démarche pragmatique de l’algerie” ,Eljaich, N°523, fevrier 2007.
67. Taher Haroun, “Les investissements Americains aux maghreb: Etats des lieux et perspectives” , in: Abedennour Benantar ( ed ), Les Etats Unis et le Maghreb: Regain d’intért ?, Alger: CREAD, 2007.
68. Yahia H. Zoubir, “ The resurgence of Algeria’s, Foreign policy in twenty first century ”, in Michel Bonner and other ( Ed ), Islam, Democracy and the state in Algeria, London and New York: Rutledge, 2005.
69. Yahia H. Zoubir, “ The dialectics of Algeria’s foreing relations: 1992 to the present ”, in: Ahmed Aghrout with Redha M. Bougherira, Algeria in transition: refoms and development prospects, first published, ( London and New York routledge curzon, 2004 ).
70. Yahia Zoubir, “ the resurgence of Algeria’s foreing policy in the Twenty-First century ”, in: Michael Bonner, Megan and Mark tessler ( ed ), Islam, Democracy and state in Algeria,( London and New York: Routledge 2005 )
71. yves Alexandre chouala, puissance, Resolation des conflits et securité collective A L’ere de L’union Africaine: theorie et pratique, A.F.R.I, vol VI, 2005.

## **Rapport et Documents:**

1. “ Algérie – Afrique du sud : un partenariat multiple appelé à se renforcer” , in: Magazine du cinquantenaire, MAE et Aps 2010.
2. “ La Gouvernance dans le Développement de l’Afrique: Progrès et défis” ,9<sup>eme</sup> Forum pour le partenariat avec l’Afrique, Alger 12-13 Novembre 2007.
3. “ Paix et Security en Afrique: menaces partagées et visions communes, solutions africaine Réponses internationales ”, Rapport du 1<sup>er</sup> forum international sur la paix et la securité en afrique, DAKAR, Senégal, 15-16 décembre 2014, FRS. Paris, mai 2015.
4. “ Ethiopie- Erythrée: un Accord de paix patienment négocié par l’alger ”. dans: la diplomatie algerienne au service de la paix, Magazine du Cinquantenire MAE et APS. Alger.
5. “L’Union Africaine un nouvel instrument institutionnel a mène de faire face aux enjeux intérieures et extérieures” , Magazine du cinquantenaire MAE.

6. Banque d'Algerie ( 2011 ), " Evaluation économique et monétaire en Algérie ", Rapport 2010.
7. British Petroleum, " statistical review of world energy ", 2008, London.
8. Mecanisme Africaine d'evaluation par les pairs, rapport d'evaluation des MAEP, N° 4.
9. Natios Unies, " rapport des consultations nationales post- 2015 en Algérie", équipe pays des nations unies en Algérie, juin 2013.
10. Office National des Statistiques, " L'Algérie en quelques chiffres: résultats 2009-2011, N° 42, édition 2012 .
11. Republique Algerienne Démocratique et Populaire: " Mecanisme africain d'evaluation par les Pairs ", Rapport d'evaluation du MAIP, N° 04 juillet 2007.
12. République Française, Premie Ministre – haut conseil de la coopération internationale, " Les Priorités de la Coopération pou l'Afrique Subsaharienne et le Nouveau Partenariat pour le développement en Afrique ( NEPAD )", Rapport, Avril, 2002.
13. Sabrina Lesparre et Luc Mampey, " Dépenses militaires, production et tansfort d'armes ". compendium 2013, ( Bruxelles( GRIP ), Avril 2013 ).
14. Union Africaine, Acte constituf, Lome: 10 – 12 juillet, 2000.
15. Union Européenne: Instrument européen de voisinage et de partenariat, Algerie: document de strategie, 2007– 2013 et programme indicatif national 2007– 2010.

## Coloques :

salim kecir, " Avenir et Enjeux du rÔrle regionale de l'Algerie".

ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول: دور الجزائر الإقليمي: المحددات والأبعاد، جامعة تبسة، 28 و 29 ماي 2014.

## Sites web :

1. أحمد كرفاح، قراءة في السياسة الخارجية في: <http://w.w.w.djazairnews.info/madoni/2379> le 27/04/2014, à 20:30.
2. أيمن شبانة، " النفط الإفريقي ... عندما تتحرك السياسة الأمريكية وراء الموارد " في: <http://www.quirataafrican.com>
3. بوحنية قوي، " استراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي " في: <http://studies.aljazeera.net/reports/2012/06/20126310429208904/htm>
- تاريخ الدخول: 2012/01/03. الساعة: 23 : 15
4. بوعبوش سعاد، " الجزائر في الطريق لتمثيل افريقيا "، يومية الشعب، 2010/07/01، في: <http://www.djazairess.com/ech-chab10602> Le 30/03/2014 à 22.24

5. توفيق هامل، " الجزائر: تعقيدات تجديد بنية السلطة وتحديات البيئة الأمنية "، في: <http://studies.aljazeera.net/ar/regarts/2015/05/2015531105449587939.htm>  
الدخول: 2016/07/03، الساعة: 13:00.
6. الحسن السرات، " الطريقة التيجانية بين المغرب والجزائر: صراع السياسة والدين " في: [http://www.oljazeera.net/news/pages/74150330-f773-49cd-bc38-14e8951670/le\\_22/11/2012\\_à\\_22:05](http://www.oljazeera.net/news/pages/74150330-f773-49cd-bc38-14e8951670/le_22/11/2012_à_22:05).
7. شعيب عبد الفتاح، " دور مصر الإقليمي الثابت والمتغير " في: <http://www.sis.gov.eg/ar/story.aspx?sid=33893> le 08/12/2011. à 8:10
8. عبير الفقي، " السياسة الخارجية الإفريقية ". في: <http://www.bchaib.net/mas/index.php?option=com-content&view=article> le 12/12/2010 à 09:22
9. كارولين توماس، " مفهوم الأمن " في: <http://www.aoua.com/vb/show.thread.php?+:45094>
10. " كفاح الجزائر من أجل علاقات دولية " البوابة الرسمية لخمسينية استقلال الجزائر [www.djazair50.dz](http://www.djazair50.dz).
11. ناجي عبد النور، " حلف الناتو، المغرب العربي وأوربا "، ترجمة خلاف محمد عبد الرحيم وبوسطيبة سمرة، على الرابط: <http://www.bcltechnologies.com/allpdf/>
12. يحي أبو زكرياء، الجزائر: من أحمد بن بلة إلى عبد العزيز بوتفليقة، طبعة إلكترونية، 2003. [www.nashiri.net](http://www.nashiri.net) في:
13. [www.answere.com/topic/foreingpolicy#wekep](http://www.answere.com/topic/foreingpolicy#wekep)
14. Steven J.Campbell, " Role Theory, Foreign policy Advirsors, and U.S Foreign Policy Making", in: <http://www.caonet.org/isa/isa3.html>
15. Office National des stratégies, [www.ons.dz](http://www.ons.dz).
16. Luis Martinez, " Algérie, les nouveaux défis ", Mars/Avril 2003, in:<http://www.ceri-science-po.org>.p3.
17. Alain Fogue Tedom, AFRICOM: le commandement militaire American, pour l'Afrique, in: <http://www.diploweb.com/Africom-le-commandement-Militaire-html.09/01/2012.22:20>.
18. Three geopolitical characteristics of the Maghreb– sahel sub region, in:<http://www.themornextdoor.wordpress.com>13/12/2010.
19. Agenda 2063: the future we wante for africa.in: <http://www.agenda206.Au.Int/en/vision17/05/2014>. 20:00
20. Agenda 2063: the future we wante for Africa, in :<http://www.agenda2063.au.int/en/vosion.17/05/2014>.22:00.
21. Benjamin Nickels, Algerie's role in African security, in: <http://www.carnegieendowment.org/sada/2014/04/03/algeria-s-role-in-african-security/h70f:25/05/2014>, 21:00.
22. <http://www.nepad.org/fr/historique-du-nepad.23/04/2014.09:35>.



23. Kasse Mustapha, le NEPAD, contenue, structure et mécanisme de fonctionnement, [www.unesco.org](http://www.unesco.org).
24. <http://nepadfr/historique-du-nepad>.
25. <http://www.nsi-ins.ca/fram/pdf/africa-report/ch5-herbert-fhf>.
26. <http://www.nepad.org>
27. Ross Herbert, op– cit, p 119, in :<http://www.nsi-ins.ca/fram/pdf/africa>.
28. Jeune Afrique, “ Economie Africaine: ce qu'il faut retenir de 2013”, in: <http://www.economieJeuneafrique.com/regions/afrique-subsaaharienne/20634-economie-africainne-ce-qu'il-faut-retenir-de-2013.html>. 31/05/2014. 18:00
29. Centre national de l'information et des statistiques des douane , “ principaux repere de l'evolution du commerce exterieure de l'algerie ”, 2011, in: <http://www.doune.gov.dz>
30. Alain Fogue Tedom, “ AFRICOM: le commonnement militaire Americain pour l'afrique ”, 21 novembre 2011, in: <http://diplomb.com/AFRIC-lecommonnementMilitairehtm>, 09/01/2012.
31. Alain Fogue Tedom, “ AFRICOM: le commonnement militaire Americain pour l'afrique ”, 21 novembre 2011, in: <http://diplomb.com/AFRIC-lecommonnementMilitairehtm>, 09/01/2012.
32. Europeon unin extenal action service, “ stratgy for security and devlopment in the sahel ” in: <http://www.ceas.europa.eu/index.eu.html> 17/11/2014- 18:21
33. yahia H.zoubir, le conflit du sahara occidental: Enjeux regionaux et internationaux, Février 2010 in: <http://www.ceri-sciences-po.org>.
34. Hugo Saada, “ paix et securité en afrique: Nouvelles Menaces, Neveaux en jeux ”. In: <http://www.dakarforum.org/Fr/paix-et-securété-en-afrique-nouvelles-menaces-nouveaux-enjeux/html/> le 10/01/2014. 11:00.
35. Mohamed Salah Ould Brahim, “ Le sahel de tous les dangers ”, in: <http://www.Geopolitis.net/trunune/texte/SALECK.HTML>/07/11/2011, 21:40.
36. Mehdi Taje, “ vulnevabilities and factors of insecurity in the sahel ”. in: <http://oecd.org/data/oecd/23/26/45/830/109.pdf>/21/09/2010. 03:13.
37. jean- Jacques konadje, “ Défense/securité en Afrique: quel couple ? ”, in: <http://www.diplomeb.com/Défense-securité-en-Afrique-quel.html>. 25/05/2014.
38. Hugo Saada, paix et securité en afrique: Nouvelles Menaces, Neveaux en jeux. in: <http://www.dakarforum.org/Fr/paix-et-securété-en-afrique-nouvelles-menaces-nouveaux-enjeux/html/> 10/01/2016. 11:00.
39. Alain Fogue Tedom, “ AFRICOM: le commonnement militaire Americain pour l'afrique ”, 21 novembre 2011, in: <http://diplomb.com/AFRIC-lecommonnementMilitairehtm>, 09/01/2012.
40. <http://www.Globalsecurity.org/military/ops/pam-sahel.htm>.17/11/2011, 19:56.

41. European Union External Action service, “ strategy for security and Development in the sahel ” in: <http://www.eeas.europa.eu/indexinhtml> le 17/11/2011. 18: 21.
42. Mohamed Salah Ould Brahim, “ Le sahel de tous les dangers ”, in: <http://www.Geopolitis.net/trunune/texte/SALECK.HTML> le 07/11/2011, 21:40.
43. Mehdi Taje, “ vulnerabilities and factors of insecurity in the sahel ”. in: <http://oecd.org/data/oecd/23/26/45/830/109.pdf> le 21/09/2010, 03:13.
44. Mohamed Salah Ould Brahim, “ Le sahel de tous les dangers ”, in: <http://www.Geopolitis.net/trunune/texte/SALECK.HTML> le 07/11/2011, 21:40.
45. Jean François, DAGUZAN, “ D’AlQaïda a AQMI: de la menace globale aux menace locale ”. in: <http://www.diplomed.com/D-AL-Qaida-a-AQMI-de-la-menace.html> le 09/01/2012, 08:55.
46. Messahel: “ l’algerie participe activement à la realisation de la l’architcture de paix en afrique ”, in: <http://www.algerie360.com/Algerie/politique/messahel-l’algerie-participe-activement-a-la-realsation-de-la-renlisation-de-l’architecture-de-paix-en-afrique-2/hrm>
47. Conflit et Mantiens de la Paix en Afrique: “ Alger s’implique dans la logistique ”, in: <http://www.lexpressiondz.com/actualite/188884-alger-s-implique-dans-la-logistique.htm> 05/10/2015, 10:40
48. Alain Forgue tedom, AFRICOM, “ le command militaire Americain pour l’Afrique ”. in: <http://www.diplomed.com/AFRICOM-le-command-militaire-htm>. le 09/01/2012, 22:20.
49. Laurence Aïda Ammour, “ La nouvelle diplomacie algerienne face à la complexité des defis de securité regioaux ”, in: <http://econostrum.info//La-nouvelle-diplomacie-algerienne-face-à-la-complexité-des-defis-de-securité-de-securité-regioaux-19695.html>.
50. Abdenour Benantar, “ sécurité aux frontier: portée et limites de la stratigic Algerienne ”. in: <http://www.Anneemaghreb.revues.org/2712?lang=ar>.
51. laurence Aida ammour, “ L’Algerie et les crises regionales: entre velleites hegemoniques et repli sur soi ”. in: [www.jfconseilmed.fr/files/13-04-Ammour-L-Algerie-et-les-crisis-regionales.pdf](http://www.jfconseilmed.fr/files/13-04-Ammour-L-Algerie-et-les-crisis-regionales.pdf). le 13/03/2016, 15:20.
52. Nabil s’biha, “ Des Enjeux sécuritaires et economiques pour l’algerie ”. in: <http://lecotidienalgerie.org/2016/01/18/Des-Enjeux-sécuritaires-et-economiques-pour-l-algerie>. in: <http://www.sonatrach.com/nos-activites.html>.
53. <http://lsecchos.fr/redirect-article.pdf?Id=0202507355845>.
54. Tout sur L’Algerie 14 juillet 2013.
55. Carnigie Endemment for international peace.

# الفهرس

## الفهرس

1	.....	مقدمة
8	.....	الفصل الأول: مدخل نظري
10	.....	المبحث الأول: السياسة الخارجية- مقارنة نظرية
11	.....	1. في مفهوم السياسة الخارجية
14	.....	2. أهداف السياسة الخارجية
17	.....	3. محددات السياسة الخارجية
25	.....	المبحث الثاني: مناهج تحليل السياسة الخارجية
26	.....	1. مناهج التحليل
33	.....	2. نظرية الدور وإطار تحليلي مقترح
39	.....	الفصل الثاني: سياسة الجزائر الخارجية- مقارنة في المفهوم
41	.....	المبحث الأول: التطور التاريخي لسياسة الجزائر الخارجية
41	.....	1. من 1962- 1978
52	.....	2. من 1978- 2000
58	.....	3. سياسة الجزائر الخارجية منذ سنة 2000
60	.....	المبحث الثاني: بيئة السياسة الخارجية
60	.....	1. المحددات الجغرافية والطبيعية والاجتماعية
62	.....	2. القدرات الاقتصادية والعسكرية
66	.....	3. الإطار السياسي
69	.....	4. البيئة الإقليمية والدولية
75	.....	المبحث الثالث: البنية المؤسسية لسياسة الجزائر الخارجية
75	.....	1. المبادئ العامة
78	.....	2. الإيديولوجيا والثقافة السياسية
79	.....	3. السياق القانوني
81	.....	4. مؤسسات صنع القرار
89	.....	المبحث الرابع: أبعاد السياسة الخارجية وقضاياها
89	.....	1. البعد العربي والمغاربي
92	.....	2. البعد الإفريقي
93	.....	3. البعد المتوسطي
95	.....	4. القضايا والأولويات
98	.....	الفصل الثالث: البعد السياسي لسياسة الجزائر الإفريقية
100	.....	المبحث الأول: إفريقيا في منظور سياسة الجزائر الخارجية
100	.....	1. مركزات سياسة الجزائر الإفريقية
106	.....	2. معالم التوجه القاري الجديد
108	.....	3. الصياغة الجديدة لسياسة الجزائر الإفريقية
113	.....	المبحث الثاني: الحضور السياسي الجزائري في إفريقيا
113	.....	1. العلاقات الثنائية مع البلدان الإفريقية
120	.....	2. المقاربة الجزائرية في إطار الاتحاد الإفريقي

3.	المقاربة الجزائرية في إطار مبادرة الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا	135
	المبحث الثالث: المقاربة الجزائرية للقضايا الإفريقية	143
1.	السلم والأمن	143
2.	التنمية	146
3.	قضية صفة الاستعمار في الصحراء الغربية	149
	الفصل الرابع: البعد الاقتصادي لسياسة الجزائر الإفريقية	155
	المبحث الأول: المتغير الاقتصادي في سياسة الجزائر في الإفريقية	157
1.	الاقتصاد الإفريقي في القرن الحادي والعشرين: بعض المؤشرات	157
2.	العلاقات الاقتصادية بين الجزائر وإفريقيا	162
3.	مؤشرات المتغير الاقتصادي في العلاقات الجزائرية في الإفريقية	168
	المبحث الثاني: المقاربة الجزائرية للشراكة الاقتصادية مع إفريقيا	173
1.	مركبات المقاربة الجزائرية	173
2.	ياغة الجزائر للمقاربة الاقتصادية	178
3.	الدبلوماسية والتنمية	182
	المبحث الثالث: التحولات الاقتصادية: الرهان الطاقوي وآفاق المستقبل	186
1.	إنعكاسات التحولات الاقتصادية الجديدة	186
2.	الرهان الطاقوي في سياسة الجزائر الإفريقية	190
	الفصل الخامس: البعد الأمني لسياسة الجزائر الإفريقية	198
	المبحث الأول: إطار حليلي لفهم البعد الأمني	200
1.	طور مفهوم الأمن في المنظور الجزائري	200
2.	محددات الأمن الإفريقي في المنظور الجزائري	208
	المبحث الثاني: مقارنة وسياسة الجزائر الأمنية مع إفريقيا	218
1.	العقيدة الأمنية	218
2.	المقاربة الأمنية	227
3.	السياسات الأمنية	231
	المبحث الثالث: سياسة الجزائر الإفريقية والتحديات الراهنة	238
1.	حديت البيئة الأمنية: الفرص والقيود	238
2.	آفاق وحدود الدور الإقليمي للجزائر	244
	الخاتمة	253
	المراجع	256
	الفهرس	274

## المخلص:

يندرج هذا البحث ضمن الدراسات الإقليمية في السياسة الخارجية؛ وهي الدراسات التي تركز على سلوك الفاعلين الإقليميين تجاه المحيط الجيوسياسي الإقليمي والدولي.

تهدف الدراسة إلى تحديد منطلقات ومحددات سياسة الجزائر الخارجية تجاه إفريقيا في فترة ما بعد سنة 2000، من خلال رصد التحولات الداخلية، الإقليمية والدولية وتحليل الرهانات المطروحة، ضمن ثلاثة أبعاد متداخلة، سياسية، اقتصادية وأمنية.

تستند الدراسة بالأساس إلى اقتراب الدور، من خلال قياس إدراك النخبة الحاكمة لدور الجزائر الإقليمي وأدائه، وأيضاً اقتراب القيادة عبر التركيز على دور الرئيس بوتفليقة في صياغة وتنفيذ سياسة الجزائر الإفريقية خلال الفترة 2000-2010.

## **Résumé:**

Cette recherche s'inscrit parmi les études régionales dans la politique extérieure, et elles s'appuient sur le comportement des acteurs régionaux envers l'environnement géo-politique régional et international.

Cette étude a pour objectif de cerner les principes et les déterminants de la politique extérieure algérienne envers l'Afrique après les années 2000 à travers l'observation des changements intérieurs, régionaux et internationaux. Aussi à travers l'analyse des enjeux posées dans trois dimensions: politique, économique et sécuritaire.

L'étude se base essentiellement sur l'approche du rôle à travers l'évaluation de la conception de l'élite dirigeante du rôle régional de l'Algérie et sa performance. Ainsi que l'approche de leader-schip en se focalisant sur le rôle du président Bouteflika dans la formulation et de l'application de la politique algéro-africaine durant la période 2000-2010.

## **Abstract:**

This research enters into the regional studies of foreign policy with focus on the behavior of the regional actors towards the international and regional geopolitical environment.

The study aims to determine / know the bases and determiners of the foreign policy of Algeria towards Africa after 2000, by observing the international, regional and local changes and by analyzing the wegers of the provided challenges in three dimensional challenges; political, economic and security.

The study is mainly based on approaching the role through / by measuring the governing elite consciousness of the regional role of Algeria and its performance as well as by approaching leadership- by focusing on the role of the president Bouteflika in the establishment and execution of Algeria's African policy during the period 2000- 2010.